

تكوين الدكتوراه

مدارك الاجتماع في المستجدات الإنسانية المعاصرة

أطروحة جامعية

لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع:

المصادر الأصولية للإمام الشاطبي (790هـ) في كتابه الموافقات

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور:

إسماعيل الحسني

من إعداد الطالبة الباحثة:

مريم المصنف

الموسم الجامعي: 1443-1444هـ (2021/2022م)



المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

إهداء

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسْمِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك..... الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة...

إلى نبي الرحمة ونور العالمين... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو

كلاهما فلا تقل لهما أهـ ولا تنمهما وقل لهما قولا كريما....﴾

إن كان هذا البحث يستحق صفة الإهداء فالأولى أن يهدي

إلى روح من أكرمهم الله بحسن الجوار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... والدي العزيز رحمة الله عليه

إلى رمز الرحمة والعطاء... إلى من كان دماؤها سر نجاحي وحنانها بلسم أفراحي... أمي الحبيبة إلى توأم روحي ورفيقي دربي... إلى من بوجوده أكتسب القوة.. إلى من أنسني طول مشواري بكل صبر وحب.. إلى الذي لا تفهيم الكلمات الشكر والعرفان بالجميل... زوجي الغالي إلى من أرى التفاؤل بأعينهم... والسعادة في ضيقتهم... إلى من أضافوا أركان بيتي... إلى

زهرات حياتي... أبنائي الأحبة

إلى من شاركني حزن الأم والأب وبهم أستمد عزتي وإصراري... إخوتي وأخواتي.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

الحب كل الحب إلى جميع الأهل والأحباب.

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"¹

لا بد في هذه الكلمة أن أشكر فضيلة الدكتور الأستاذ "إسماعيل الحسني"

على تشريفه لي بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، حيث أنار دربي بتجاربه، ولا بد أن أشكره أيضا على المجهود الذي بذله معي في التوجيه و التأييد أثناء إنجاز هذا البحث.

أسأل الله له الرفعة و المكانة عنده في جنة الخلد، و التوفيق و السداد في الدنيا، و أن يجزيه عنا و عن كل طلبة العلم خير الجزاء، و أن يمتعهم و أهلهم بالصحة و المناعة في الدنيا و الآخرة، و أن يبقيه كنزا من العلم ندخره لأيماننا القادمة بحوله عز و جل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الجزيل لكافة أساتذتي المحترمين لشعبة الدراسات الإسلامية، و كذا أخواتي وإخواني طلبة الشعبة.

1- أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب شكر المعروف، رقم (4811) (255/4).

مقدمة

الحمد لله خالق الخلق، ومنزل الحق بالحق، ومشرّع الأحكام بالعدل والفضل، جل ثناؤه في عليائه، وتقدّست أسماؤه وصفاته في ملكوته، لا إله سواه، ولا معبود بحق إلا هو، له الحمد السرمدي كما ينبغي لجلاله، وله الشناء الممتد على إكرامه وإنعامه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا الأمين، النور المبين، محمد بن عبد الله، إمام المرسلين، وسيّد العالمين، وحجة الخلق أجمعين، وعلى آله وصحابه وإخوانه وتابعيه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين في الأولين والآخرين.

وبعد، فإن أصالة البحوث معقود بنواصي مواردها، ومشروط بمتانة مصادرها وروافدها، ولا تزال أقدار الكتب تُرفع في العلياء لرفعة ما تأسست عليه من أصول، وانبتت عليه من أمهات، وبحسب الأصول تكون الفروع، وإلى قوتها ترجع وتؤوب، سواء كانت مصادر صُحُفِيَّة كما يسميها المحدثون، أو مصادر شفوية مباشرة مستفادة من ملازمة الأشياخ والأساتيد، أو إجازات أعطيت بالاستحقاق من الكبار إلى طلابهم ومريديهم، وبالجملة فإن ما تأسس على أصول مختلفة المشارب، ومتنوعة الأجناس، ومتشعبة المسالك، ليس في القياس كما أسس على القلة والندرة، أو على الكثرة ذات الصبغة الواحدة، والصفات القريبة، وبهذا تتفاضل التأليف، وتتمايز في التصنيف؛ قال أبو القاسم السهيلي في مقدمة "الروض الأنف" مبينا أهمية مصادره وأثرها في تجويد سيفره، وإقبال الناس عليه: " لكن تحصّل في هذا الكتاب من فوائد العلوم والآداب، وأسماء الرجال والأنساب، ومن الفقه الباطن اللباب، وتعليل النحو، وصنعة الإعراب، ما هو مستخرج من نيّف على مائة وعشرين ديوانا، سوى ما أنتجه صدري،

ونفحه فكري، ونتجه نظري، ولقنته من مشيختي، من نكت علمية لم أسبق إليها، ولم أرحم عليها⁽¹⁾.

ولأن للمصادر باعتبارها منطلقات العلوم ورافعات التثقيف أهمية ومكانة، فقد صرفت عناية المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة وعارفيها إلى التأليف فيها، والتصنيف في أنواعها، بحسب موضوعها، أو بلدان مؤلفيها، أو مشايخهم، فزبروها في الأجزاء، والكتب، والكراريس، والدواوين، وتفننوا في إخراجها في ما يسمى بكتب الأثبات، والفهارس، والبرامج، والأدلة، والمعاجم، وهي كثيرة متنوعة، تدل على العناية الفائقة، والاهتمام البالغ الذي أولاه علماء الإسلام لمفاتيح العلوم، ومداخلها، والتي أثمرت لنا عناوين سار بذكرها الركبان، وتحدث عنها القاصي والداني، كالفهرست لابن النديم⁽²⁾، وعيون الحكمة لابن سينا⁽³⁾، وإحصاء العلوم للفارابي⁽⁴⁾، ومراتب العلوم لابن حزم⁽⁵⁾، وثمرات العلوم لأبي حيان التوحيدي⁽⁶⁾، وترتيب العلوم للمرعشي⁽⁷⁾، وأبجد العلوم للقنوجي⁽⁸⁾، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده⁽⁹⁾، وهدية العارفين للبابي⁽¹⁰⁾، وكشف الظنون

(1) الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تح: مجدي منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، ط 01 (د.ت): 17/1-18.

(2) أبو الفرج محمد بن محمد الوراق، دار المعرفة لبنان، ط 2/ 1417 - 1997م.

(3) الرئيس أبو علي ابن سينا، ط أردبيهشت ط 133هـ.

(4) أبو ناصر الفارابي، مكتبة الهلال/ بيروت، ط 1 / 1996م.

(5) أبو محمد علي بن حزم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1/ 1980م.

(6) أبو حيان التوحيدي، دار آفاق ط 1/ 2020م.

(7) محمد بن أبي بكر، دار البشائر الإسلامية، ط 1/ 1408 - 1988م.

(8) صديق محمد بن حسن القنوجي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط 1/ 1978م.

(9) أحمد بن مصطفى بن خليل، دار الكتب العلمية، ط 1/ 1405 - 1985م.

(10) إسماعيل بن محمد أمين، وكالة المعارف الجليل استنبول، ط 1951م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

لحاجي خليفة⁽¹⁾، وفهرس ابن خير الإشبيلي⁽²⁾، وبرنامج المجاري تلميذ الشاطبي⁽³⁾... وغيرها كثير مما أشارت إليه كتب التراجم والتاريخ، والمكتبات، أو مما هو مطبوع تتداوله اليوم أيدي الباحثين وطلبة العلم، مع الإشارة إلى أعلام آخرين ذكروا في ثنايا ما أخرجوا من أوضاع منهجهم في تصنيف المصادر وترتيبها وتقويمها، كابن خلدون⁽⁴⁾، وجابر بن حيان⁽⁵⁾، وابن رشد⁽⁶⁾، وابن عبد البر⁽⁷⁾، وغيرهم.

أما في عصرنا الحالي فقد ظهرت دراسات وأبحاث خست هذا النوع من التصنيف بالتأليف، وأفردته بالدراسة، كمعجم المؤلفين لعمر كحالة⁽⁸⁾، والرسالة المستطرفة للكتاني⁽⁹⁾، وفهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي الكتاني⁽¹⁰⁾، ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر لمحمد عجاج الخطيب⁽¹¹⁾، ومنطق تصنيف العلوم في نظم التصنيف

(1) مصطفى بن عبد الله كاتب جلي، دار إحياء التراث العربي.

(2) أبو بكر محمد بن خير، دار الكتب العلمية، ط 1/ 1419-1998م.

(3) أبو عبد الله محمد بن محمد، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط 1/ 1400-1982م.

(4) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، دار يعرب ط/ 01-1425هـ - 2004م ص: 356 وما بعدها.

(5) كتاب إخراج ما في القوة إلى الفعل: رسالة ضمن رسائل جابر بن حيان: دار روافد، تح: محسن عقيل، ط/ 2017م ص: 51 وما بعدها.

(6) تلخيص كتاب النفس: أبو الوليد ابن رشد، المجلس الأعلى للثقافة بمصر، ط/ 01 - 1994م ص: 68.

(7) جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، دار ابن الجوزي، ط 01/ 1414هـ - 1994م، 790/1

(8) عمر بن رضا محمد، مكتبة المثنى بيروت.

(9) أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض، دار البشائر الإسلامية، ط 2/ 1982م.

(10) محمد عبد الحي بن عبد الكبير، دار الغرب الإسلامي، ط 2/ 1982م.

(11) محمد عجاج بن محمد، مؤسسة الرسالة، ط 19/ 1422 - 2001م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

العربية الإسلامية لسالم ناهد محمد بسيوني⁽¹⁾، بل وظهرت دراسات أغلبها جامعية وأكاديمية خست علما من الأعلام الإسلامية بتتبع موارده في كتبه، أو في بعضها، أو في واحد منها، كما صنع الشيخ بكر أبو زيد في كتابه: موارد ابن القيم في كتبه⁽²⁾، والدكتور يحيى زمزي في كتابه: مصادر الحافظ ابن حجر وآراؤه في مسائل القراءات من خلال كتابه فتح الباري⁽³⁾، والشيخ مولود السريري في كتابه: مصادر التشريع الإسلامي عند ابن حزم وطرق استثمارها⁽⁴⁾، ودراسة مختصرة نشرتها وزارة الأوقاف المغربية في مجلة دعوة الحق بعنوان: مصادر مغربية في فتح الباري لابن حجر⁽⁵⁾...

ولا يخفى على النبيه أن هذه الجهود المبذولة لكشف المصادر التي أثمرت معارف ماثورة في المصنفات المختلفة، إنما تروم في عمقها إبراز بنائية المعرفة الإسلامية، وإطراد أنساقها التكوينية، وشد لبنات بعضها ببعض، حتى يستوي سورها على قواعد متينة، وأسس صلبة، وتظهر جمالية هندستها بازغة للقراءة والناظرين.

هذا وقد حاولت بمجهود المقل وإشراف وتوجيهات ونصائح أستاذي المشرف فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني وفقه الله، الانتظام في سلك هؤلاء الباحثين المعاصرين الذين اختاروا الإسهام في بيان وكشف المصادر العامة أو الخاصة لعلم من أعلام الأمة في كتاب شهر به، أو في جميع كتبه المصنفة، في سياق قراءة مشروعه الفكري والعلمي من كل جوانبه وزواياه.

(1) مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7 / عدد 3 / صفحات (69-78) 2016م، جامعة السلطان قابوس.

(2) بكر بن عبد الله أبو زيد، المكتب الإسلامي، ط 1403-1983م.

(3) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد 13، العدد: 22، السنة:

2001/1422

(4) دار الكتب العلمية، ط 2020م، بيروت.

(5) مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

لقد وقع اختياري على فارس من فرسان العلم، وجهذ من جهابذته، وأسد من أسوده، من خلال كتاب له، هو من أعظم الكتب تصنيفا في أصول الفقه، ومقاصد الشريعة، وأكثرها فائدة وعائدة، ألا وهو الكتاب الفذ الفريد: الموافقات في أصول الشريعة، للإمام الفرد المجتهد، وحيد عصره، وقريع إبانه أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي (790هـ) رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته.

هذا العلم المتميز بنظرته المقاصدية المنفردة، والذي دقق في قضايا علمية ومنهجية عويصة، ربما لم يقاربها أحد قبله بمثل نفسه، عُقدت حوله ندوات ولقاءات، ودراسات وأبحاث، وقراءات ووقفات، ولا يزال إلى الآن مثاب الباحثين في الأصول والمقاصد والمصطلح والنقد والمناهج، يستكشفون معادن علمه، ونفائس حكمه، خاصة في كتاب الموافقات، إذ به عُرف واشتهر، وفيه أعرق في العلم وأشأم، وأنجد وأتهم، فهو ديوانه الجامع، وسفره الأول اللامع.

ونظرا لمقامه بين كتب الأصول والمقاصد، ولصدارته في التحقيق والبحث، يمتد وجهي نحوه للبحث في جانب من جوانب عبقرية صاحبه فيه، وهو جانب مصادره الأصولية العامة والخاصة، لكشفها، والتعريف بها، وتصنيفها، وبيان منهجه في استثمارها في الدرس الأصولي والمقاصدي.

وليس القصد من أصل هذا البحث هو عقد فهرست آلي لما ورد من مصادر وموارد في الموافقات، كما هو صنيع البيوغرافيين والمكتبيين والنسّاخ، فهذا عمل تقني سهل طروقه، ومذلل طريق السير فيه، وربما بكبسة زر على الحاسوب تجمع لك كل المصادر المفرقة في عُرض الكتاب، وبكبسة ثانية تصنفها، وبثالثة تخرجها قائمة مستوية، ولكن

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

الغاية كما ألمحت إليه سابقا هو الوقوف عند بنائية المعرفة عند الإمام الشاطبي، ومنهجه في التعامل مع أصول هذه المعرفة، وأثرها في المباحث الأصولية والمقاصدية.

دوافع اختيار الموضوع

انطلاقا من محورية المصدر في تجويد الكتابات العلمية، وأهميته في تصليب وتمتين قضاياها البحثية الدقيقة والكلية، حاولت إعادة قراءة كتاب الموافقات من زاوية موارده وأصوله، وهو بحث بحسب علمي بكر فتي، وروض أنف، لم تحم حوله بعد أقلام الكتبة من الباحثين والمتخصصين، ولا وقفت على من أفردوا بالنظر والدراسة، كما أفردوا مصطلحه ومقاصده وفكره ومنهجه بالبحث الدقيق والتنظير الوافي، وهذا حقيقة هو الباعث الأساس الذي حملني وشجعني على تسليط إضاءات بحثية عليها، مع بواعث أخرى حاضرة أذكرها باختصار:

- أولها: عزو التحقيقات العلمية إلى أصولها وأصحابها، وهو باعث أخلاقي مدرج في باب الأمانة العلمية.
- ثانيها: تتبع مسار الفن المشتغل على مصادره من حيث تدوينه، وتقعيده، ونضجه، وأبرز أعلامه، ومدارسه، ومصطلحاته، وقضاياها.
- ثالثها: رد وهم ضعف مصادر الشاطبي رحمه الله، لقلة التنصيص عليها في الكتاب، ووارد هذا الوهم، ربما عدم تحرير حد المصدر، أو ربما قصره على المعنى الخاص دون غيره.

- رابعها: رد ما يشاع أن إبداعيته وعبقريته رحمه الله في الدرس الأصولي وتحديدًا في قسم المقاصد ما زاد فيه عن نقل ما حرره كبار أصولي الشافعية قبله، وخاصة الإمام الجويني.

- خامسها: ردّ شبهة أن الشاطبي لا يحيل إلا نادرا على الأصول التي صدر عنها أو استفاد منها، وهذا له صلة بالباعث الأول من وجه.

أهمية الموضوع

هناك علاقة طردية بين الباعث على اختيار الموضوع وبين أهميته، إذ الأول منوط بالثاني، ومرتبط به ارتباط الشرط بمشروطه، والسبب بحكمه، فلولا قيمة البحث ما هوى الفؤاد إليه، ولا استحسن الاشتغال به، وهي قيمة عضوية ذاتية، أي حاصلة في نفس المبحوث فيه، وهو معنى مُشار إليه في أسباب الاختيار، لكن المراد هنا بالأهمية، الجدة التي سيقدمها هذا البحث، وتجليّة النفائس التي سيتوصل إليها، مع بيان جلال المؤلّف، وعظمة المؤلّف، وإنصافهما معا، ووضعهما في النسق العلمي والمنهجي اللائق بهما، حتى لا تكثر القالة فيهما بغير علم، ولا بينة، ولا كتاب منير.

إن أهمية إبراز الأسس والقواعد المعرفية، لدى العلماء الأعلام، والوقوف على المنطلقات العلمية والمنهجية لهم، التي يمكن أن نعتها أوعية علمية، بالإضافة إلى ما ذكر فيه فوائد تاريخية نفيسة، يقف عندها الباحثون في "تكامل العلوم"، والابستمولوجيون، والبنائيون، والكرونولوجيون، ومؤرخو الأفكار، ومؤرخو المخطوطات والنسخ، وأصحاب السير، والمدققون في الوفيات والطبقات، وهم جميعا وغيرهم يستعينون - إذا عرفوا أصول المعرفة - بها على تحقيق قضية علمية، أو ترجيح مسألة مختلف فيها،

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

أو بيان حقيقة حدث أو زيفه، أو تتبع تواريخ فقدان الكتب الخطية، أو تقويم أفكار سائدة، أو معرفة اهتمامات الناس وانشغالاتهم في أسئلة تاريخية معينة، وغير ذلك مما قد تعكسه مرآة المصادر والأصول المعتمدة.

تساؤلات البحث وإشكالاته

يحاول البحث الإجابة عن بعض التساؤلات والإشكالات المعرفية والمنهجية من أبرزها:

- ما هو النظر المعرفي في منطلقات تكوّن الفكرة المقاصدية في ذهن الشاطبي، قبل أن تصير نسقا معرفيا في كتاب الموافقات؟ (لأن الدراسات السابقة بحثت في المقاصد باعتبارها نتاجا معرفيا، ولم تنظر إلى بذور تكوينها).

- كيف أسهمت هذه المصادر متظافرة في بناء النسق المقاصدي في كتاب الموافقات؟

- ما درجة تأثير الشاطبي بالمصادر التي اعتمدها في كتاب الموافقات؟

- ما مدى حضورها؟ وكيف تعامل معها؟ وكيف حضرت في تفكيره؟ وكيف يمكن تقويم هذا التفكير؟

- ما مصدر هذا الإبداع الذي ظهر في ثنايا الكتاب؟

- ما منهج الشاطبي في التعامل مع المصادر؟ وما هي القضايا الكبرى المختلف فيها بين الأصوليين؟

- ما القيمة العلمية لأطروحات الشاطبي في الموافقات بالنظر للنتاج الأصولي من الشافعي إلى زمانه؟

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

هذه بعض الأسئلة التي استحضرتها وأنا أترسم الخطوات الأولى لبناء هذا البحث، وهي أسئلة كبيرة جداً، كل واحد منها يحتاج لبحث مستقل للإجابة عنه، لكن إنما أثرتها لتكون تنبيهاً على الإشكالات التي تواجه من يدخل حِمى البحث العلمي الجاد، خاصة إذا كان موضوعه شخصية علمية فريدة، وكتاب أصول متميز أسالاً معاً الكثير من مداد التقصي والبحث، كما أثاراً الكثير من الأسئلة والإشكالات.

بعض الدراسات السابقة عن الإمام الشاطبي

عنيت موافقات الشاطبي رحمه الله بعناية كبيرة، واهتمام بالغ من الباحثين والمتخصصين الشرعيين وغير الشرعيين، وصرفت لاستجلاء مكانها طاقات كثيرة، وأوسع عزيمة، خاصة في شق المقاصد والمصطلح والفكر والمنهج، وهي جهود طيبة حاولت إنارة جانب من جوانب هذا السّفر العظيم، لكن - كما ذكرت ذلك سابقاً - لم أقف على من خصّ الموافقات بالنظر في جانبها المصدري الذي تأسست عليه، ولا من أفرداها بدراسة أو ورقة بحثية مستقلة، إلا ما كان من إشارات ضئيلة في هذا البحث أو ذاك، كما هو صنيع الشيخ مشهور آل سلمان في مقدمة تحقيقه للموافقات، فقد عقد فقرة بعنوان: مصادر الشاطبي وموارده في الكتاب، ذكر أمثلة منها (أصولية وغير أصولية) في ست صفحات تقريباً، وكذلك صنيع الدكتور الريسوني في نظرية المقاصد، حيث قدّم لنظريته في الباب الأول⁽¹⁾ بفكرة المقاصد عند الأصوليين قبل الشاطبي،

(1) ينظر: الموافقات: أبو إسحاق الشاطبي، تح: مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان، ط/01 - 1417هـ - 1997م، ص: 25 وما بعدها.

من الحكيم الترمذي إلى ابن القيم، وفي الباب الرابع⁽¹⁾ تحدث عن جوانب استفادته من الأصوليين وفقهاء المالكية قبله، طبعاً الدكتور الريسوني كان متتبعا في نظريته فقط لفكرة المقاصد قبل الشاطبي، وليس لموارده العامة في بحثه الأصولي، وأيضا كما هو صنيع مجدي عاشور في "الثابت والمتغير" حيث حرر فقط صفحة موجزة بعنوان: اعتماد المصادر القديمة دون غيرها، ذكر فيها أن الشاطبي لا ينقل إلا عن المتقدمين الأوائل دون غيرهم، لأن النقل عنهم أمتن وأسلم⁽²⁾...

وأیضا كما هو صنيع الدكتور محمد بن صالح الضالع في "أقوال الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التفسير: جمعا ودراسة"، حيث ذكر فيه موارد الإمام الشاطبي في التفسير وفي علوم أخرى، منها كتب أصول الفقه⁽³⁾.

وعموما فإن ما أُلّف عن الشاطبي وكتابه الموافقات كثير جدا أذكر بعضه هنا ليدل على غير المذكور، وهو الجم الغفير، والكثرة الغالبة:

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني.
- الفقه المقاصدي عند الإمام الشاطبي وأثره على مباحث التشريع الإسلامي لأحسن حساسنة.

- الشاطبي ومقاصد الشريعة لحمادي العبيدي.
- قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي لعبد الرحمن الكيلاني.

(1) ينظر ص: 291 وما بعدها.

(2) ينظر ص: 81.

(3) ينظر: 59/1.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- تبيين البداوة وتأبيد الجهل: مقارنة نقدية للمقاصد الشاطبية لمحمد مزوز.
- الثابت والمتغير في فكر الإمام الشاطبي لمجدي عاشور.
- منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي لعبد الحميد العلمي.
- الاجتهاد وضوابطه عند الشاطبي: دراسة مقارنة لعمار بن عبد الله علوان.
- الإمام الشاطبي ومنهجه التجديدي في أصول الفقه لعبد السلام بن عبد الكريم.
- المصطلح الأصولي عند الشاطبي لفريد الأنصاري.
- تهذيب الموافقات لمحمد حسين الجيزاني.
- البعد التنزيلي في التنظير الأصولي عند الإمام الشاطبي لبلخير عثمان.
- مقاصد الشريعة عند الشاطبي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي لنورة بوحناش.
- مقاصد القرآن عند الإمام الشاطبي: دراسة تأصيلية لبلخير مراد.
- نظرة الشاطبي إلى العام وتخصيصه من خلال كتابه الموافقات: دراسة تحليلية نقدية لمحمد محمود أبو ليل.
- الأمر والنهي عند الإمام الشاطبي: لمحمد لمنتار.

هذه بإيجاز بعض الدراسات التي بحثت وسبرت أغوار كتاب الموافقات، وهي بالجملة كما تعكس عناوينها اهتمت بالجانب الموضوعي الأصولي أو المقاصدي، أو الجانب المنهجي المستعرض لبعض الجزئيات الأصولية أو المنطقية أو المصطلحية، أو

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

الجانب النقدي المستدرك على الإمام بعض المفاهيم كأمية الشريعة⁽¹⁾، وبدأوة من خوطبوا بها، والمباح والمعفو عنه والمسكوت عنه، وأرجو من الله تعالى أن يكون هذا العمل لبنة أخرى في صرح البحوث الجامعية المعنية بالإمام الشاطبي وتراثه.

التعريف بنسخ الموافقات المعتمدة في البحث:

لا يخفى على المطلع البصير تعدد نسخ الموافقات، واختلاف محققها، وكذلك اختلاف أغراض ناشريها، بين ما هو عمل تحقيقي ممحض للعلم، وبين ما هو عمل تجاري أريد به العائد، وبين ما هو وسط بين ذلك، وقد رجعت وعوّلت في بحثي عليها جميعها على ما فيها من فروق في ضبط النص والتعليق عليها، وهذه النسخ هي:

- نسخة دار الكتب العلمية: تقع في أربعة أجزاء، موزعة على مجلدين، طبعت ببيروت، الطبعة السابعة، عام: 1426هـ / 2005م، شرح نصوصها وخرج أحاديثها الشيخ عبد الله دراز رحمه الله، ووضع تراجمها ابنه الأستاذ محمد عبد الله دراز، وخرج آياتها وفهرس موضوعاتها الأستاذ عبد السلام عبد الشافي محمد، وبها أخطاء مطبعية كثيرة، وتعدّد سقطها، وضعف ضبط بعض مفردات نصوصها.

- نسخة دار الحديث: تقع في أربعة أجزاء، موزعة على مجلدين، طبعت بالقاهرة، عام: 1427هـ / 2006م، شرح نصوصها وخرج أحاديثها الشيخ عبد الله دراز رحمه الله،

(1) ينظر لمزيد من التفصيل في الموضوع دراسة: المقاربة السجالية لمفهوم "أمية الشريعة" في الفكر المقاصد لأستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني حفظه الله ونفع به، مجلة فكر ونقد المغربية، العدد: 25، سنة: 2000م، وفيها مفهوم "أمية الشريعة" في الحد الأصولي، خاصة عند الأئمة الشاطبي، والطاهر بن عاشور، وعلال الفاسي، وما ارتكز عليه هذا المفهوم من الأصلين: القصد والإعجاز، وما استتبعه من التفاصيل الإجرائية: "الغائية/ العمل/ البناء على المقاصد والمنهجية".

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وهي نسخة جيدة واضحة، مشكولة الآيات، مضبوطة النص، دقيقة الإخراج، لا يكاد القارئ يقع فيها على خطأ أو سقط.

- نسخة منشورات البشير بنعطية: تقع في سبعة أجزاء، الأول منها للدراسة، والثاني إلى الخامس للتحقيق، والسادس والسابع للفهارس العامة التفصيلية، طبعت بفاس، الطبعة الأولى، عام: 1438هـ / 2017م. تحقيق أستاذنا الدكتور الحسين آيت سعيد، مراجعة وتنسيق: الدكتور محمد أولاد عتّو، وهي نسخة دقيقة التحقيق، فيها تعليقات واستدراكات على الشيخ دراز والشيخ مشهور، وتعريف بالنسخ الخطية للكتاب، وتخرج أحاديثه وآثاره، واستدراك على الشاطبي نفسه، وغيرها من الفوائد الحسان.

- نسخة دار ابن عفان: طبعة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1414هـ / 1997م، تقع في ستة أجزاء، الأول للمقدمات والأحكام، والثاني للمقاصد، والثالث، لما تبقى من المقاصد والأدلة الشرعية، والرابع تنمة للأدلة الشرعية، والخامس لأحكام الاجتهاد والتقليد، والسادس للتراجم والفهارس، تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

بعض صعوبات البحث ومكارهه

لكل بحث جاد عقبات وموانع تعود على الباحث بكثير من الارتباك والتشويش، وأحيانا ترتد عليه نفسيا وذهنيا، حتى لأنه يفكر في التوقف عن البحث أو تغييره رأسا، ولا يزعم أحد أن بحثه كان مذل الطريق، سهل المسالك، لا تعتوره صعوبات إلا واتهم في بحثه، وطرحت أسئلة كثيرة حول دعواه، فكل عمل لا بد له من ضريبة، والعلم ضريبته مانع أو عقبة، وإني استسهلت الموضوع ابتداءً، وزوّرت في نفسي بساطته، حتى وقفت في

منتصف البحث عند حواجز مانعة، كدت معها أستسلم للدعة والفشل، وأركن إلى قول العرب: "اليأس إحدى الراحةين"، لكن تداركني الله الكريم بفضله ورحمته، ثم أمدني أستاذي المشرف وبعض الغيورين جزاهم الله خيرا بإمدادات التشجيع والتحفيز، فقاومتها حتى تجاوزتها والحمد لله، وأغلب هذه العراقيل هي:

- قلة المصادر الأصولية التي صرح بها الإمام الشاطبي في الموافقات، فهي معدودة جدا، ولا يعقل لمثل هذا السفر العظيم أن يتأسس على ما ذكر، ولا يمكن للباحث الاقتصار عليه، لذلك اجتهدت للوصول إلى المصادر الأخرى التي ألمح إليها أو نقل منها دون أن يحيل عليها، وقد أرهقني جدا البحث عنها في عرض الكتاب.

- طبيعة الموضوع نفسه فيه صعوبات، إذ تتجاذبه مجموعة من المناهج الاستقرائية، والتحليلية، والمقارنة، والاستدلالية، ولا يمكن إيفاء الموضوع حقه باختيار واحد منها، فاضطرت لإعمالها جميعها، وهذا فيه من الجهد ما لا يخفى على منصف.

- وقوع كثير من الأخطاء في النسخ المطبوعة للموافقات، مما أضطر معه إلى عقد مقابلات ومقارنات مع النسخ الأخرى لاستجلاء الصواب، وتصحيح الأخطاء.

- عرف مسار البحث في بعض مراحله تعثرا واضطرابا خاصة في السنتين الآخرتين، بعد إغلاق الجامعات، والمكتبات، ومراكز البحث، فلم يجد أمثالنا من الباحثين رافدا علميا يعتمد عليه، ويرجع إليه إلا ما كان رقمية ومصورا في بعض المواقع العلمية المحكمة، وكان هذا مانعا نفسيا وحركيا أبعدني عن البحث شهورا وأياما...

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- وفاة والدي تغمده الله برحمته الواسعة وجعل كل ما أقوم به في ميزان حسناته، يعجز لساني عن وصف مرارة فقدته.. لكم تمنيت أن يعيش معي هذه اللحظات.. كان حريصاً أن نتعلم العلوم الشرعية وأن نختم القرآن الكريم.. لكن الحمد لله على كل حال...

منهج البحث وخطته

بعد القراءة المتأنية والمسترسلة للموافقات بنسخها الأربع، والخروج منها بمقارنات ومقاربات معرفية مختلفة، وبعد تتبع واستقراء كل المصادر المنصوص عليها والمشار إليها فيه، وبعد جمع وترتيب كل النصوص التي أقدر أن لها صلة قريبة أو بعيدة بالموضوع، في محاولة لاستثمارها في صلب الدراسة، والرجوع إليها عند الاقتضاء، ارتأيت أن أقسم هذا البحث إلى مقدمة وبابين وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة: فقد سرت فيها على إلف وعادة الباحثين في وضع البحث في سياقه المعرفي، مع بيان أهميته الذاتية والموضوعية، وأسباب وبواعث اختياره، والدراسات السابقة التي تلامس الكتاب ذا الصلة أو صاحبه، والمنهج المتبع في دراسة قضايا البحث ودقائقه، وبعض التساؤلات التي حاول الإجابة عنها، وأخيراً أهم الصعوبات والعراقيل التي اعتورت مساره في محطاته المختلفة.

وأما الباب الأول: فقد خصصته للإمام الشاطبي ومفهوم المصادر الأصولية، وقسمته إلى فصلين؛ أودعت في الفصل الأول ترجمة موجزة للإمام الشاطبي رحمه الله مستفادة من مظانها الأولى، ومراجعتها المتأخرة، وطأْتُ لها بإيجاز بسرد أهمها، ثم ذكرت

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

اسمه وكنيته ونسبه، وتاريخ مولده ومكانه، ونشأته، وتاريخ وفاته ومكانها، وأهم شيوخه، ومراسلاته، وتلامذته، ومؤلفاته، وشعره، وثناء العلماء عليه.

وأما الفصل الثاني فقد وسمته بمفهوم المصادر الأصولية، وتدرج تحته ثمانية مطالب، الأول بعنوان: معاني المصدر في اللغة، والثاني بعنوان: معاني المصدر في الاصطلاح، والثالث بعنوان: الفرق بين المصدر والمرجع في البحث الأكاديمي، والرابع بعنوان: تطور مصطلح المصادر، والخامس بعنوان: جذر "صدر" في القرآن الكريم، والسادس بعنوان: المصادر في التراث الشعري العربي، والسابع بعنوان: الدراسة العلمية المصطلحية للفظه المصادر، والثامن بعنوان: الأصل عند الأصوليين، والتاسع بعنوان: الدراسة العلمية المصطلحية للفظه الأصول.

وأما الباب الثاني فهو مخصص للمصادر الأصولية في كتاب الموافقات، وتدرج تحته فصول ثلاثة:

خصص الفصل الأول منها لتشجير كتاب الموافقات، وهو فصل مكمل منهجيا لمحاور البحث وفصوله، والباعث السياقي والعلمي الذي دعا إليه، هو تتميم الموضوع الأصلي، من جهة التقريب والإدناء، والترتيب والتنظيم، بعدما أفضت إليه القراءة المتأنية للموافقات، وتلخيص عموم مادتها، وخصوص مصادرها، وهي عملية تُيسر على الباحث الوقوف على المادة الأصولية الماثلة في ثنايا الكتاب، ومنها مصادرها المختلفة، واستحضارها بشكل سريع ومنهجي مؤسس على البنائية المعرفية، والتراتبية المنطقية، التي تربط الأسباب بالنتائج، والجزئيات بالكليات، والأصول بالفروع.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وقد قسمته إلى خمسة مباحث رتبته وفق تقسيم الإمام الشاطبي لكتابه الموافقات، الأول تحت عنوان: المقدمات، والثاني تحت عنوان: الأحكام، والثالث تحت عنوان: المقاصد، والرابع تحت عنوان: الأدلة الشرعية، والخامس تحت عنوان: الاجتهاد ولواحق الاجتهاد.

وأما الفصل الثاني فقد خُصص للصنف النقلي من المصادر، واشتمل على مبحثين: المبحث الأول بعنوان: القرآن أصل الأصول ومصدر المصادر، وندرج تحته ثمانية مطالب، الأول بعنوان: التأسيس لقطعية أصول الفقه، والثاني بعنوان: التأسيس لمحورية المقاصد من القرآن الكريم، والثالث بعنوان: الاختصار على محل الشاهد، والرابع بعنوان: تحكيم أسباب النزول، والخامس بعنوان: تفسير القرآن بالقرآن، والسادس بعنوان: تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن الكريم، والسابع بعنوان: تفسير الصحابي للقرآن الكريم، والثامن بعنوان: التفسير الصوفي مرجعا للمبحث الأصولي.

أما المبحث الثاني فقد وضعت له عنوانا هو: السنة النبوية موردا للدرس الأصولي، واشتمل على مجموعة من المطالب وهي: المطلب الأول: بعض الأحاديث التي ساقها الشاطبي للبيان الأصولي، والثاني: السنة النبوية في المشروع الأصولي للشاطبي والقراءات المتعددة، والثالث: المعالم الكبرى لإشكالية التعامل مع السنة النبوية عند الدكتور طه جابر العلواني، والرابع: قراءة وتقويم أستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني لمشروع الدكتور طه جابر العلواني، والخامس: قراءة في دراسة الدكتور الحسين آيت سعيد لعلاقة السنة النبوية الصحيحة بالقرآن الكريم، والسادس: تقرير الإمام الشاطبي بين قراءة الدكتورة إسماعيل الحسني وطه جابر العلواني والحسين آيت سعيد.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وأما الفصل الثالث فقد حُصِّص للمصنف الاجتهادي، واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول عنوانه بالمصادر الأصولية في الموافقات تقويم وكشف، استهللت الحديث فيه بتقويم للمصادر الأصولية في الموافقات، اندرج تحت هذا المبحث إحدى عشر مطلباً، أعرضها على التوالي: المطلب المصدر الأول: الرسالة للشافعي، والثاني بعنوان: المصدر الثاني: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد، والثالث بعنوان: المصدر الثالث: الناسخ والمنسوخ للنحاس، والرابع بعنوان: المصدر الرابع: الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب، والخامس بعنوان: المصدر الخامس: كتاب مراتب الإجماع لابن حزم، والسادس بعنوان: المصدر السادس: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي، والسابع بعنوان: المصدر السابع: البرهان للجويني، والثامن بعنوان: المصدر الثامن: المستصفى للغزالي، والتاسع بعنوان: المصدر التاسع: شفاء الغليل للغزالي في بيان الشبه والمخيل وممالك التعليل، والعاشر بعنوان: المصدر العشر: قانون التأويل لأبي بكر بن العربي، والحادي عشر بعنوان: المصدر الحادي عشر: المحصول في أصول الفقه لابن العربي.

أما المبحث الثاني فقد عنوانه بمصادر الإمام الشاطبي في الموافقات من خلال الأبحاث العلمية المعاصرة، اندرج تحته ثمانية مطالب، الأول بعنوان: كتب أستاذنا فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني، والثاني تحت عنوان: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي للدكتور أحمد الريسوني، والثالث بعنوان: كتاب الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي للدكتور مجدي محمد محمد عاشور، والرابع بعنوان: نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام الشاطبي مبناها ومعناها للأستاذ بدر الدين أحمد العمري، والخامس بعنوان: المصطلح الأصولي عند الإمام الشاطبي للدكتور فريد الأنصاري،

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

والسادس بعنوان: منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي للأستاذ عبد الحميد العلمي،
والسابع بعنوان: كتاب الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي: جمعا وتوثيقا ودراسة
للدكتور وليد بن فهد الودعان، والثامن بعنوان: دراسات وأبحاث متفرقة: كتاب الفقه
المقاصدي عند الإمام الشاطبي وأثره على مباحث أصول التشريع الإسلامي للدكتور
أحسن لحسانة، كتاب البعد التنزيلي في التنظير الأصولي للأستاذ بلخير عثمان،
مقاصد الموافقات للدكتور محمد أحمين، كتاب الأصلي والتبعي في الاجتهاد الأصولي من
خلال الموافقات للإمام الشاطبي للدكتور إدريس وهنا، ثم خلاصة لما قيل.

ثم خلصت إلى خاتمة لخصت فيها أهم مضامين البحث وأرفقتها ببعض التوصيات
والأسئلة الآفاقية التي يثيرها.

الباب الأول:

الإمام أبو إسحاق الشاطبي
ومفهوم المصادر الأصولية

الفصل الأول:

التعريف بالإمام أبي إسحاق
الشاطبي (790هـ)

توطئة

الإمام الشاطبي جبل من جبال العلم، وهرم من أهramه، ترجمه العديد من علماء الرجال والطبقات والتراجم والتاريخ، قديما وحديثا، خاصة الأندلسيون والمغاربة، وهي على العموم ترجمة موجزة مختصرة، لا تسعفنا بكثير من تفاصيل حياته رحمه الله، خاصة الأولية منها، وفيها بعض الاضطراب، كما وقع في سنة ولادته، ووفاته، وأصله، وكذلك ندرة ما عُرف من شيوخه وتلامذته وهم على كل حال أفراد معدودون جادت بهم مصادر ضئيلة، وطويت أسماء كثير منهم في سجلات النسيان أو الإهمال، قال الدكتور مجدي عاشور: "ولقد انتابني العجب كثيرا حين افتقدت ترجمة عالم كالشاطبي له ثقله وباعه في علوم اللغة والشريعة، فلم أعثر له على ترجمة في معظم كتب التراجم الشهيرة المتداولة بين العلماء والباحثين... سواء أ كانوا من علماء المشرق أو المغرب... لم ترد له ترجمة في كتب التراجم التي صنفها أهل المشرق، اللهم إلا عند المتأخرين منهم، الذين أخذوا ترجمته ونقلوها عن ترجمة أهل المغرب له"⁽¹⁾.

على أني وجدت ترجمة الشاطبي رحمه في المصادر والمراجع القديمة والحديثة متشابهة لا تتميز ترجمة عن أخرى إلا في طريقة عرض مادة التعريف، تقديمًا وتأخيرًا، إيجازًا وتطويلا، وإلا فكلها آية إلى أصل ترجمته، وهو كتاب تلميذه أبي عبد الله المجاري: "برنامج المجاري"، وتحقيقات العلامة التنبكي في نيل الابتهاج، والدكتور محمد أبو الأجفان في فتاوى الشاطبي.

(1) ينظر: الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي: مجدي محمد محمد عاشور، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 01 / 1423 هـ - 2002 م، ص: 30

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وسأخص الفصل الأول من هذا البحث لترجمته كما استفدتها من مختلف المصادر وهي:

- برنامج المجاري: لتلميذه أبي عبد الله المجاري.
 - جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى: لأبي بكر بن عاصم.
 - شجرة النور الزكية: لمحمد بن مخلوف.
 - نيل الابتهاج بتطريز الديباج: لأحمد بابا التنبكي.
 - أعلام المغرب العربي: لعبد الوهاب بن منصور.
 - مقدمة كتابي: "الإفادات والإنشادات" و"فتاوي الإمام الشاطبي" لمحمد أبي الأجفان.
 - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي: لأحمد الريسوني.
 - الشاطبي ومقاصد الشريعة: لحمادي العبيدي.
 - الثابت والمتغير في فكر الإمام الشاطبي: لمجدي عاشور.
- أولاً: اسمه وكنيته ونسبه:

هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي المالكي الأندلسي، وكنيته التي عرف بها أبو إسحاق.⁽¹⁾

واللّخمي نسبة إلى لَحْم، قبيلة من كهلان بن سبأ، كانت باليمن ثم نزلت بالشام، وإثر الفتوح الإسلامية انتقلت للأندلس.⁽²⁾

والغرناطي نسبة إلى غرناطة، مدينة بالأندلس نسب إليها لسكناه فيها.⁽³⁾

(1) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكي، دار الكاتب، طرابلس، ط/01-2000م، ص: 46-47.

(2) ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: أبو العباس أحمد القلقشندي، دار الكتاب اللبناني، ط/01-1991م، ص: 411.

(3) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، دار صادر، تح: إحسان عباس، ط/01-1388هـ-1968م، ص: 101.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

والشاطبي نسبة إلى شاطبة مدينة بالأندلس أيضا انتقل وأسرته عنها بعد سقوطها بيد النصارى⁽¹⁾.

ثانيا: مولده

قال التنبكتي: "لم أقف على مولده"⁽²⁾.

قال الشيخ محمد أبو الأجفان: "يمكننا أن نقدر الفترة التي وُلد فيها، استنتاجًا من تاريخ وفاة شيخه أبي جعفر أحمد الزيات، الذي كان أسبق شيوخه وفاة؛ فقد كانت سنة وفاته 728هـ، وهي السنة التي يكون فيها مترجمًا يافعًا، وذلك ما يجعلنا نرجح أن ولادته كانت قبل سنة 720هـ"⁽³⁾.

وذكر العبيدي وعاشور أن مولده قريب من سنة 730هـ، واستندا في ذلك إلى أنه كان صديقًا للشاعر الوزير ابن زَمْرَك، الذي ولد سنة 733هـ، كما أنه يذكر أنه في سنة 756هـ كان صغير السن، وكان تلميذًا لابن الفخار، وكان ابن الفخار معجبًا بذكائه وإثارته لمسائل في اللغة لا يستطيع التنبه إليها من كان في مثل سنّه⁽⁴⁾.

(1) ينظر: معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي شهاب الدين، دار صادر، ط/1397هـ - 1993م، 3/309.

(2) ينظر نيل الابتهاج ص: 46-47.

(3) ينظر الإفادات والإنشادات: أبو إسحاق بن إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: الدكتور محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، ط 01/1403هـ - 1983م. ص: 167.

(4) ينظر الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي، ص: 28.

ثالثاً: نشأته

نشأ الشَّاطِبي بغرناطة، وبها ترعرع وعاش طيلة حياته، ولم يحفظ لنا التاريخ ما إذا كان غادر منها ورحل لطلب العلم أو للحج، كما أن التاريخ لم يحفظ لنا تفاصيل نشأته، غير أنه يمكننا أن نقول عن نشأته: إنها كانت نشأة علمية، نظراً لما تتمتع به غرناطة من تجمع علمي ولقاء تربوي، ويشير إلى ذلك الشَّاطِبي بقوله: "لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت عن أنواعه نوعاً دون آخر"⁽¹⁾، فكلامه ينبئ عن نشأته العلمية، كما ينبئ عن جده ومثابرته في التحصيل، واتصاف الشَّاطِبي بالخصال الحميدة والأخلاق الفاضلة بعد بلوغه إلى مرحلة المشيخة، وبعد اشتهاره، يشير إلى أن الشَّاطِبي كان قد نشأ نشأة ذات خُلق نبيل، وكان متصفاً بصفات طيبة.

رابعاً: وفاته

نصَّ أكثر المترجمين للشَّاطِبي أن وفاته كانت سنة 790هـ، ومن ذكر ذلك تلميذه المجاري⁽²⁾، وقد عيَّن الشهر الذي كانت فيه الوفاة، وهو شهر شعبان، وعين التنبكتي اليوم، وهو يوم الثلاثاء، الثامن من شهر شعبان⁽³⁾، وكانت وفاته بغرناطة، ولعله كان قد قارب السبعين حين وفاته.

(1) ينظر الاعتصام: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطِبي، دار ابن عفان، السعودية، ط / 01، 1412هـ - 1992م: 18/1 - 19.

(2) ينظر برنامج المجاري، أبو عبد الله محمد بن محمد، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط 1400/1-1982م، ص: 119.

(3) ينظر نيل الابتهاج ص: 48.

خامساً: شيوخه

تتلمذ الشَّاطِبي على جَلَّة من علماء عصره من الأندلسيين والمغاربة، وكان لهم بلا شك دور بارز في تكوينه العلمي والمعرفي منهم:

أولاً: المقرئ⁽¹⁾، وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر المقرئ التلمساني، ولد بتلمسان، وبرع في العلوم حتى وصفه بعض من ترجم له بوصف الاجتهاد، وكان علامة نظاراً محققاً قدوة، قال ابن مرزوق الجدي: "كان صاحبنا المقرئ معلوم القدر، مشهور الذكر، ممن وصل إلى درجة الاجتهاد المذهبي، ودرجة التخيير والتزييف بين الأقوال"، وقد صنَّف المقرئ المصنفات الكثيرة، كالقواعد، وعمل من طب لمن حب، والكتليات الفقهية، وغير ذلك، وتوفي سنة 758هـ، وكان من أشهر مشايخ الشَّاطِبي، إن لم يكن هو أشهرهم، وقد استفاد منه الشَّاطِبي فوائد كثيرة، ونقل لنا الشَّاطِبي جملة منها في الإفادات والإنشادات، ولم يخفِ الشَّاطِبي إعجابه بشيخه، بل تراه وصفه بقوله: "الشيخ الفقيه القاضي الجليل الشهير الخطير"⁽²⁾، وبقوله: "الفقيه القاضي المتفنن"⁽³⁾، ووصفه بشيخنا القاضي في مواضع عديدة، وكان الشَّاطِبي يستفيد منه حين حضوره لغرناطة، وقد قرأ عليه جملة من كتبه؛ كالقواعد، وكتاب الحقائق والرقائق، وغير ذلك من كتبه، كما سمع عليه بعض التسهيل لابن مالك، وأجازه في كتب كثيرة، وقرأ عليه أسانيد بعض ما نقل عنه⁽⁴⁾.

(1) ينظر ترجمته في برنامج المجاري ص: 119 – 121.

(2) ينظر الإفادات والإنشادات ص: 81.

(3) نفسه، ص: 158.

(4) نفسه، ص: 22.

ثانيًا: ابن مرزوق⁽¹⁾: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني، الملقب بشمس الدين، والمشهور بالخطيب، وبالجد ابن مرزوق، ولد سنة 710هـ، وبرع في الطلب والرواية، وشارك في الفنون من أصول وفروع وتفسير وغير ذلك، وكان متبحرًا في الفقه والحديث، مسندًا راوية رحالة، فاضلاً نادرة في الحفظ والإتقان، شرح العمدة في الحديث، وشرح الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، ولم يكمله، وله شرح على المختصر الفرعي لابن الحاجب، وتوفي بالقاهرة سنة 781هـ. وقد تتلمذ له الشَّاطبي، وصرح بذلك، حيث قال وهو يثني عليه: "شيخنا الإمام الشهير الخطيب المحدث البليغ أبو عبد الله بن مرزوق"⁽²⁾، وقال يثني عليه: "الشيخ الفقيه الخطيب الجليل العالم الشهير"⁽³⁾، وقد سمع عليه الشَّاطبي صحيح البخاري، إلا ثلاثة مواضع، وسمع عليه الموطأ برواية يحيى الليثي.

ثالثًا: ابن بُ⁽⁴⁾: أبو سعيد فرج بن قاسم بن بُب الشعلبي الأندلسي الغرناطي، ولد سنة 701هـ، وكان شيخًا فاضلاً، عالماً متفنناً، انفرد برئاسة العلم، وإليه كان المفرع في الفتوى، وكان إماماً في أصول الدين وأصول الفقه، وهو من أكابر علماء المذهب المتأخرين ومحققهم، ومن له درجة الاختيار في الفتوى، وصنّف تصانيف عديدة، أكثرها تآليف صغيرة، كينبوع عين الشره في مسألة الإحاطة بالأجرة، وشرح تصريف التسهيل، توفي سنة 782هـ.

(1) ينظر الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط/15 - 2002م، 6/226.

(2) ينظر الإفادات والإنشادات ص: 150.

(3) نفسه، ص: 86.

(4) نفح الطيب، 8/54.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وقد تتلمذ الشَّاطبي لأبي سعيد، ووصفه بشيخنا كثيرًا، واستفاد منه، وعرض عليه مختصر ابن الحاجب الأصولي في مجلس، وسمع عليه غير ذلك، ومما سمعه منه، وكان له أثر عليه قوله: "أردت أن أنبهكم على قاعدة في الفتوى، وهي نافعة جدًا، ومعلومة من سنن العلماء، وهي أنهم ما كانوا يشددون على السائل في الواقع إذا جاء مستفتيًا"، قال الشَّاطبي: "وكنتم قبل هذا المجلس تترادف عليَّ وجوه الإشكالات في أقوال مالك وأصحابه، فلما كان بعد ذلك المجلس، شرح الله بنور ذلك الكلام صدري، فارتفعت ظلمات تلك الإشكالات دفعة واحدة، لله الحمد على ذلك، ونسأله تعالى أن يجزيه عنا خيرًا، وجميع معلمينا بفضلهم".

رابعًا: الزواوي⁽¹⁾: أبو علي منصور بن علي بن عبدالله الزواوي، ولد في حدود سنة 710هـ، وكان شيخًا جليلًا مقررًا أصوليًا نحويًا فقيهاً نظارًا معدودًا في أهل الشورى، له مشاركة في كثير من العلوم النقلية والعقلية، وتقييد ونظر في الأصول والمنطق والكلام، كان حيًّا بعد سنة 770هـ.

وقد وصفه الشَّاطبي بشيخنا، وقال مثنيًا عليه: "الأستاذ الفقيه الجليل الأصولي"، ومما قرأ عليه كتاب ابن الحاجب الفرعي والأصولي إلا بعضه.

خامسًا: الحسيني⁽²⁾: أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن محمد الحسيني العلوي السبتي، ولد بسبته سنة 697هـ، وولي القضاء بالأندلس، وكان نسيج وحده براعة وجلالة، وفريد عصره بلاغة وجزالة، متبحرًا بعلم العربية، فصيح اللسان، علامة في الفقه والتاريخ وعلوم العربية، مشاركًا في علوم كثيرة، صنف التصانيف الفائقة، منها رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة، وقيد على التسهيل لابن مالك تقييدًا جليلًا، توفي سنة 760هـ.

(1) ينظر برنامج المجاري، ص: 119.

(2) ينظر نيل الابتهاج، ص: 47.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وصفه الشاطبي بشيخنا، وقال عنه: "الشيخ الفقيه الشريف الجليل قاضي الجماعة".
سادساً: ابن الفخار⁽¹⁾: أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، المعروف بابن
الفخار البيري، قال عنه تلميذه لسان الدين بن الخطيب: "أستاذ الجماعة، وعلم الصناعة
وسيبويه العصر.. كان - رحمه الله - فاضلاً تقيّاً، منقبضاً عاكفاً على العلم، ملازماً
للتدريس، إمام الأئمة من غير مدافع، مبرزاً أمام أعلام البصريين من النحاة، منتشر
الذكر، بعيد الصّيت، عظيم الشهرة، مستبصر الحفظ، يتفجر بالعربية تفجّر البحر.."،
هذا إلى جانب مشاركته في الفقه والعلوم، توفي بغرناطة عام 754هـ.

وقد تتلمذ الشّاطبي لابن الفخار ووصفه بشيخنا، ولازمه طيلة حياته، وقال في
الثناء عليه: "الشيخ الفقيه الأستاذ الكبير النحوي الشهير"، وقال: "شيخنا الأستاذ الكبير
العالم الخطير"، وقرأ عليه الشّاطبي القرآن بالقراءات السبع، والكتاب لسيبويه، وألفية
ابن مالك، وغير ذلك⁽²⁾.

سابعاً: البلنسي⁽³⁾: أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأوسي البلنسي، من علماء
غرناطة، ولد سنة 724هـ، وكان مكبّاً على العلم والاستفادة، قائماً على العربية والبيان، ذاكرة
لكثير من المسائل، متقناً حسن الإلقاء والتقرير، ألف كتاباً في تفسير القرآن، وتوفي 782هـ.
وقد ذكره التنبكي من مشايخ الشّاطبي، وقال عنه الشّاطبي: "الشيخ الفقيه الأستاذ
النحوي الفاضل"⁽⁴⁾.

(1) انظر ترجمته في نفح الطيب: 355/5.

(2) انظر: ينظر نيل الابتهاج ص: 47.

(3) ينظر درّة الحجال في أسماء الرجال: أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي، تح: الدكتور محمد الأحمدى
أبو النور، دار التراث، ط/01 - 1391هـ 1971م، 276/2.

(4) ينظر نيل الابتهاج ص: 47.

ثامناً: الشقوري⁽¹⁾: أبو جعفر أحمد بن آدم الشقوري، وصفه المجاري بأنه "الشيخ الفقيه النحوي الفرضي، ذو العقل الراجح، والمذهب الصالح"⁽²⁾.
وقد ذكره التنبكي من جملة مشايخ الشاطبي.

تاسعاً: ابن الزيات⁽³⁾: أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي الكلاعي، المعروف بابن الزيات الخطيب، وُلِدَ قريباً من سنة 649هـ، وكان جليل القدر، كثير العبادة، عظيم الوقار، حسن الخلق، وكان متفنناً في كثير من العلوم، مشاركاً في العربية والفقه واللغة والأدب وأصول الدين وأصول الفقه والتفسير، ورئيساً في القرآن والتجويد، صنّف التصانيف الكثيرة، منها المقام المخزون في الكلام الموزون، وتلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة، ونظم السلوك في رسم الملوك، وغير ذلك، توفي سنة 728هـ.
وقد استفاد منه الشاطبي، وأخذ عنه طريق التصوف.

وفي الإفادات والإنشادات آخرون أخذ عنهم أشياء يسيرة، منهم:

- أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري⁽⁴⁾.

- أبو بكر محمد بن عمر القرشي⁽⁵⁾.

- أبو محمد بن الناظر الصوفي⁽⁶⁾.

(1) ينظر برنامج المجاري ص: 125.

(2) نفسه.

(3) ينظر الإفادات والإنشادات: ص: 24.

(4) نفسه، الإفادة: 65.

(5) نفسه، الإنشادات: 2-30-36.

(6) نفسه، الإنشادة: 14.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- أبو عبد الله محمد بن محمد الشريشي⁽¹⁾.

- أبو جعفر أحمد بن رضوان بن عبد العظيم⁽²⁾.

- أبو عبد الله محمد بن البكاء⁽³⁾.

- أبو الحجاج يوسف بن علي المكناسي⁽⁴⁾.

- أبو البقاء خالد بن عيسى البلوي⁽⁵⁾.

- أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الغرناطي⁽⁶⁾.

- أبو الحسن علي الكحيلي⁽⁷⁾.

- أبو جعفر بن الراوية⁽⁸⁾.

هؤلاء جملة من مشايخ الشَّاطبي، ومن استفاد منهم بالمراسلات والكتابات رحمهم

الله جميعاً.

(1) ينظر الإفادات والإنشادات، الإنشادات: 16- 62- 64.

(2) نفسه، الإنشادات: 18- 24- 26.

(3) نفسه، الإفادة: 29.

(4) نفسه، الإفادة: 83.

(5) نفسه، الإنشادتان: 96- 98.

(6) نفسه، الإنشادة: 72.

(7) نفسه، الإفادة: 85.

(8) نفسه، الإفادة: 91.

سادسا: مراسلاته

الإمام الشاطبي أحد البارزين في مجال البحث والحوار الفقهي، والمراسلات مع شيوخه، وفقهاء عصره وأقرانه، فكثيرا ما نجد لها في "الاعتصام"، و"الفتاوى"، وبشكل أقل في "الموافقات"، فهو مرارا يذكر أنه راسل بعض الشيوخ، أو راسل شيوخ المغرب وإفريقية "تونس" في مسألة كذا، أو مسألة كذا، وقد ذكر التنبكي محاوره الشاطبي لعدد من علماء وقته، لكنه لم يصرح بأن ذلك كان -أو كان كثير منه على الأقل- عن طريق المكتبة، بل إن عبارته توحي أن الحوار كان مباشرا، فهو يقول: "وتكلم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل، من شيوخه وغيرهم، كالقبا، وقاضي الجماعة الفشتالي، والإمام ابن عرفة، والولي الكبير أبي عبد الله بن عباد، وجرى له معهم أبحاث ومراجعات أجلت عن ظهوره فيها وقوة عارضته وإمامته"⁽¹⁾.

وقد انتبه إلى هذا الجانب من الشخصية العلمية للشاطبي الدكتور محمد أبو الأجفان فعقد له فقرتين هامتين في مقدمة تحقيقه للإفادات والإنشادات، الأولى بعنوان: أبحاثه مع العلماء⁽²⁾، والثانية بعنوان: فتاواه⁽³⁾، وكذلك الدكتور الريسوني خص هذه المراسلات بفقرة مستقلة بعنوان: "مراسلات الشاطبي"⁽⁴⁾ وقال بأنها تستلفت القارئ⁽⁵⁾.

(1) نيل الابتهاج، التنبكي، ص: 48.

(2) الإفادات والإنشادات ص: 38.

(3) نفسه، ص: 45.

(4) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الدكتور أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط02/ 1424-2003 م. ص: 106.

(5) نفسه.

يقول الدكتور أبو الأجفان مبرزاً أهمية هذا المصدر: " كان الإمام الشاطبي يفتح مجال الحوار مع الكثير من أئمة عصره، فتجري له معهم أبحاث ومراجعات في مشكلات المسائل العلمية، ولاحظ أحمد بابا أن هذه الأبحاث أجلت عن ظهوره فيها وقوة عارضته وإمامته، ولم ينحصر حوارهم مع علماء موطنه غرناطة، بل اتسع إلى غيرهم ممن كان يكتبهم، ومن الذين تباحث معهم أبو العباس أحمد القباب، وأبو عبد الله الفشتالي، وأبو عبد الله الورغمي، وأبو عبد الله الرندي، وكان التباحث حول هذه المسائل يؤول تارة إلى التسليم للشاطبي فيما ذهب إليه، ويفضي تارة إلى انتصار بعض العلماء لأحد الرأيين المتعارضين.."⁽¹⁾ ثم ساق نماذج وأمثلة على هذه الرسائل.

سابعاً: تلاميذه

تصدر الشَّاطِبي للإقراء والتدريس، وانتفع به خلق كثير، وتلمذ على يديه جماعة، وكان من جملة من أخذ عنه، وأسعفتنا المراجع بذكره:

أولاً: أبو يحيى بن عاصم⁽²⁾: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي، وقد كان عالماً عمدة محققاً متفنناً بليغاً كاتباً متفقهاً، له تصانيف عديدة، منها جزء كبير في الانتصار لشيخه الشَّاطِبي والرد على ابن لُب في الدعاء بعد الصلاة، توفي شهيداً في إحدى المعارك مع النصارى سنة 813هـ.

وكان أبو يحيى قد تلمذ للشاطبي، ولازمه حتى عُرف بصاحب الشَّاطِبي، ووارث طريقته.

(1) الإفادات والإنشادات ص: 40.

(2) تنظر ترجمته في نيل الابتهاج ص: 49.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

ثانيًا: أبو بكر بن عاصم⁽¹⁾: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم، وهو أخٌ للمتقدم، ولد سنة 760هـ، وهو قاضي الجماعة بغرناطة، العلامة الرئيس، كان فقيهاً أصولياً محدثاً عالماً محققاً متفنناً في علوم شتى، وانتهت إليه الفتوى، وكان هو المرجع في المشكلات العلمية، له تأليف كثيرة، من أشهرها تحفة الحكام، ومرتقى الوصول إلى علم الأصول، وهي أرجوزة في علم الأصول، وغير ذلك، توفي سنة 829هـ.

وقد تتلمذ على الشَّاطبي، وانتفع به، وألّف في اختصار الموافقات جزءاً، وسماه: نيل المنى في اختصار الموافقات.

ثالثًا: البياني⁽²⁾: محمد أبو عبد الله الأندلسي الغرناطي، الأستاذ، أخذ عن الشَّاطبي واستفاد منه.

رابعًا: المجاري⁽³⁾: أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي، الشيخ الإمام، المقرئ الرحال، المتفنن بالرواية، توفي سنة 862هـ.

وأبو عبد الله المجاري قد تتلمذ للشَّاطبي، وذكره من جملة مشايخه في برنامجه، وذكر أنه عرض عليه ألفية ابن مالك حفظًا، وقرأ عليه بعض الكتاب لسيبويه، وبعض مختصر ابن الحاجب الأصولي، وموطأ مالك برواية يحيى، وسمع عليه بعض الموافقات، وأجاز له الشَّاطبي إجازة عامة، وقال المجاري: "لم يُجْزُ أحدًا غيري ممن قرأ عليه إجازة عامة فيما أعلم، وكتبها بخطه - رحمه الله وجزاه أفضل الجزاء"⁽⁴⁾.

(1) تنظر ترجمته في نيل الابتهاج ص: 49.

(2) تنظر ترجمته في نيل الابتهاج ص: 308.

(3) ينظر برنامج المجاري ص: 116.

(4) المرجع نفسه.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

خامسًا: أحمد القصار⁽¹⁾: أبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي، كان أستاذًا محققًا، وهو ممن أخذ عن الشَّاطبي واستفاد منه، وكان الشَّاطبي يعرض عليه بعض المسائل حين تصنيفه لكتابه الموافقات، ويباحثه فيها، وبعد ذلك يضعها في الكتاب، على عادة الفضلاء ذوي الإنصاف.

سادسًا: ابن سمعة⁽²⁾: أبو الحسن علي بن محمد بن سمعة الأندلسي الغرناطي، الإمام العلامة، المحقق الفقيه، النحوي الجليل البارِع، صاحب اليد الطولى في العلوم مع تحقيق بالغ.

أخذ عن الشَّاطبي وروى عنه كتابه الإفادات والإنشادات، وأجازه الشَّاطبي بكل ما لديه.

ثامنًا: مؤلفاته

ترك الشاطبي رحمه الله تعالى وراءه مؤلفات عديدة في فنون مختلفة وصفها التنبكتي بـ "التأليف النفيسة، اشتملت على تحريرات القواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد"⁽³⁾، لكن للأسف الشديد أغلب هذه المصنفات مفقود أو مخطوط، وأشهرها:

- الموافقات في أصول الشريعة وهو محل النظر والبحث في هذه الدراسة.

- الاعتصام (مطبوع).

- الإفادات والإنشادات (مطبوع).

(1) ينظر نيل الابتهاج ص: 76.

(2) نفسه، ص: 207.

(3) نفسه، ص: 48.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- الفتاوى (مطبوع).
 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، وهو شرح لألفية ابن مالك في النحو (مطبوع).
 - الاتفاق في علم الاشتقاق (مفقود).
 - كتاب المجالس (مخطوط).
 - أصول النحو (مفقود).
 - جزء مفرد في أن العلماء ورثة الأنبياء (مخطوط).
 - عناية العلماء بالموافقات شرحا وتهذيبا وتعليقا:
- كان وما يزال كتاب الموافقات محط عناية واهتمام بالغين من العلماء، وقبله الباحثين والدارسين قديما وحديثا، خصوه بالشرح، أو التعليق، أو الاختصار، ومن هذه الأبحاث:
- نيل المنى من الموافقات: وهو نظم للكتاب ألفه أحد تلاميذ الشاطبي⁽¹⁾
 - تيسير الموافقات للإمام الشاطبي: الدكتور نعمان جعيم⁽²⁾
 - تلخيص موافقات الشاطبي: العلامة الجليل حمدا بن التاه⁽³⁾

(1) ذكره الشيخ مشهور في مقدمة تحقيق الموافقات: 31/1.

(2) در ابن حزم/ ط 01/ 1430 هـ- 2009 م.

(3) مطبعة محمد بن سعد، نواكشوط، ط 01/ 2015 م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- الوقفات على المقدمات: شرح وتعليق على مقدمات الموافقات للإمام الشاطبي: الدكتور عبد القادر بن حرز الله اللقيني⁽¹⁾
- تهذيب الموافقات: محمد بن حسين الجيزاني⁽²⁾
- تهذيب كتاب الموافقات مع التعليق عليه: أحمد بن ناصر الطيار⁽³⁾
- اقتطاف الثمرات من اختصار الموافقات: إبراهيم عبد الجليل العلوي الشنقيطي⁽⁴⁾
- المرافق على الموافق: مصطفى بن محمد فاضل بن محمد الشنقيطي⁽⁵⁾
- اختصار الموافقات: إبراهيم بن طاهر بن أحمد بن أسعد العظم⁽⁶⁾
- توضيح المشكلات في اختصار الموافقات: محمد بن يحيى بن عمر المختار بن الطالب الشنقيطي⁽⁷⁾

تاسعا: شعره

ذكر المترجمون للشاطبي أبياتا شعرية نظمها في أغراض مختلفة، وهي قليلة جدا، قالوا إنها تُصنّف ضمن شعر الفقهاء، أي لا ترقى إلى مستوى شعر المطبوعين الأقحاح، الذين يعزمون بالعفو والإرسال، قال عبد الوهاب بن منصور: "أشعاره متوسطة،

(1) مكتبة الرشد، ط 01/1428م.

(2) دار ابن الجوزي، ط 03/1430هـ.

(3) مكتبة دار الحجاز (د.ت.ط.).

(4) دار الأمان، ط 1/2022م.

(5) ذكره الشيخ مشهور في مقدمة تحقيق الموافقات: 33/1 وما بعدها.

(6) ذكره الشيخ مشهور في مقدمة تحقيق الموافقات: 33/1 وما بعدها.

(7) دار عالم الكتب، ط 01/1414هـ - 1993م.

مثل أشعار الفقهاء التي هي أنظام في الحقيقة⁽¹⁾، قال الدكتور الحسين آيت سعيد: "ولم يكن شعره في مصاف شعر الشعراء الأقياح، المتفرغين لذلك الشأن، وإنما كان متوسطا كشعر غيره من الفقهاء، والسبب في ذلك أن انقطاعه لعلوم الشريعة صرفه عن ذلك.. ولكن ما نظمه على قلته دال على شغوف نظره، وقوة عارضته.."⁽²⁾.

وللأسف لا تسعفنا المصادر لمعرفة هذه الأشعار التي نظمها الشاطبي، حتى مؤلفاته رحمه الله كانت ضئيلة بها، فلم يذكرها مثلا في كتاب الإنشادات الذي روى فيه كثيرا من أشعار شيوخه ومعاصريه، واكتفى فيه فقط بذكر أبيات قليلة، لكن وجدت له نصا في موقفه من الإكثار من رواية ونظم الأشعار في الاعتصام، ربما يستبطن موقفا خفيا من المبالغة في الإنشادات الشعرية، قال: "وأما الإنشادات الشعرية، فإنما الشعر حسنه حسن، وقبيحه قبيح، وفي القرآن الكريم في شعراء الإسلام: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾"⁽³⁾، وذلك أن حسان بن ثابت، وعبد الله بن رواحة، وكعبا لما سمعوا قوله تعالى: "والشعراء يتبعهم الغاؤون"، فبكوا عند سماعها، فنزل الاستثناء، وقد أنشد الشعر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورقّت نفسه الكريمة، وذرفت عيناه لأبيات أخت النضر، لما طبع عليه من الرأفة والرحمة"⁽⁴⁾.

ومن شعره تائية في تقرّظ كتاب الشفاء مطلعها⁽⁵⁾: [البسيط]

(1) أعلام المغرب العربي: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط/01 - 1978م، 133/1.

(2) تحقيق: الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تح: د الحسين آيت سعيد، منشورات البشير بنعطية، ط/01 - 1438هـ - 2017م، 91-90/1.

(3) سورة الشعراء الآية 226.

(4) الاعتصام: 345/1.

(5) الإفادات والإنشادات ص: 34.

يَا مَنْ سَمَا لِمَرَاقِي الْمَجْدِ مَقْصِدُهُ فَنَفْسُهُ بِنَفِيسِ الْعِلْمِ قَدْ كَلَفَتْ

وقال فيما أصابه من أهل البدع⁽¹⁾: [البسيط]

بُلِيْتُ يَا قَوْمُ، وَالْبُلُوى مُنَوَّعَةٌ بِمَنْ أَدَارِيهِ حَتَّى كَادَ يُرْدِينِي

دَفَعَ الْمَضَرَّةَ لَا جَلْبًا لِمَصْلَحَةٍ فَحَسْبِيَ اللَّهُ فِي عَقْلِي وَفِي دِينِي

عاشرا: ثناء العلماء عليه

أطبق من ترجموا الشاطبي على أنه إمام من أئمة العلم، وقدوة في الدين والخلق، مجتهد في المذهب، ومجدد في الأصول، قال تلميذه المجاري يصفه: "نسيج وحده، وفريد عصره، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي"⁽²⁾، وقال التنبكي: "الإمام، العلامة، المحقق، القدوة، الحافظ الجليل، المجتهد، كان أصوليا مفسرا، فقهيا، محدثا، لغويا، بيانيا، نظارا ثبता، ورعا، صالحا، زاهدا، سنيا، إماما مطلقا، بحاثا، مدققا جدليا، بارعا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتقنين الثقات. له القدم الراسخ، والإمامة العظمى في الفنون، فقها، وأصولا، وتفسيرا، وحديثا، وعربية، وغيرها، مع التحري والتحقيق.

له استنباطات جليلة، ودقائق منيفة، وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة، وقواعد محررة محققة، على قدم راسخ من الصلاح، والعفة، والتحري، والورع، حريصا على اتباع السنة، مجانبًا للبدع والشبهة، ساعيا في ذلك، مع تثبت تام منحرف عن كل ما ينحو للبدع وأهلها، وقع له في ذلك أمور مع جماعة من شيوخه وغيرهم في مسائل"⁽³⁾.

(1) الإفادات والإنشادات ص: 33.

(2) ينظر برنامج المجاري ص: 116.

(3) ينظر نيل الابتهاج ص: 308.

الفصل الثاني:

مفهوم

المصادر الأصولية

البحث في المعاني اللغوية التي استثمرها أهل الاصطلاح في نحت معنى "المصادر" في القصد العلمي المتداول، خطوة متقدمة في سبيل ربط جزئيات المعاني، ورد المقررات الاصطلاحية إلى أصولها اللغوية، قبل التنقيب عن الاستعمالات المختلفة للمصطلح في المجالات المعرفية التي تتداوله، وقبل رصد التطور الذي لحقه علميا وتاريخيا.

● المطلب الأول: معاني المصدر في اللغة

يرد الجذر الثلاثي "صدر" بتصاريفه المختلفة في المعاجم اللغوية بمعان كثيرة منها:

- مقدّم كل شيء وأوله⁽¹⁾.
- أعلى الشيء أو ما أشرف من أعلاه⁽²⁾.
- الطائفة من الشيء⁽³⁾.
- نصر ودخل⁽⁴⁾.
- رجع وانصرف⁽⁵⁾.
- وقع وتقرر⁽⁶⁾.
- انتهى إلى الشيء⁽⁷⁾.

(1) ينظر لسان العرب لابن منظور مادة: "صدر".

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

فهذه أهم مدلولات "المصدر" في المعجم العربي، تقترب على الجملة في المعنى، ويجمع بينها جامع السبب والعلة، فأول شيء سبب للرجوع إليه، والانصراف إليه دون غيره، والانتفاء إليه، وهو أيضا علة في التقديم والعلو والشرف.

● المطلب الثاني: معاني "المصدر" في الاصطلاح

تسغف كثير من النصوص التراثية في تتبع مقاصد ومباغي العلماء في استعمال اللفظة "مصادر" حيث إنها تجلي المعاني الكثيرة التي يعبر بها "الاصطلاح" بهذا اللفظ، والتي لا تخرج في حقيقتها عن القصد اللغوي العام، فيطلقون مثلا على "مخارج المعارف" مصادرا، بغض النظر عن سياقها الزمني قديما كان أم حديثا، فيقولون مثلا: مصادر التراجم كذا وكذا، أي الكتب التي ترجمت وعرفت بسير العلماء قديما وحديثا. وأيضا يطلقون المصادر على أول العلوم وأساسه، كقولهم: مصادر علم الحديث، والمصادر الفقهية، أي المحررات العلمية التي قعدت وأصلت للعلم ووضعت حجر أساسه.

ومما ورد في مدونات أصول الفقه، ويطلق على أصول التشريع الإسلامي المتفق عليها أو المختلف فيها كلمة "مصادر"، ويراد بها أصول تشريع الأحكام، فالقرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، مصادر متفق عليها بين علماء السنة، والقياس مثلا، والاستحسان، والمصلحة المرسلة، والعرف، مصادر مختلف عليها، وهناك مصادر تشريعية نوعية، أي خاصة بكل بمذهب، أو غلب عليهم استعمالها دون المذاهب الأخرى، كعمل أهل المدينة، والعرف، والاستصلاح عند المالكية، والاستصحاب عند الظاهرية، والأقيسة عند الحنفية.

وتفصح صفحات التراث الإسلامي المتنوع والغني عن معنى آخر استثماره المعاصرون في الفروق اللغوية وفي التمييز بين ما ظاهره الترادف، أو بين ما جرت به ألسنة القالة، وأقلام الكتبة دون الالتفات إلى دقائق المعنى الخاصة بها سياقاً واستعمالاً، وهذا المعنى هو: "أوليات المخارج" وهي غير "مخارج المعارف" السابقة الذكر، وعليه تحتمل الأوليات أن تكون مكتوبة أو مروية شفوية أو بالوسائط الالكترونية بمختلف أشكالها، فقولهم: "مصدري في كذا هو كتاب كذا، أو هو الشيخ الفلاني، أو المؤسسة الفلانية، أو الموقع الفلاني" يعني أول ما انبجس الخبر أو الرواية من هذه المصادر، ومنه الإطلاق المعاصر: "مصادر الخبر" عند الصحفيين والإعلاميين، وتشمل هذه المصادر: الوثائق المحررة، والتصريحات الشفوية، أو الأخبار "مؤرشفة" بغض النظر عن حدوثها، أو عتاقها، دقتها أو عدم دقتها.

● المطلب الثالث: الفرق بين المصدر والمرجع في البحث الأكاديمي

تنزاح مجموعة من المصطلحات للدلالة على ما يرجع إليه معرفياً وتوثيقياً، وتطلق أحياناً على وزن واحد، وأحياناً يفرض المنهج التدقيقي نفسه على الباحث فيعمد إلى إبراز أهم الفروق الغامضة والمتداخلة أحياناً بينها، وقد يختلف المهتمون في أصل هذه التفرقة بناء على تصورات في الفهم، أو تنزيل في الاستعمال.

ومن هذه المصطلحات: الأصول، والموارد، والمصادر، والمراجع.

ولسنا هنا بصدد التمييز بينها جميعها، ولكن نكتفي بما هو متعارف عليه في الدرس الجامعي والبحث الأكاديمي في بيان الفرق بين المصدر والمرجع.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

كثيرا ما يذهب الباحثون في الدراسات الأدبية والإنسانية إلى أن المصادر المعرفية هي الأصول القديمة للمعرفة، وكل ما توغلت في القدم كلما نعتت بأوصاف زائدة على القدم، كقولهم مصادر أولية، أو مصادر أصيلة، أو عتيقة أو ما شابه، وكلما تأخر زمن كشف المعرفة كلما وصفت بالمرجع، وتضاف إليها أوصاف أخرى بحسب جدتها، فيقال فيها مثلا: هذا مرجع حديث، أو هذا مرجع متأخر، أو معاصر، أو إلكتروني، أو وسائطي...

وهذا التفريق تبعا لاعتبار الزمان فيه غير يسير من عدم الدقة والموضوعية، فالمعارف لا تصنف قيمتها بحسب عتاقها أو حداثتها، وإنما ينظر فيها إلى أوليتها وأولويتها، فكم من كتب معاصرة تعد في بابها مصادر أساسية، وكم من كتب قديمة تعد كتباً فرعية في مجالها، فالعبرة إذن بما يسميه بعض شيوخنا بـ: "الإدلاء الأول"⁽¹⁾، أي إن المصدر هو الذي يدلي بالمعلومة أول مرة، والمرجع هو الناقل للمعلومة من غيره، أو الذي لم يذكرها مطلقاً، وهناك بعض الفروق غير الدقيقة التي يميز بها بعض الكتاب المصدر عن المرجع، كقولهم: المعارف الصحيحة كلها مصادر، والمعارف الخاطئة أو التي تخللها شك أو وهم أو ضعف كلها مراجع، وهذا القول ليس على شيء، بل هو متهافت وساقط، فليس في غير الوحي معارف محضة للصحة، وأخرى محضة للخطأ، وإنما تعرف في الكتب وتنكر، وتحمد وتذم بحسب غلبة الخطأ والصواب، أما تصنيفها بحسب ذلك فلا يلتفت إليه، ولا يعول عليه.

(1) وهو أستاذنا فضيلة الدكتور عبد اللطيف آيت عمي حفظه الله ووفقه.

ورد في موسوعة بحوثي الإلكترونية: "المقصود بالمصادر: الكتب التي تدل الطالب أو الباحث على المعلومة لأول مرة، ويستقيها من المصدر وليس من المرجع، المصدر يختلف عن المرجع بأن المصادر تعد أصولاً، وما على هذه المصادر من شروح وتذييلات هي المراجع، فالمرجع إذاً: هو عبارة عن كتاب يستشار من قبل الباحث ويستعين به حتى يحصل على معلومة في مجال معين هو موضوع البحث الذي يقوم به الباحث.

والمرجع لطوله ولاستيعابه قضايا كثيرة في مجال موضوع الباحث، لا يمكن أن يُقرأ من أوله إلى آخره، وإنما يدلف الباحث إليه موضع معين، ليأخذ منه ما يريد، ثم يرجع إلى غيره من مراجع حتى ما يستوفي ما يريده من معلومات.

والمرجع لشمولها وكثرتها وتعددتها يمكن أن نستعرضها من خلال نوعين رئيسيين:

النوع الأول: المراجع التي تعطي المعلومات بطريقة مباشرة ومجردة مثل: دوائر المعارف، أو الموسوعات العلمية، أو التاريخية، أو الجغرافية، أو القواميس، أو المعاجم، أو الكتب السنوية، أو الدورية، التي تصدر عن بعض الجهات الرسمية، أو العلمية، أو الخاصة، أو التجارية، وهي التي يمكن أن تسمى بالتقارير الدورية لأنشطة هذه الدوريات التي تقوم بإصدارها، وهي بلا شك من المراجع المهمة التي يحتاجها أهل البحث والتقصي في كثير من بحوثهم، أيضاً يندرج من هذا النوع: الأدلة أو كتب التراجم، تراجم الشخصيات العلمية التاريخية وتراجم الشخصيات السياسية.

النوع الثاني: مراجع تدل الباحث على المصدر الذي يجد فيه المادة أو المعلومة التي يحتاج إليها وهو بمثابة الكشف أو الدليل الذي ييسر للباحث الوصول إلى المعلومة في كتب المصادر⁽¹⁾.

● المطلب الرابع: تطور مصطلح "المصادر"

قد يفرغ المصطلح من دلالاته المعنوية، وينتزع منه مدلوله الذي دل عليه، تبعا لمراحل الزمن الذي انتقل فيها وتأثر بها، ويضمن في الوقت نفسه بمعان أخرى، عرفية، أو شرعية، أو علمية، تبتعد وتقترب من المعنى الأول بحسب ضعف أو قوة الاستعمال... وكثير من المصطلحات اليوم التي يعبر بها عن المدلولات، هي في طور متقدم من التطور التاريخي الذي تفرضه سنة التحول في التداول، والتدافع المعجمي المستمر.

وهذا التطور يتمثل في صورتين:

- **الصورة الأولى:** تطور نسبي، حيث يبقى المصطلح متعلقا بالمعنى الأول، يعني أن دلالاته على ما وضع له، تبقى ظاهرة وبارزة، كمصطلحات: المفلس، والرويبضة، والهجرة، والغنى في الاستعمال النبوي.
- **الصورة الثانية:** تطور شبه كلي، تكاد تنسى فيه دلالة المصطلح الأول على معناه الابتدائي التليد، بحيث إذا أطلق لا تتشكل في ذهن المخاطب سوى هذه الصورة الحادثة، كمصطلحات: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج في الاستعمال الشرعي...

(1) https://bohotti.blogspot.com/2014/04/blog-post_5680.html

ومصطلح "المصادر" في مساره التاريخي، وهجرته المعجمية، تشكل معناه في الصورتين معاً، فمن خلال النصوص التراثية يظهر أن هذا المصطلح باستعمالاته المختلفة لا يبتعد كثيراً عن المعاني اللغوية، فيرد مقترناً بها، أو مضافاً إليها، أو موصوفاً بها، أو معطوفاً عليها عطف بيان، وأمثله:

- المصادر الأولى.
- المصادر العليا.
- المصادر والموارد.
- مصادر التلقي.
- المصادر الأصيلة.

ثم استعمل الواضعون المصطلح بمعان أخرى بحسب مجالات التداول (السياسة / الاقتصاد / الاجتماع..).

ثم إن المصطلح أخذ في الابتعاد عن تلك المعاني اللغوية في العصر المتأخرة، وإن لم ينفك عنها فصار له معان وظيفية، وتبعاً لذلك تغيرت شحنات المصطلح النفسية والوجدانية، فبعدما كانت "المصادر" تبعث على "فخر التقدم" و"الوصول" و"العلو"، أصبحت بلا شك مؤشراً على "التمكن الاقتصادي"، و"القوة المالية"، و"المصداقية الإعلامية"، وفي المجال العلمي مؤشراً على "متانة البحث" و"أصالة مادته".

وفي حاضرتنا اليوم اتخذ مصطلح "المصادر" في صياغة معناه بعدين اثنتين:

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- الأول: بعد رسمي: تقف في نحت معناه مؤسسات رسمية أو شبه رسمية، حيث تعتمد له معايير خاصة في تحديد المفهوم، فليس مجرد الرجوع إلى المعجم اليوم يكفي لتحديد مدلول المصطلح، بل لابد من شروط تقنية وفنية تتجاوز دور المعجمي واللغوي.
- الثاني: بعد جماهيري شعبي، والذي لا يفهم من "المصادر" إلا المعنى اللغوي الأول، وفي بعض المجتمعات، لا يفهم منه إلا المعنى الطبيعي المرتبط بالبيئة والوسط (مصادر المياه مثلاً).

إلا أن هذا البعد الشعبي بدأ منذ سنوات قريبة بالعدول عن هذا المفهوم إلى آخر يكاد يكون تقنياً، وهو أن "المصادر" ترتبط في مخيالهم بأصول الأموال، أو بأصول الخبر، وهذا يعكس نفسياً سلطان المال على العقول والنفوس، وسيطرة الإعلام ودوره في صناعة المفاهيم قبل الآراء وقبل توجيهها.

● المطلب الخامس: جذر "صدر" في القرآن الكريم

لم ترد كلمة "مصادر" في القرآن الكريم، بالمعاني المقررة سلفاً، إلا في مواضع قليلة جداً، وورد ذكر اشتقاق "صدر" 46 مرة، مرة بالفرد "صدر"، ومرة بالجمع "صدور"، وهو الغالب في الاستعمال، ومرة بالفعل "يصدُر"، ومرة بالفعل "يُصدِر"، وكلاهما ورد بمعنى الانصراف، وهو الأقرب إلى معنى موضوع البحث.

- صيغة المفرد "صدر" في الاستعمال القرآني:

- قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا نَزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾⁽¹⁾

(1) سورة الأعراف الآية: 1.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- وقال تعالى: ﴿قَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾⁽¹⁾
- وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾⁽²⁾
- وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾⁽³⁾
- وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ مِمَّنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾
- صيغة الفعل "يصدر" في الاستعمال القرآني
- وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ﴾⁽⁵⁾
- وقال تعالى: ﴿فَالْتَأْتَا لَا نَسْفِيهِ حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾⁽⁶⁾
- صيغة الجمع "صدور" في الاستعمال القرآني:
- قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾⁽⁷⁾
- وقال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁸⁾
- وقال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾⁽⁹⁾

(1) سورة هود الآية: 12.

(2) سورة الأنعام الآية: 126.

(3) سورة الشرح الآية: 1.

(4) سورة النحل الآية: 106.

(5) سورة الزلزلة الآيتان: 6-7.

(6) سورة القصص الآية: 23.

(7) سورة آل عمران الآية: 154.

(8) سورة العنكبوت الآية: 9.

(9) سورة غافر الآية: 19.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوهُ يُعْلَمَهُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾
- وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَا كَيْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾⁽²⁾
- وقال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾⁽³⁾
- وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكْسِ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾⁽⁴⁾
- وقال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾⁽⁵⁾
- وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكْسِ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾⁽⁶⁾
- وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾⁽⁷⁾
- وقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تَجَرَّ مِنْ تَحْتِهِمْ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَيْنَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا اللَّهُ لَفَدَّ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكَمُ الْجَنَّةُ الَّتِي كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁸⁾
- وقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾⁽⁹⁾

(1) سورة آل عمران الآية: 29.

(2) سورة الحج الآية: 44.

(3) سورة غافر الآية: 19.

(4) سورة النمل الآية: 76.

(5) سورة غافر الآية: 19.

(6) سورة القصص الآية: 69.

(7) سورة آل عمران الآية: 119.

(8) سورة الأعراف الآية: 42.

(9) سورة الحجر الآية: 47.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَنَفْسِهِ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١﴾﴾⁽¹⁾
- وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِقَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾⁽²⁾
- وقال تعالى: ﴿كَتَبْنَا نَزْلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ﴿٣﴾﴾⁽³⁾
- وقال تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقُولُوا كَيْفَ ﴿٤﴾﴾⁽⁴⁾
- وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَعْمَى الْفُلُوبُ أَلَيْسَ فِي الصُّدُورِ ﴿٥﴾﴾⁽⁵⁾
- وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴿٦﴾﴾⁽⁶⁾
- وقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبَلَّغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ ﴿٧﴾﴾⁽⁷⁾
- وقال تعالى: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴿٨﴾﴾⁽⁸⁾
- وقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ﴿٩﴾﴾⁽⁹⁾

(1) سورة الحشر الآية: 9.

(2) سورة يونس الآية: 57.

(3) سورة الأعراف الآية: 1.

(4) سورة النساء الآية: 89.

(5) سورة الحج الآية: 44.

(6) سورة العنكبوت الآية 49.

(7) سورة غافر الآية: 79.

(8) سورة غافر الآية: 55.

(9) سورة الأعراف الآية: 42.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾⁽¹⁾
- وقال تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾⁽²⁾
- وقال تعالى: ﴿وَيَنْصُرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾
- وقال تعالى: ﴿فَدُجَاءَ تَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِقَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾⁽⁴⁾
- وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾⁽⁵⁾
- وقال تعالى: ﴿فَلِإِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ ۖ أَوْ تُبْدُوهُ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾
- وقال تعالى: ﴿فَدَبَدَتِ الْبَعْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ ۚ أَكْبَرُ﴾⁽⁷⁾
- وقال تعالى: ﴿يُوسُوسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾⁽⁸⁾

المطلب السادس: "المصادر" في التراث الشعري العربي

والقصد بالتراث هنا، ما يحمل خصوصية التفرد لكل أمة من الأمم، حيث لا يشاركها فيه غيرها، ولا تزاخمه فيها حضارات وثقافات أخرى.

(1) سورة العاديات الآيتان: 9-10.

(2) سورة الحشر الآية: 13.

(3) سورة التوبة الآية: 14.

(4) سورة يونس الآية: 57.

(5) سورة العنكبوت الآية: 49.

(6) سورة آل عمران الآية: 29.

(7) سورة آل عمران الآية: 118.

(8) سورة الناس الآية: 5.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وأفضل ما خصّت به الأمة العربية، ونالت به درجة الخيرية بين الناس، وحازت به شرف الشهادة عليهم بعد الوحي، هو تأييد لغتها وتشريفها بمعاني الخلود الديني، والسرمدية الشرعية، إذ هي وعاء الأحكام والحكم، وأصداف المعاني والأسرار، والذي ضمن لهذه اللغة هذا الوصف، هو ديوانها الأعظم "الشعر"، حيث احتفظ على معجم الأعراب الاستعمالي، ووظفه في الخطاب على سننهم وقوانينهم، وإليه يرجع الأدباء واللغويون والنحويون في شواهدهم واستشهاداتهم، وهو عمدة الباحثين في الدراسات المصطلحية، بل هو الفيصل والحكم عند اختلاف مذاهبهم.

وانطلاقاً من هذه الأهمية العلمية للشاهد الشعري في الكشف عن المعاني المبحوث فيها اصطلاحياً، أجلتُ النظر في الدواوين الشعرية القديمة والحديثة، وجمعت بعضاً من مادة "مصادر" الواردة فيها دون تصاريফها الأخرى طلباً للاختصار والإيجاز، وانتهيت بعد هذه الإجالة إلى:

- أن أغلب استعمالاتها تأتي في مقابل "الموارد".
- أنها تستعمل في الغالب بمعان مجازية.
- قلّ ما تستعمل في معنى الأصل والعلو والرفعة.

– قال قس بن ساعدة⁽¹⁾:

لَمَّا رَأَيْتُ مَوَارِدًا لِلْمَوْتِ لَيْسَ لَهَا مَصَادِرُ
أَيَقَنْتُ أَنِّي لَا مَحَا لَةَ حَيْثُ صَارَ الْقَوْمُ صَائِرُ

(1) ديوان قس بن ساعدة: قس بن ساعدة الأيادي، مطبعة النعمان، جمع الدكتور أحمد الربيعي، ط/01 –

1394هـ - 1974م، ص: 142

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- وقال الشريف المرتضى: (1)
- إذا ما حذرت الأمر فاجعل إزاءه رجوعاً إلى ربّ يقيك المحاذرا
ولا تخش أمراً أنت فيه مفوّض إلى الله غايات له ومصادرا
- وقال الشاعر الأندلسي عبد الغفار الأخرس: (2)
- رجال المنايا إذ يشبّ ضرامها بداهيّة دهياء ترمي بثائر
وهم مُوردوها والسُّيوف مناهل موارد حتف ما لها من مصادر
- وقال أيضاً: (3)
- فأوردها بالمشرفيّة والقنا موارد حتف ما لها من مصادر
وكم أنهل الوارد منهل جوده فمن وارد تلك الأكفّ وصادر
- وقال أبو مسلم البهلاني: (4)
- نوم الحوادث لا طبع ولا ملل بل مقتضى درج الأزمات قد شحطا
ليعل ذا المجد ولتعظم مصادره فقد تصدى له مولاه حين سطا
- وقال تأبط شرا: (5)

(1) المستطرف في كل فن مستظرف: شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبيشي، عالم الكتب، ط / 01 - 1419هـ، 117/1.

(2) ديوان عبد الغفار الأخرس، عبد الغفار بن عبد الواحد بن وهب البغدادي، معجم البابطين لشعراء العربية، ط / 01 - 1986م، ص: 220.

(3) ديوان الأخرس، ص: 223.

(4) ديوان أبي مسلم البهلاني، ناصر بن سالم بن عديم البهلاني، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ط / 01 - 1407هـ - 1987م، ص: 213.

(5) ديوان تأبط شرا وأخباره، ثابت بن جابر بن سفيان بن عميثل، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط = ط / 01 - 1404هـ - 1984م، ص: 302.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وَشَعْبٌ كَشَلَّ الثَّوبَ شَكْسٍ طَرِيقُهُ مَجَامِعُ صَوَحِيهِ نِطَافٌ مَخَاصِرُ
بِهِ سَمَلَاتٌ مِنْ مِيَاهٍ قَدِيمَةٍ مَوَارِدُهَا مَا إِنَّ لَهَا مَصَادِرُ

- وقال الشاعر: (1)

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

- وقال جبران خليل جبران: (2)

سَمَاحَةٌ نَفْسٍ تَلْتَقِي فِي مَجَاهِلِهَا عَلَى الرَّحْبِ آرَاءُ الْوَرَى وَالْعَقَائِدِ
لَهَا شَرَعَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ نَقِيَّةٌ مَصَادِرُهَا مَحْمُودَةٌ وَالْمَوَارِدُ

- وقال الشاعر عمر اليافي: (3)

وَجَانِبُهُمْ بِجَنْبِكَ وَاعْتَزَلْهُمْ تَكُنْ فِي رَاحَةٍ وَصَفَاءٍ خَاطِرِ
فَلَا تَبْصُرْ بِمَجْلِسِهِمْ رِئِيسًا سِوَى نَذْلٍ تَصَدَّرُ بِالْمَصَادِرِ

- وقال أحمد شوقي: (4)

تِلْكَ الْمَمَالِكُ وَالْإِيَا لَا تِلْكَ الَّتِي لَمْ يَحْصِ حَاصِرُ
تِلْكَ الْمَصَادِرُ لَا مَوَا رَدُّهَا وَالْمَوَارِدُ لَا مَصَادِرُ

(1) غير منسوب لأحد، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب.

(2) ديوان جبران خليل جبران زعيم شعراء المهجر، جبران خليل جبران، المطبعة العربية، تح: سمير بسيوني، (د.ت.ط)، ص: 253/1.

(3) ديوان الشاعر عمر اليافي، عمر اليافي الخلوتي البكري الحسني، المطبعة العلمية ببيروت، ط/1311هـ، ص: 320.

(4) ديوان الشوقيات: أحمد شوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط01/2012م، 114/1.

● المطلب السابع: الدراسة العلمية المصطلحية للفظـة "المصادر"

وتقوم هذه الدراسة على أربعة أركان كما أقرتها أبحاث معهد الدراسات المصطلحية بفاس، وبسطها الدكتور فريد الأنصاري رحمه الله في رسالته: "المصطلح الأصولي عند الشاطبي"، وغيره ممن اشتغل على تتبع المصطلحات الأصولية في مشاريع الأعلام المغربية والأندلسية⁽¹⁾، والعلاقة بين الدراسة المعجمية والمصطلحية علاقة عموم وخصوص، فالاصطلاح أعم من المعجم، يشمله ويشمل غيره كما سنورده هنا:

- أولاً: التعريف:

أ- في اللغة: سبق أن أشرنا إلى معاني "المصدر" في المعجم العربي، وقلنا إنها بالعموم ترجع إلى معان هي: مقدّم كل شيء وأوله، أعلى الشيء أو ما أشرف من أعلاه، الطائفة من الشيء، نصر ودخل، رجوع وانصرف، وقع وتقرر، انتهى إلى الشيء.

ب- في اصطلاح البحث: والمراد به في البحث روافد المعارف الأصولية، عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، والروافد إما كتابية وإما شفوية، منصوص عليها، أو غير مصرح بها.

- ثانياً: خصائصه:

أ- وظيفته العلمية:

لا يخرج مصطلح "المصدر" في وظيفته عن خصائص المصطلحات الأصولية، فوظيفته هي كشف متانة أي بحث علمي وصلابته، ومدى انبثائه على أسس منهجية

(1) الدكتور العربي البوهالي مثلاً في دراسته: المصطلح الأصولي عند الإمام أبي الوليد الباجي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

سليمة، ولذلك فتحرير معناه على الوجه الأدق معين على أداء وظيفته العلمية بلا اضطراب أو تخلف.

ب- رتبته الأسرية:

يحتل مصطلح "المصدر" الرتبة الأولى في تقديري في أسرته الاصطلاحية، فهو مقدم على المنهج، والتصور، والاجتهاد، والتصنيف، "والمقصود بهذا الترتيب هو القدرة المفتاحية للمصطلح من حيث كونه أداة للفهم"⁽¹⁾.

ت- قوته الاستيعابية:

لمصطلح "المصدر" امتداد في كل فروع المعرفة الإسلامية والإنسانية، فليس حكرًا على مجال أصول الفقه، أو مجال تصنيف العلوم، له حضور قوي في جميع القواميس والمعاجم والموسوعات العلمية المختلفة.

ث- نضجه الاصطلاحي

مصطلح "المصدر" قائم الدلالة الاصطلاحية بصورة قطعية، وهذه القيومية هي التي منحت القوة الاستيعابية، والتمدد في كل فروع المعرفة.

ج- علاقاته:

ورد "المصدر" مرادفًا في استعمال العلماء لـ "الأصول"، و"الروافد"، و"المراجع"، و"المناهل" و"المثمر" في رتبة واحدة ووصف واحد، وإن كان بينهما فروق ألمحت إلى بعضها في محله من البحث.

(1) المصطلح الأصولي عند الشاطبي، الدكتور فريد الأنصاري، دار السلام، ط2 / 1435هـ - 2014م، ص: 349.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- ثالثاً: ضمائمه ومشتقاته
- أ- ضمائمه:
- مصادر التشريع الإسلامي: ويراد بها أصول الاستدلال والاستنباط: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع ...
- مصادر المعرفة: ويراد بها الأصول النظرية والفلسفية التي تأسست عليها العلوم الإنسانية والحقة.
- ب- مشتقاته:
- الصدر
- الصدور
- الصدارة
- التصدر
- الإصدار.

● المطلب الثامن: الأصل عند الأصوليين:

يعد مفهوم "الأصل" عند الأصوليين مفهوماً إشكالياً، تتقاطع فيه استعمالات الأصولي في سياقات معرفية متنوعة أو مختلفة، ترجع في مجملها إلى الأصل القاعدي التأسيسي، أي هو عائد إلى معناه الجذري المشار إليه في معاجم اللغة⁽¹⁾، وهو ما استثمره الباحثون في الدراسات المصطلحية، في المراحل التععيدية للمصطلح،

(1) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس 403/1، و تاج العروس للزبيدي 206/7-207.

وهو صنيع الدكتور فريد الأنصاري رحمه الله تعالى في رسالته لنيل شهادة الدكتوراه ، بل هو عمق الفلسفة التي تأسس عليها مشروع معهد الدراسات المصطلحية بفاس، وغيره من المراكز المجمعية والبحثية في المشرق والمغرب، وعلى العموم فإن الأصل في البحث الأصولي الذي خضع "للاستثمار الاصطلاحي" يرجع إلى أربعة معان:

الأول: القاعدة المطردة، كقول الأصولي: وهذا خلاف الأصل.

الثاني: الدليل، كقول الأصولي: الأصل في جواز كذا وكذا الكتاب والسنة.

الثالث: الاستصحاب، كقول الأصولي: "الأصل في الأشياء الإباحة".

الرابع: الراجع، "كقول الأصولي: "الأصل في الكلام الحقيقة".

● المطلب التاسع: الدراسة العلمية المصطلحية للفظ "الأصول"

والبحث فيه مفاد من دراسة الدكتور فريد الأنصاري رحمه الله⁽¹⁾، فقد بسط فيه القول في أطروحاته بسطا مفصلا أوجزها هنا للبيان والفائدة، خاصة وأنها مرتبطة بالإمام الشاطبي وبكتابه الموافقات..

- أولا: التعريف:

أ- في اللغة: ترجع مادة "أصل" في اللغة إلى ثلاثة معان: أولها: أساس الشيء، وثانيها: الحية، وثالثها: ما كان من النهار بعد العشي، قال أبو هلال العسكري: "وحقيقة أصل الشيء عندي: ما بدئ منه"⁽²⁾، وقال الراغب: "أصل الشيء قاعدته، قال تعالى:

(1) ينظر المصطلح الأصولي عند الشاطبي من ص: 225 إلى ص: 280.

(2) الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، (د.ت.ط)، ص: 156.

"أصلها ثابت وفرعها في السماء"⁽¹⁾ ، وقال ابن منظور: "الأصل أسفل كل شيء، وجمع: أصول، وأخذ الشيء بأصلته وأصيلته، أي بجميعه..."⁽²⁾.

ب- الأصول في اصطلاح الشاطبي

ترجع "الأصول" عند الشاطبي رحمه الله إلى عشرة معان هي:

- أولا: بمعنى أصول الفقه.
 - ثانيا: بمعنى أصول الشريعة.
 - ثالثا: القواعد الكلية في الدين بإطلاق.
 - رابعا: المقاصد الابتدائية المقصودة لذاتها.
 - خامسا: الدليل الجزئي.
 - سادسا: الركن الأول من أركان القياس.
 - سابعا: المعنى الدلالي المقصود أصالة.
 - ثامنا: حكم الشيء في وضعه الأول..
 - تاسعا: المسألة الفقهية.
 - عاشرا: الذوات أو الأشياء المعقود عليها.
 - ثانيا: خصائصه:
- أ- وظيفته العلمية: يوظف مصطلح "أصول" في سائر مجالات أصول الفقه، باعتباره أداة منهجية لبناء المفاهيم وتحديددها، أو للحكم عليها وبيان قيمتها، أو لنقدها، فهي وظيفة منهجية عامة وشاملة.

(1) سورة إبراهيم الآية: 24 وينظر المفردات مادة "أصل".

(2) لسان العرب مادة "أصل".

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

ب- رتبته الأسرية: هو المفتاح الأول لفهم كل المصطلحات المشتقة عنه أو المتفرعة عنه، ولا مصطلح، أو لا مفهوم مما يدخل ضمن دائرة هذا العلم إلا وهو مفتقر إليه، بل يعتبر فهم المصطلح هو الباب الرئيس لفهم تصور أبي إسحاق لكل علم أصول الفقه.

ت- قوته الاستيعابية: مصطلح "الأصول" شديد الاكتناز لكل قضايا العلم وإشكالاته، ويمتد بظلاله ليشمل كل قضايا علم الأصول، لأن الكليات لا معنى لها في النهاية إلا انتظام الجزئيات، فيشمل المصطلح بذلك سائر قضايا علم أصول الفقه.

ث- نضجه الاصطلاحي: يكتسب مصطلح "الأصول" قوة اصطلاحية تبلغ تمام النضج وكماله في مراتب الاصطلاح، لأنه قديم الاستعمال أولاً من حيث الصيغة، ثم لأنه صار علماً على علم له تاريخ، ومؤسس على أساس من الاستقلالية الاستعمالية.

ج- علاقاته:

- مرادفاته: وهي باختصار:

○ القواعد.

○ القوانين.

○ الكليات.

○ الضوابط.

- أصداده: وهي:

○ الفروع.

○ الجزئيات.

○ قضايا الأعيان.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

○ النوادر.

- ثالثاً: ضمائمه

وهي عند الشاطبي:

○ الأصول الاستقرائية القطعية.

○ أصول أصول الشريعة.

○ الأصول الأولى.

○ أصول الدين.

○ الأصول العامة.

○ الأصول العربية.

○ الأصول العقلية.

○ الأصول العلمية.

○ الأصول الكلية.

○ أصول المصالح.

○ الأصل الكلي الابتدائي.

○ الأصل المذهبي.

○ الأصل المعين.

- خلاصة

يمكن أن نعد الدراسة المصطلحية "للمصادر" و"الأصول" مفتاحاً أساسياً لفهم مرادنا من البحث، ودرجة أساسية ومهمة في سبيل درء تعدد الأفهام واضطرابها

وتضاربها في سياق تقصيد الباحث للمؤلف وكتابه، وفي سياق أيضا تبرئة المصطلح مما قد يتلبس به عرفا واستعمالا من معان قد لا تكون مرادة للمؤلف بالمرّة، ولا خطرت له على بال، صحيح أن "الحكمة الاصطلاحية" تقرر أن المصطلح "قبة تحتها شيخ"، بمعنى أنه ليس بريئا مطلقا، وأن له امتدادات فكرية، ومذهبية، وعقدية، وربما سياسية، إلا أننا هنا نتحدث عن التقصيد الخارجي، المنفصل عن القرائن الدالة عن مراد المؤلف، أما القصد الذي دل عليه السياق، وأكدته القرائن، وأفصحت عنه دلالات اللغة، فليس مشمولا بالقاعدة مطلقا، بل هو محمول على "الاستنطاق التاريخي للمصطلح"، وهو قوي إذا توافرت شروط صحته واعتباره، بل هو الحق، والصواب، والمذهب الوسط.

الباب الثاني:

المصادر الأصولية في الموافقات

الفصل الأول:

تشجير

الموافقات

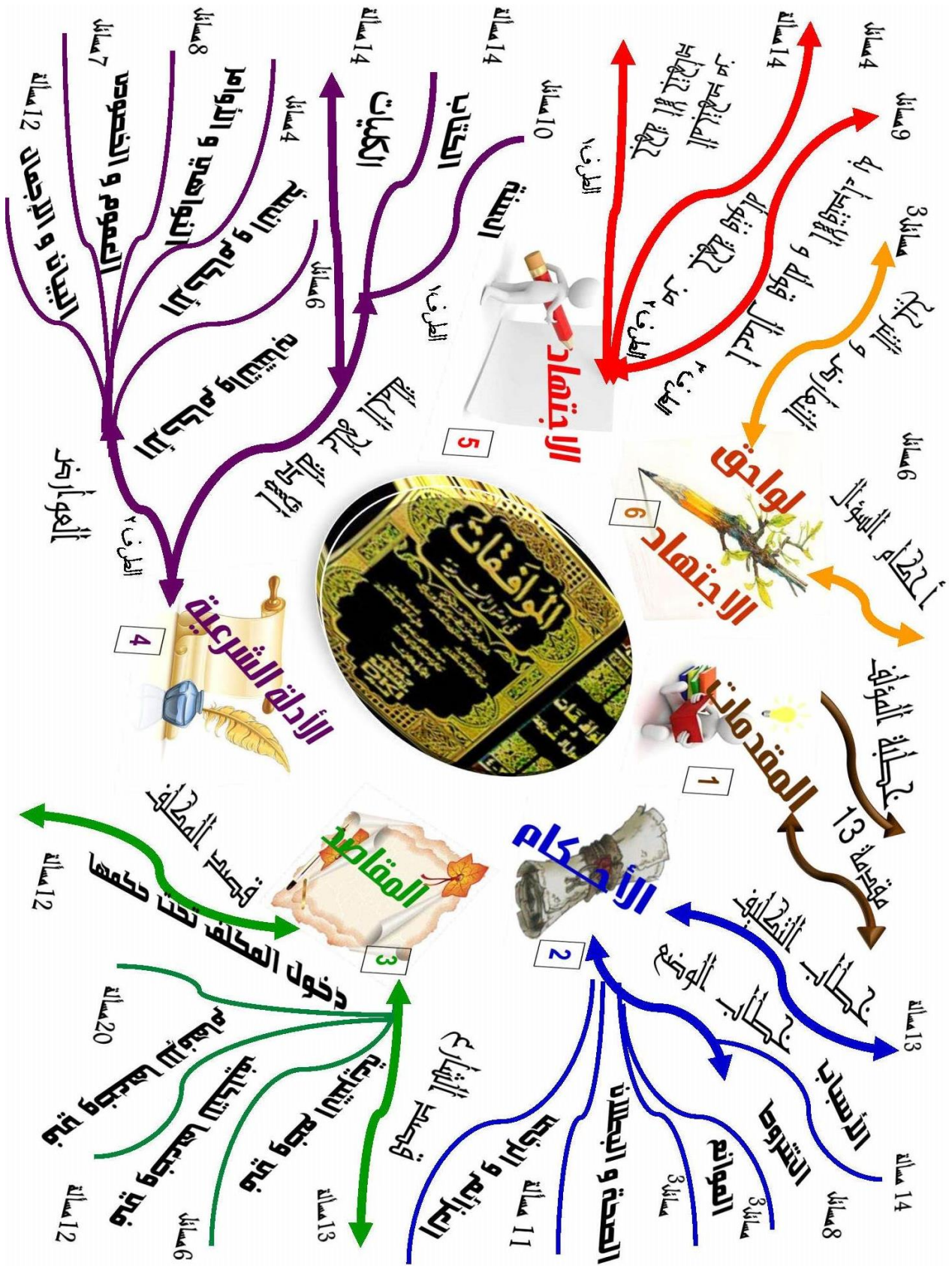
توطئة:

تقرر إلماحا في مقدمة البحث واردُ عقد هذا التشجير في عُرض هذا العمل، وهو تتميم الموضوع الأصلي، من جهة التقريب والإدناء، والترتيب والتنظيم، بعدما أفضت إليه القراءة المتأنية للموافقات، وتلخيص عموم مادتها، وخصوص مصادرها، وهي عملية تيسر على الباحث الوقوف على المادة الأصولية المبثوثة في ثنايا الكتاب، ومنها مصادرها المختلفة، واستحضارها بشكل سريع ومنهجي مؤسس على البنائية المعرفية، والتراتبية المنطقية، التي تربط الأسباب بالنتائج، والجزئيات بالكليات، والأصول بالفروع.

والحقيقة أن هذا العمل يقدم معالم قراءة الموافقات بطريقة عصرية، ومنهجية حديثة، تسمى "الخرائط الذهنية"، وهي آلية توظف الوسائط الحديثة، والبرامج المعمول بها في الجامعات العريقة، لتسهيل عرض وضبط المادة العلمية المتشعبة والموغلة في التفصيل والتفريع، وقد سبق لي أن قدمت بنفس الطريقة ملخصا لهذا البحث في إطار المواكبة الجامعية، بكلية الآداب بمراكش.

وفي المباحث الآتية تقديم لهذا العمل بشكل يوافق الترتيب الأصلي لمقدمات وكتب الموافقات:

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

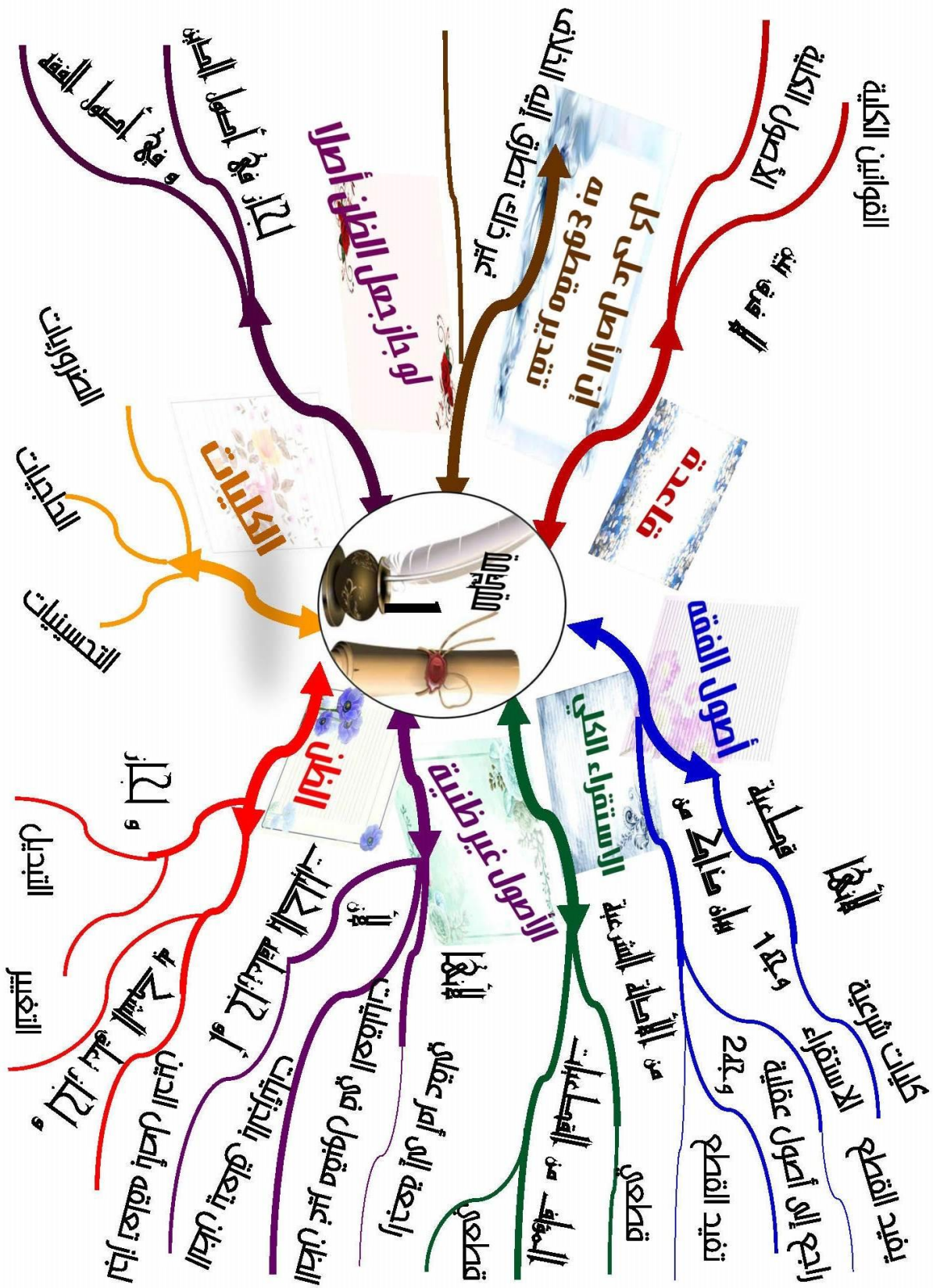


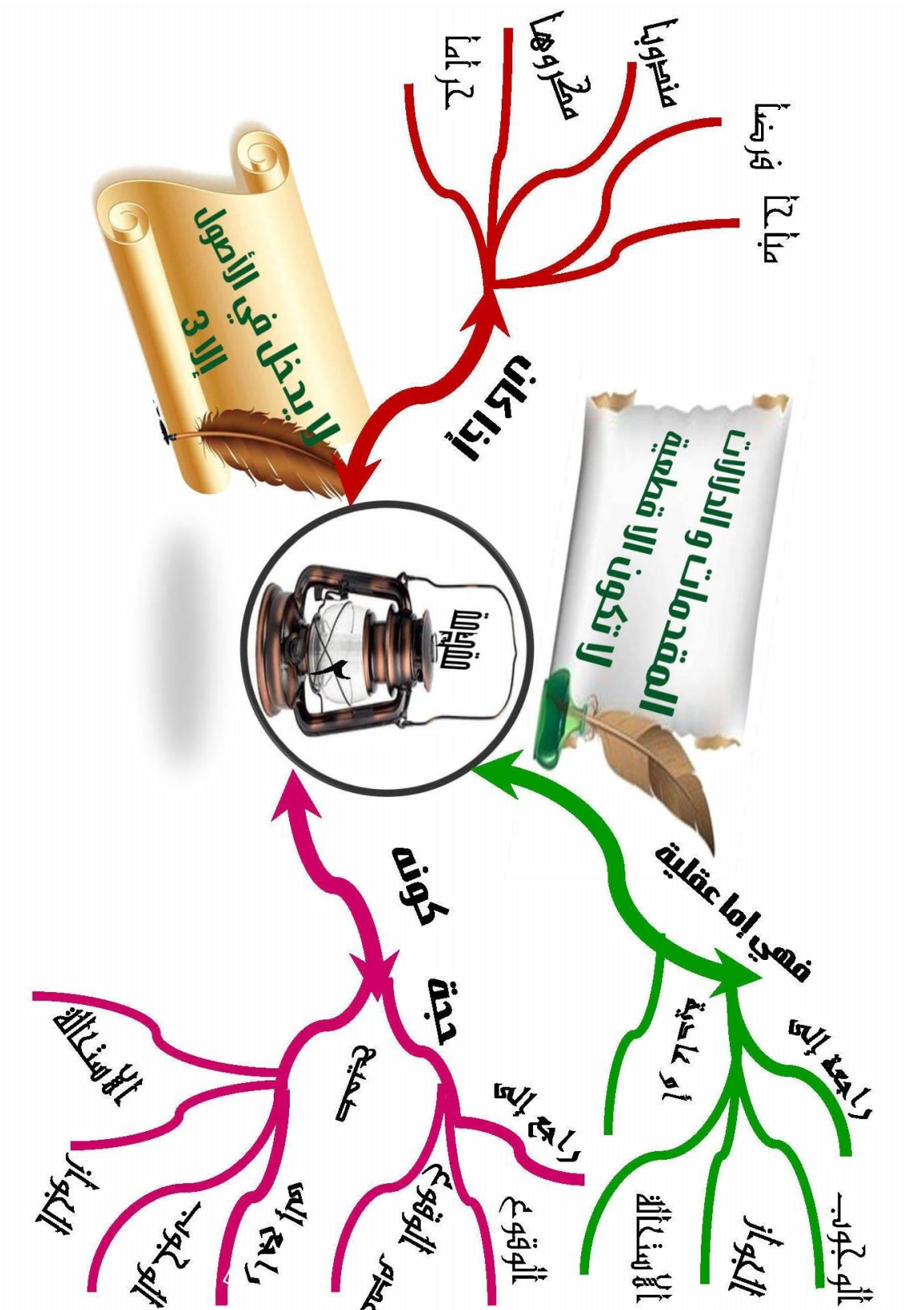
1. تشجير المقدمات

وفيها إشارة إلى:

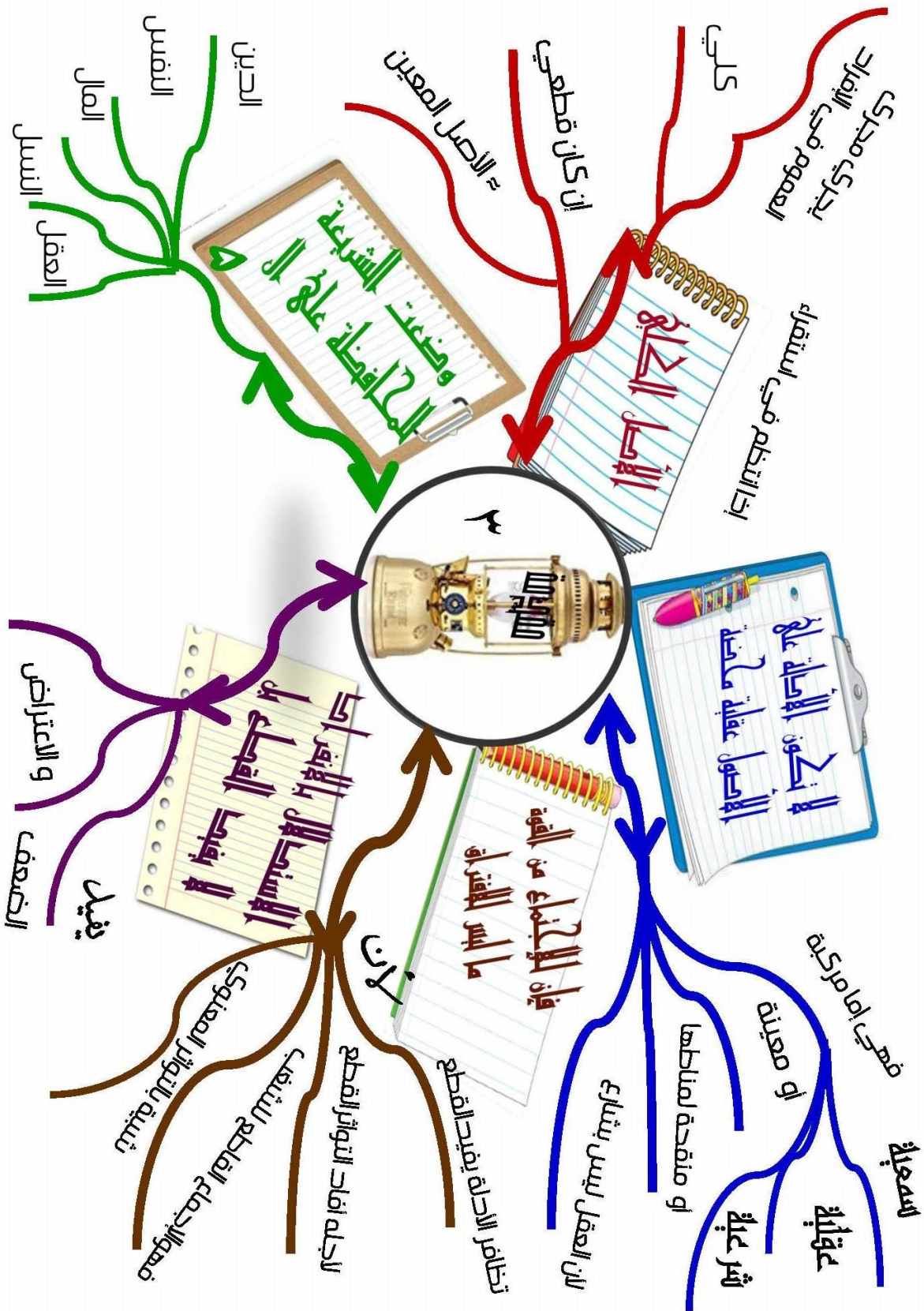
1. قطعية أصول الفقه.
2. قطعية أدلة الأصول.
3. الأدلة القطعية بين القطع والظن.
4. تصنيف المسائل التي لا تنبني عليها فروع الفقه.
5. ذم المباحث النظرية الصرفة التي لا ثمرة لها شرعا.
6. مراعاة الشريعة لخطاب الجمهور في الحد والدليل.
7. مقاصد العلم: العمل.
8. مراتب العلم.
9. أقسام العلم.
10. العقل تابع للنقل في الأحكام.
11. ما دلت عليه الأدلة الشرعية من العلوم.
12. افتقار المتعلم للمعلم المتحقق بالعلم.
13. لا عبرة بما لم تدل عليه الأصول الشرعية والقواعد العقلية.

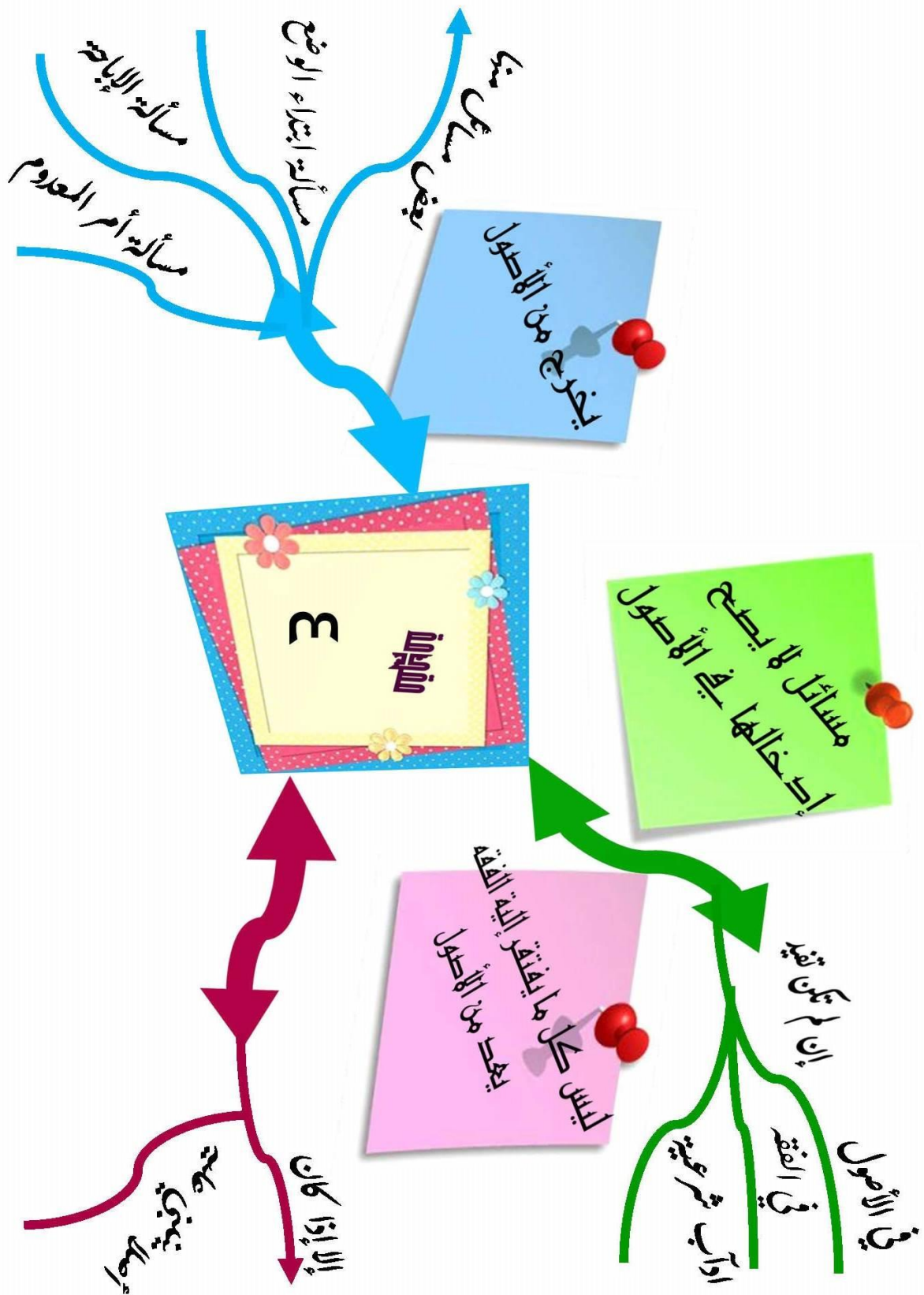


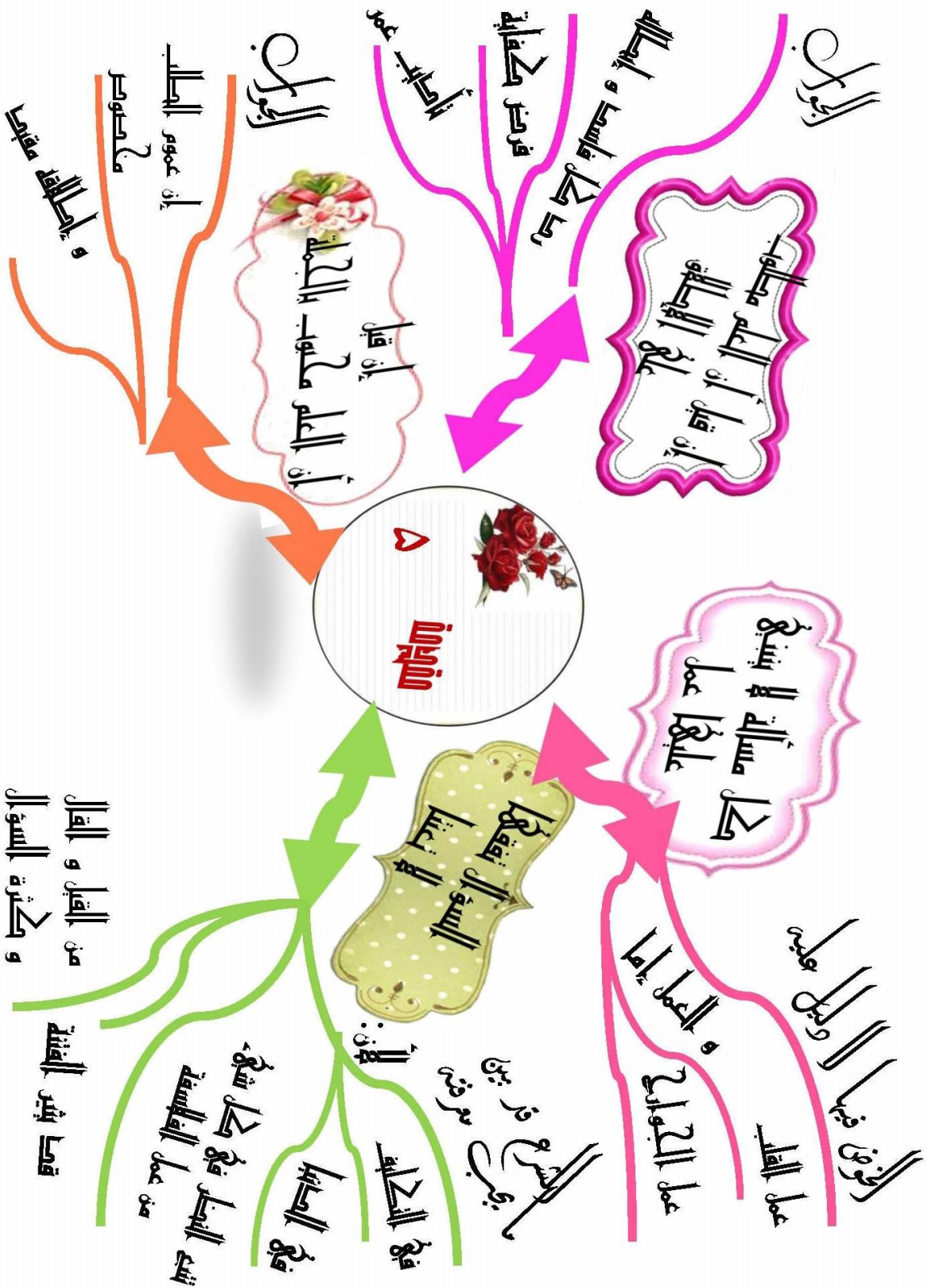




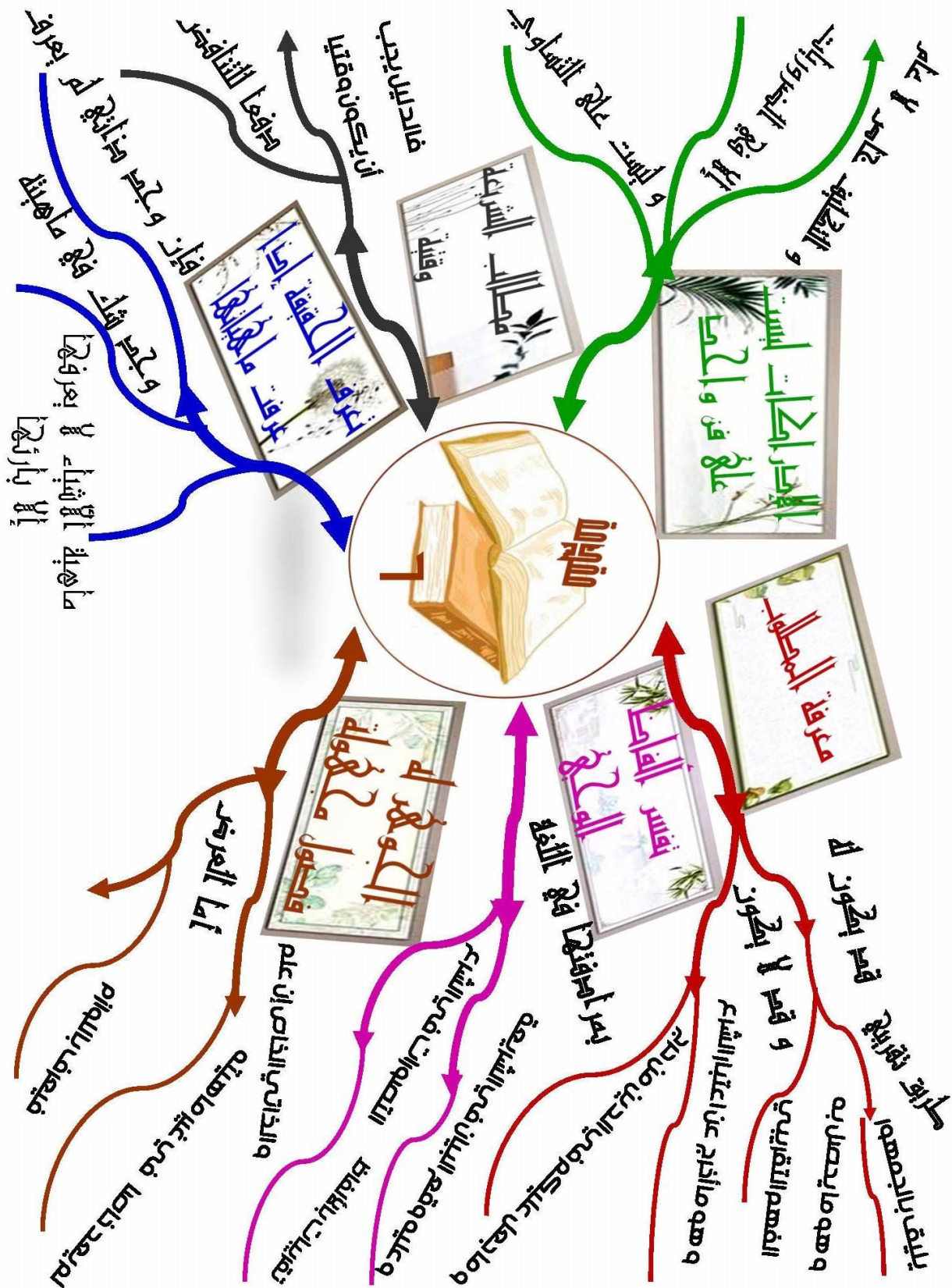
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

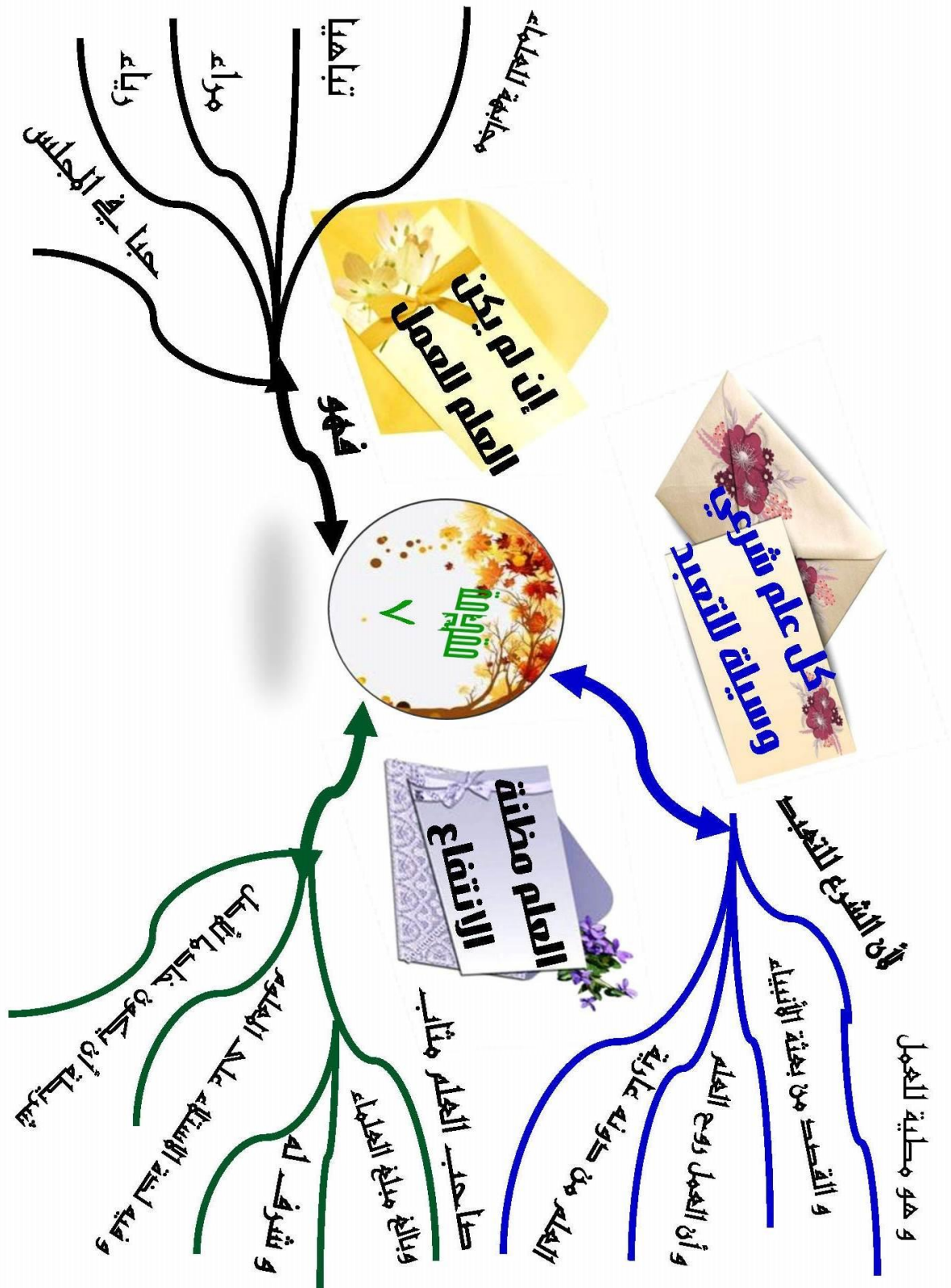


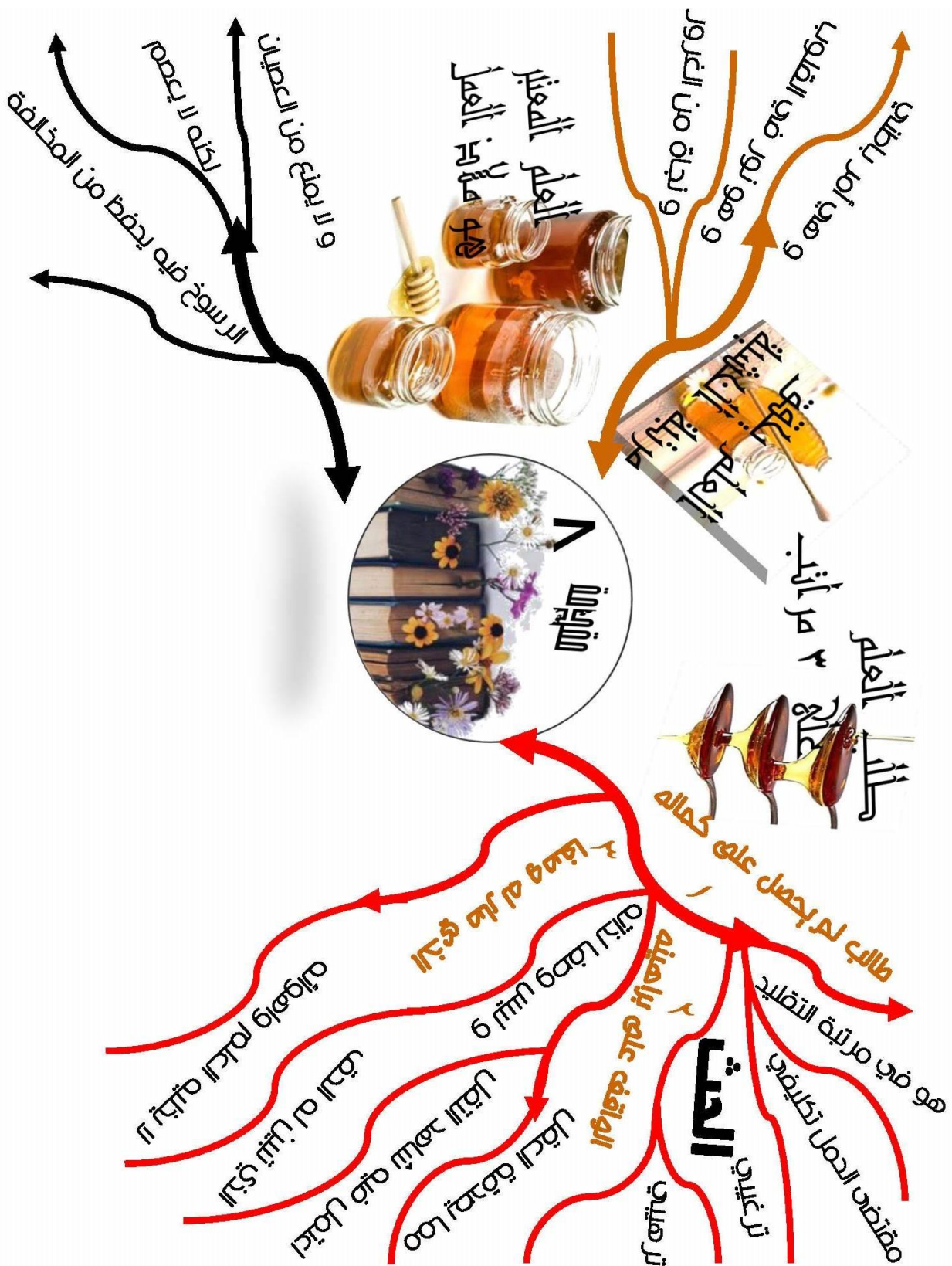


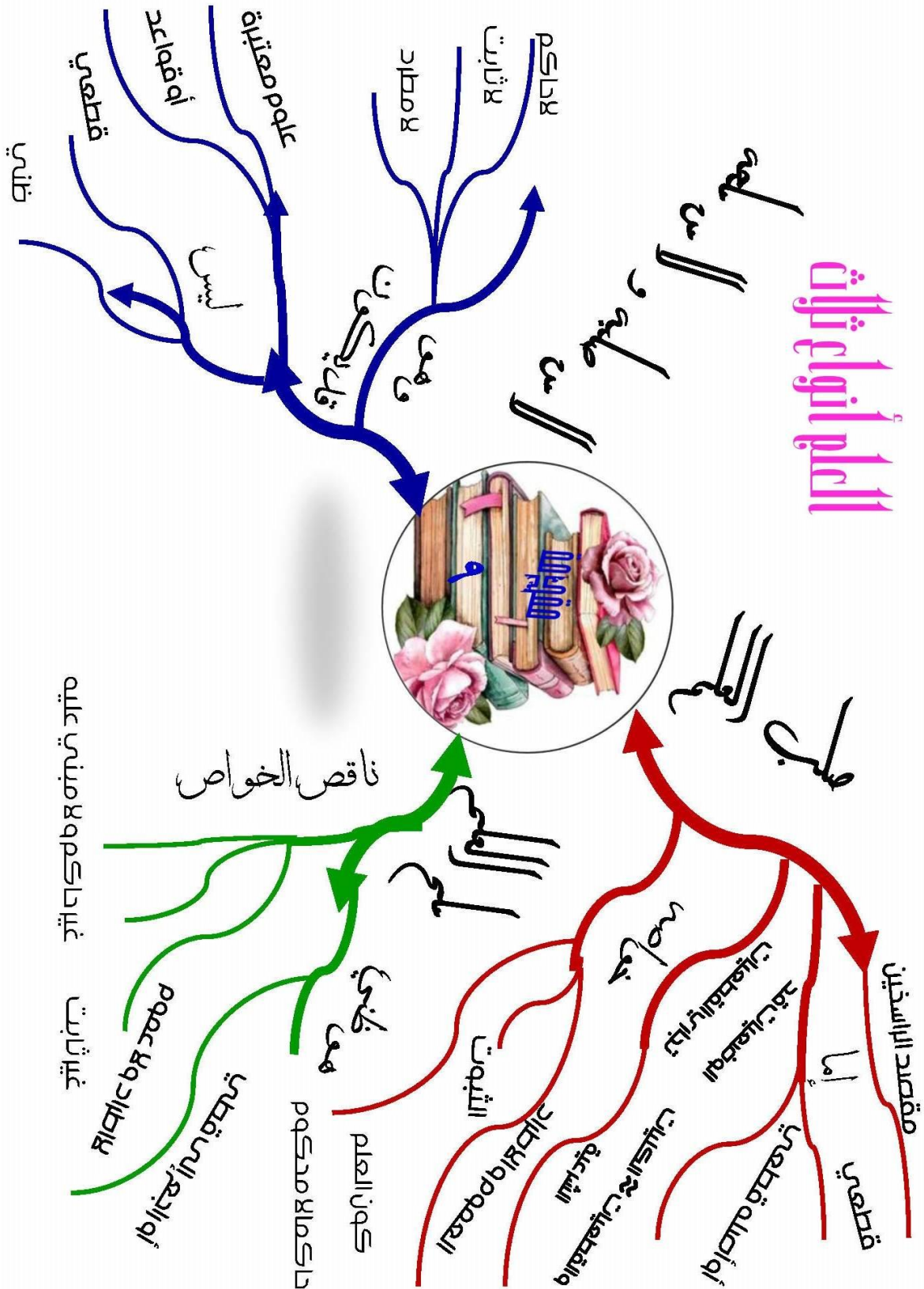


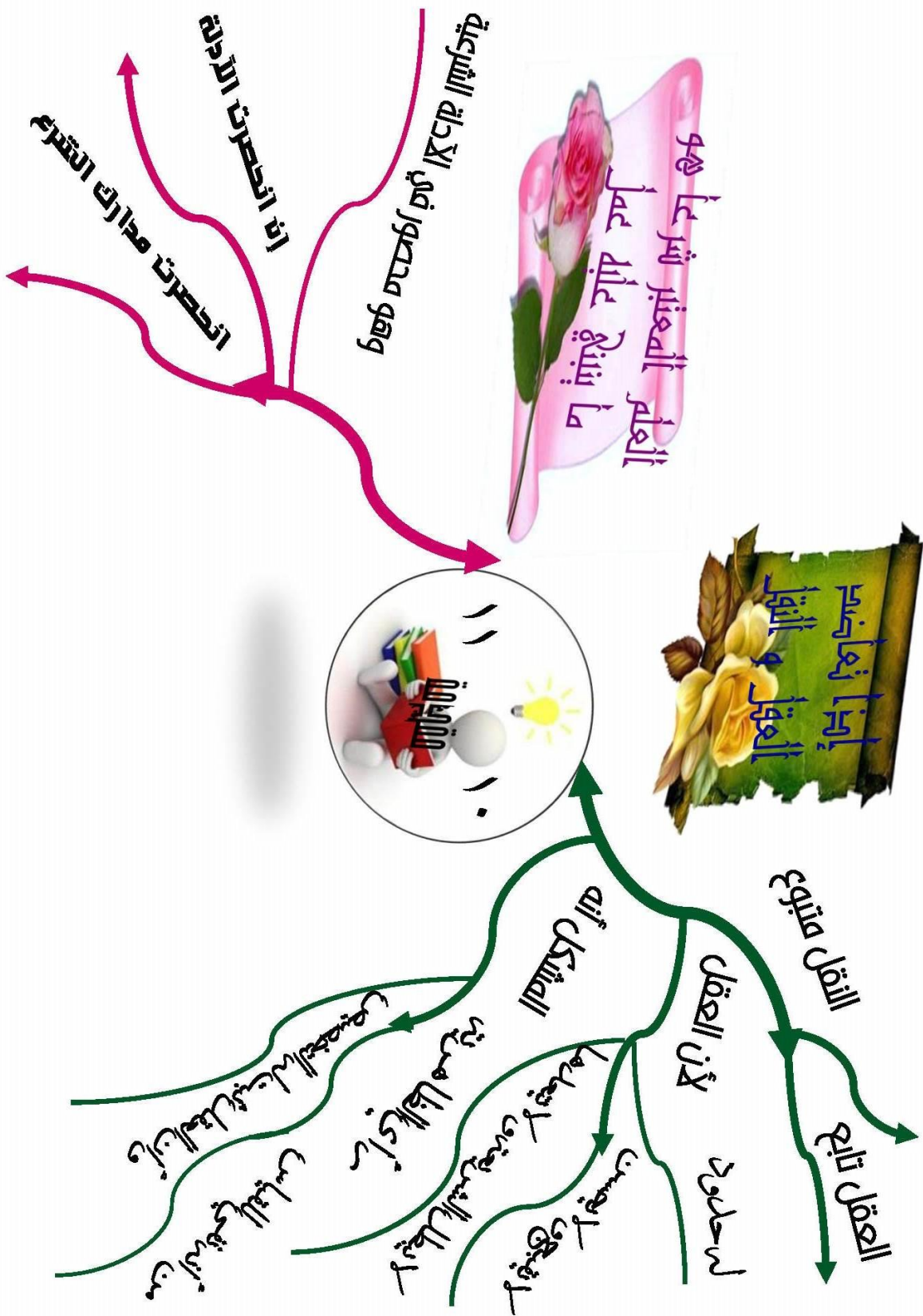
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

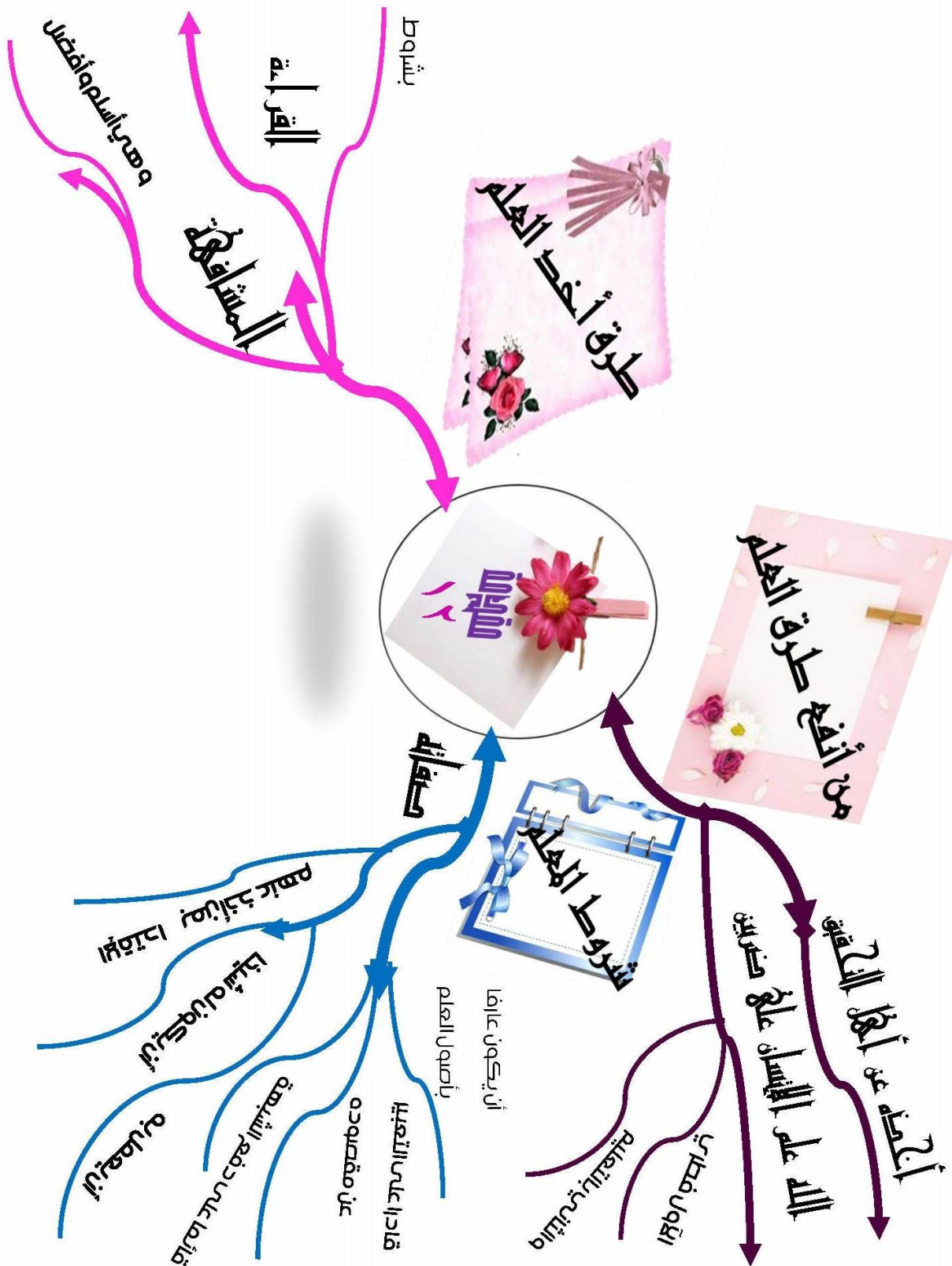


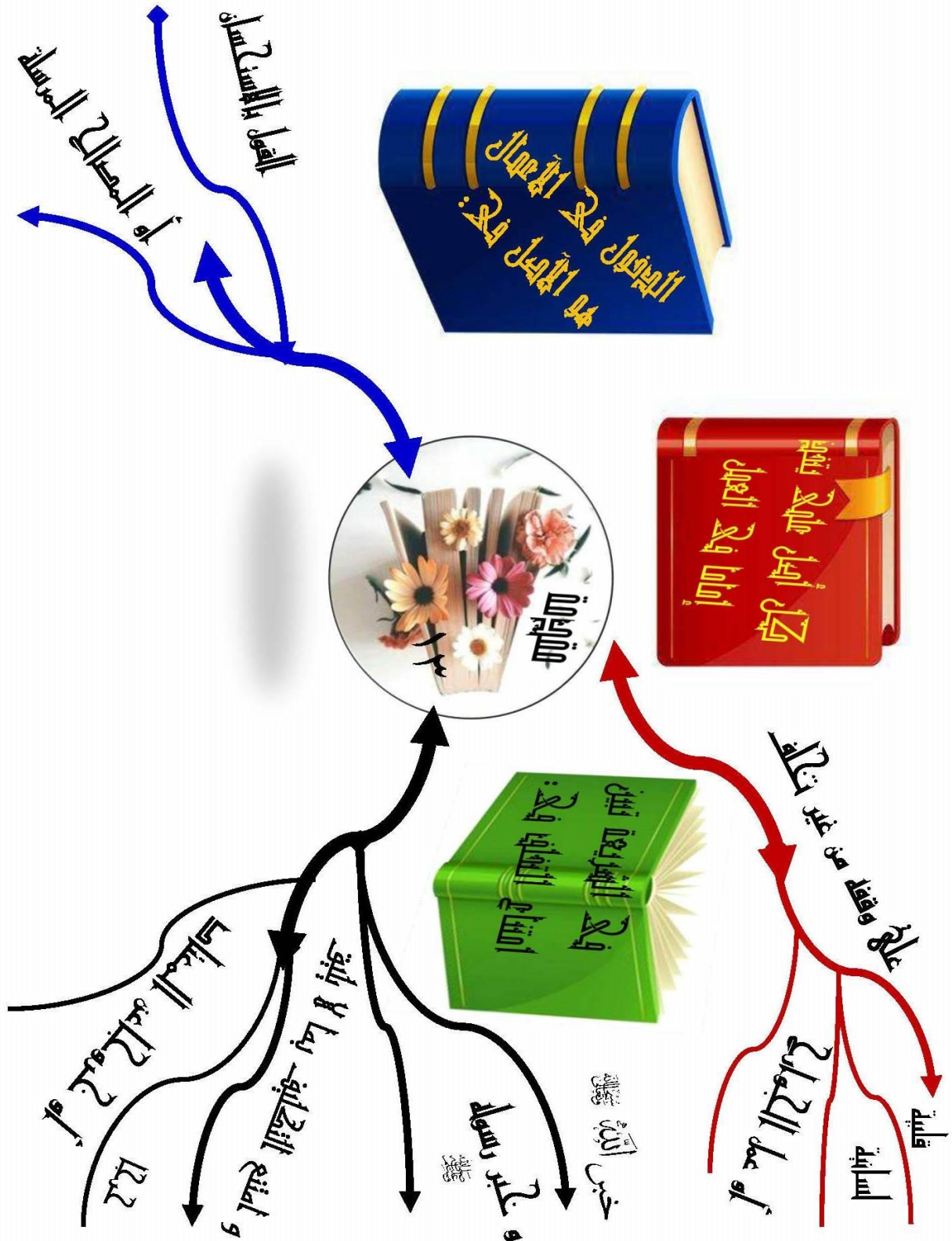








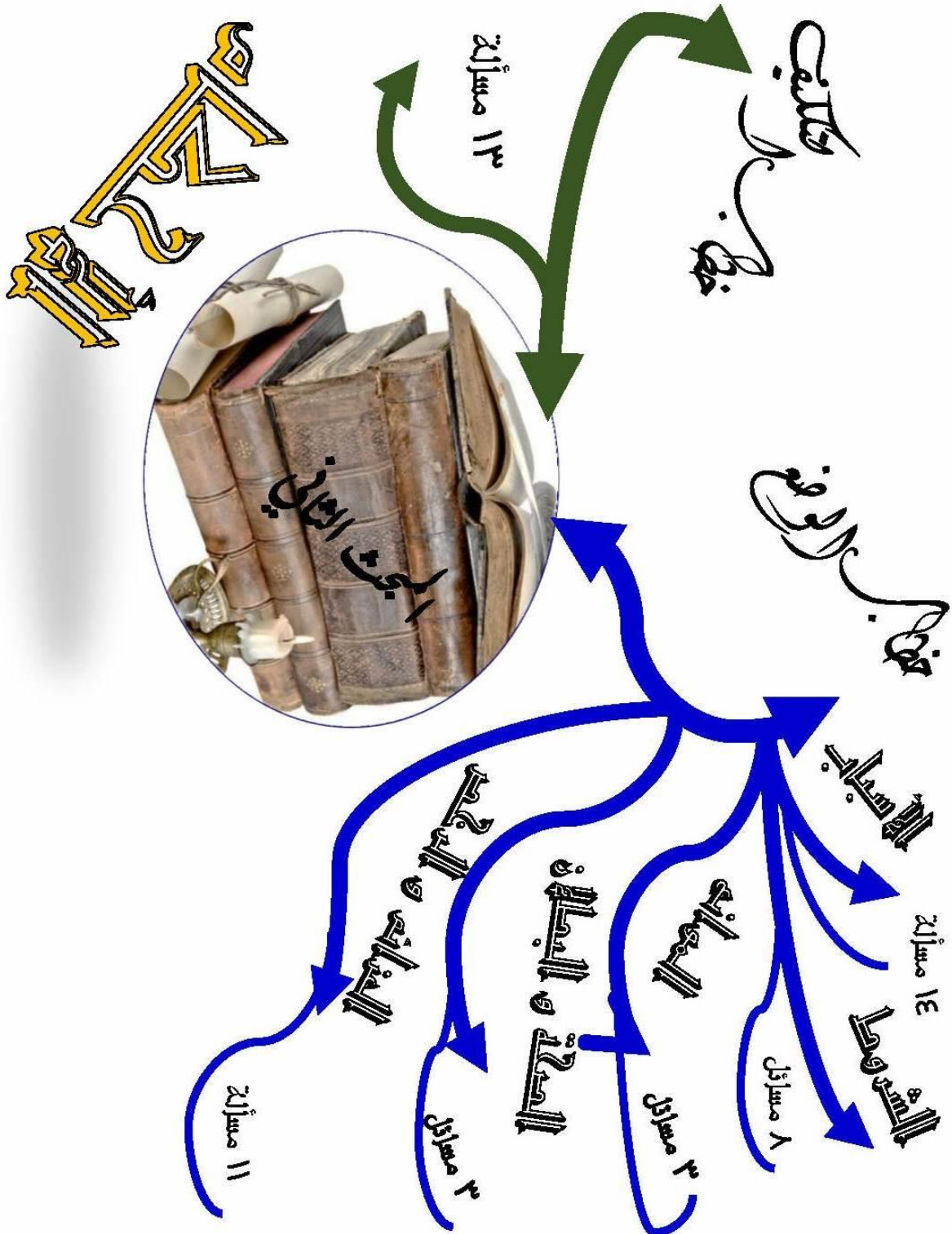


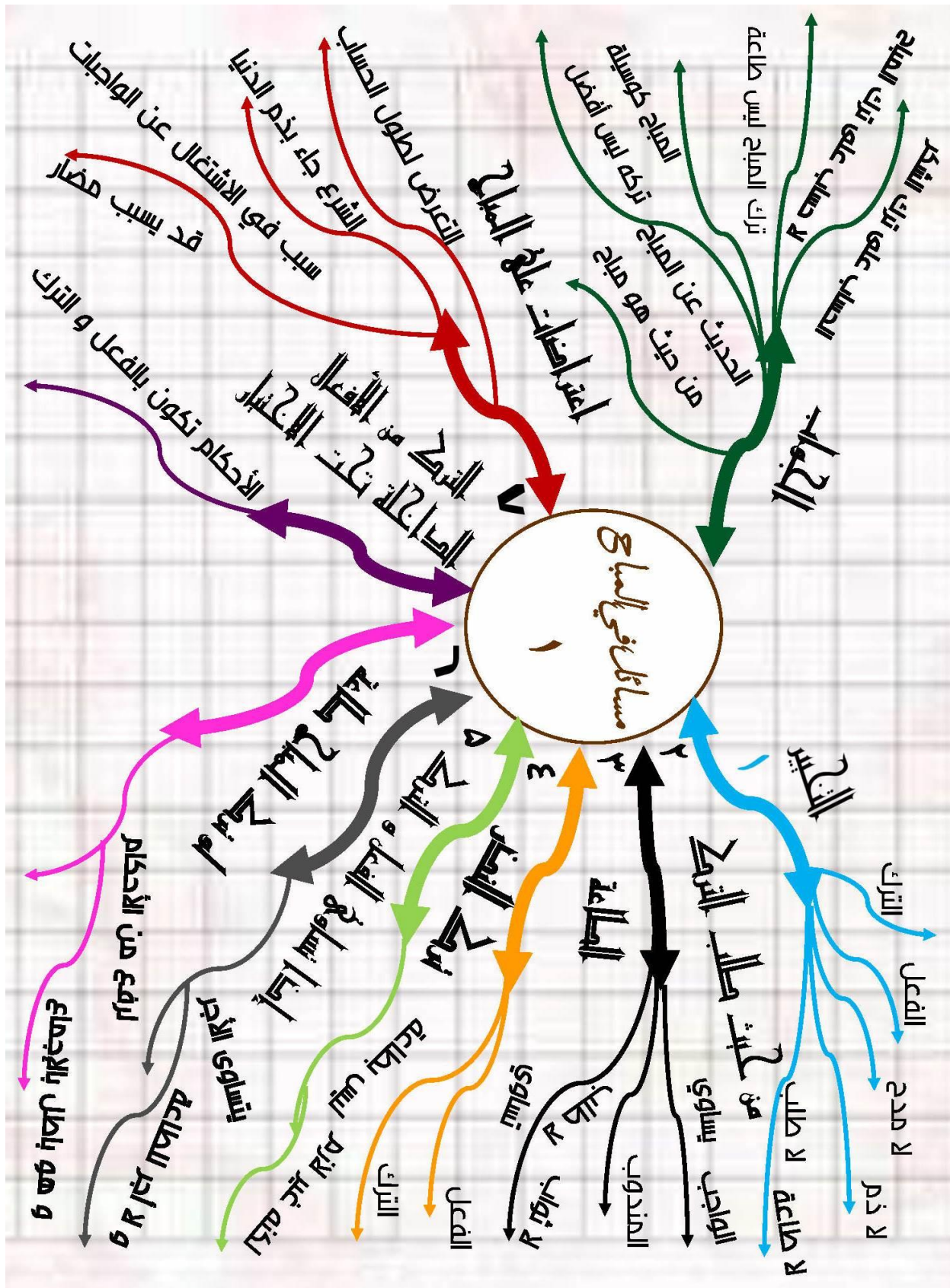


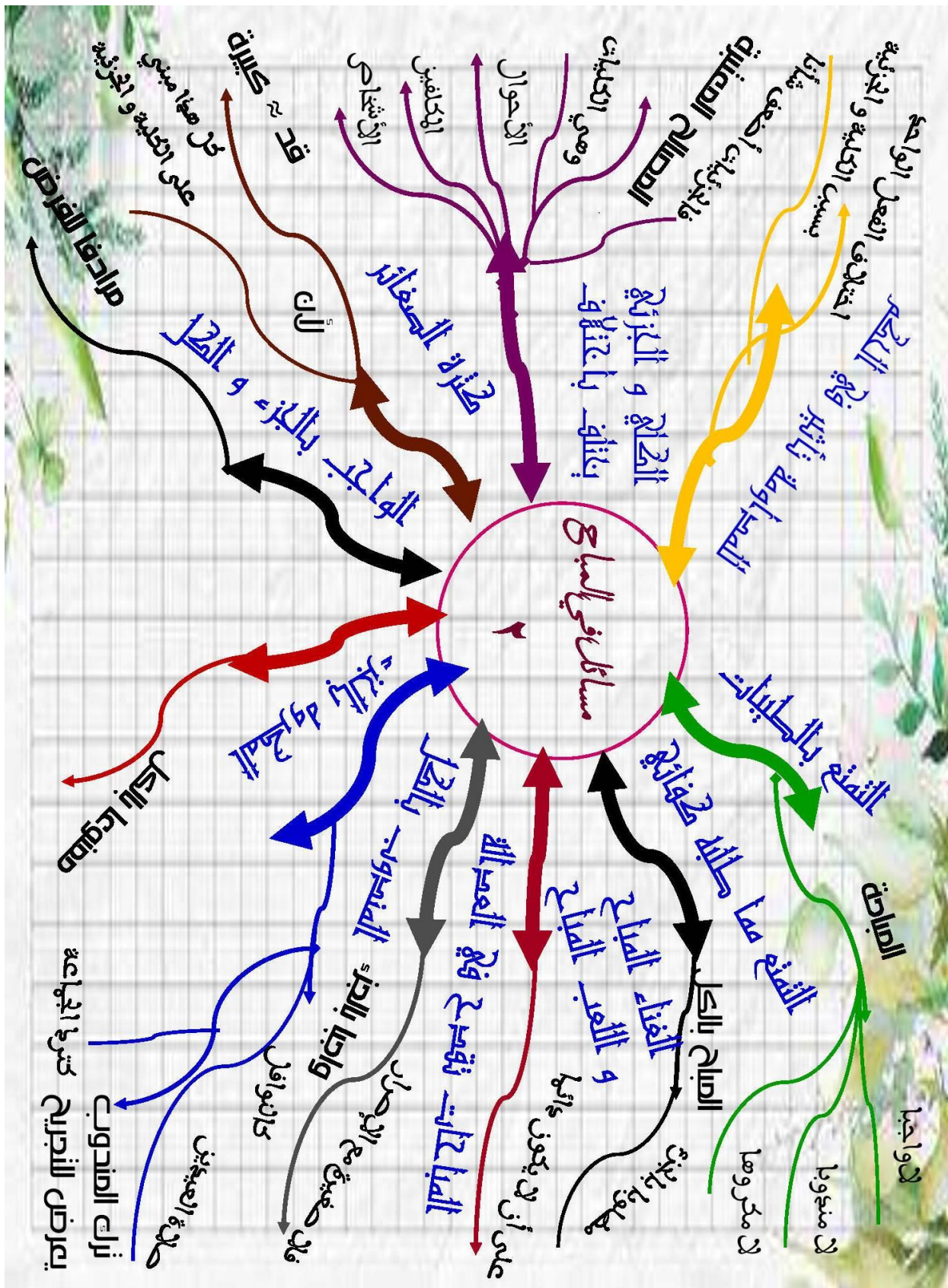
2. تشجير كتاب الأحكام

وفيه النظر إلى قسمين:

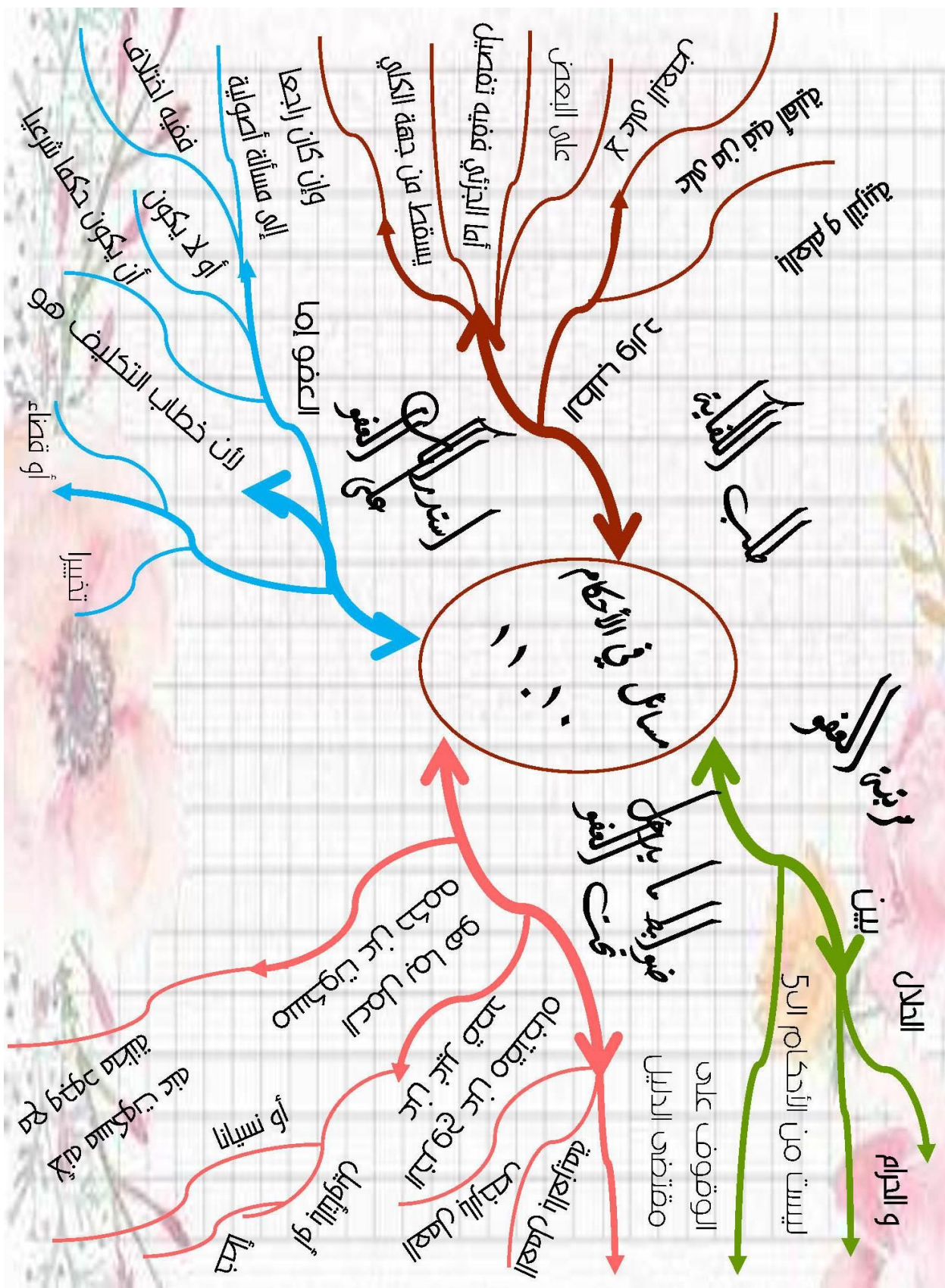
- الأحكام التكليفية: وهي: الإباحة، والندب، والكراهة، والوجوب، والحرمة.
- الأحكام الوضعية: وهي: السبب، والشرط، والمانع، والصحة والبطلان، والعزيمة والرخصة.



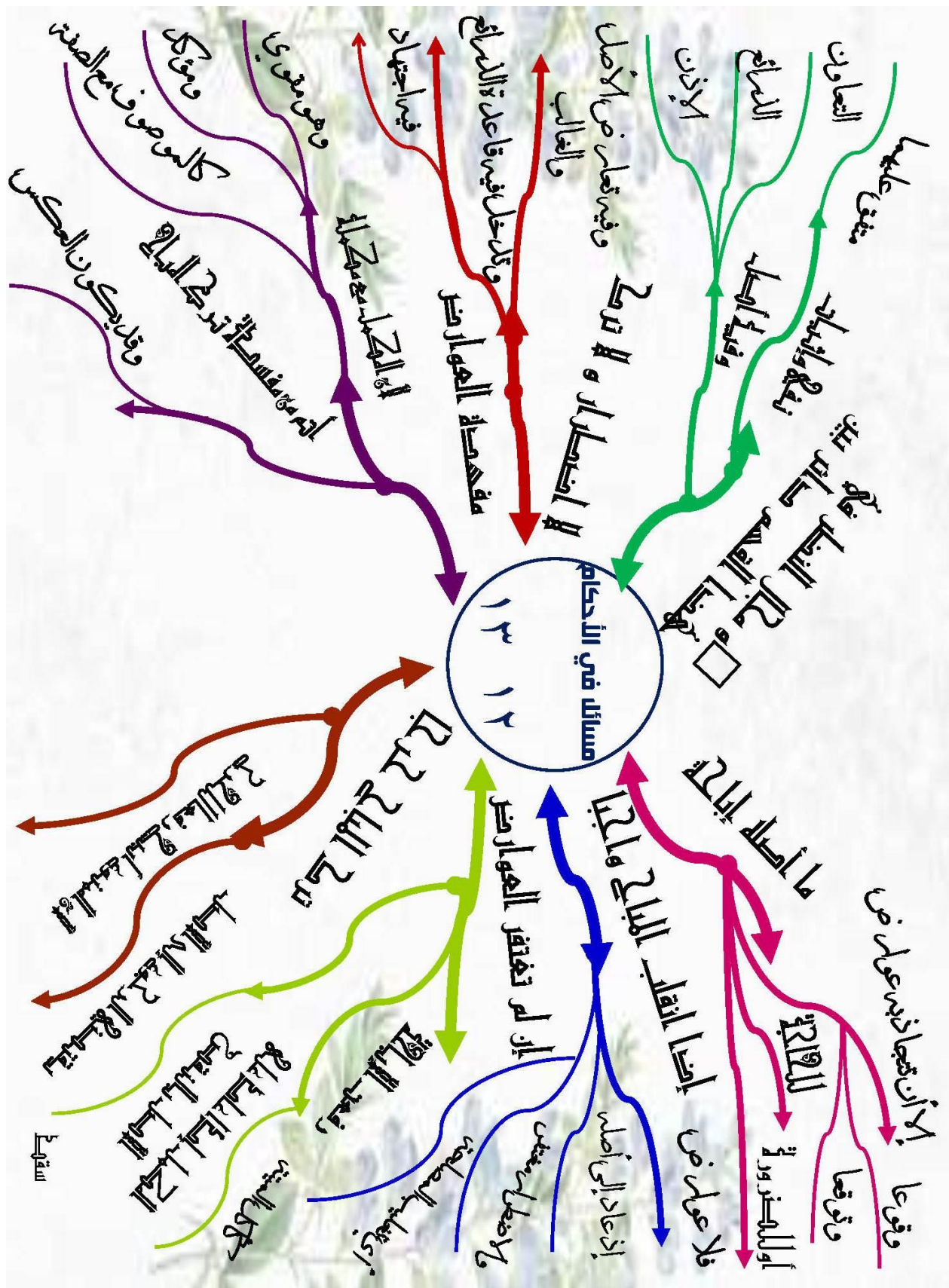


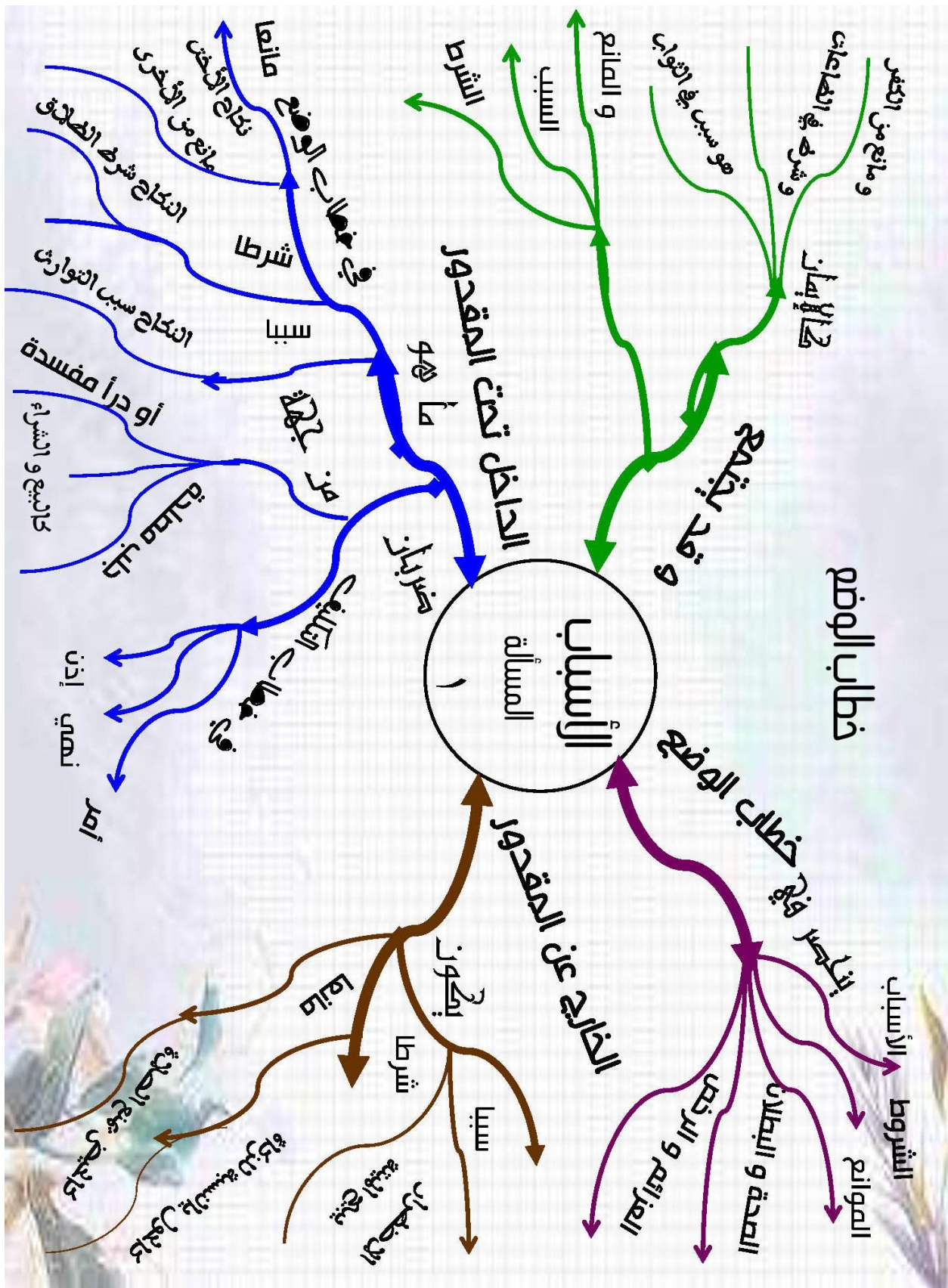


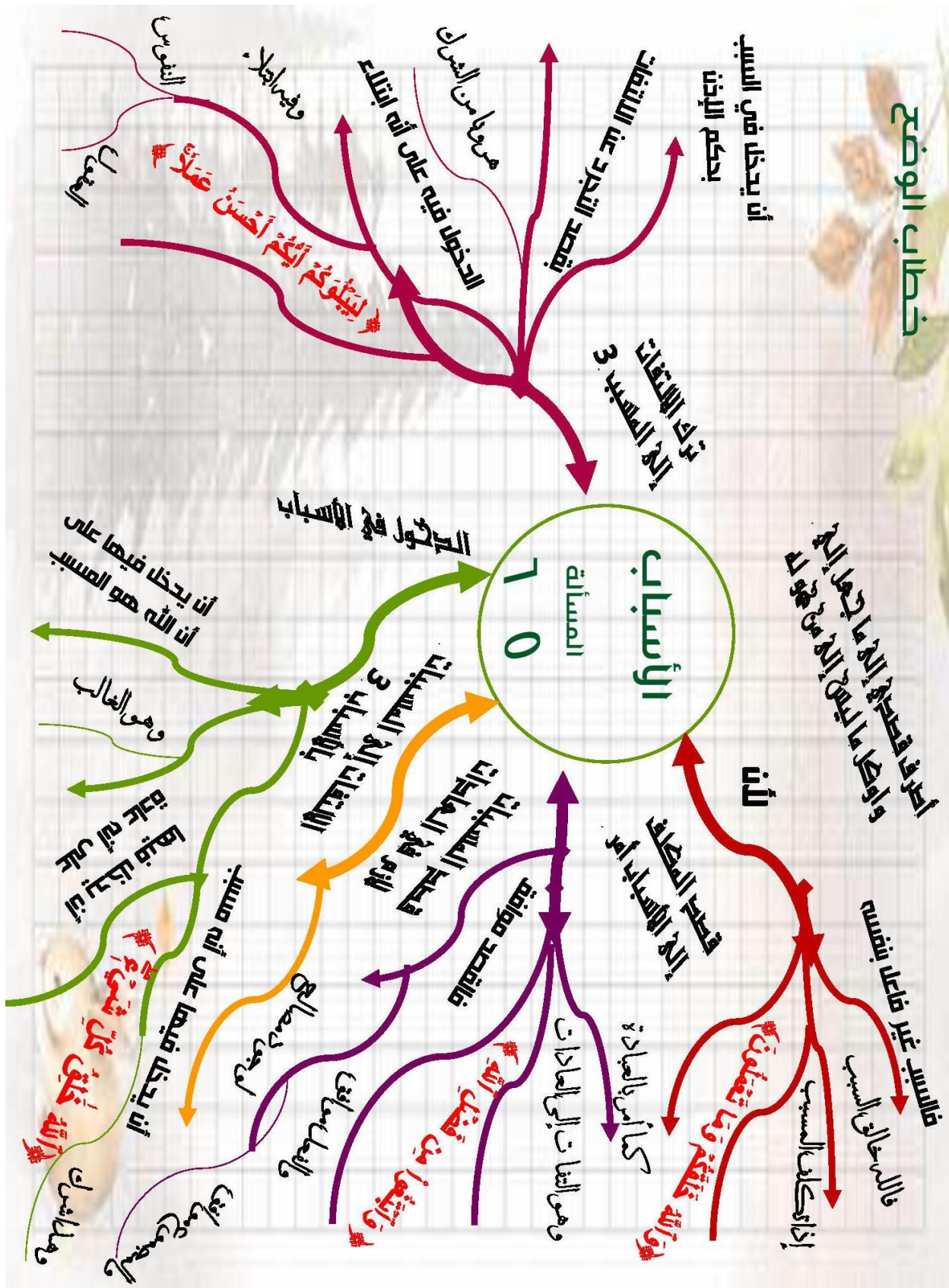


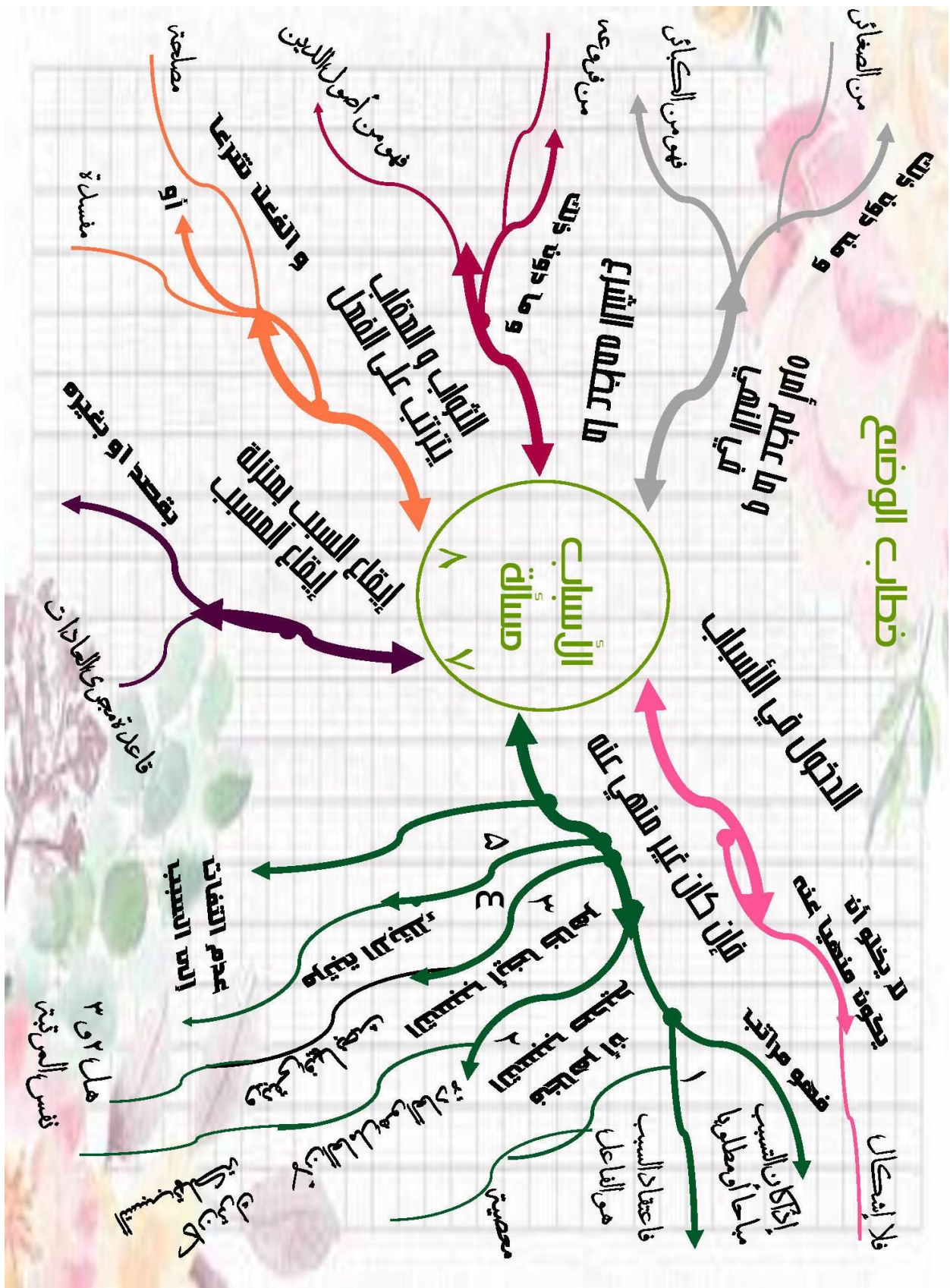


المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

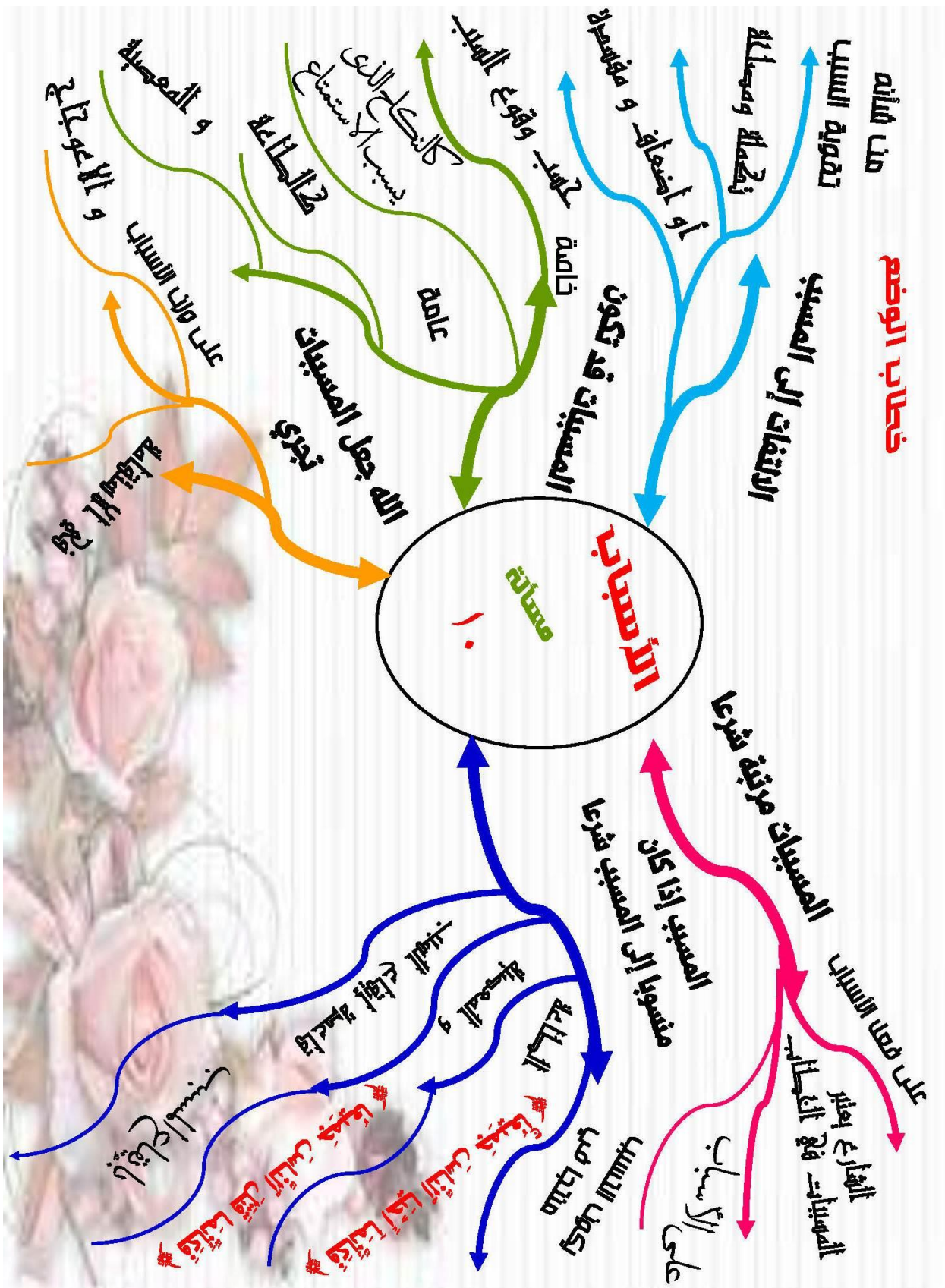




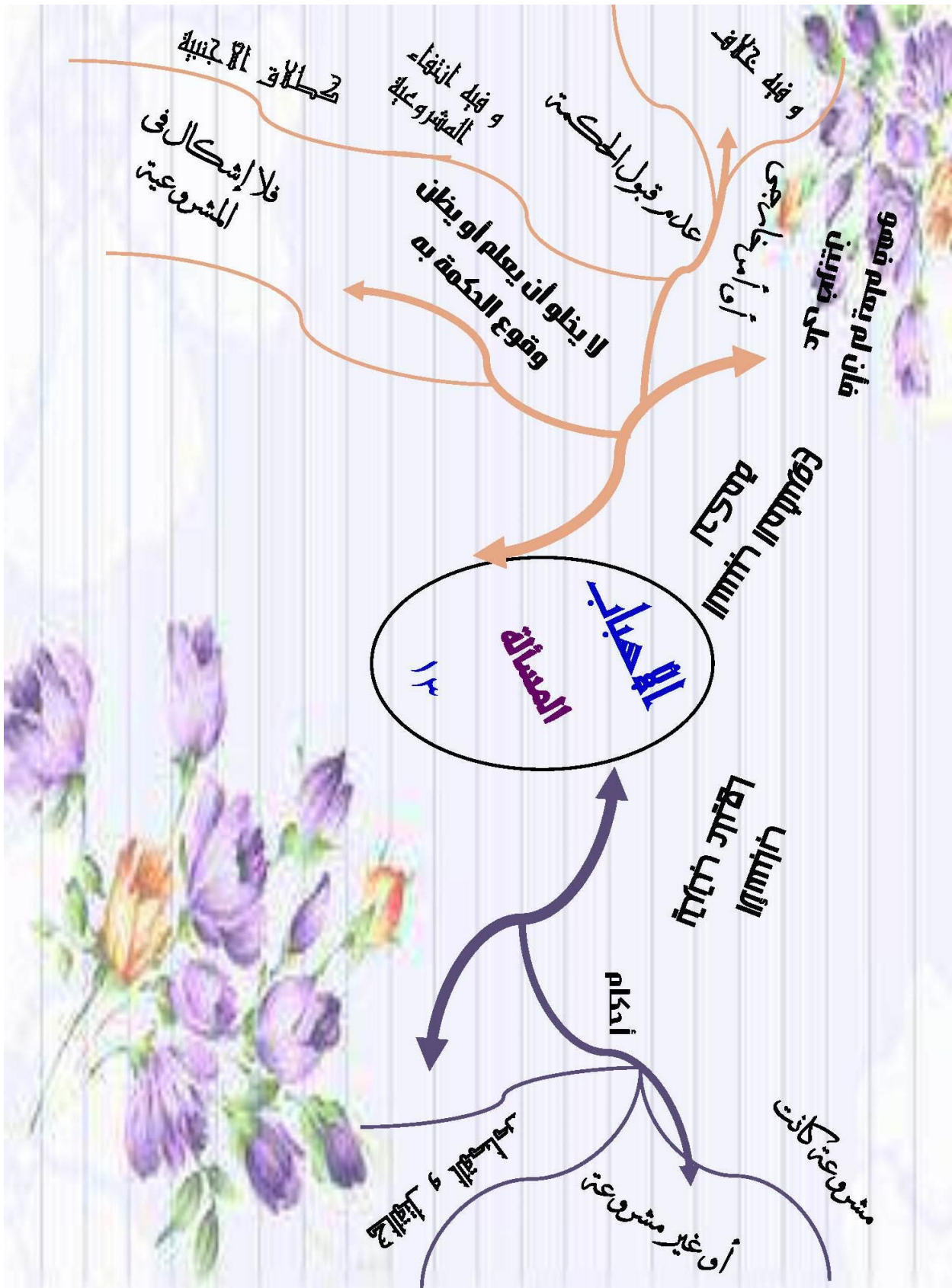


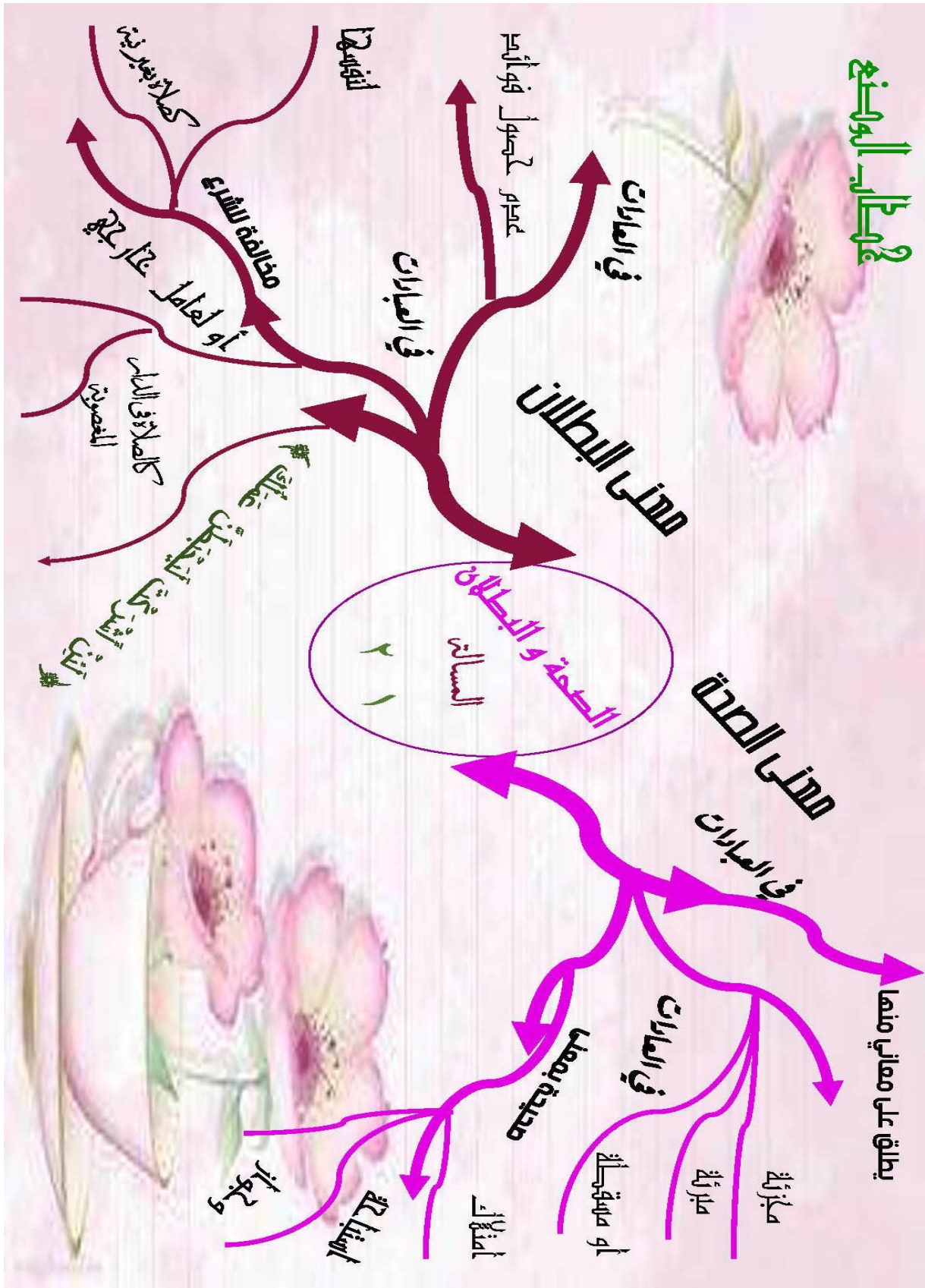


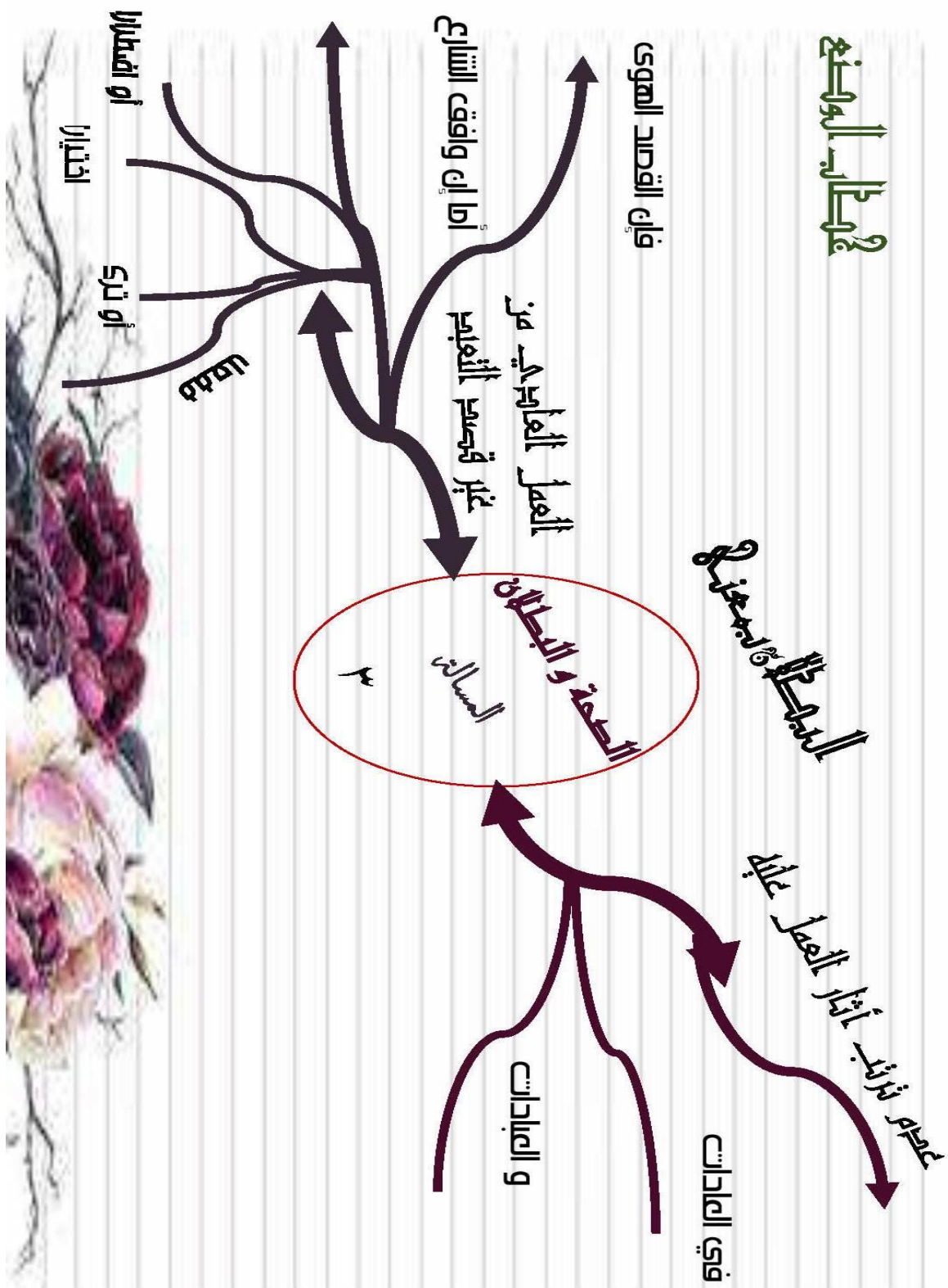


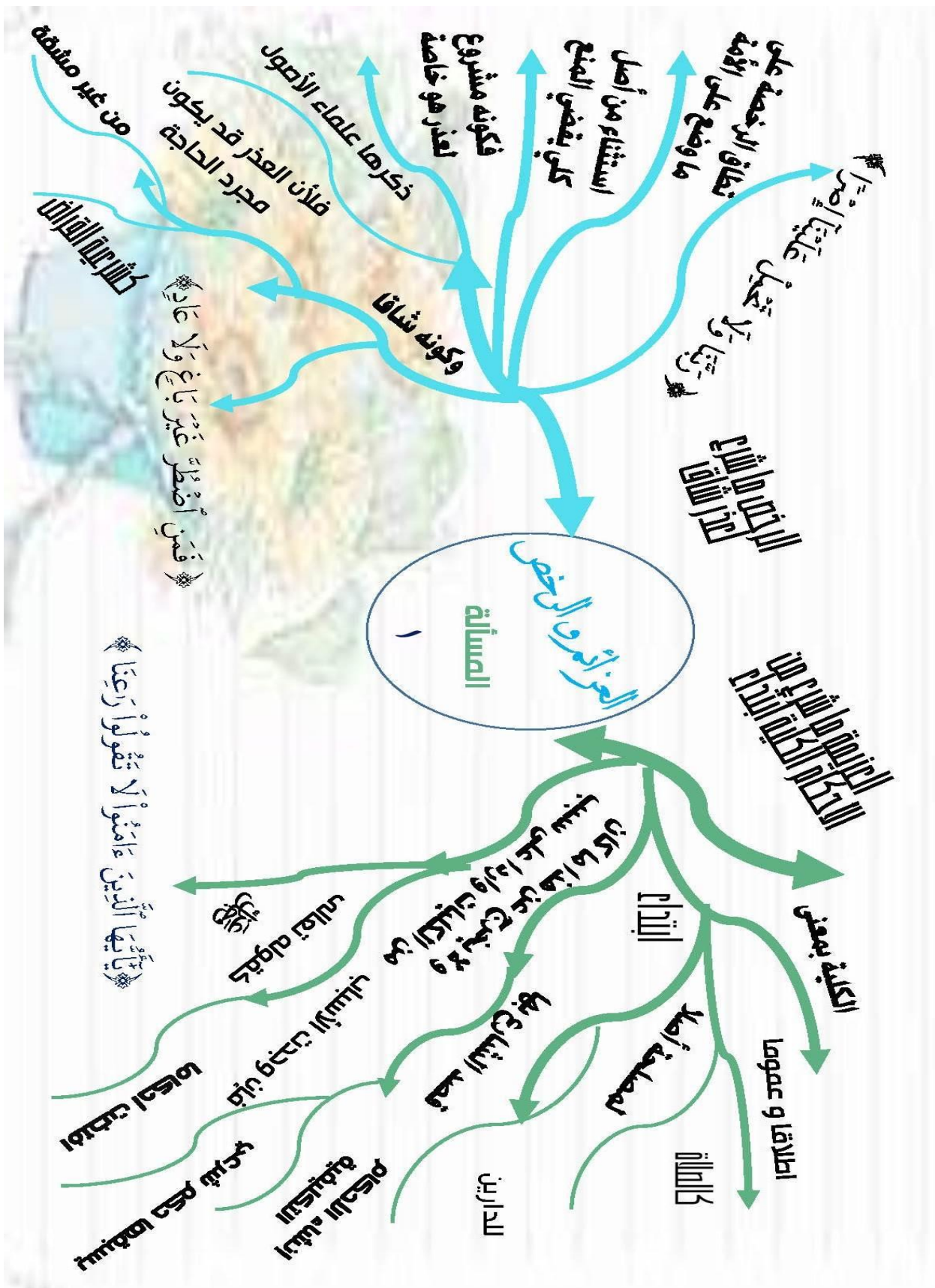


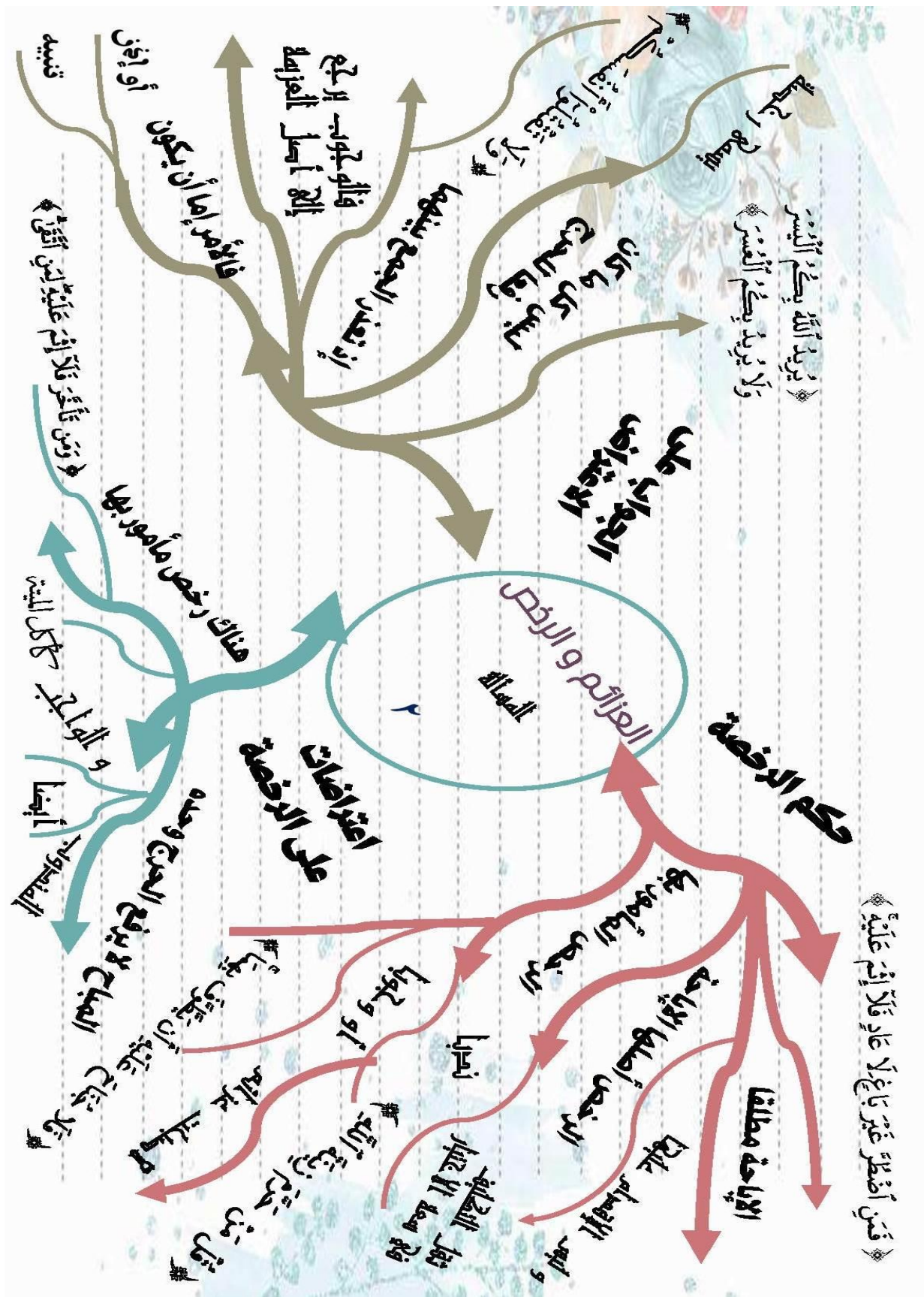


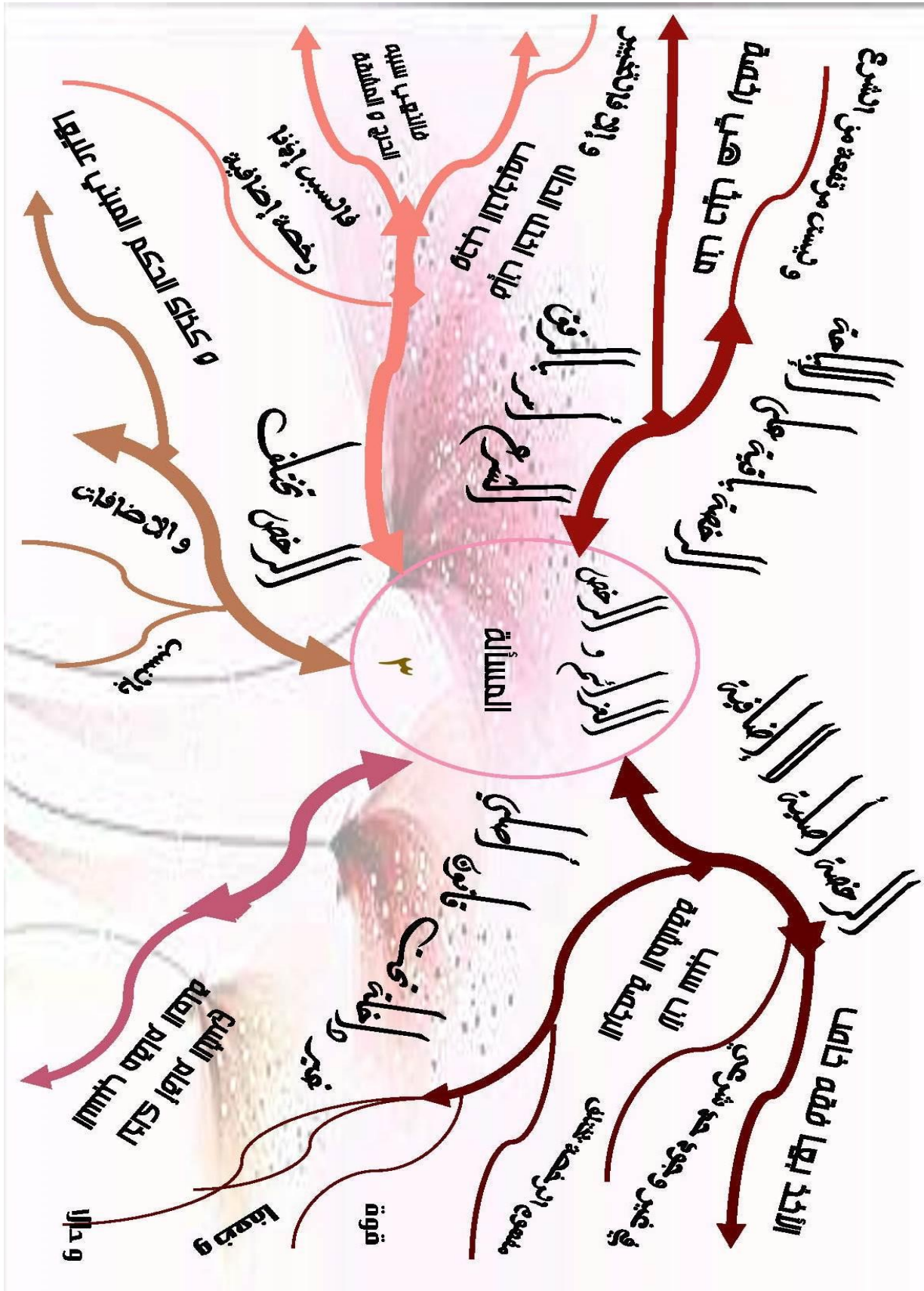


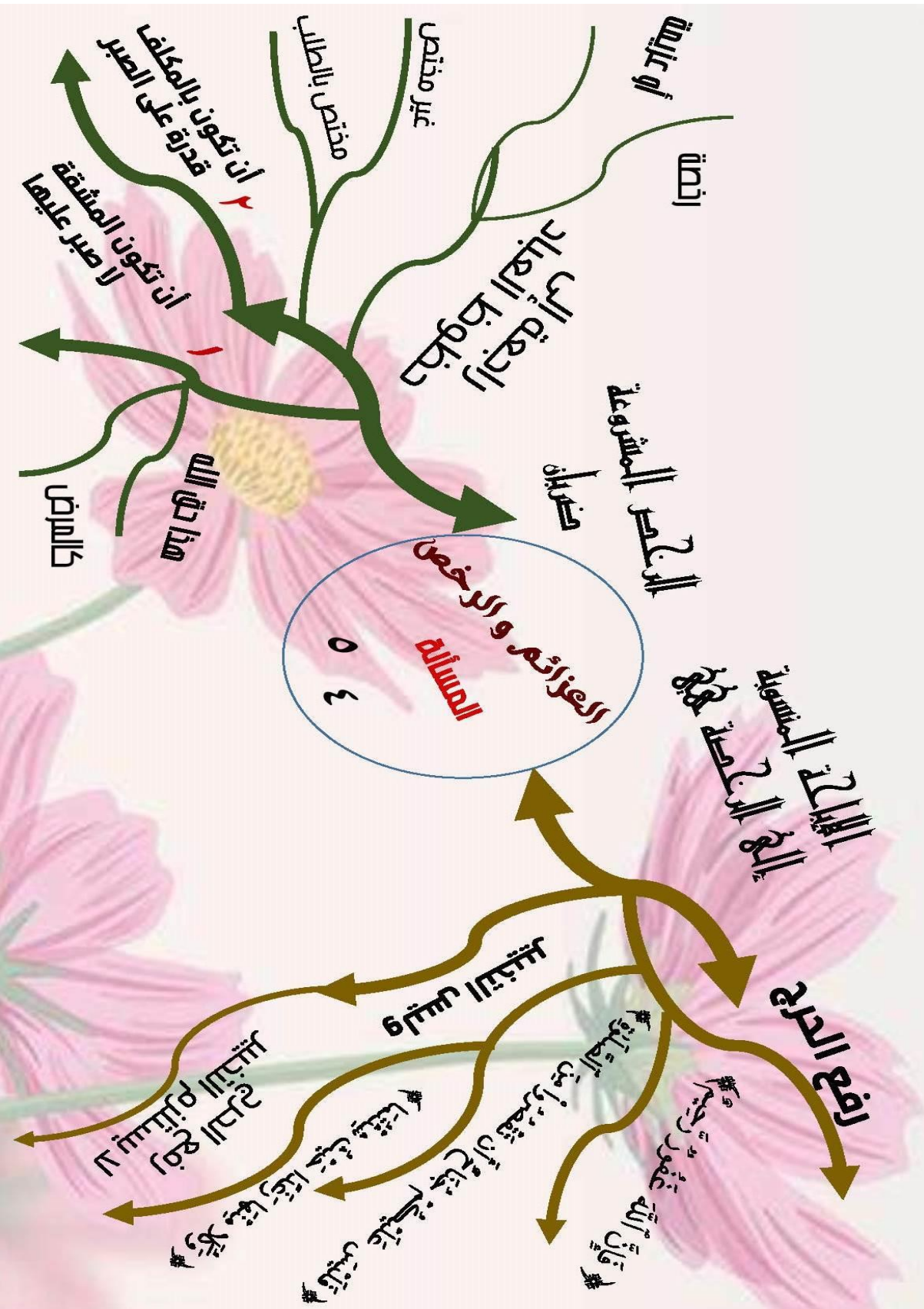


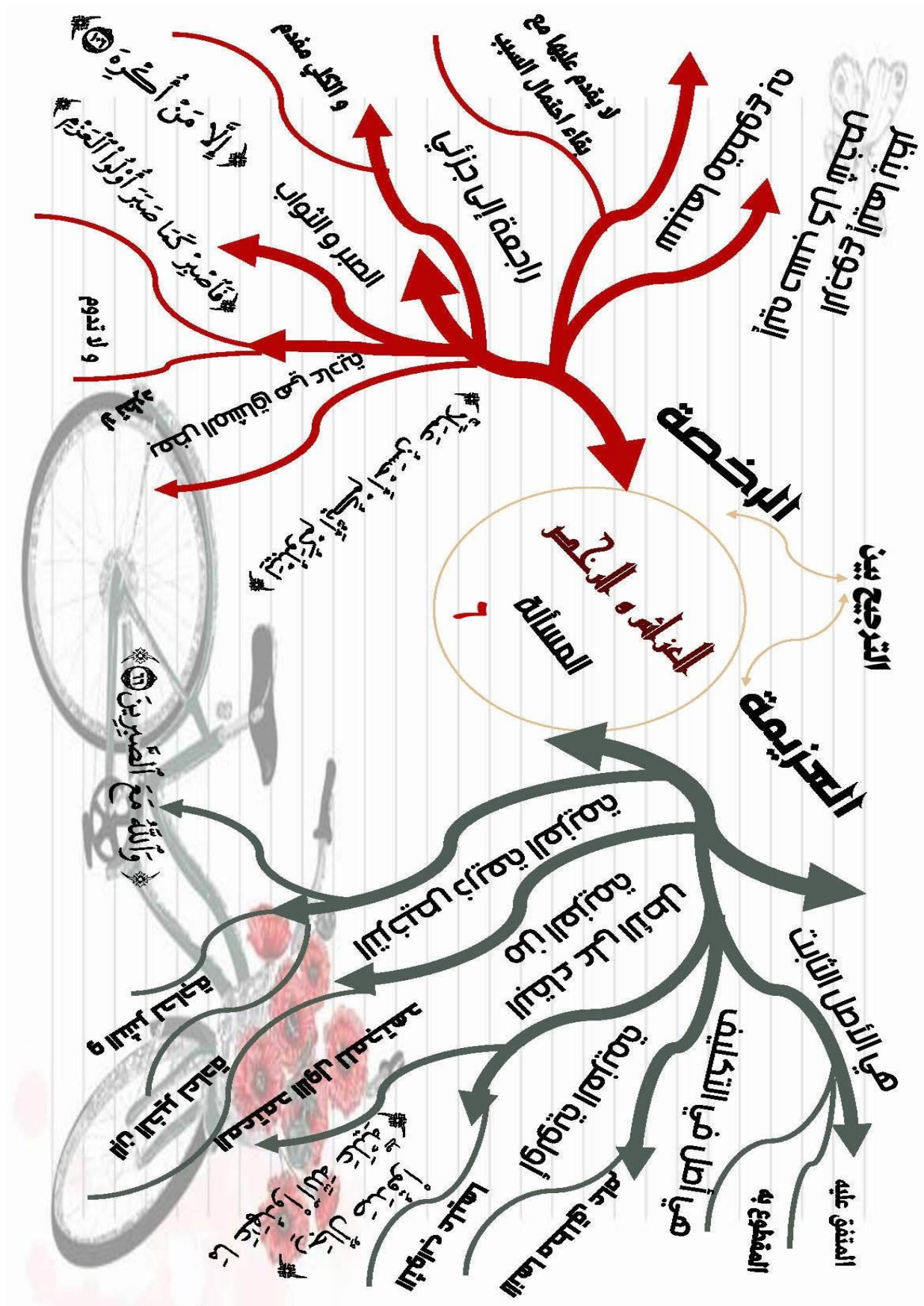




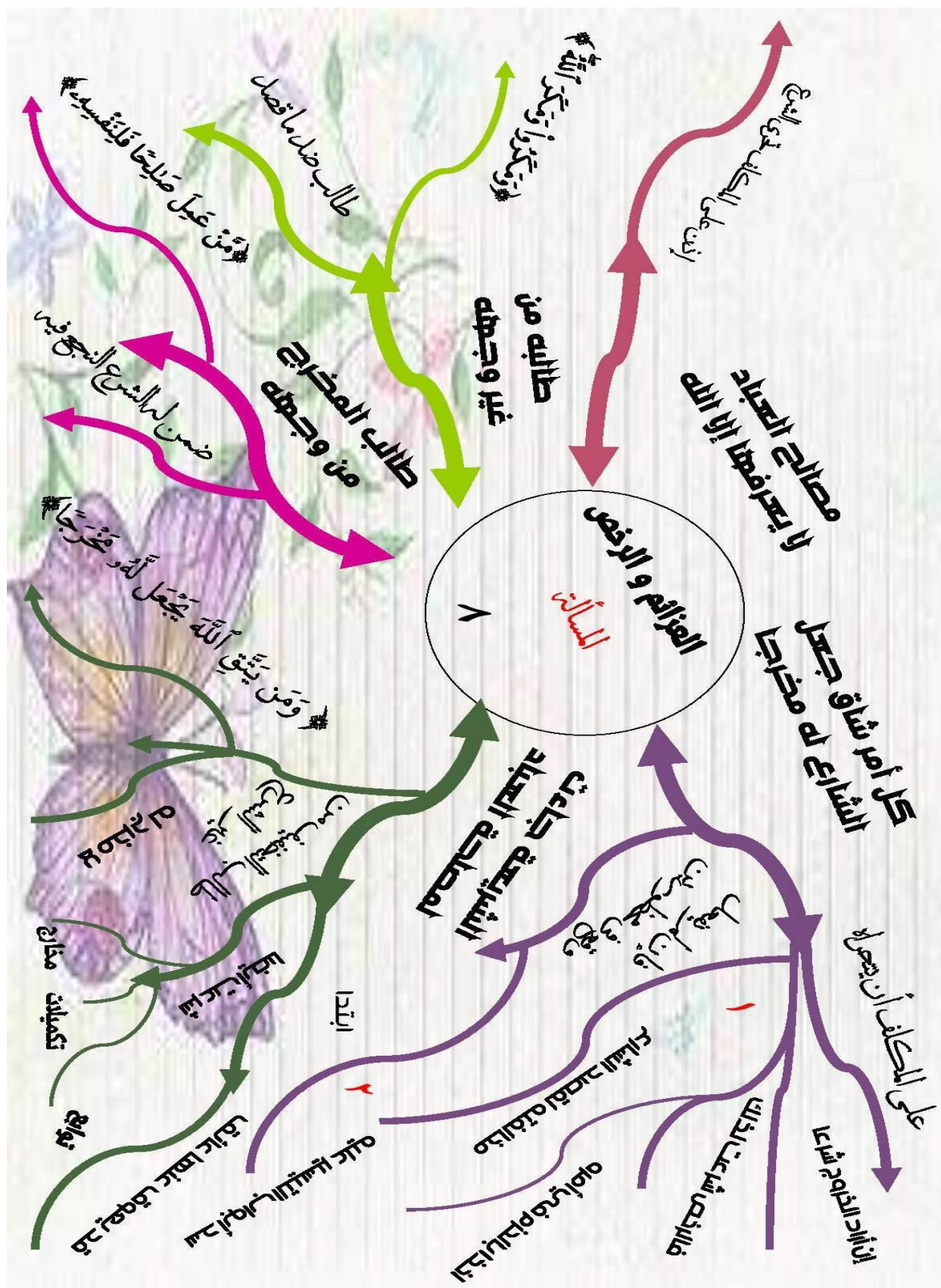




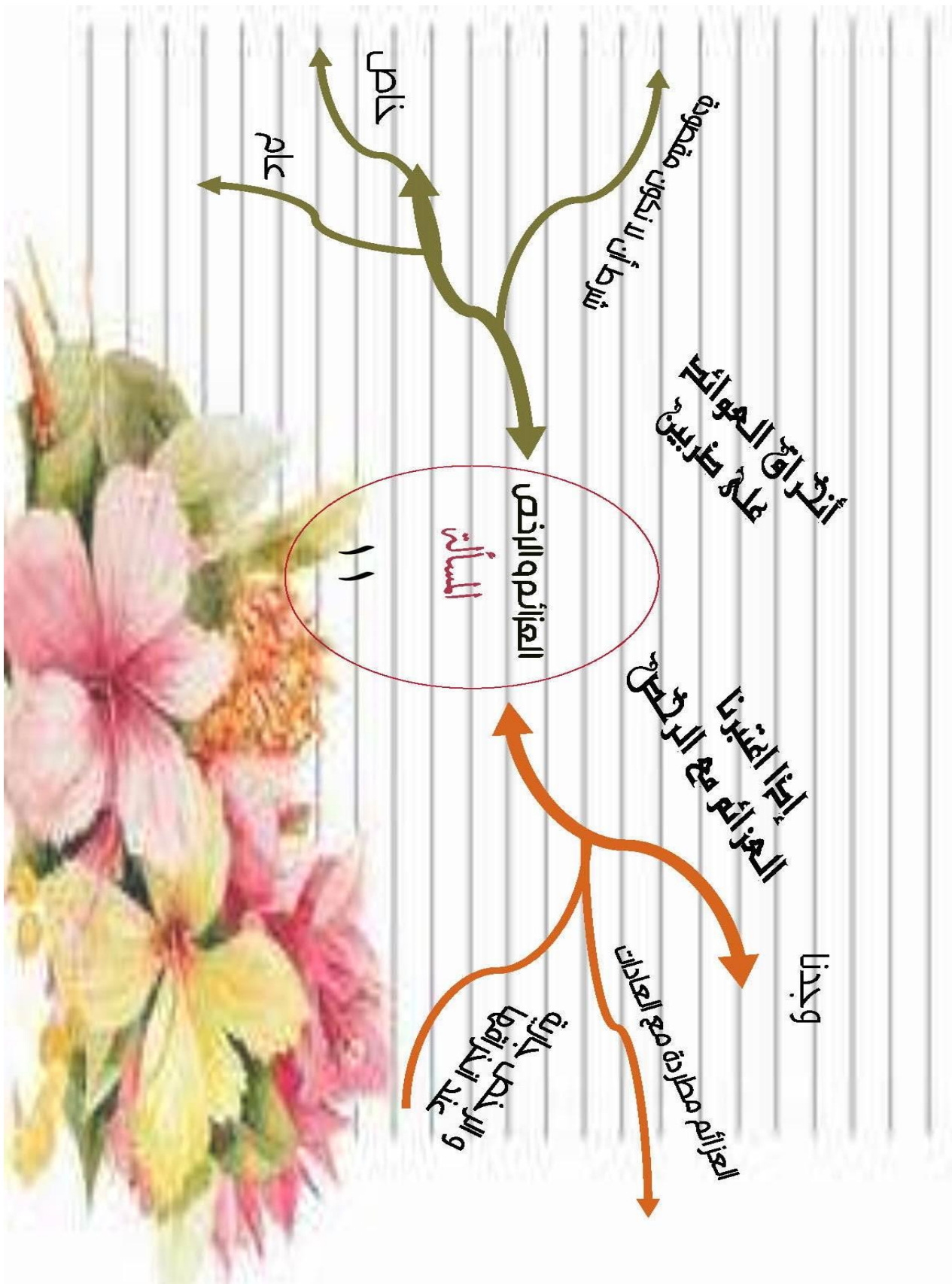












3. تشجير كتاب المقاصد

وفيه النظر إلى قسمين أساسيين:

✓ قصد الشارع: وهو قسمان:

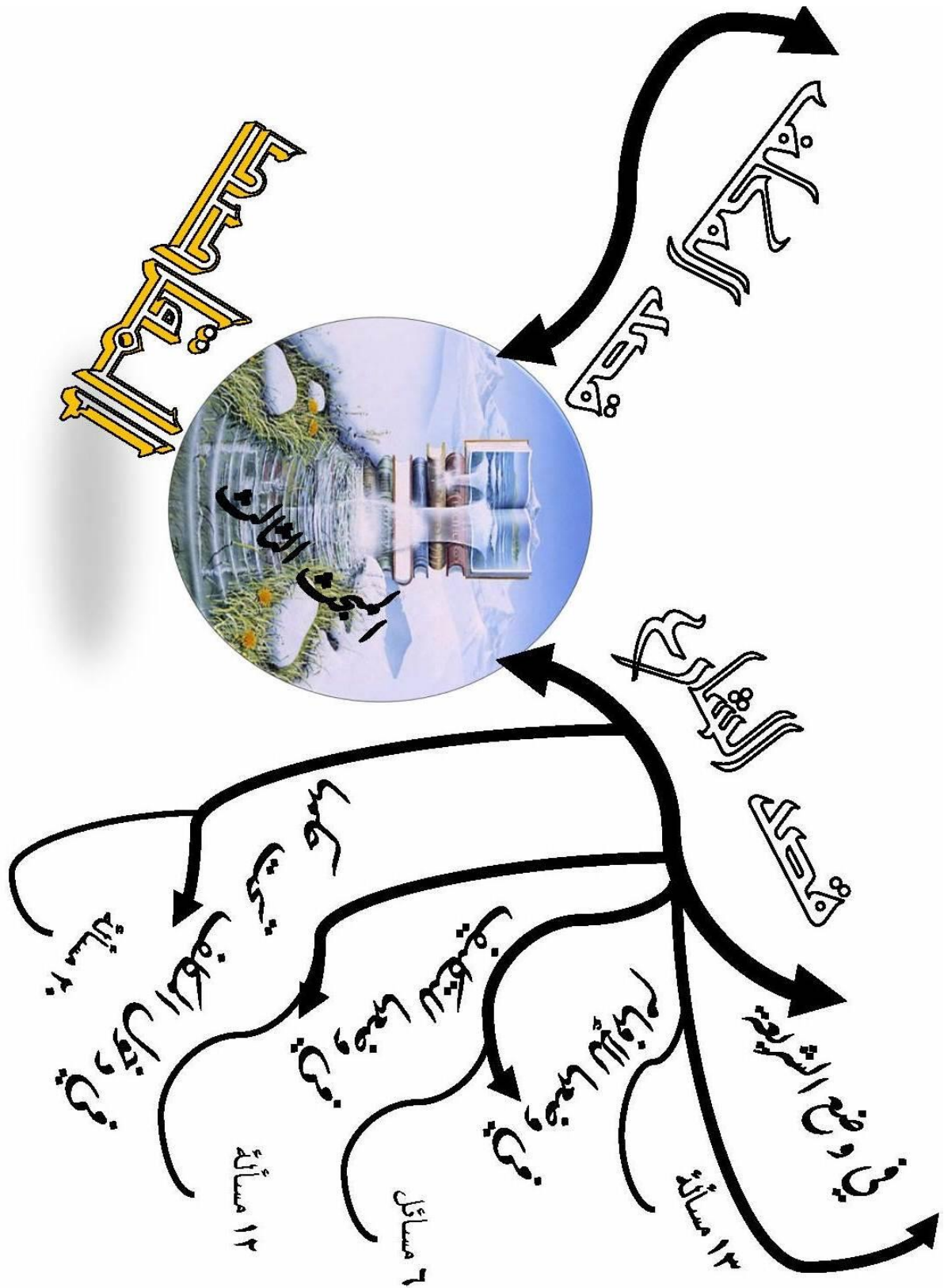
- قصد الشارع في وضع الشريعة ابتداء.

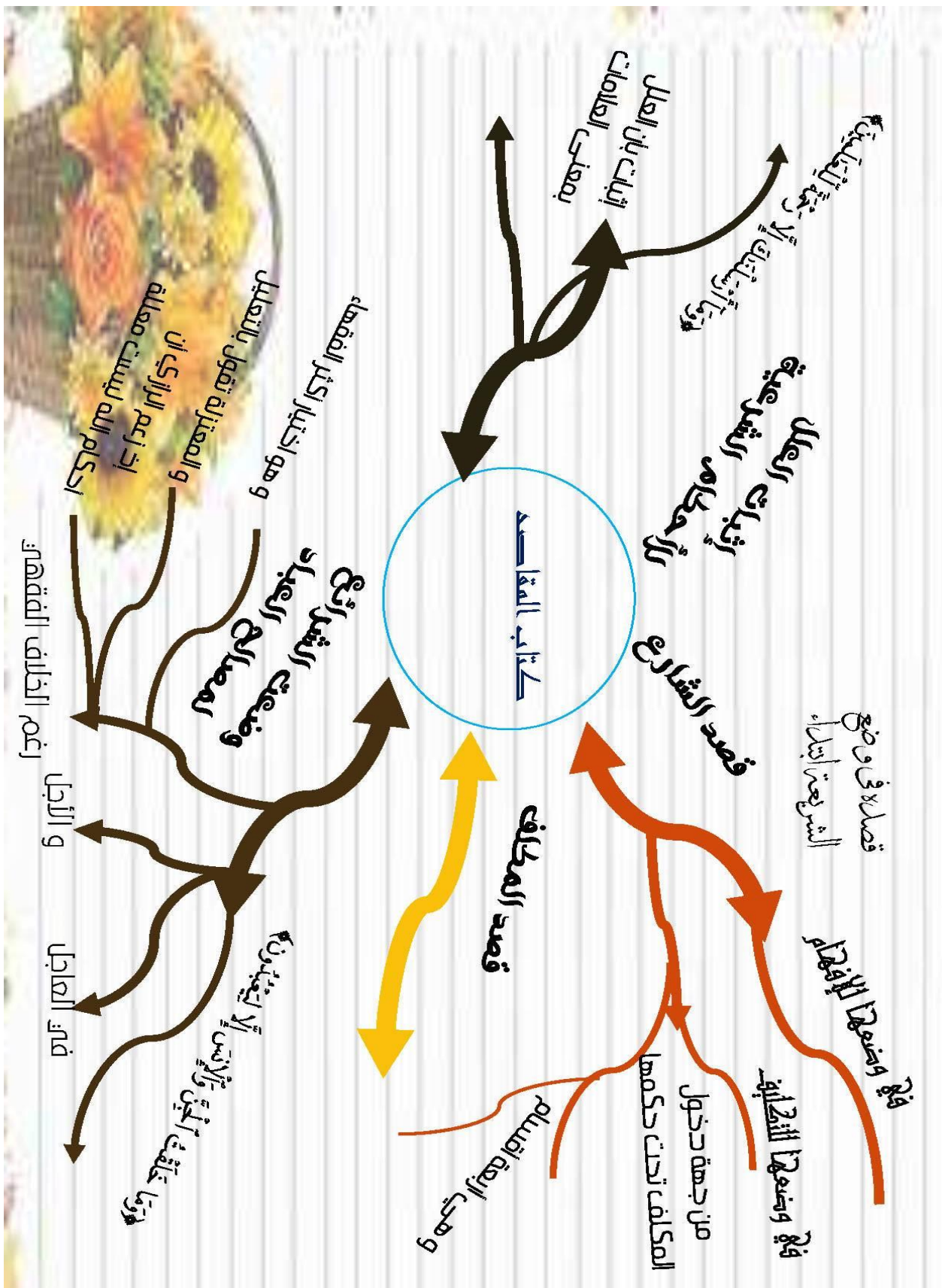
- وقصده في وضعها للإفهام.

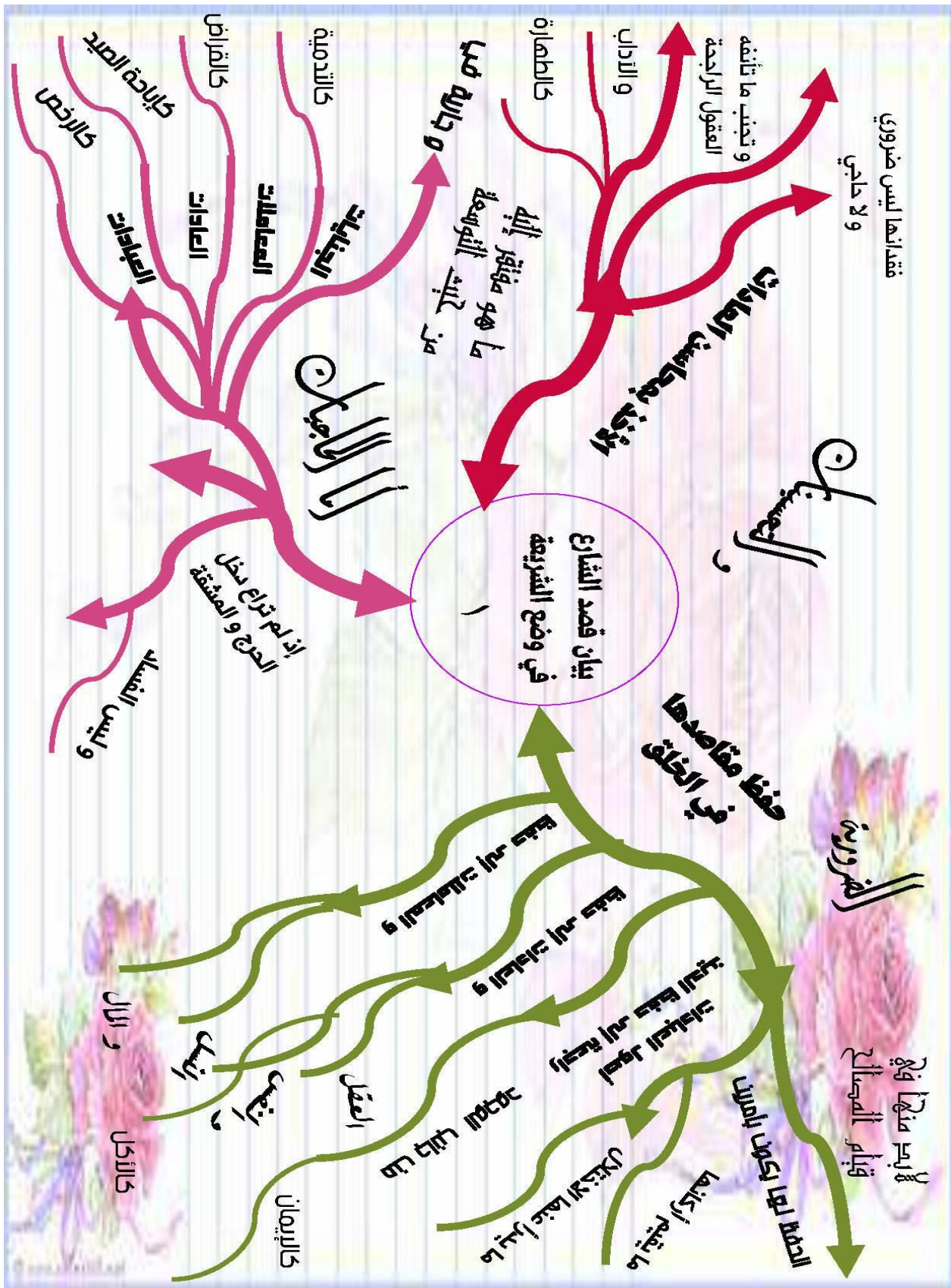
✓ قصد المكلف: وهو أيضا قسمان:

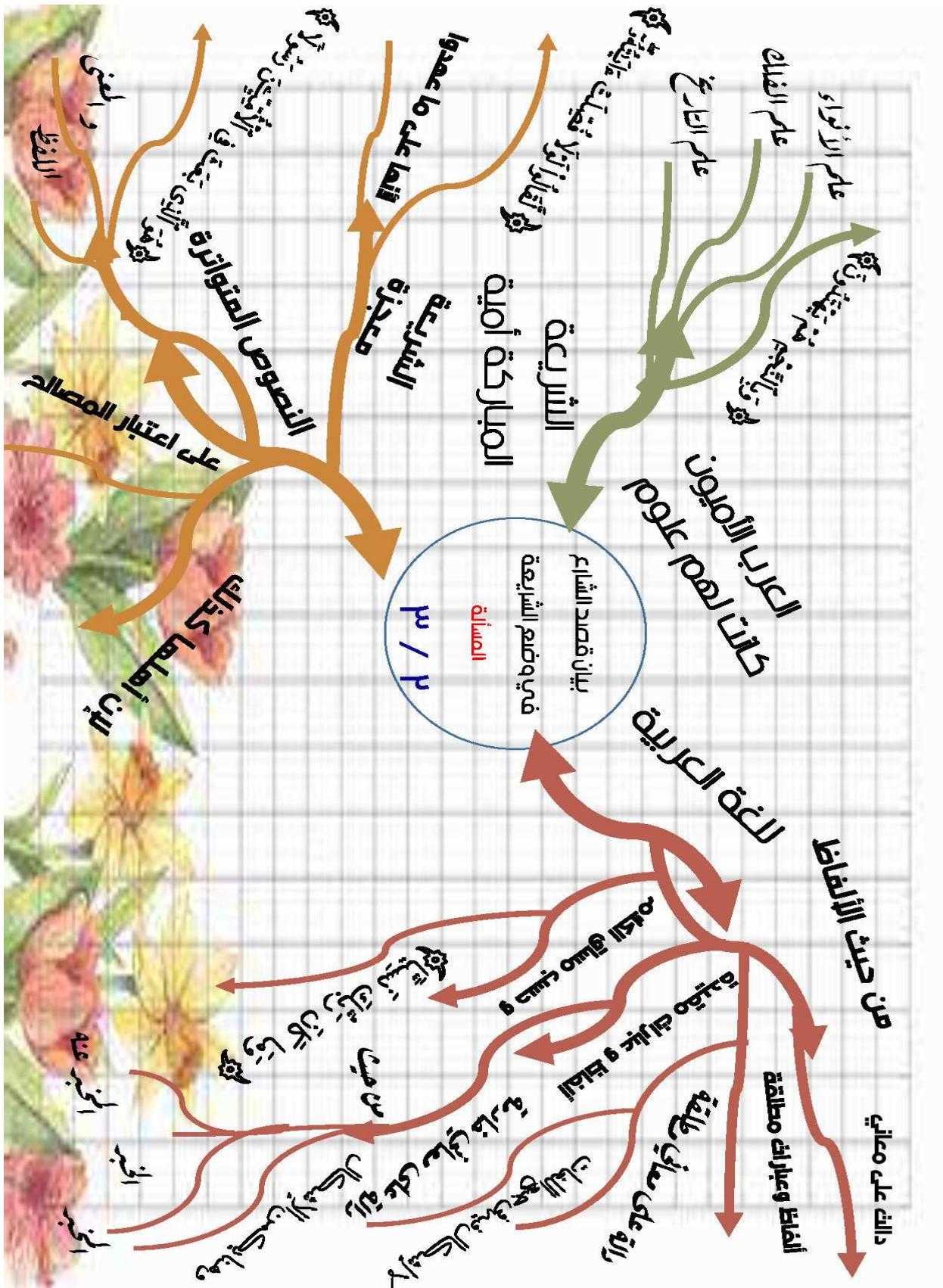
- قصد الشريعة للتكليف بمقتضاها.

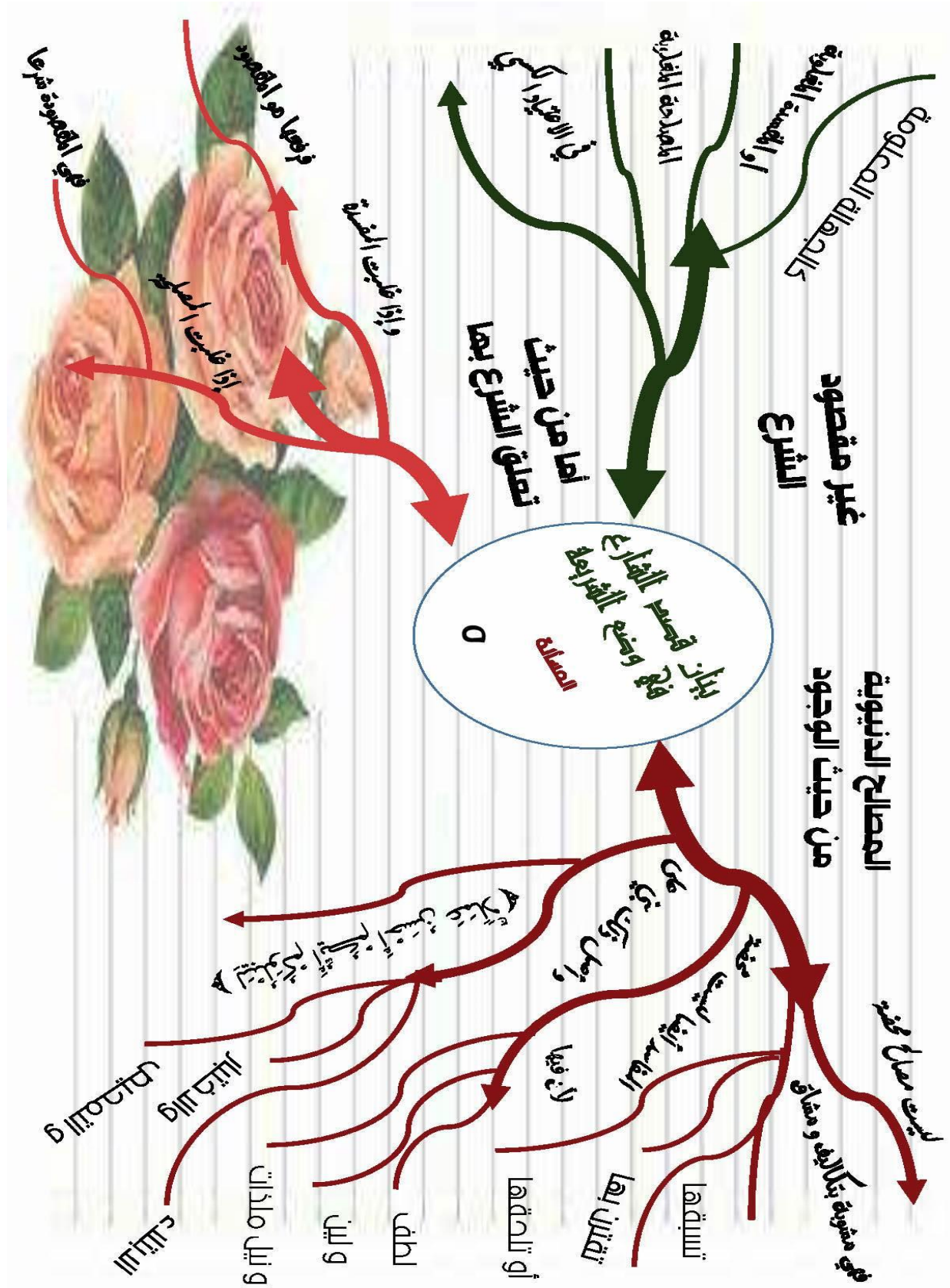
- وضع الشريعة لقصد دخول المكلف تحت حكمها.



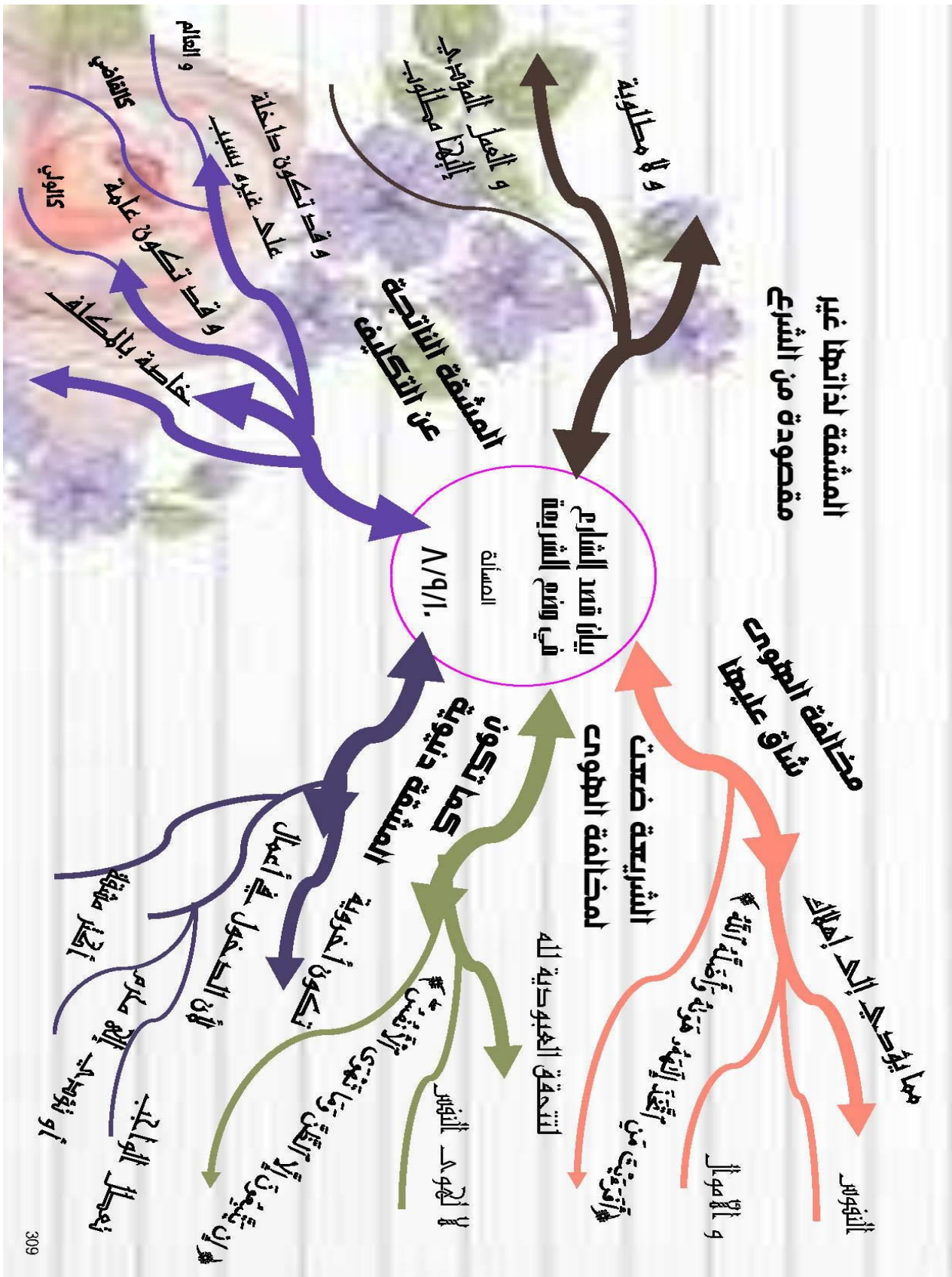


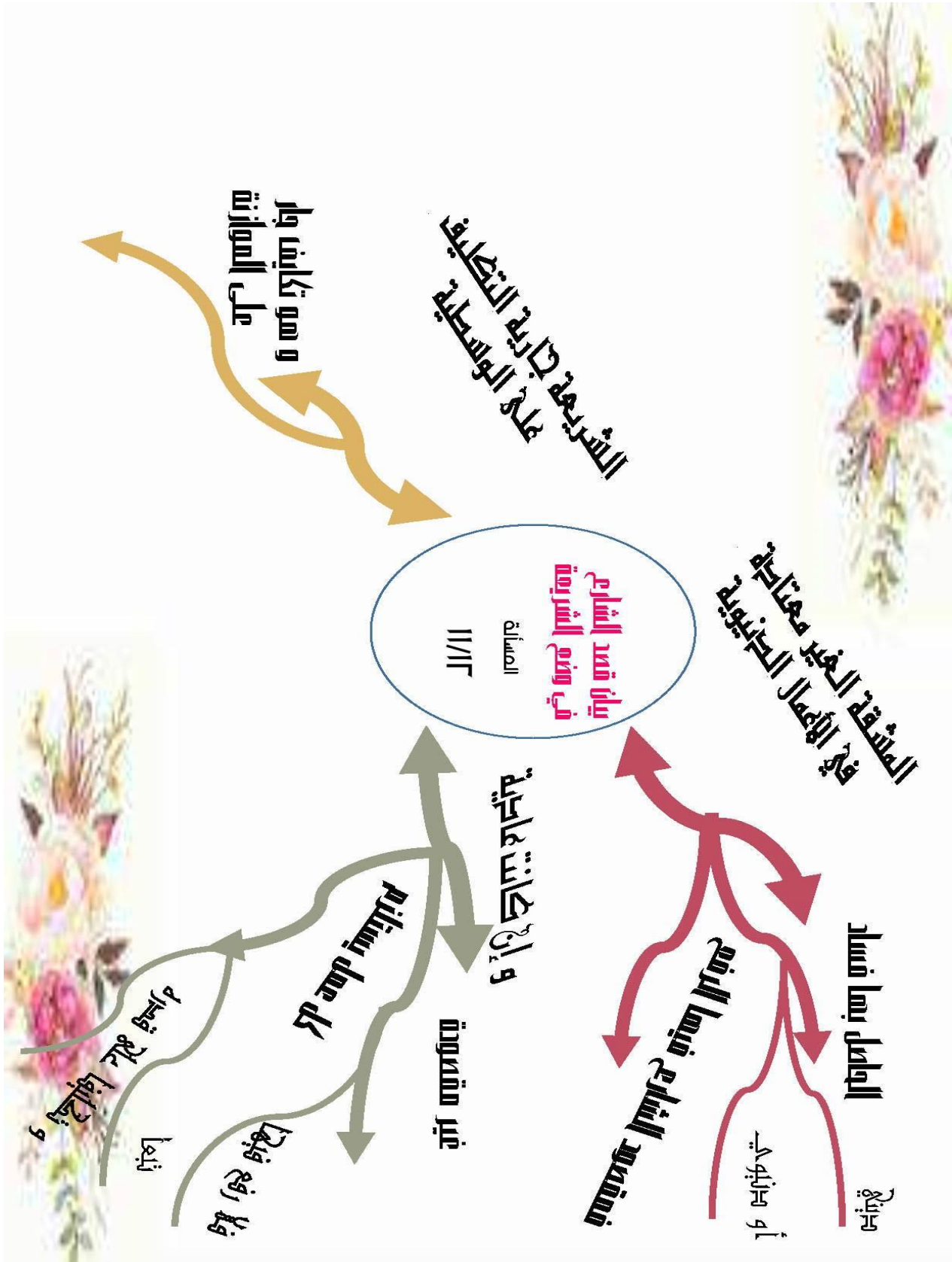


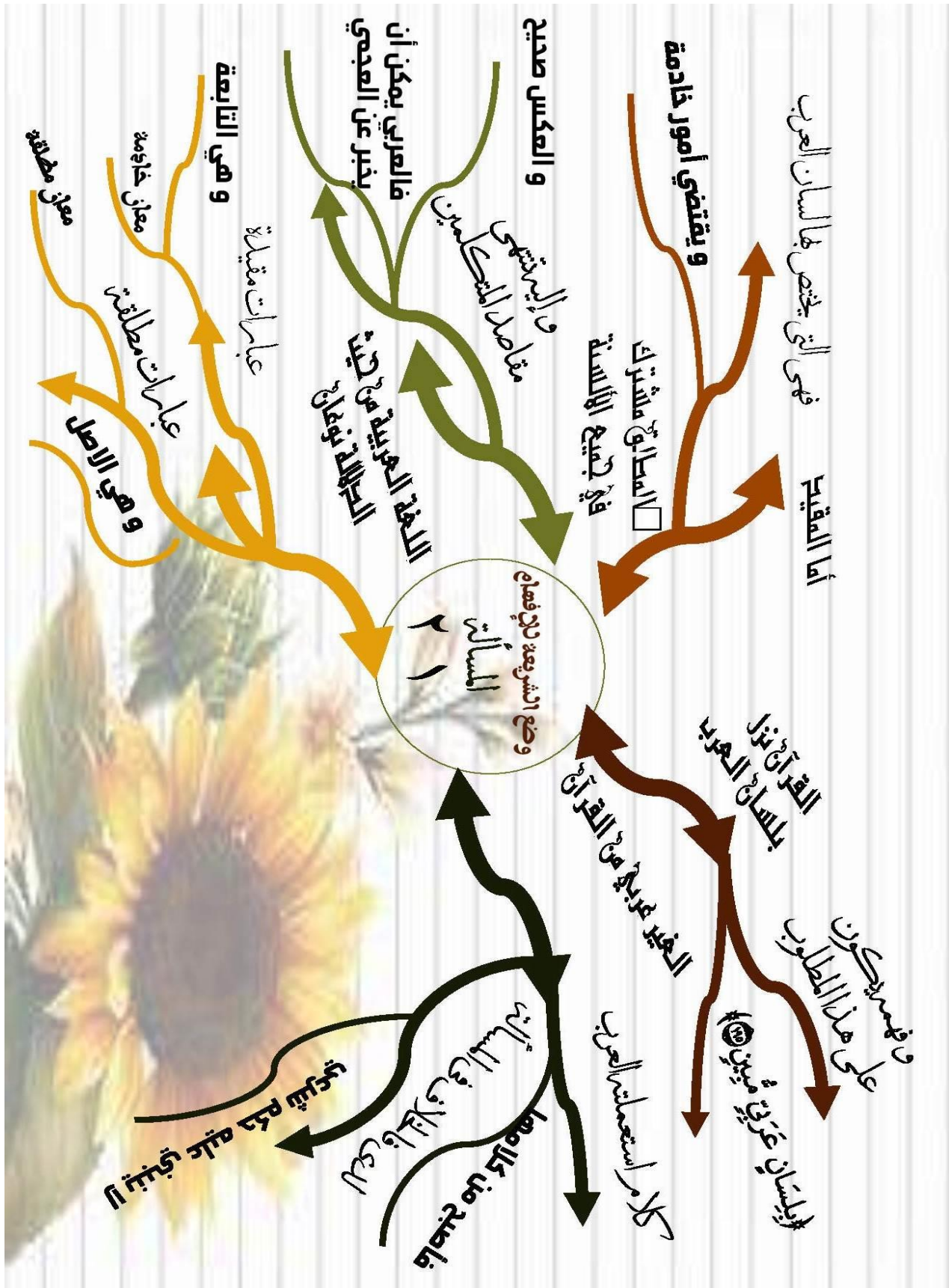








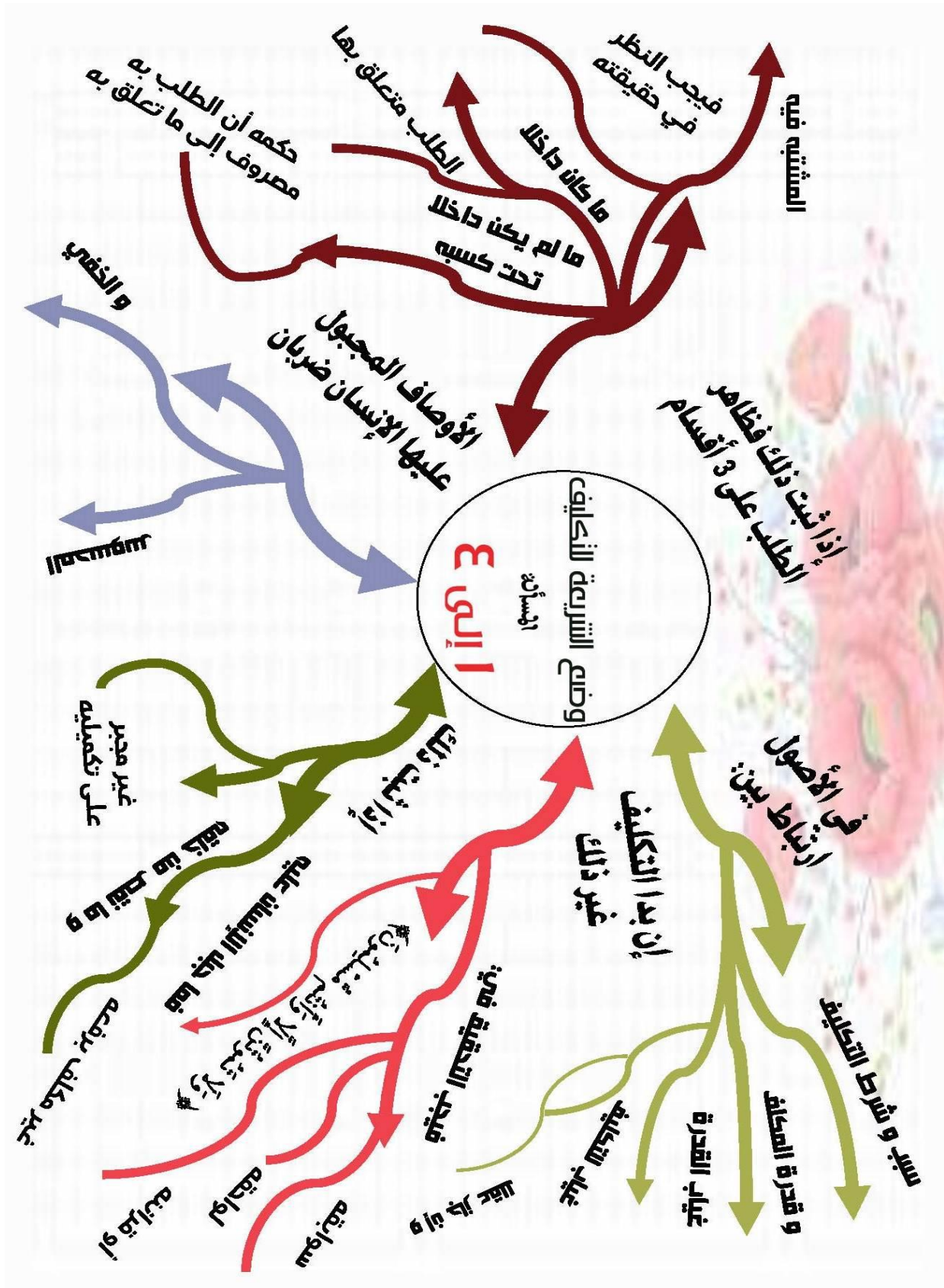


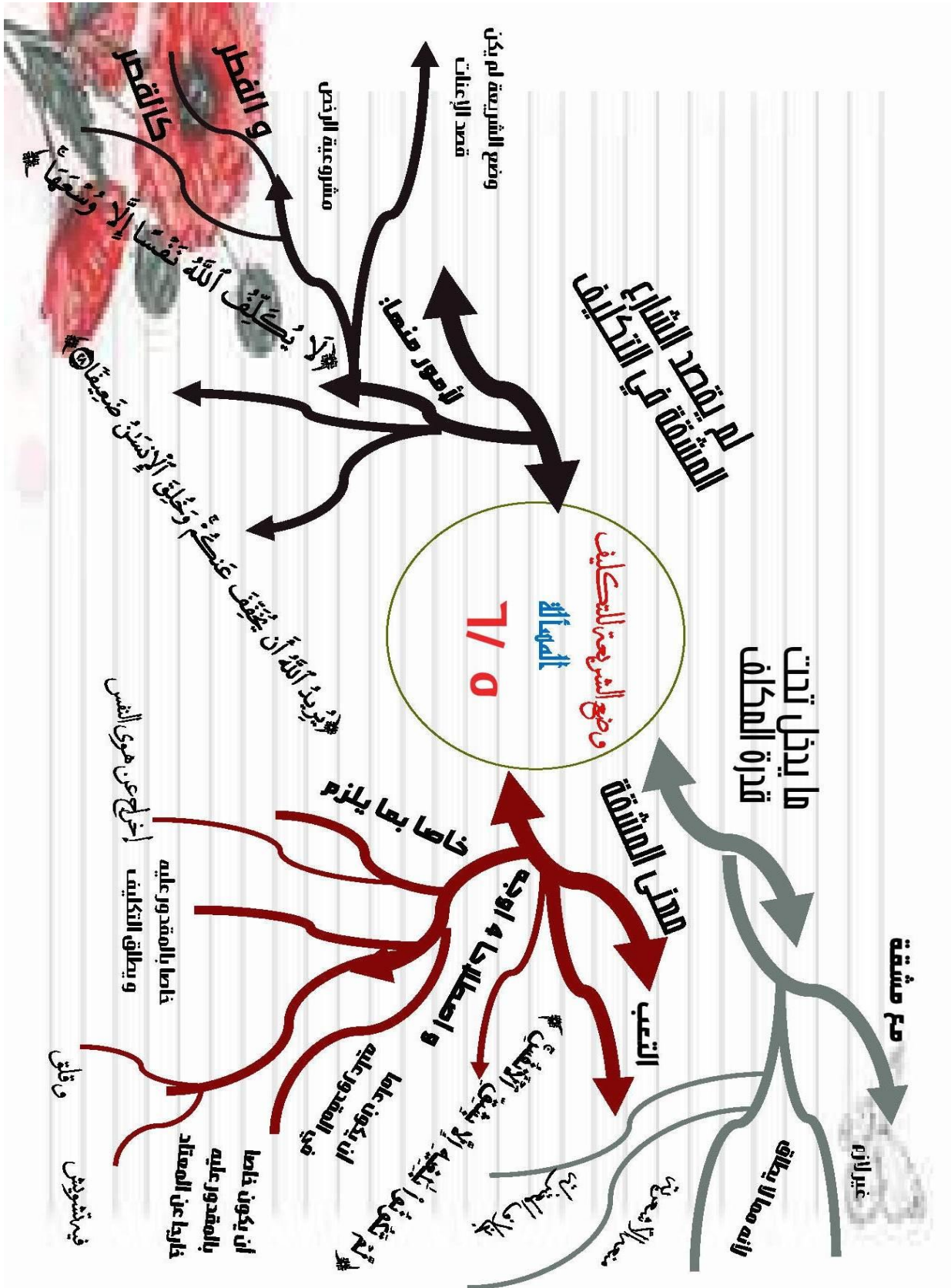


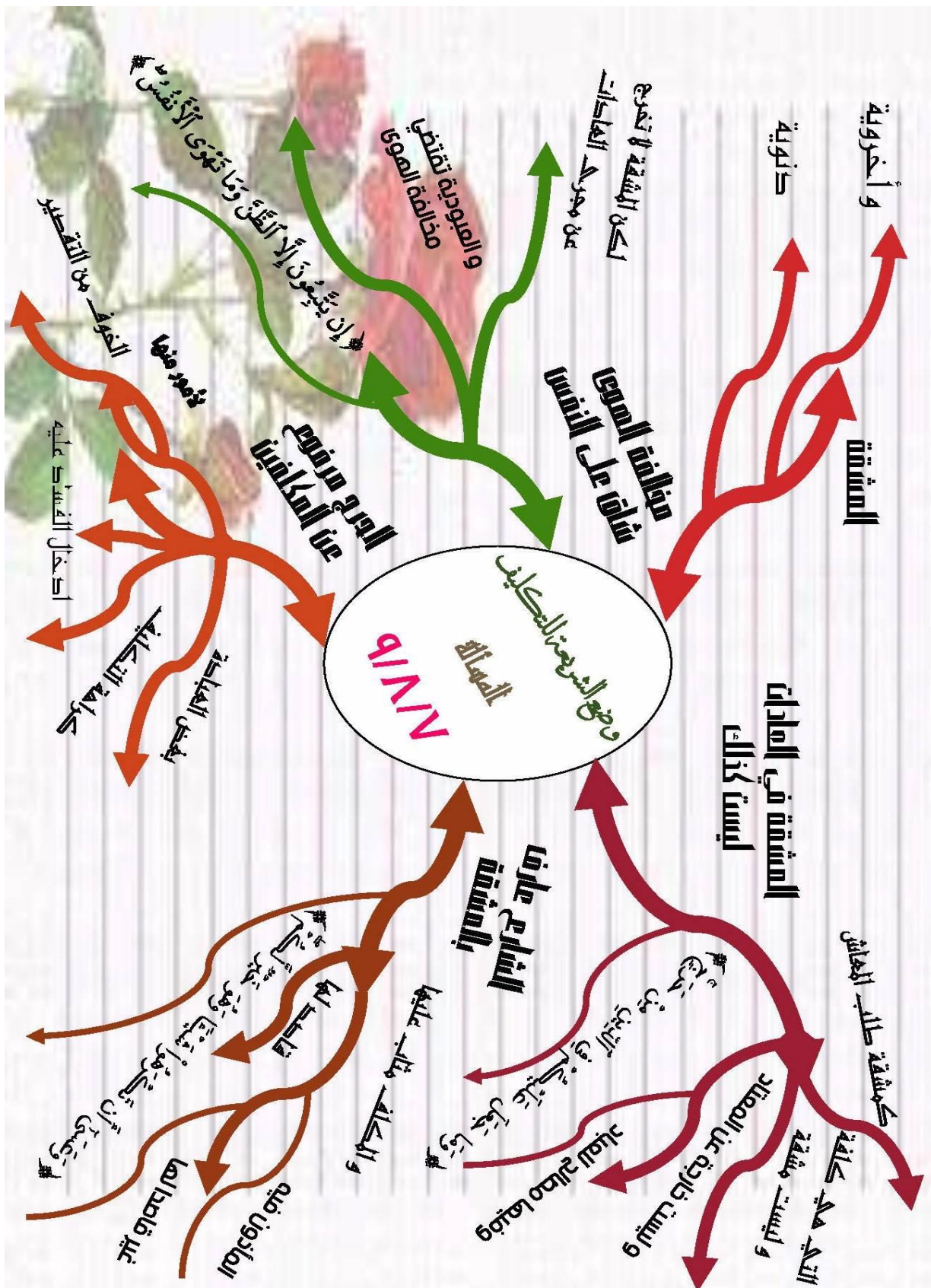


المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

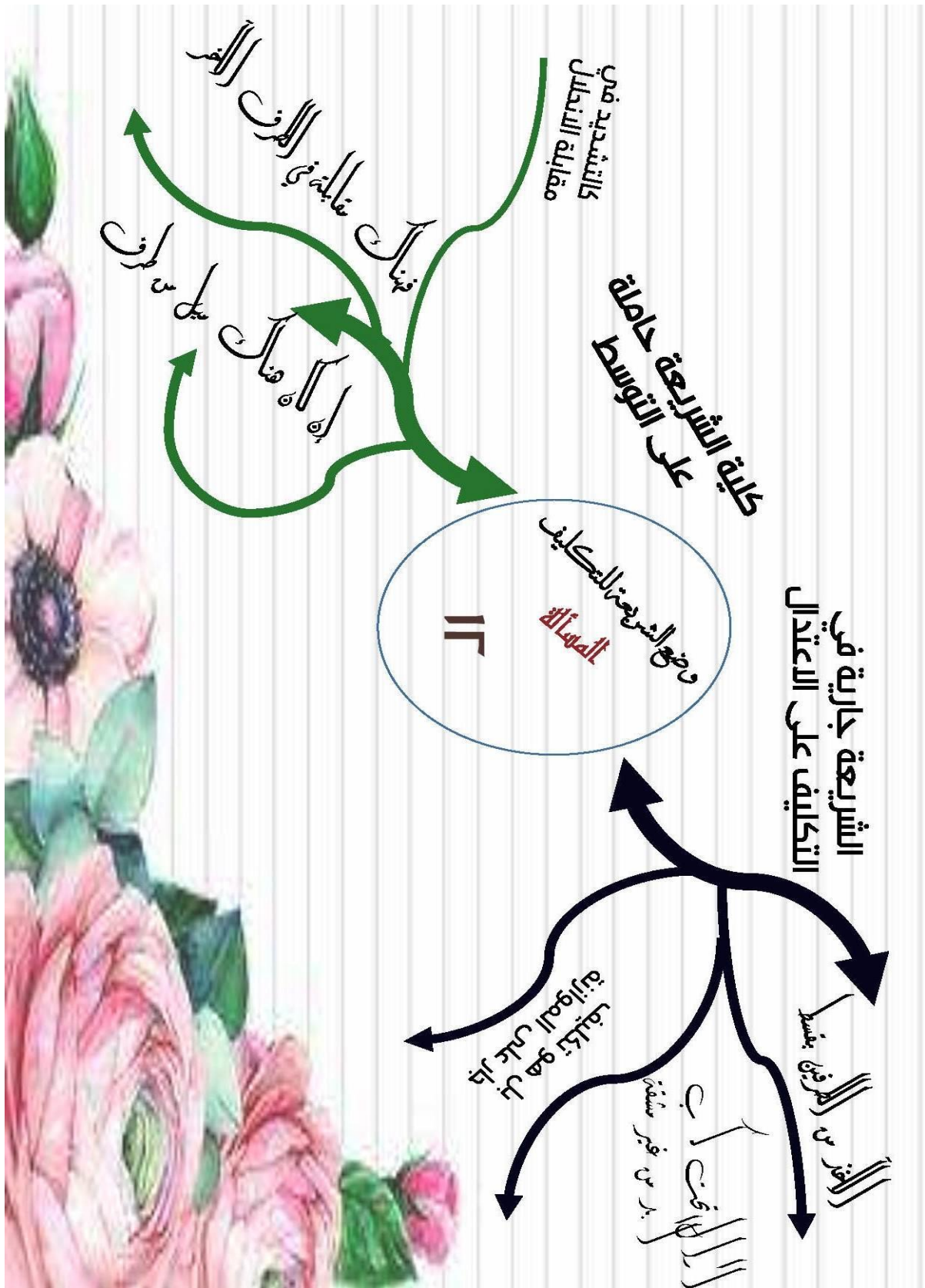


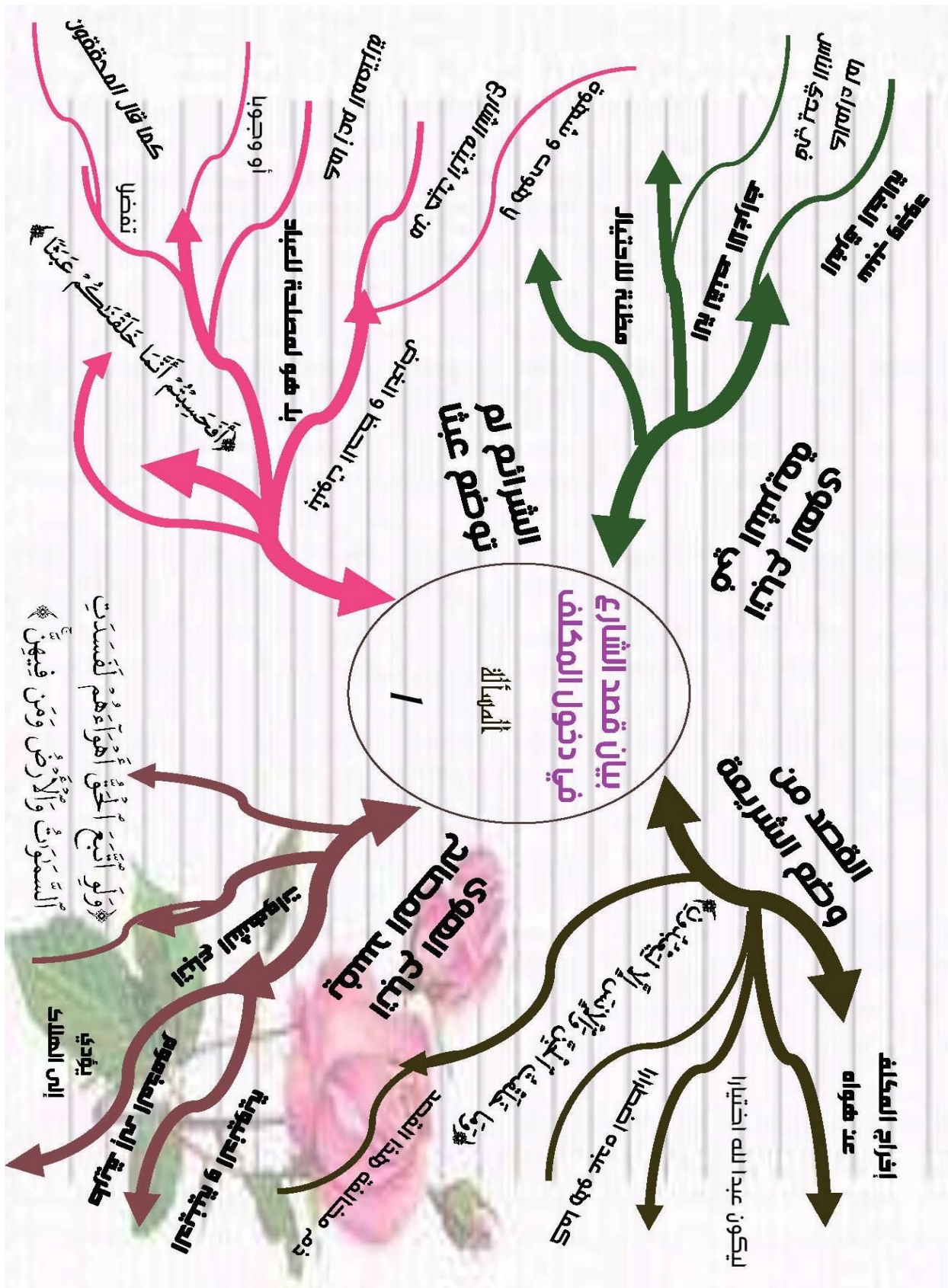


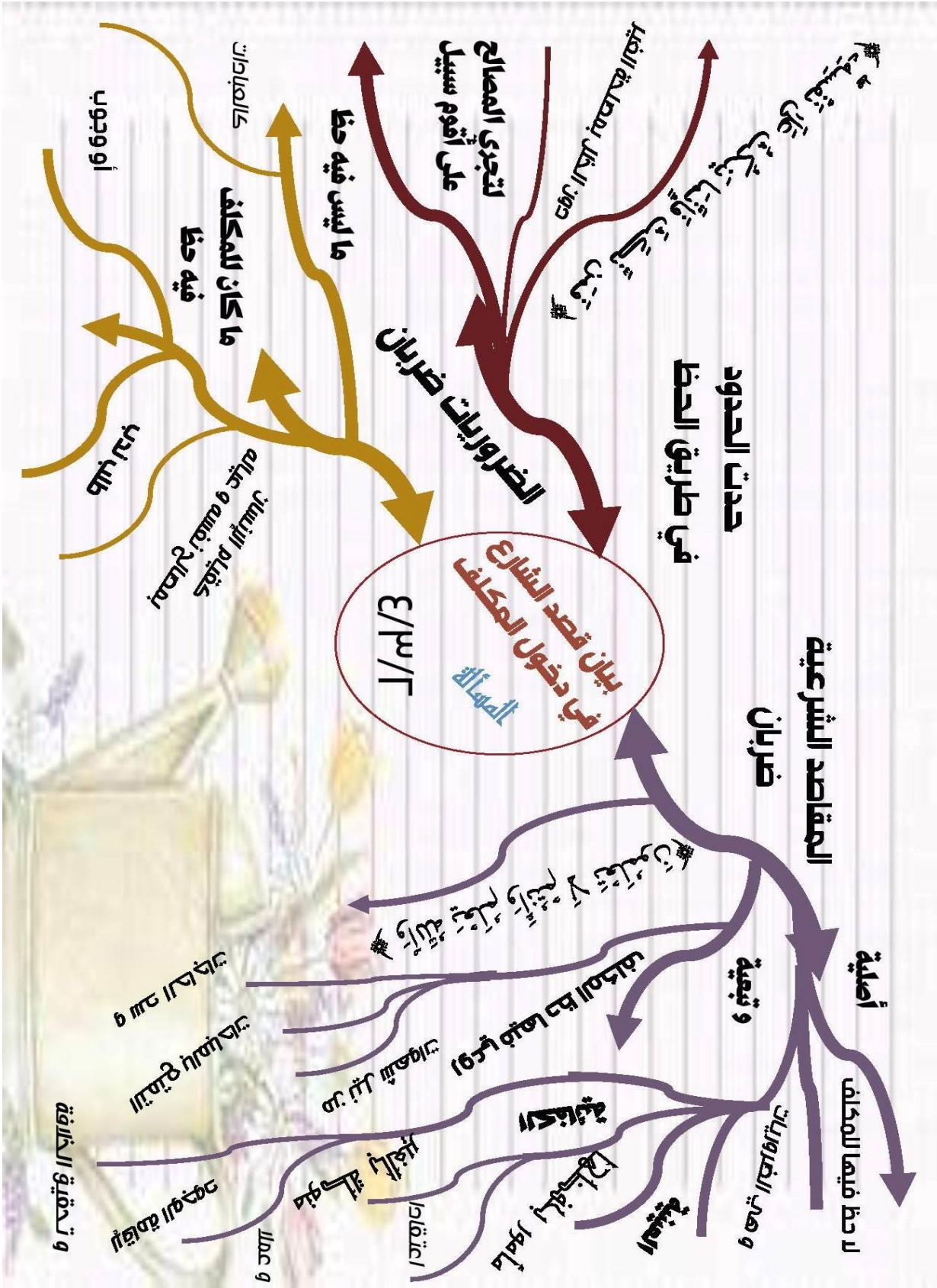


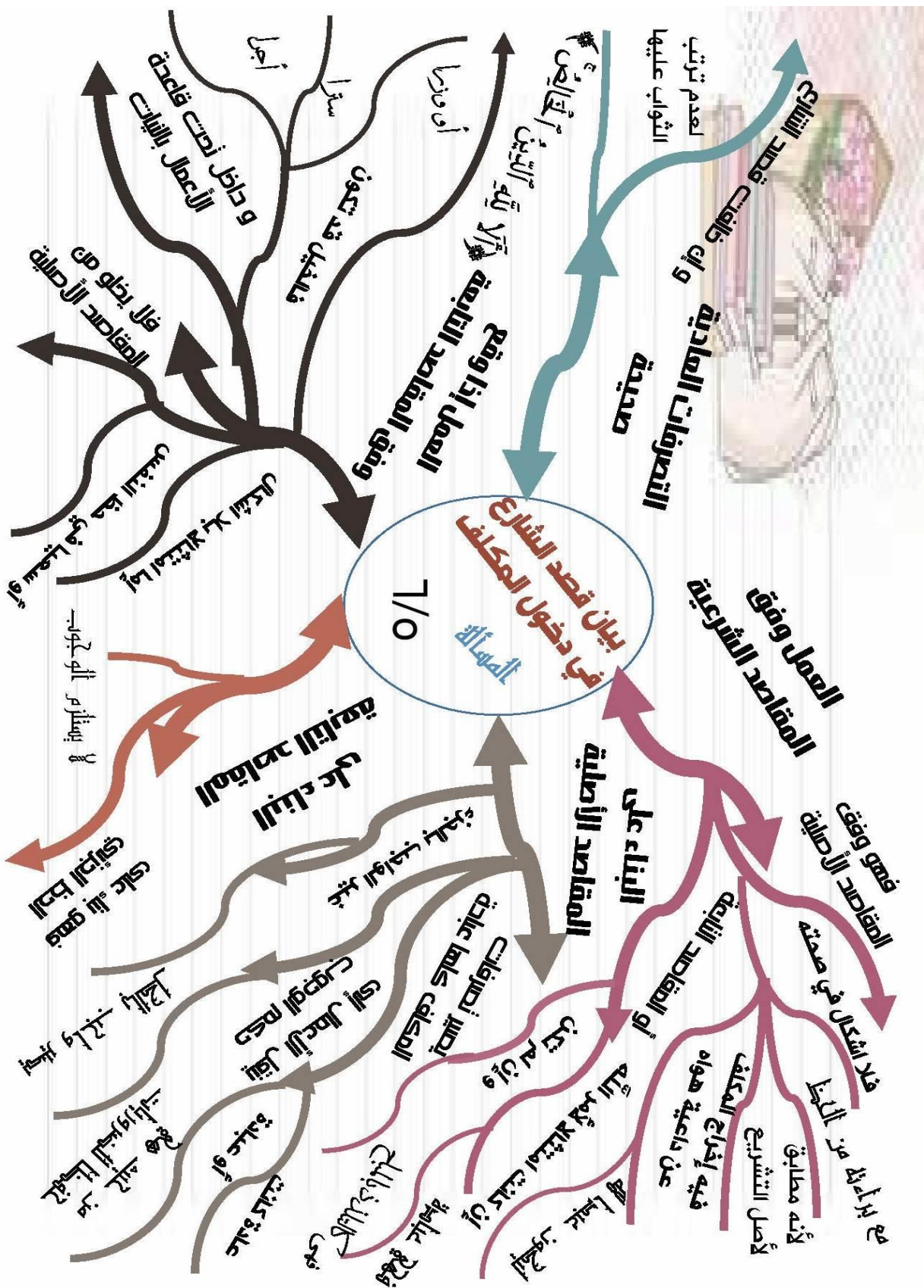


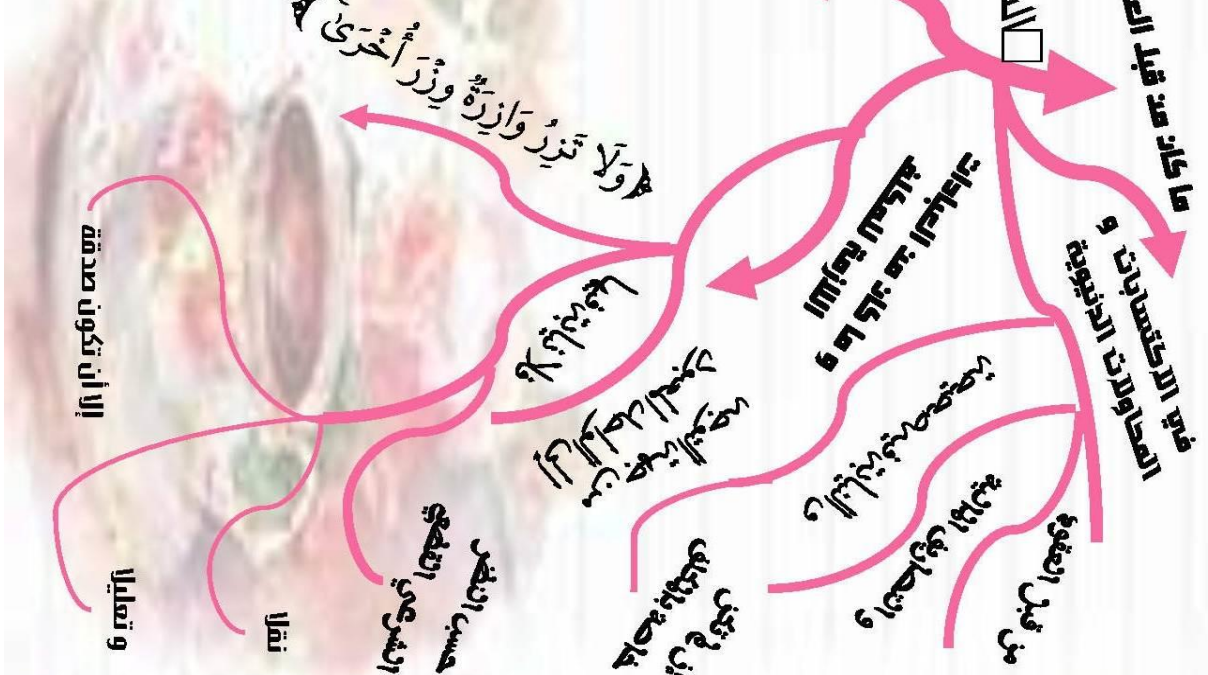






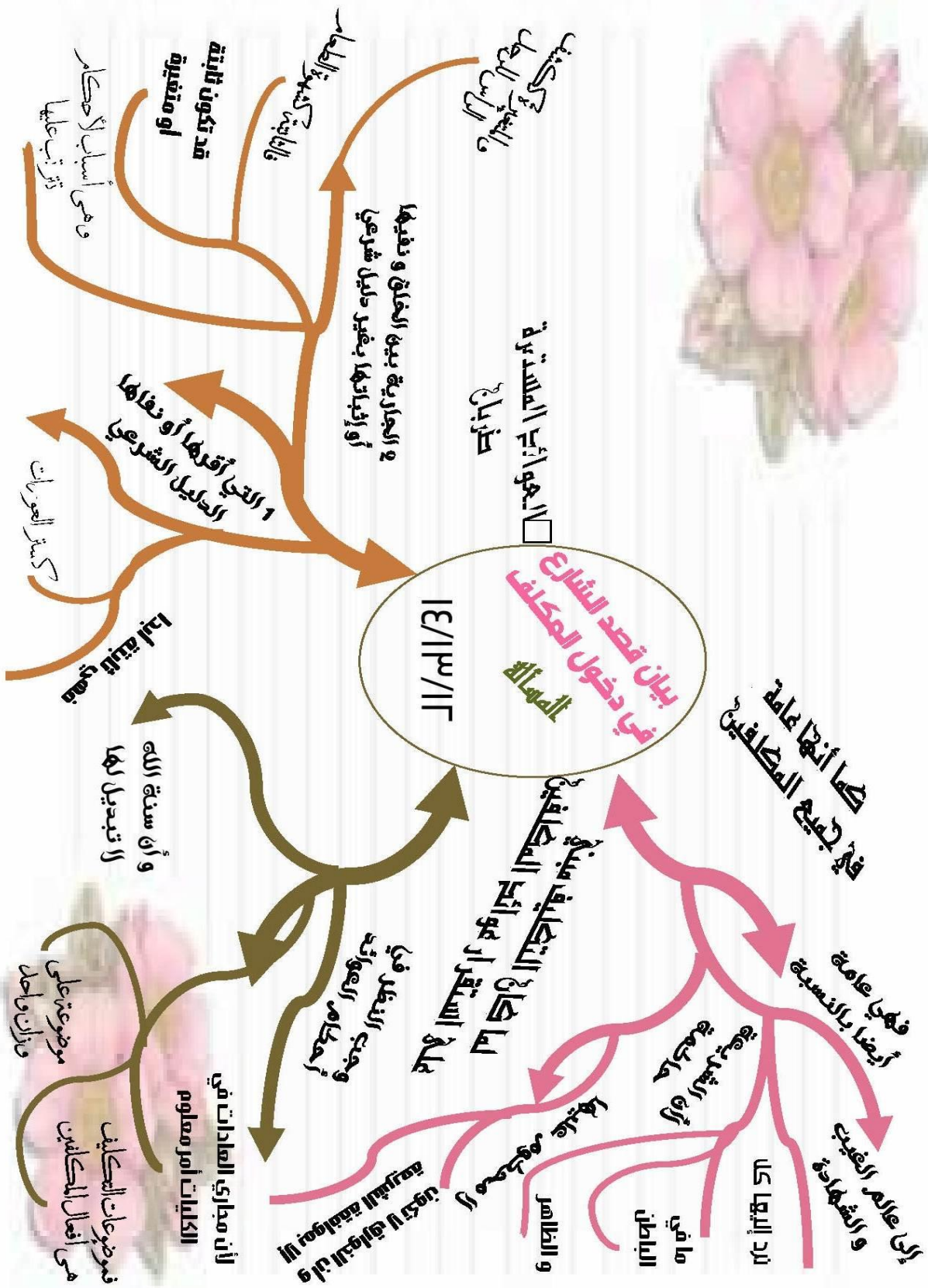


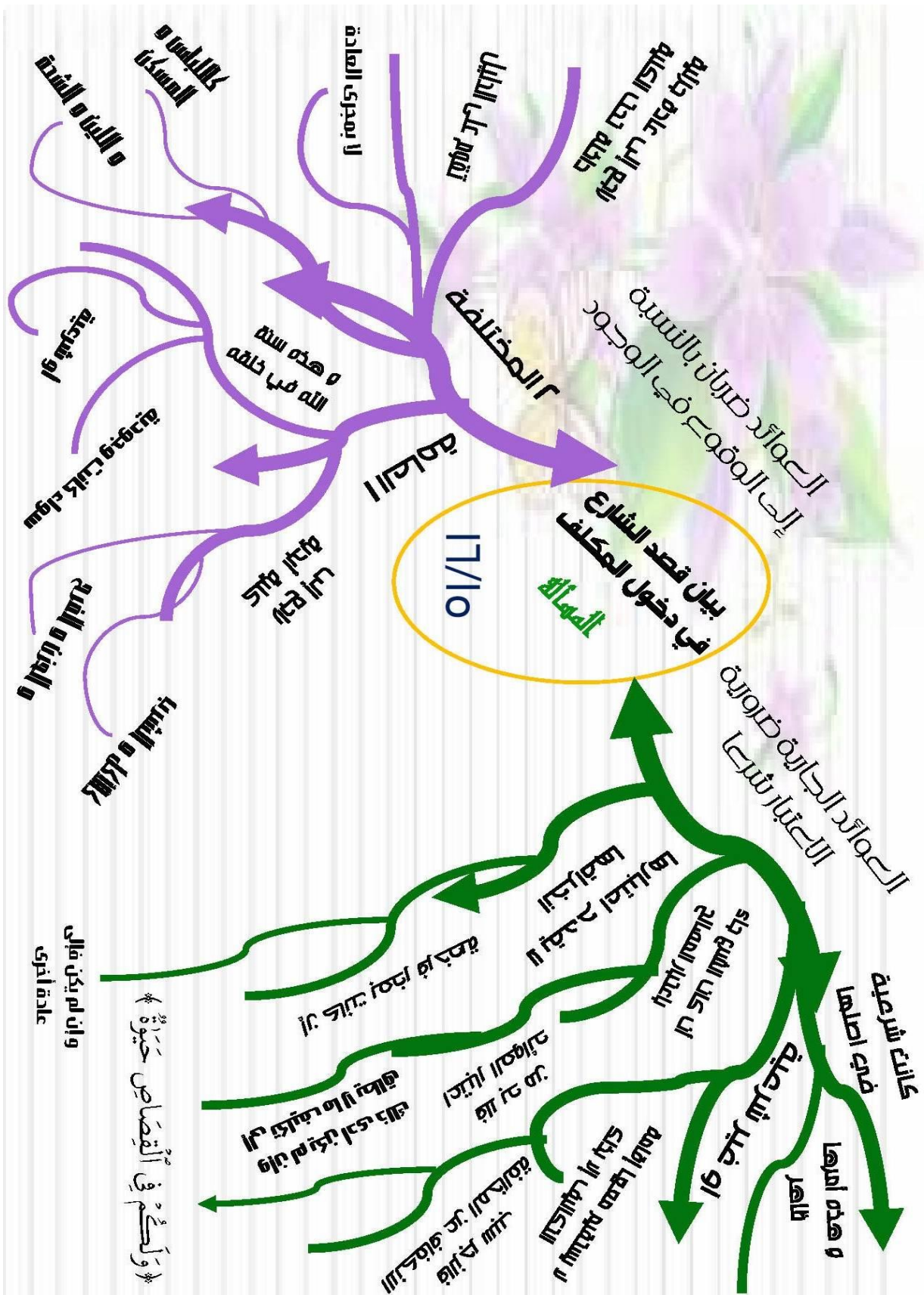


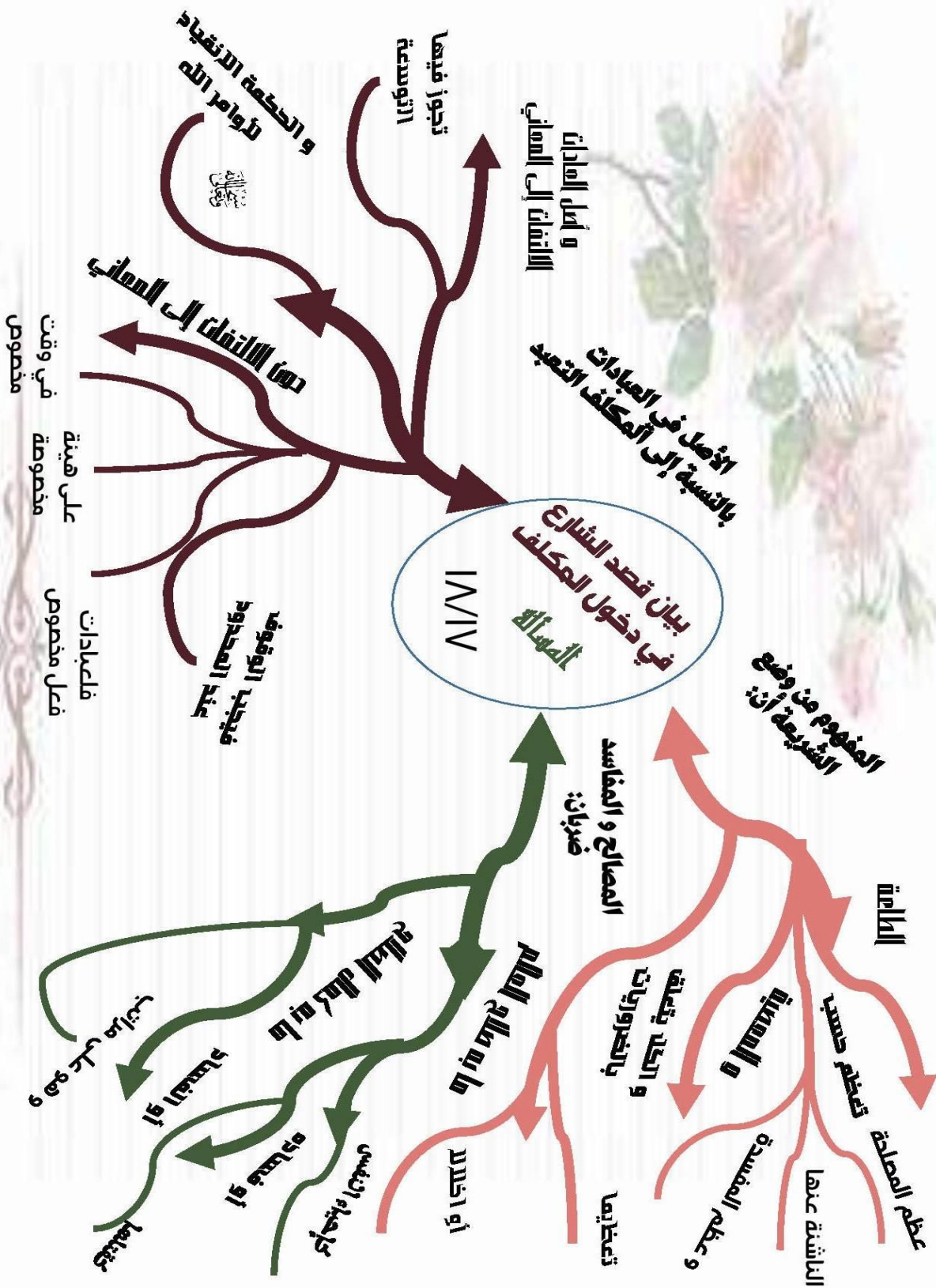




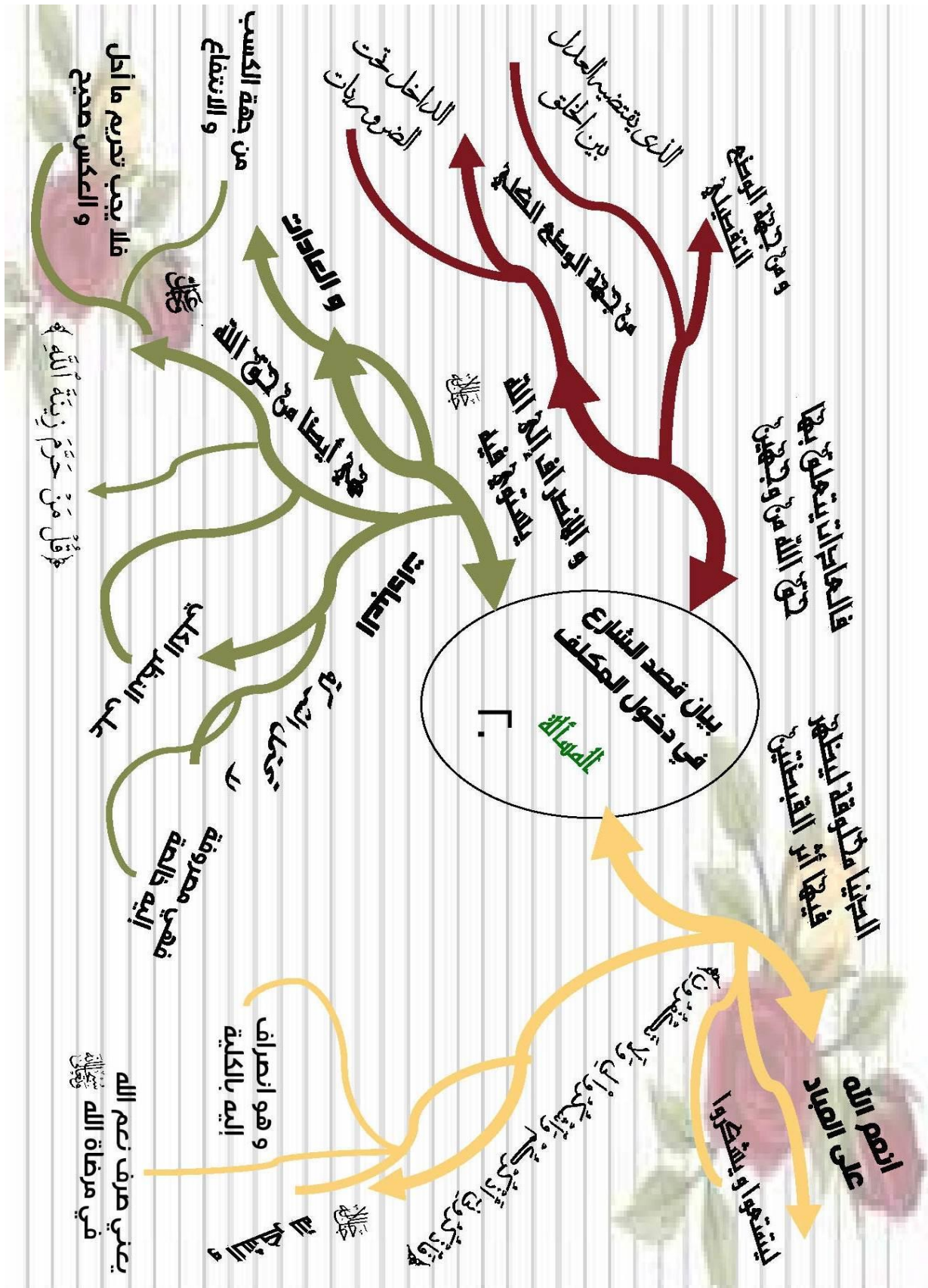
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

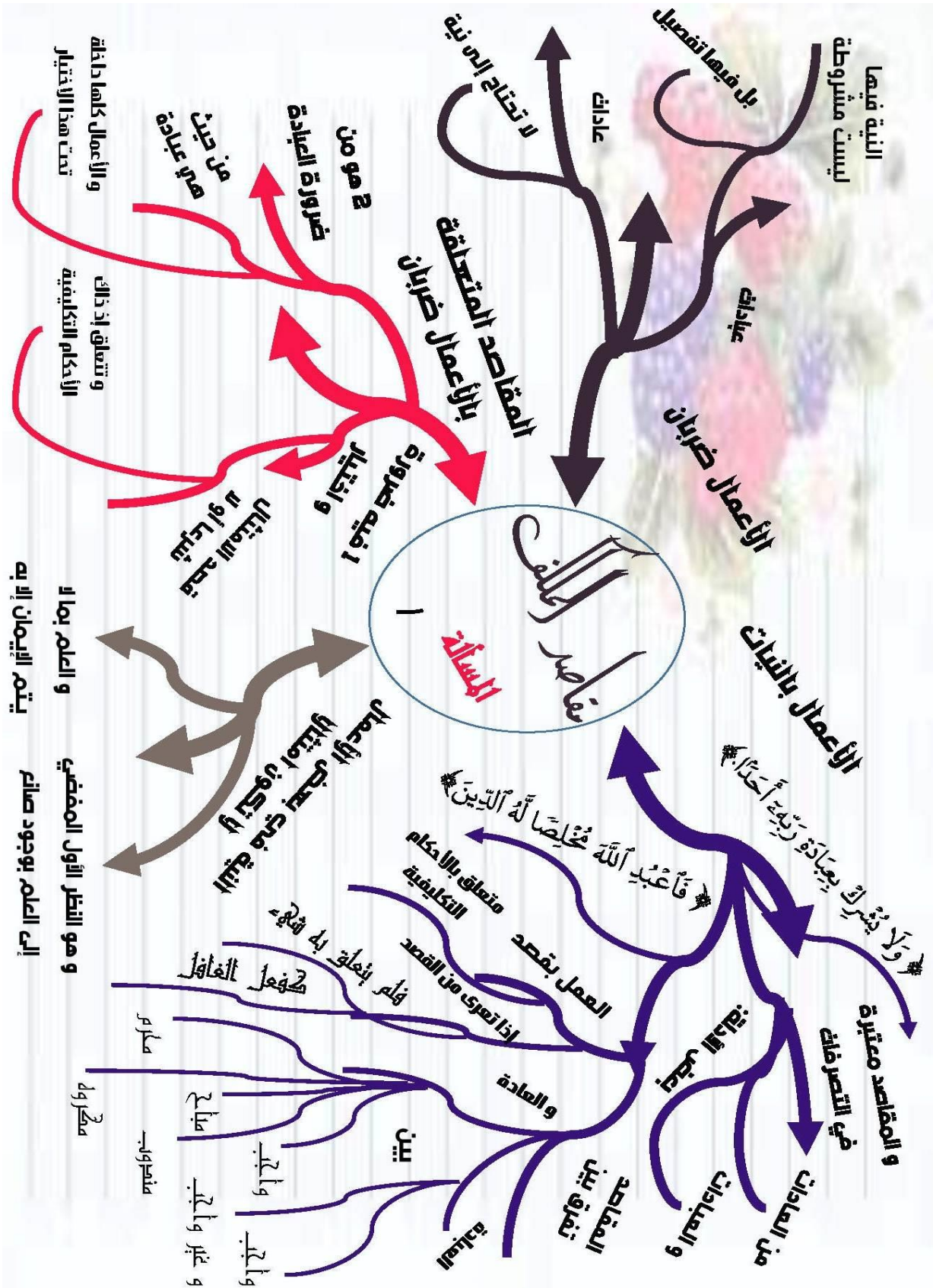




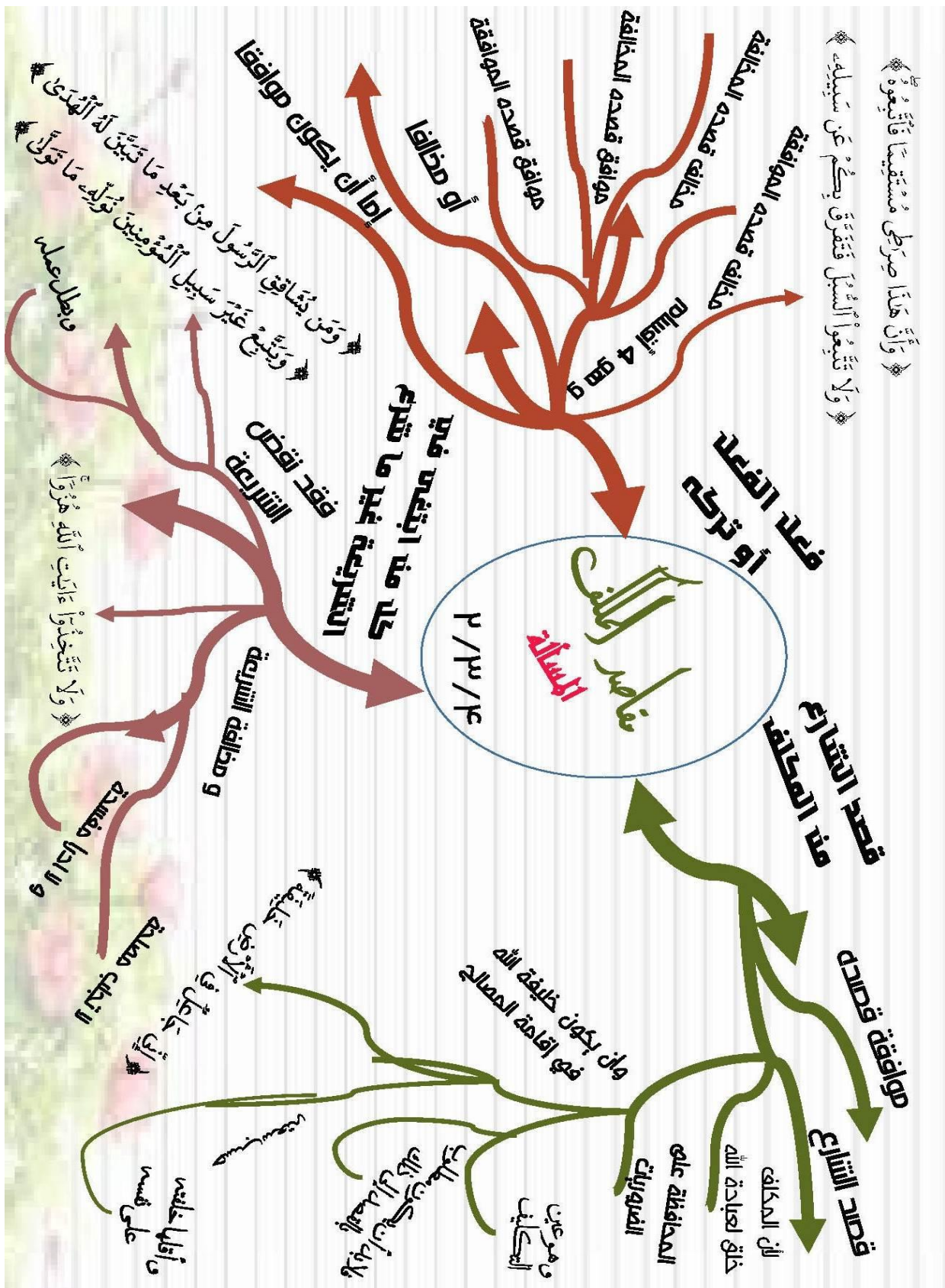


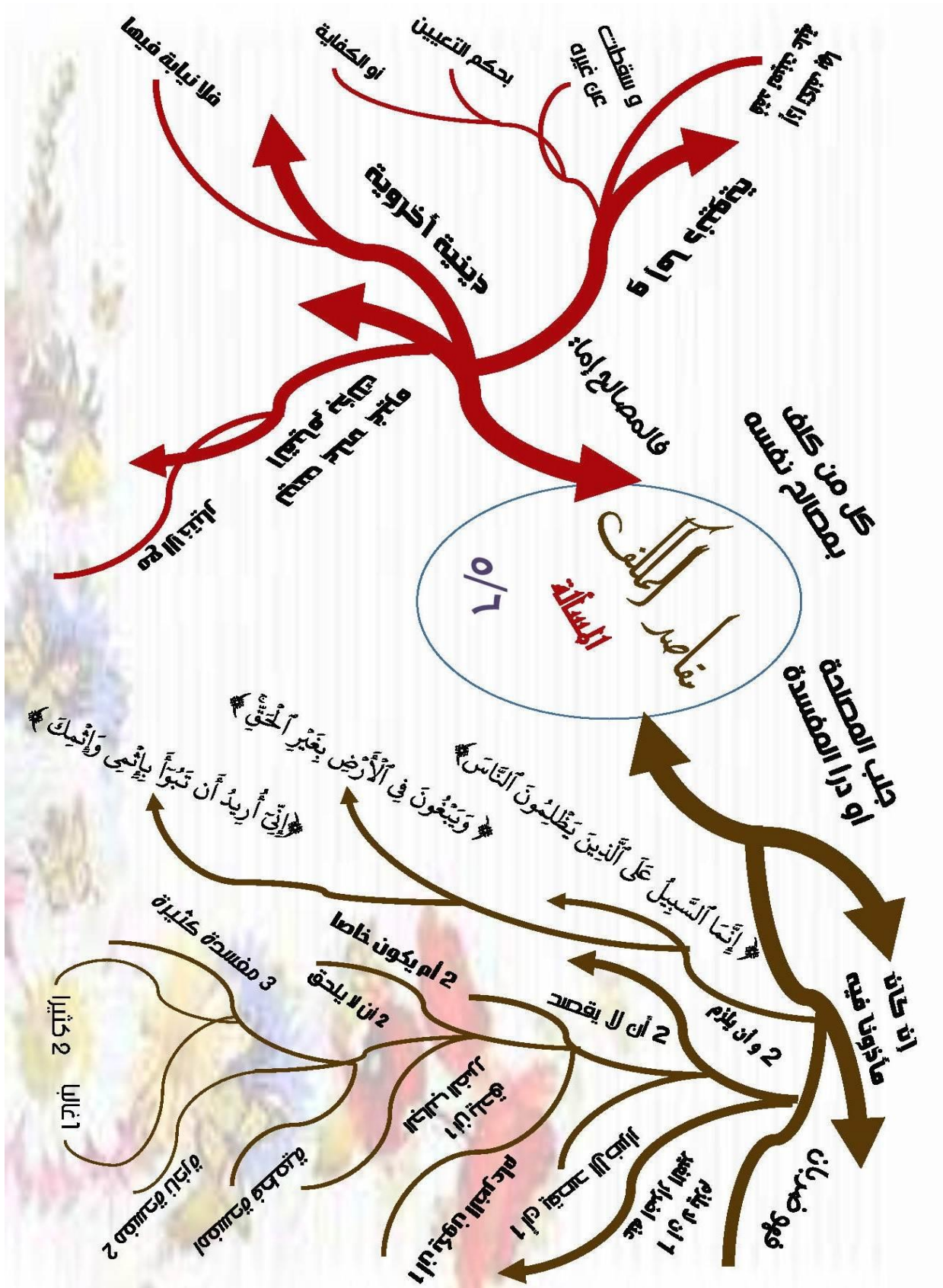


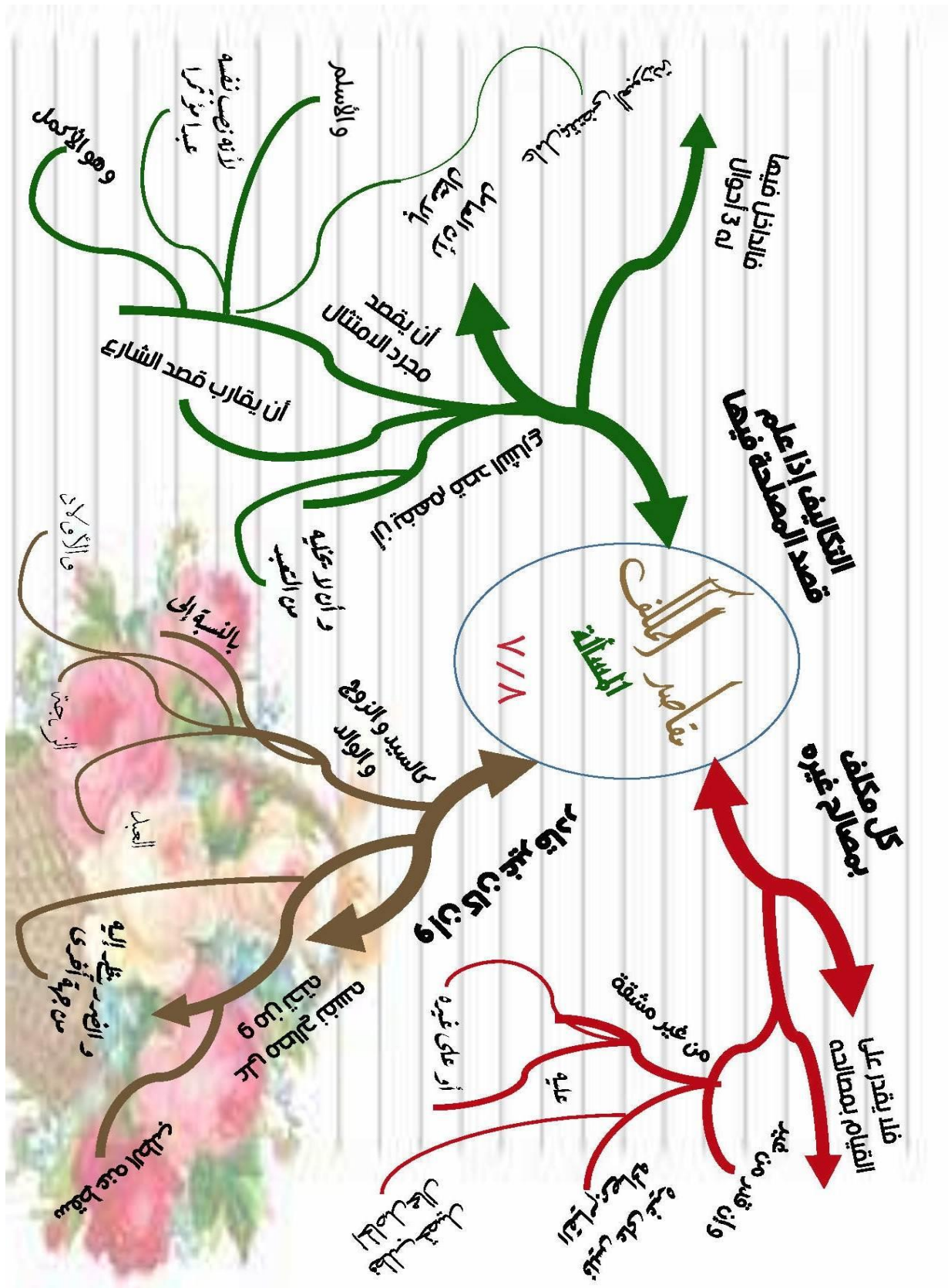




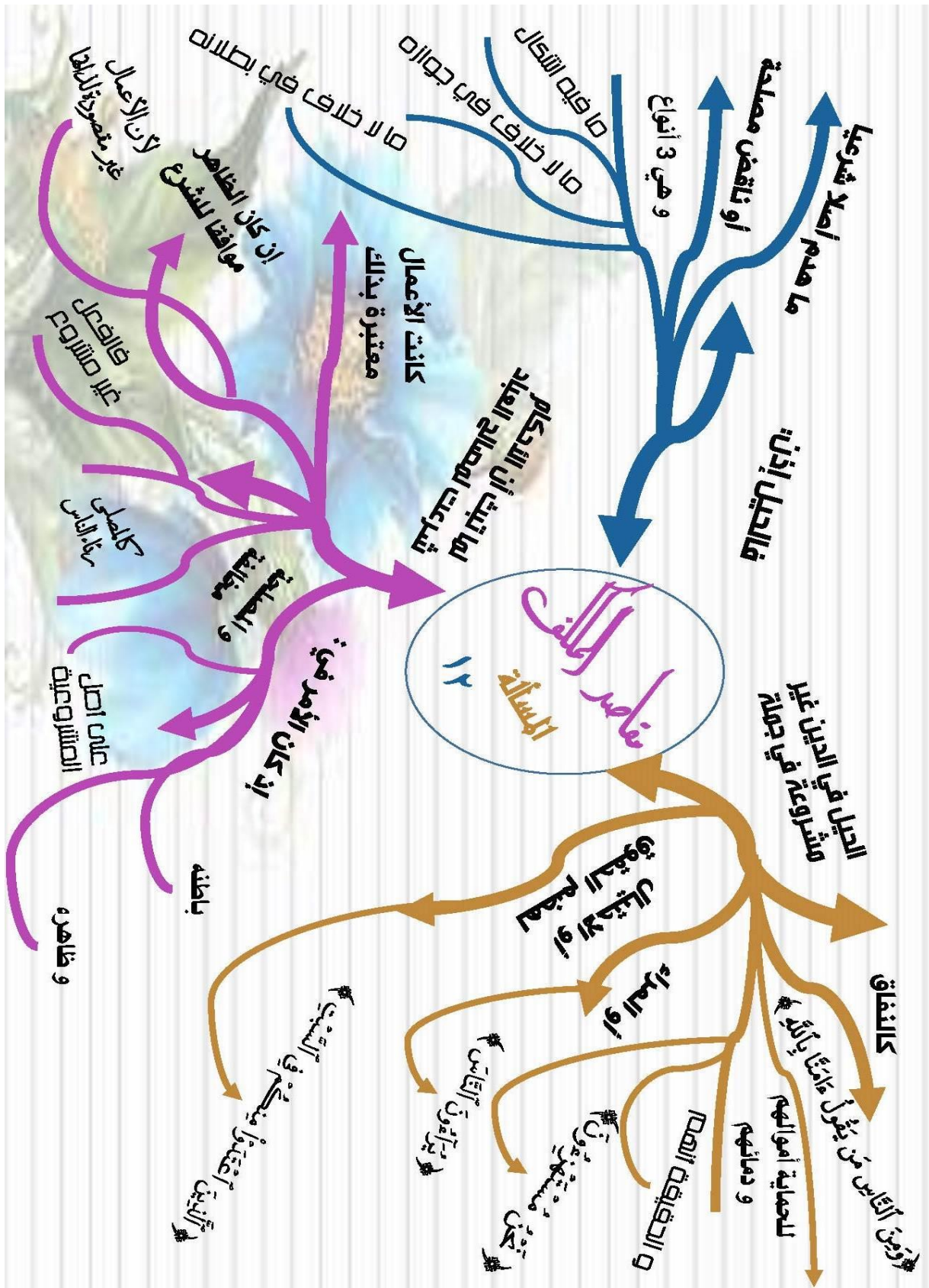
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي







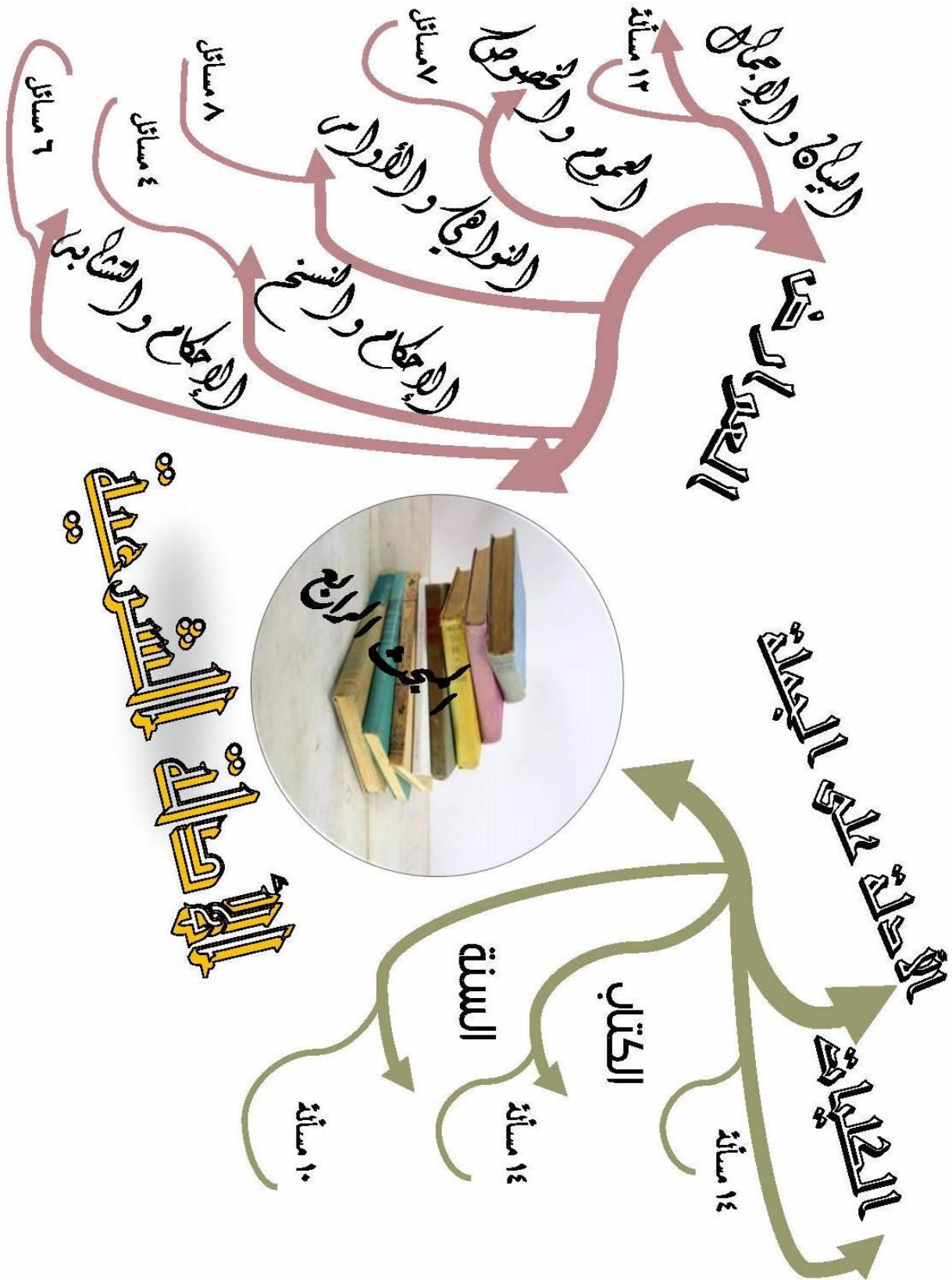
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

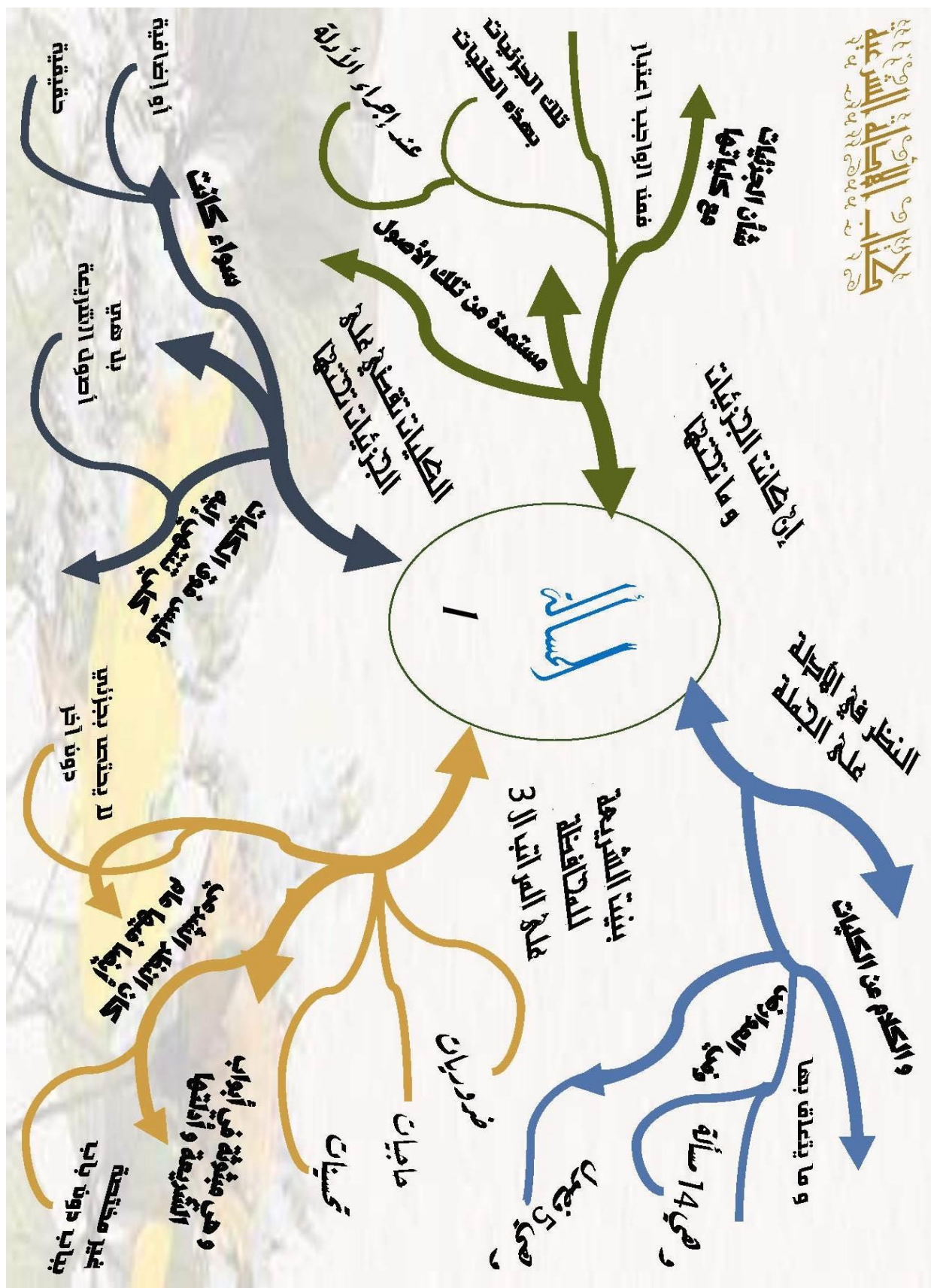


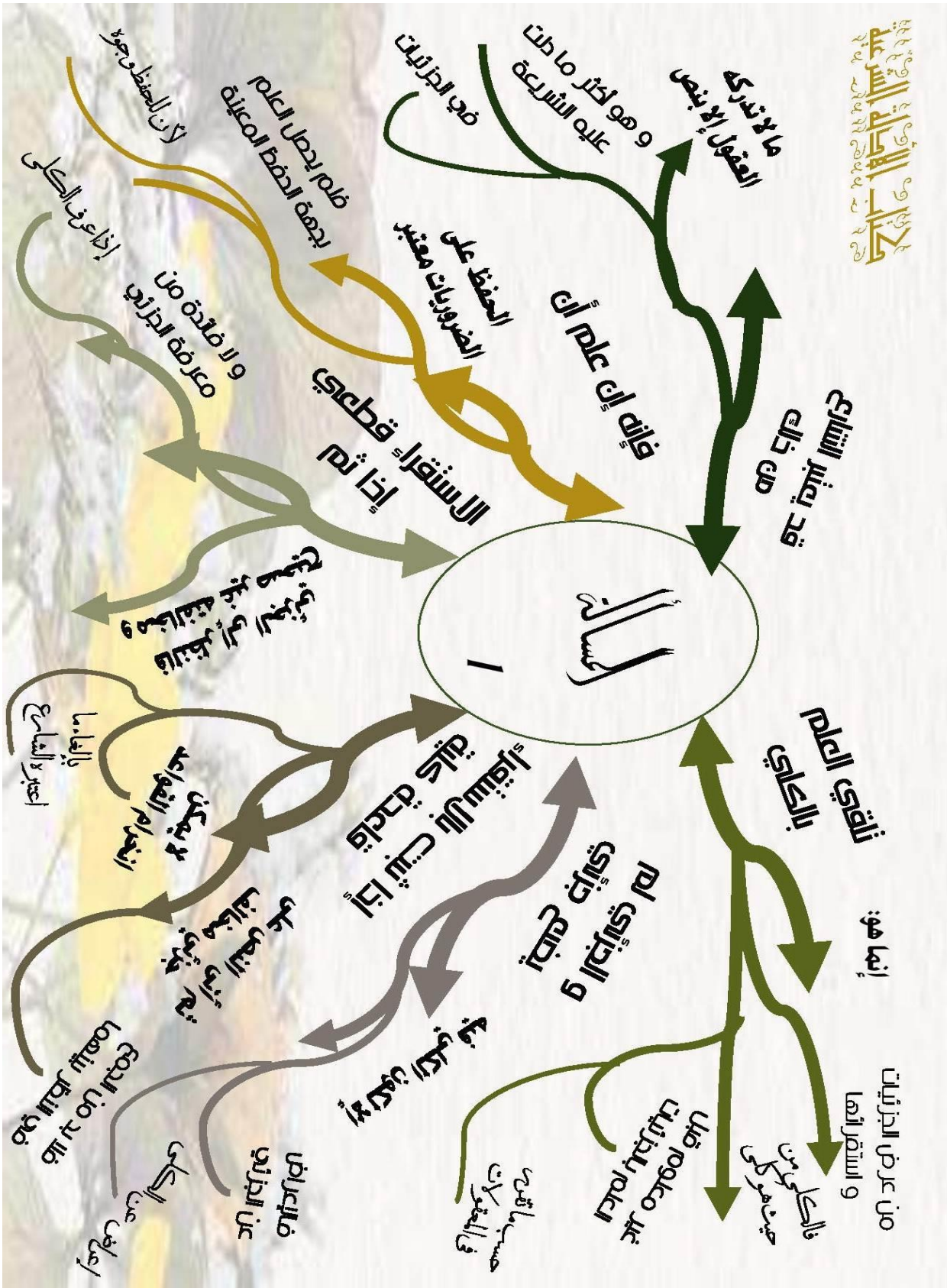
4. تشجير كتاب الأدلة الشرعية

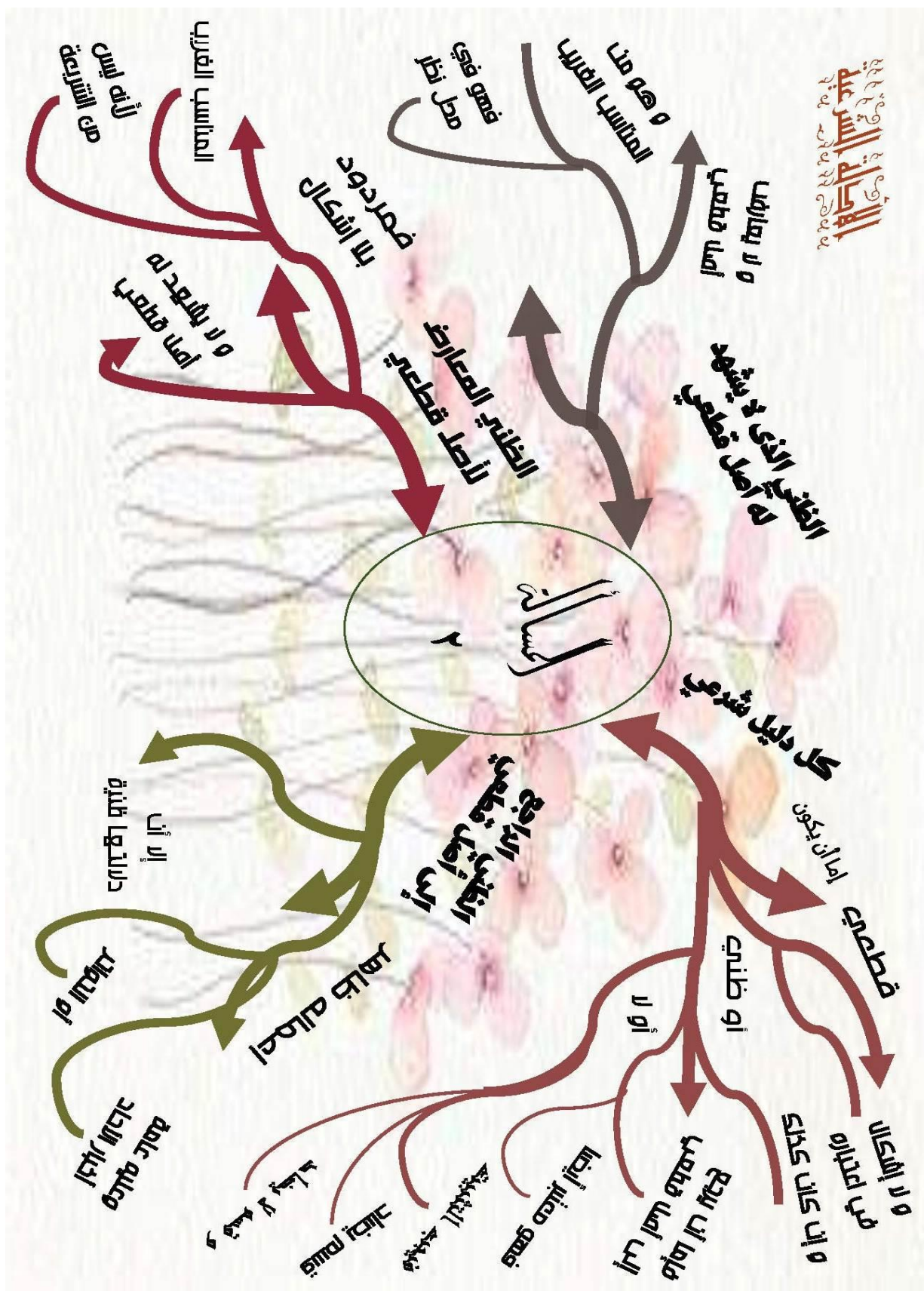
وفيه النظر إلى:

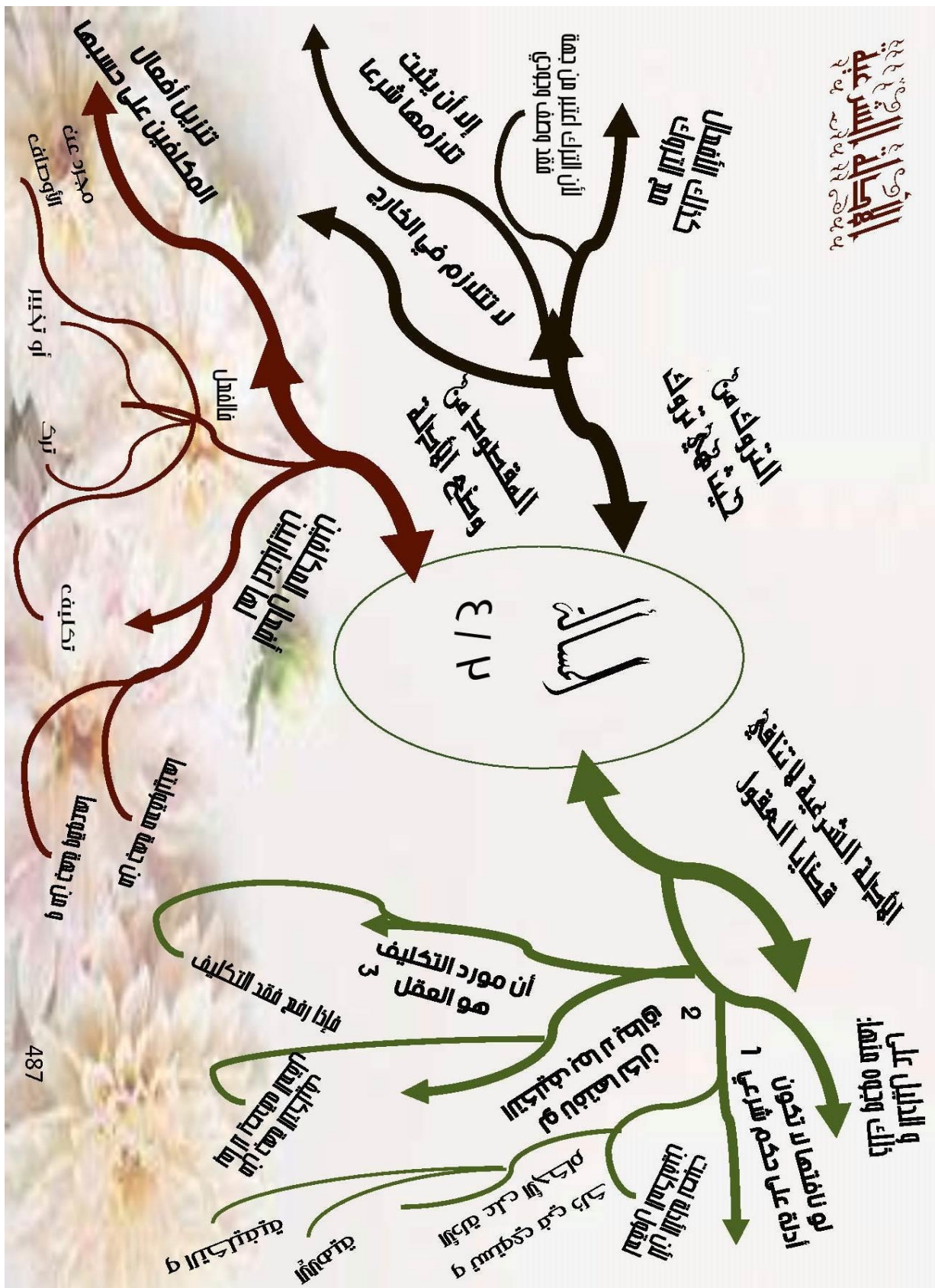
- أحكام الأدلة (ظني / قطعي)
- عوارض الأدلة (الإحكام / التشابه / النسخ / العموم / الخصوص / البيان / الإجمال..)
- أنواع الأدلة: على الجملة (كلي / جزئي)، على التفصيل (الكتاب / السنة / الإجماع / القياس..)

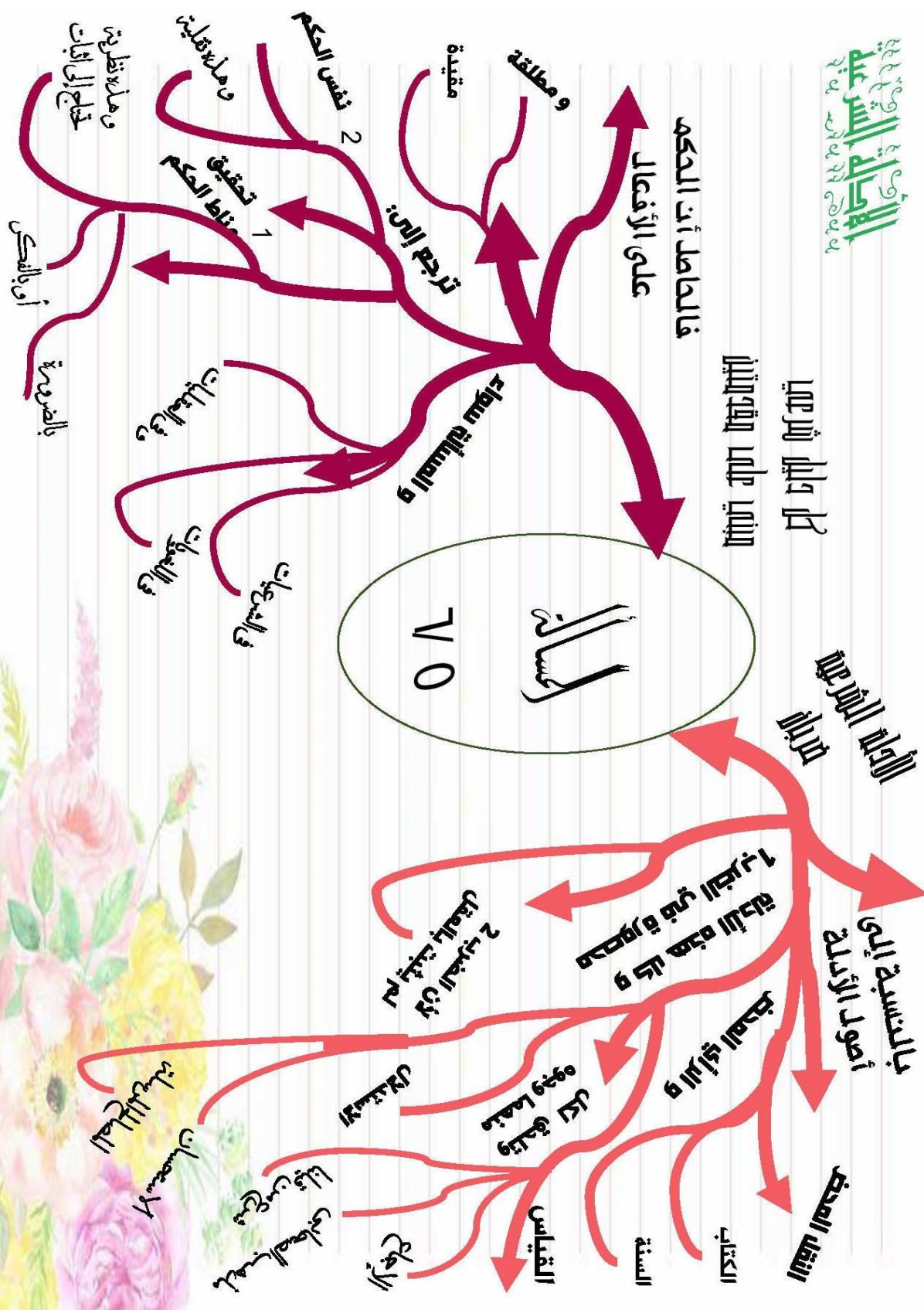






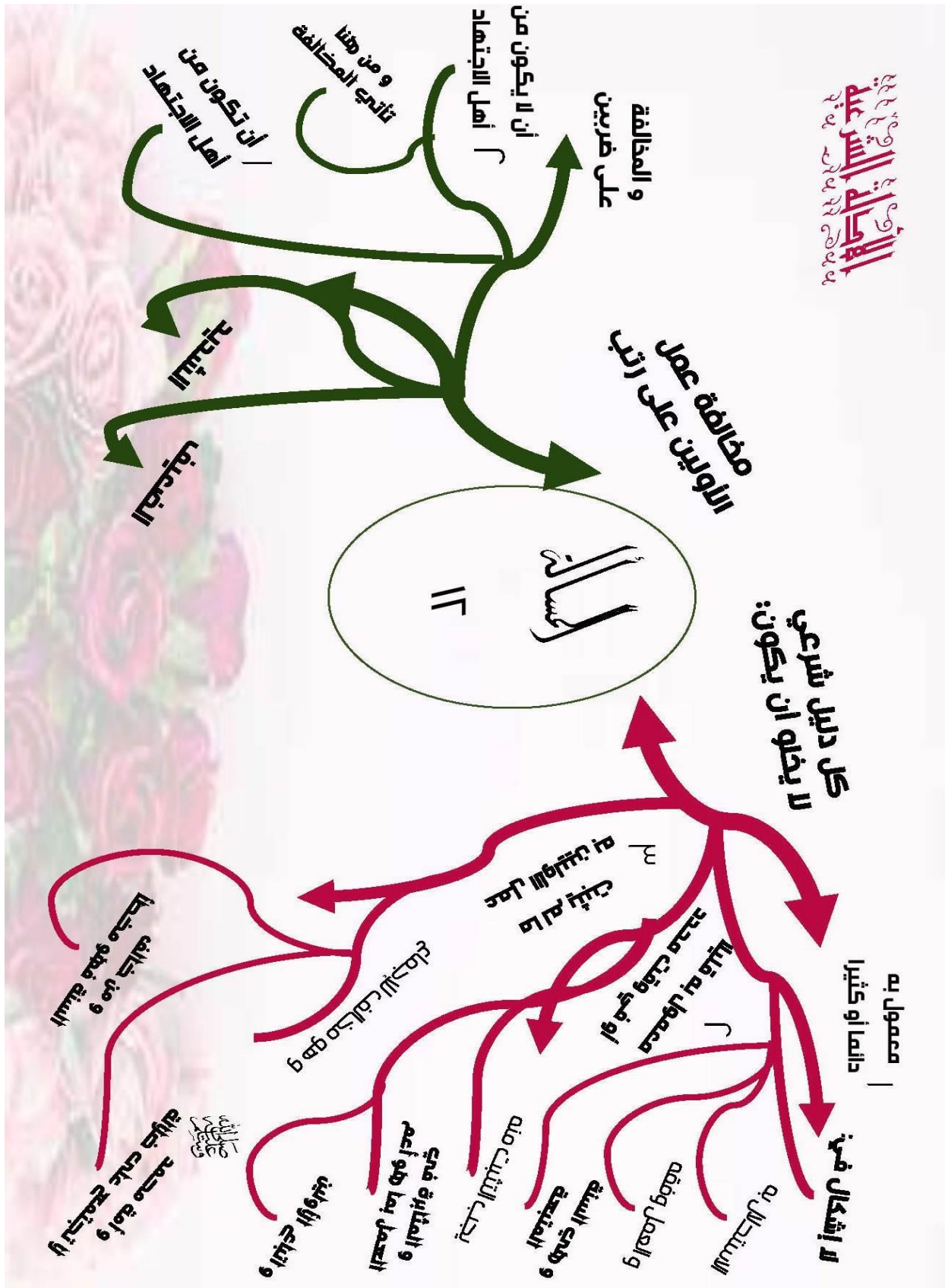




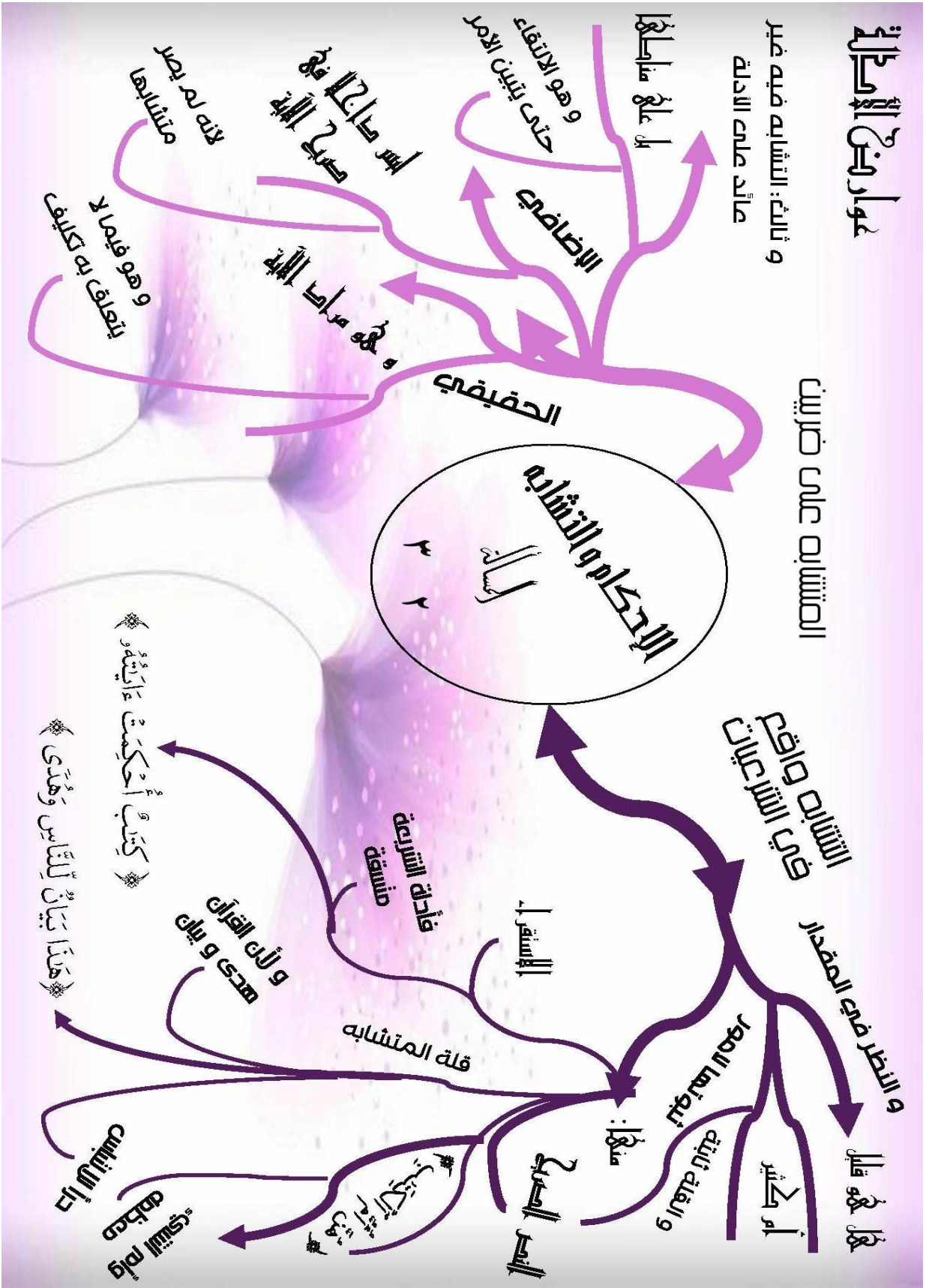






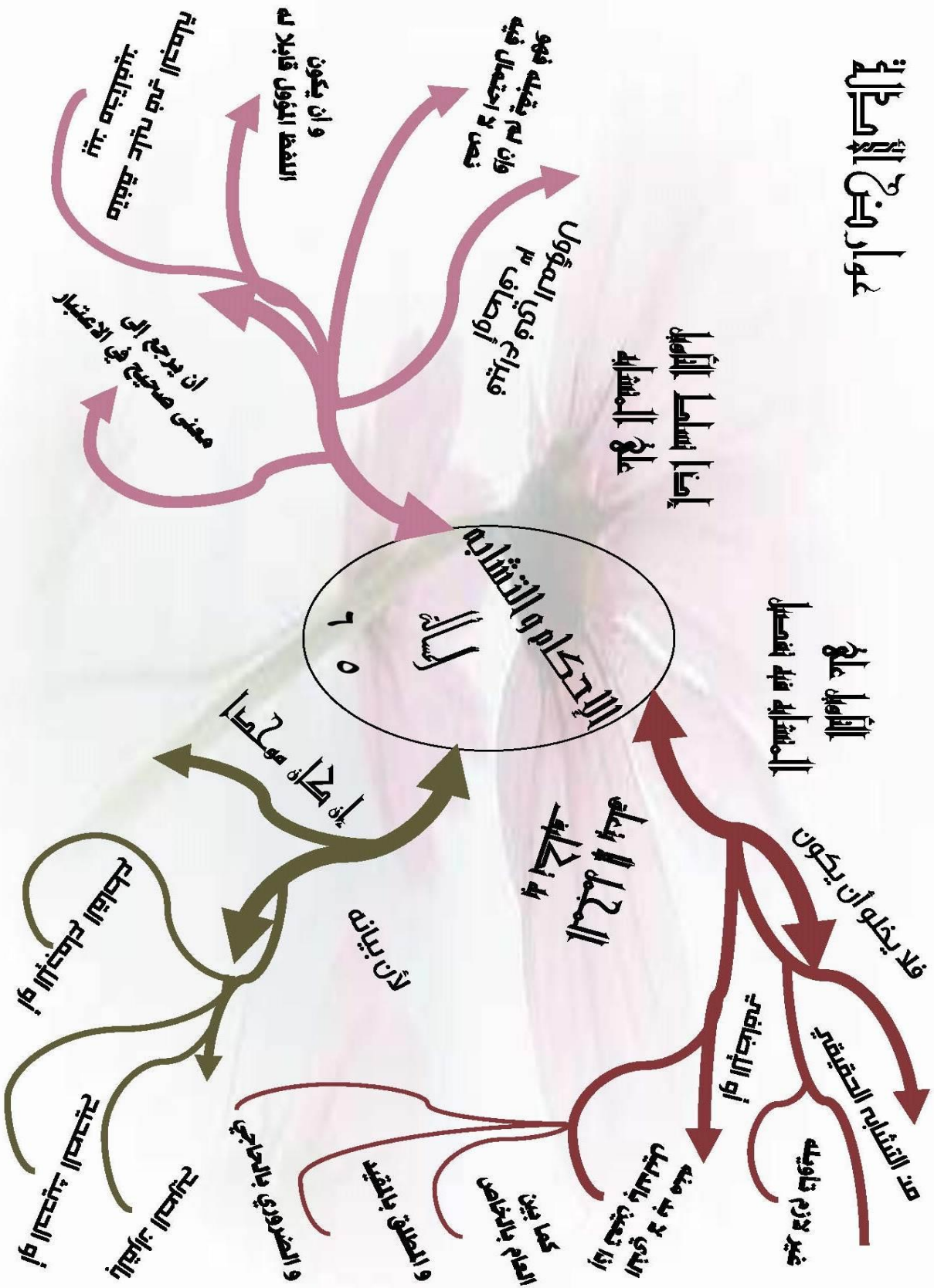


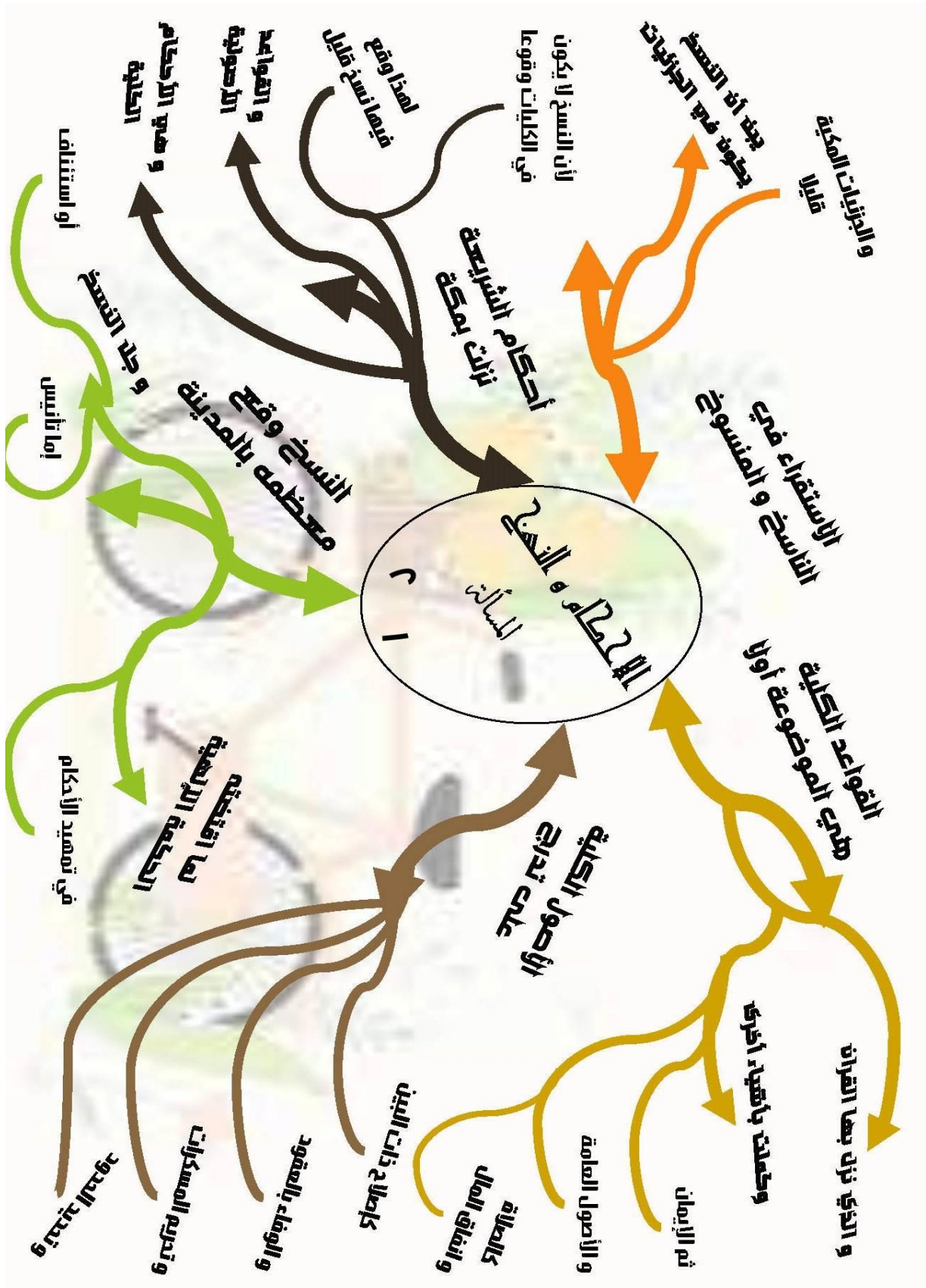


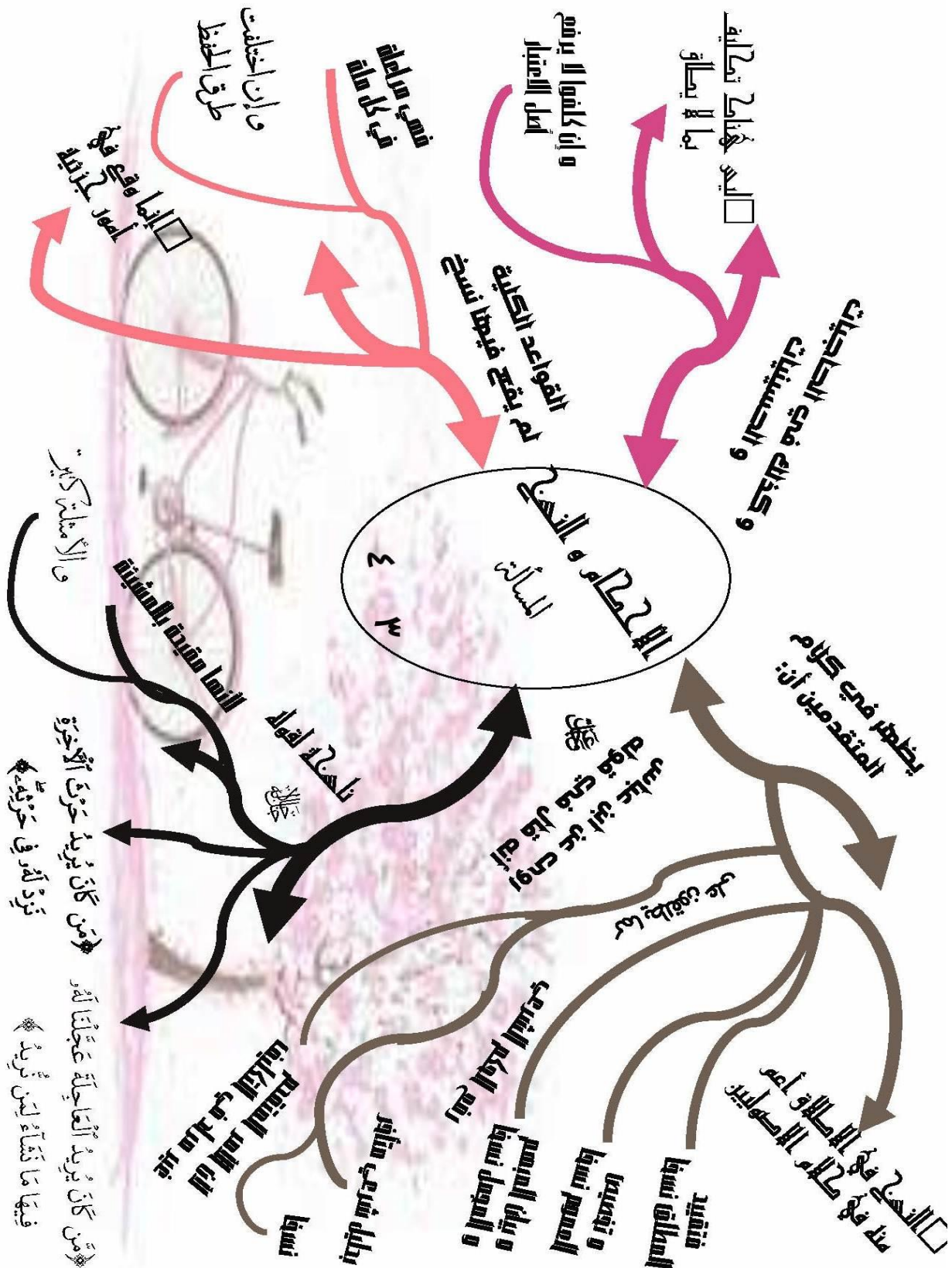


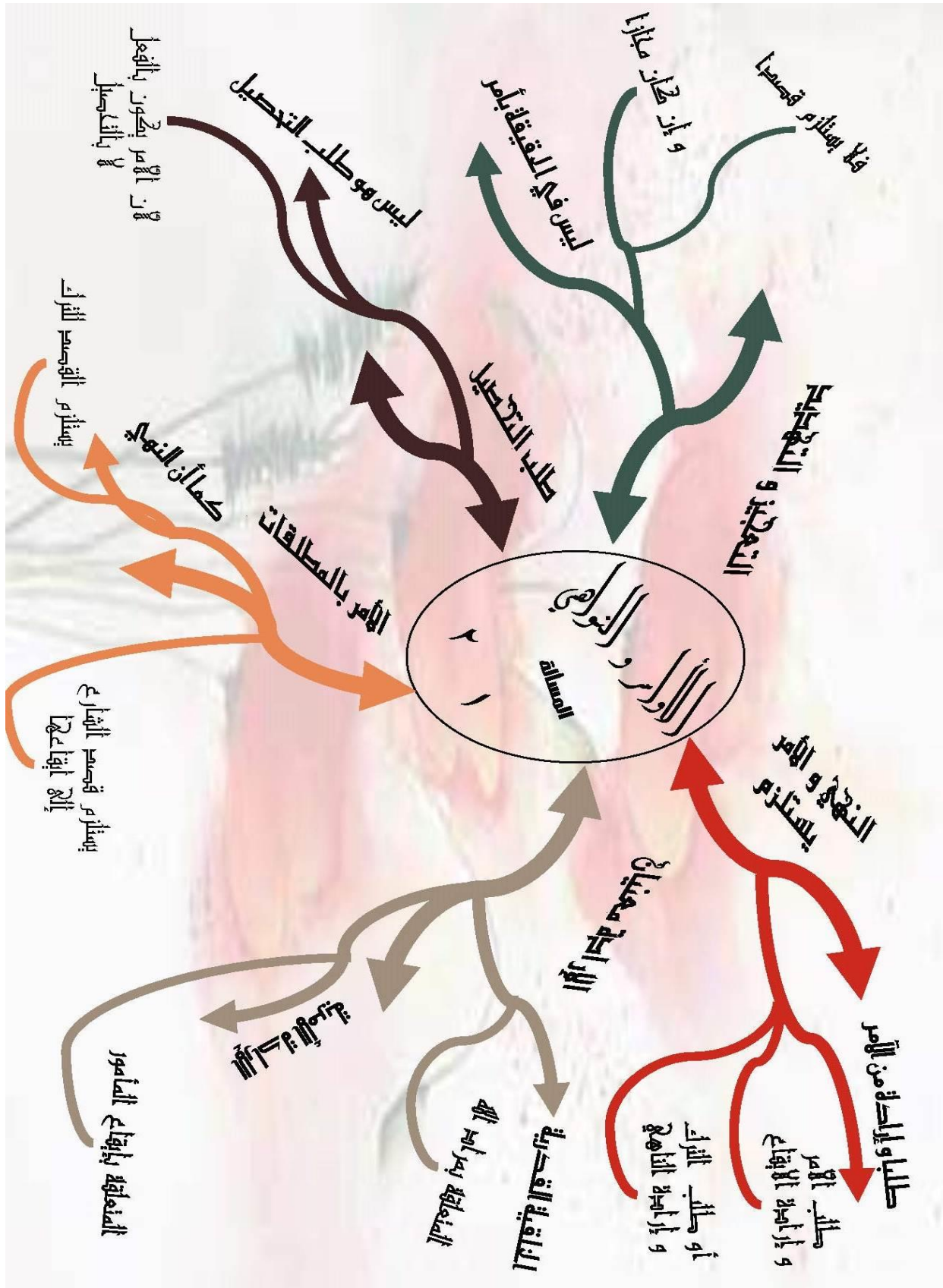


عوارض الألفاظ

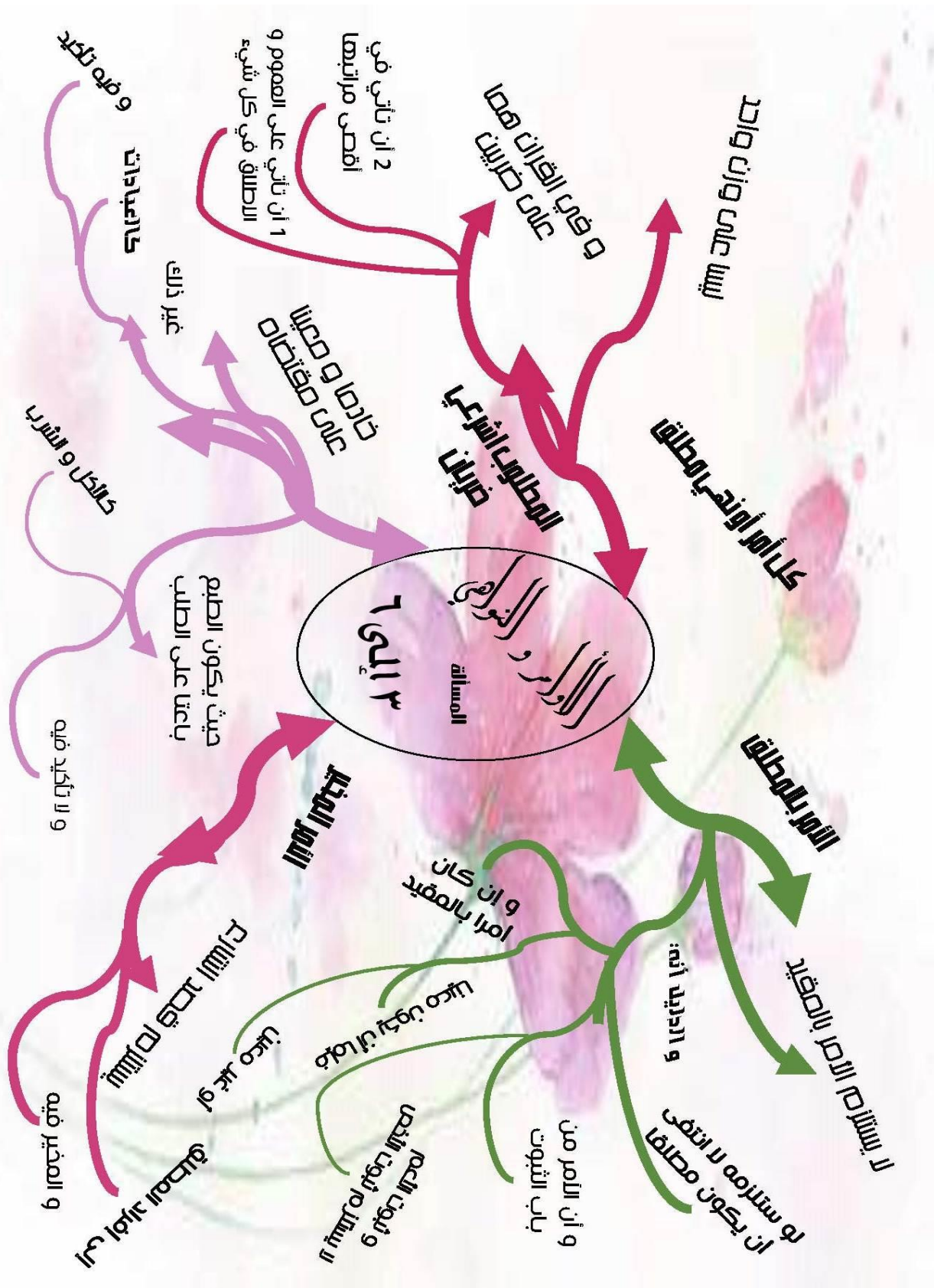


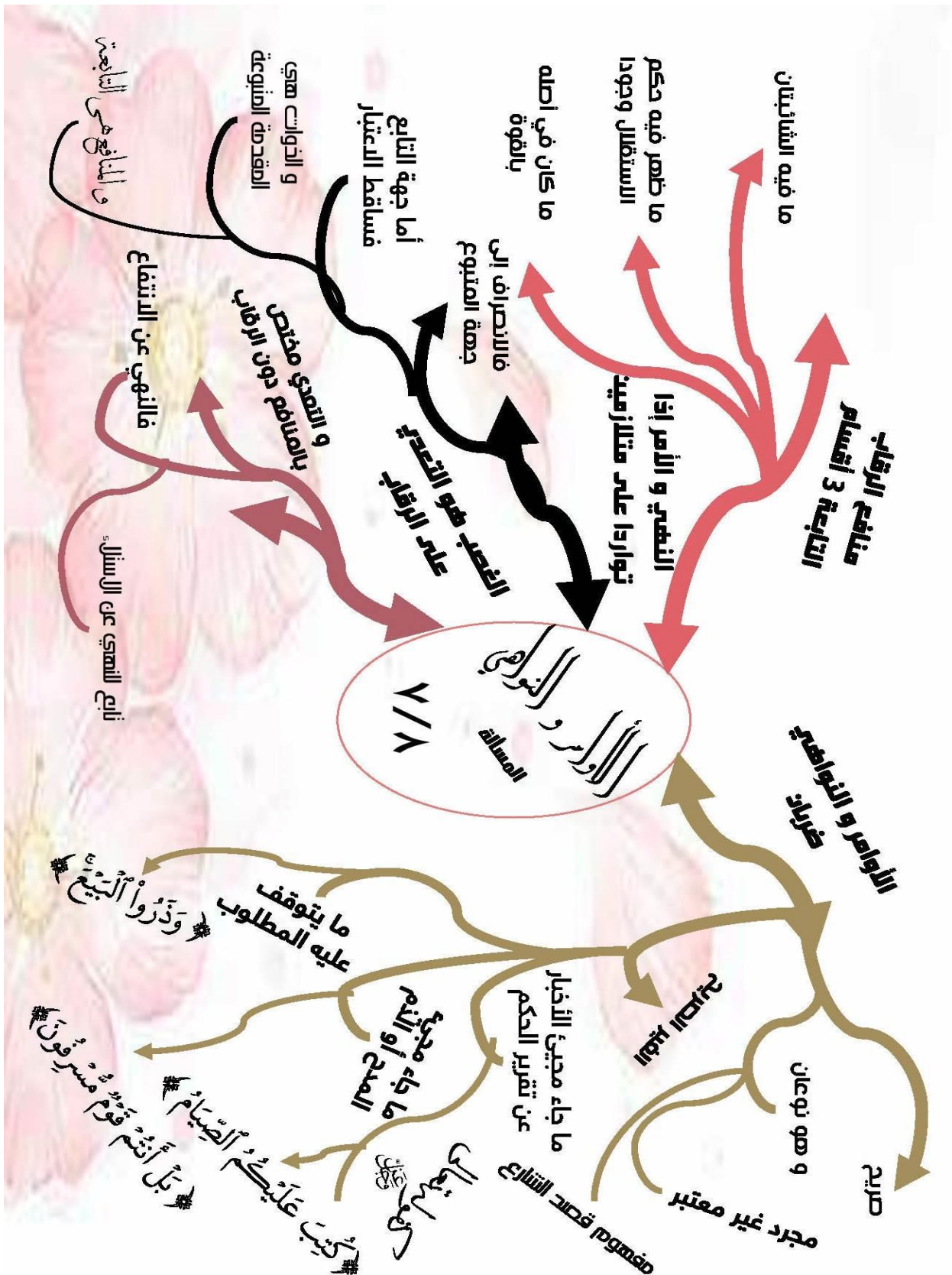




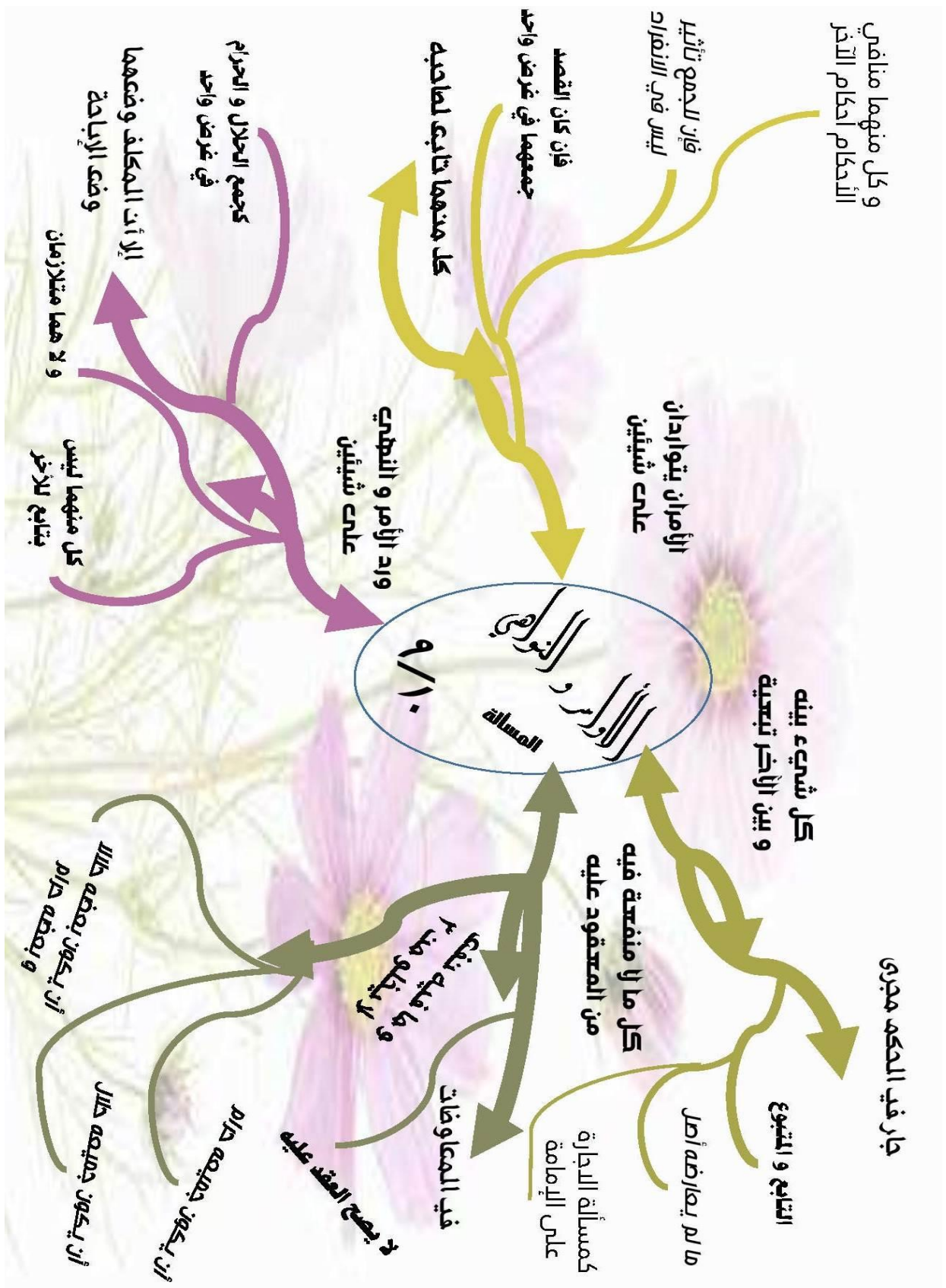


المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

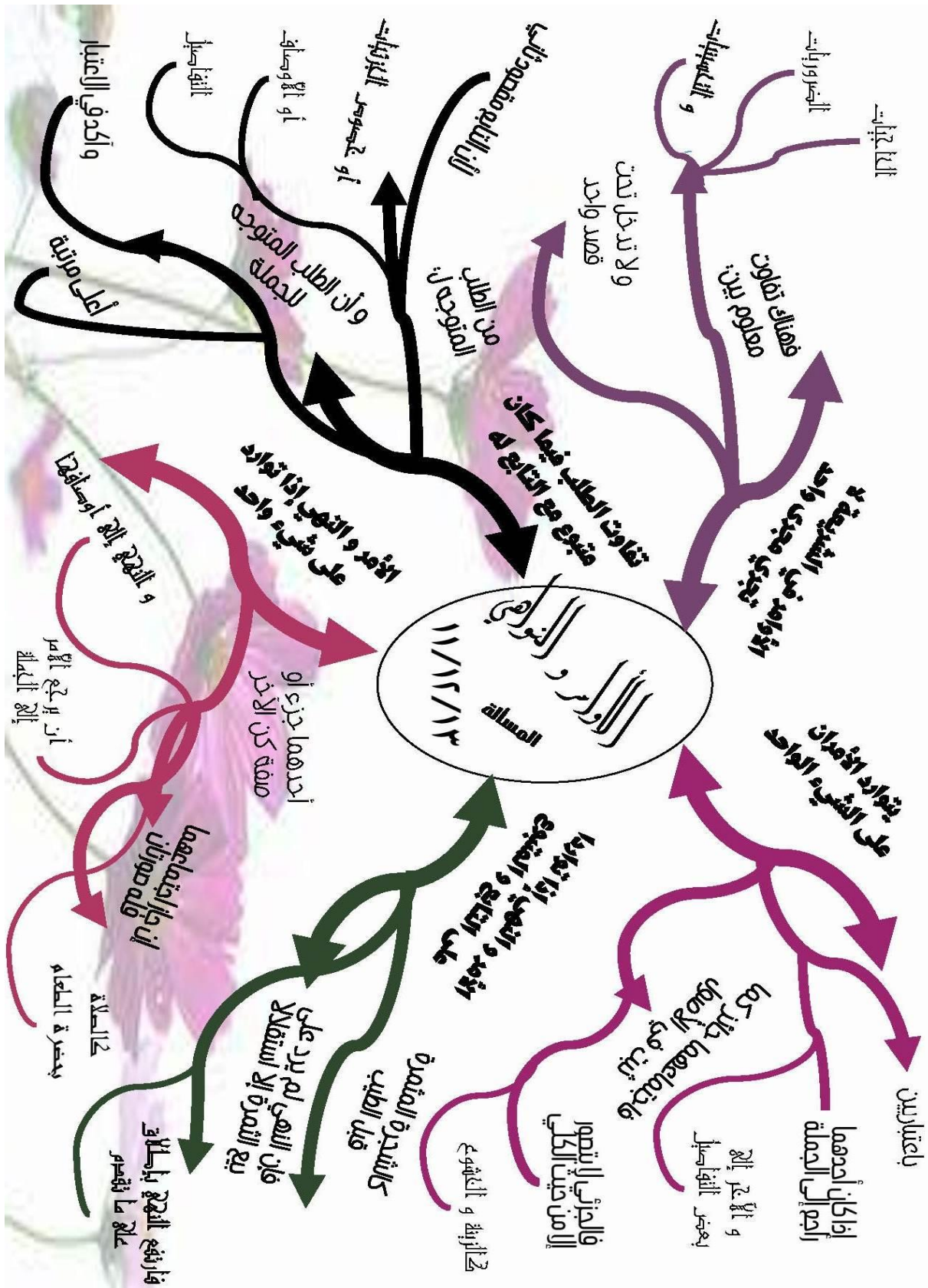




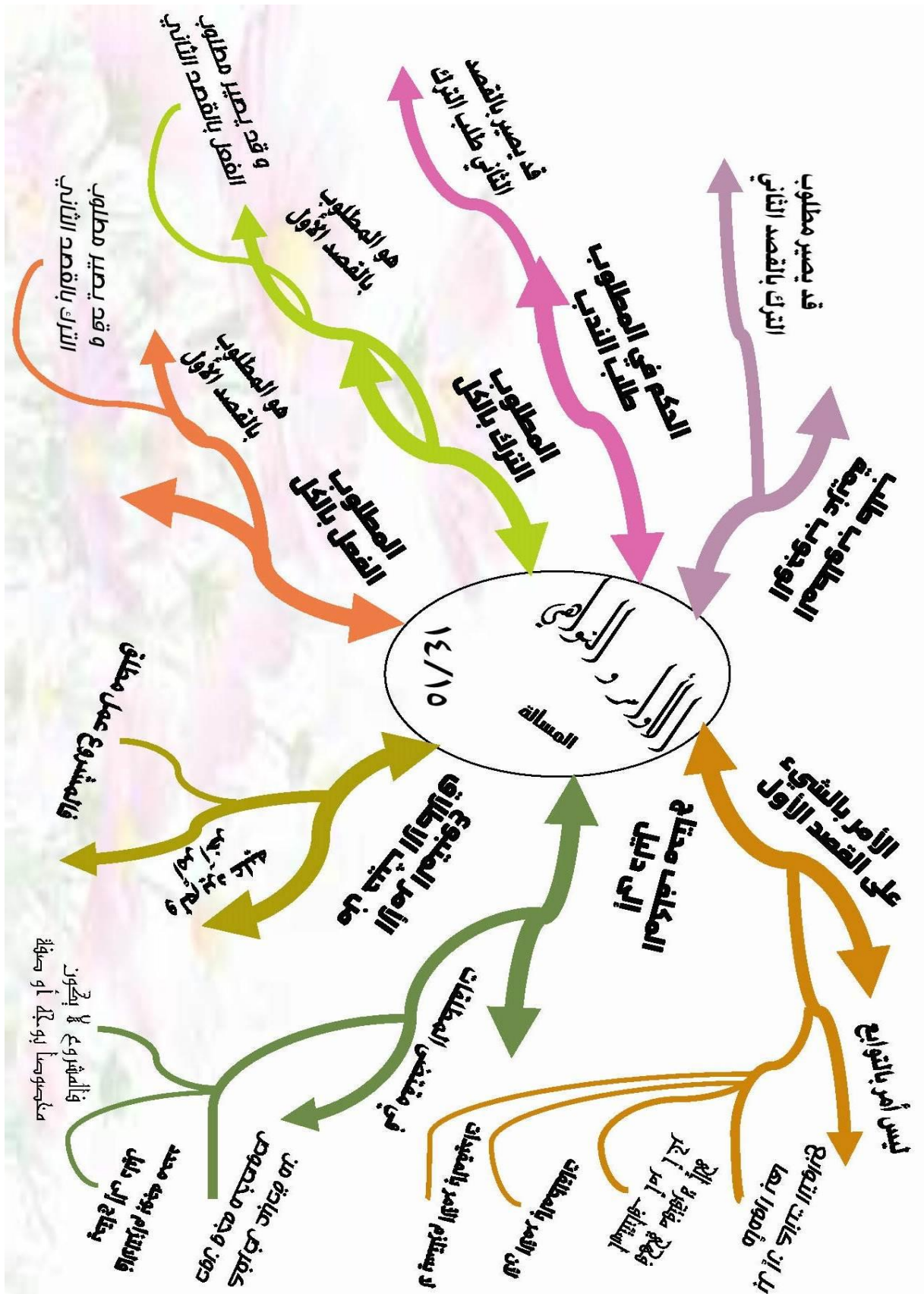
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي



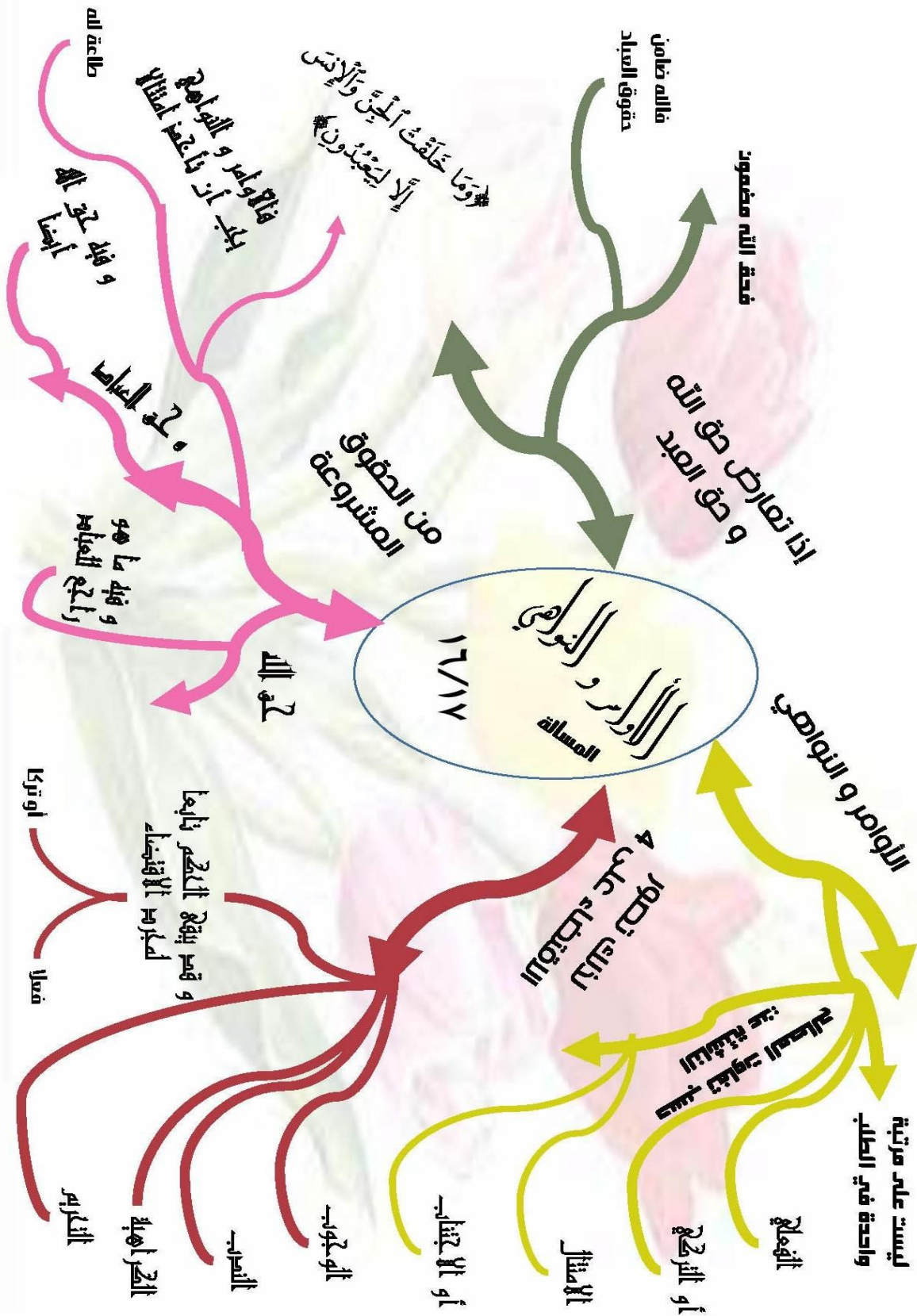
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

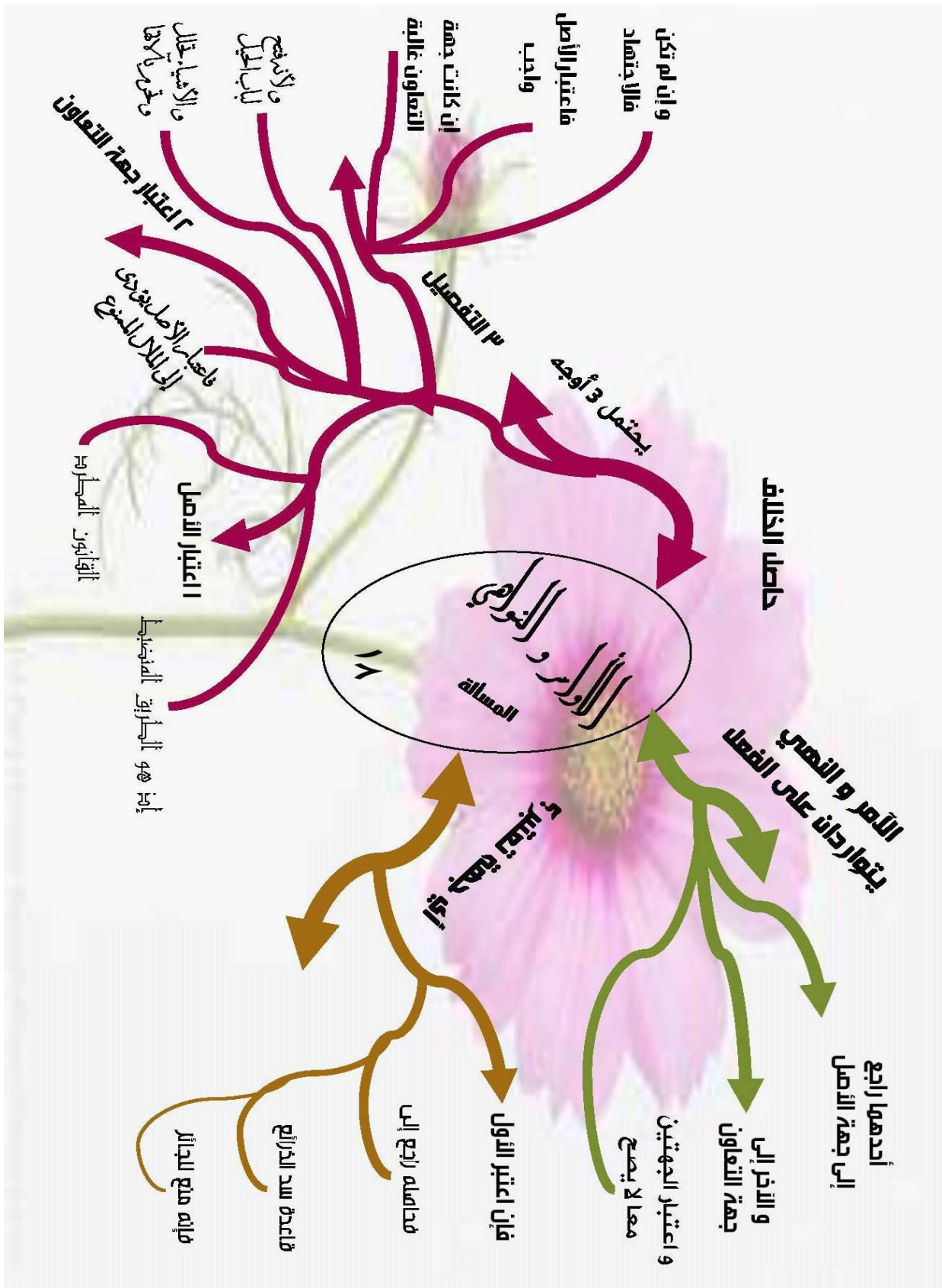


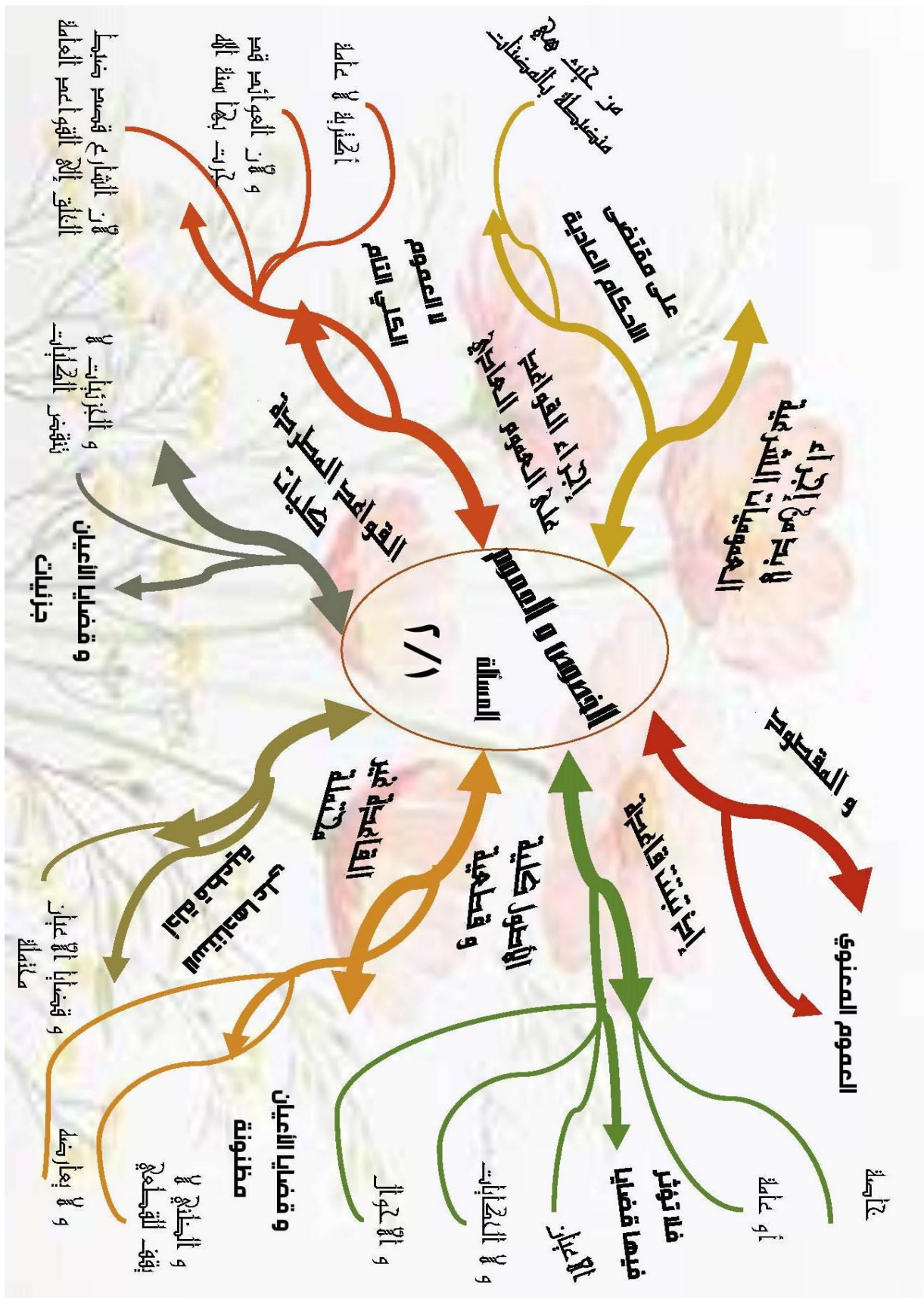
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

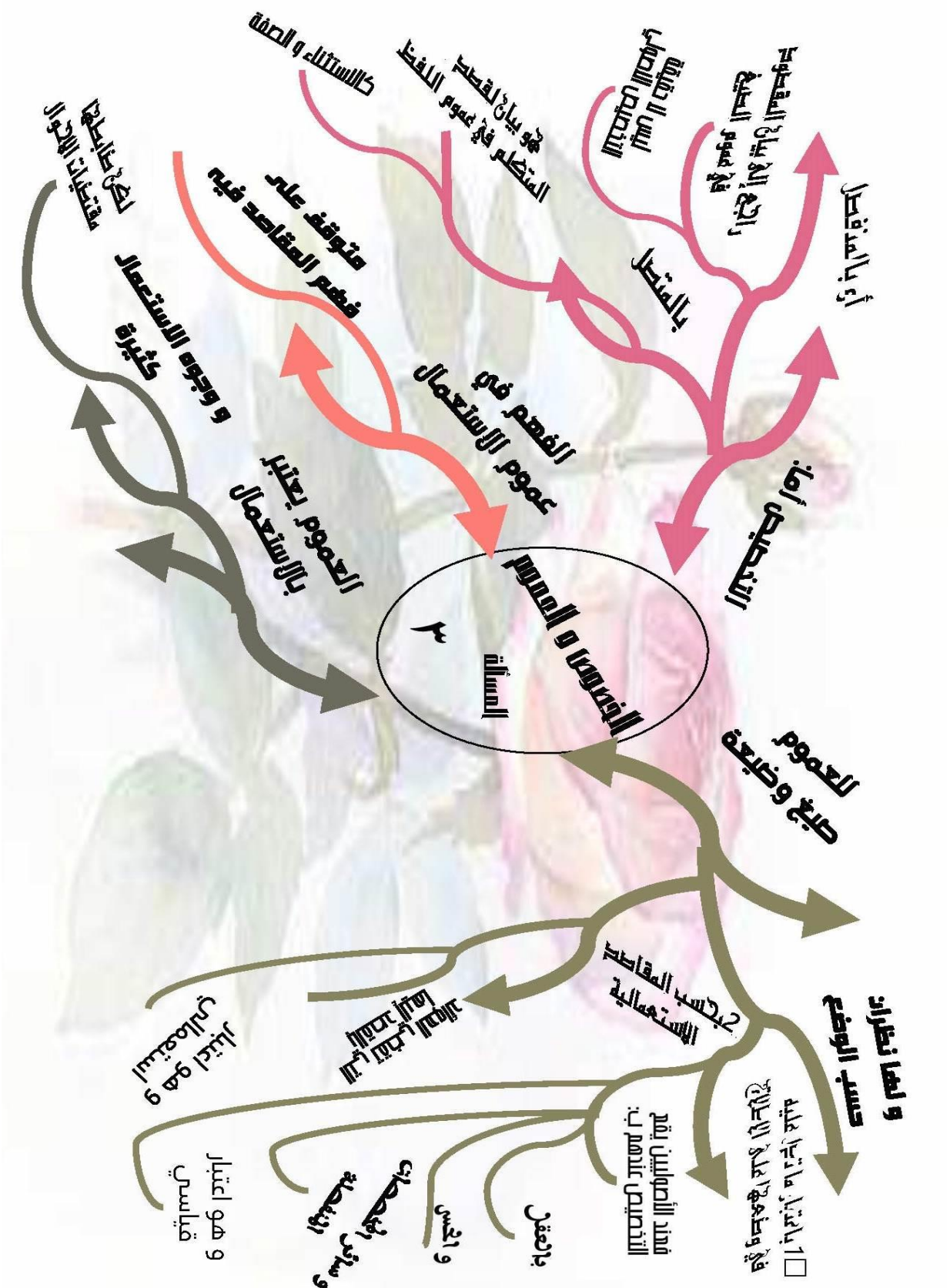


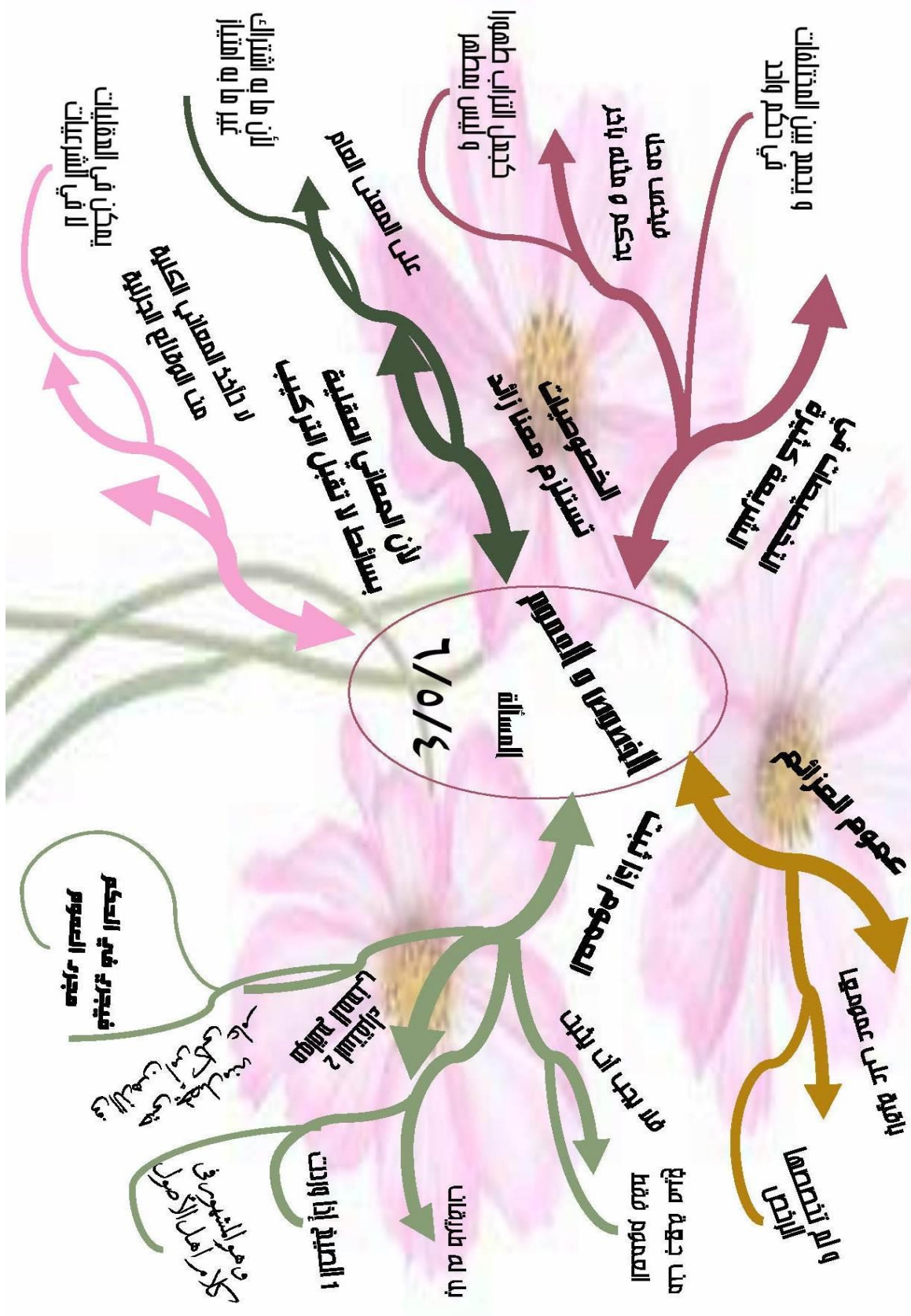
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

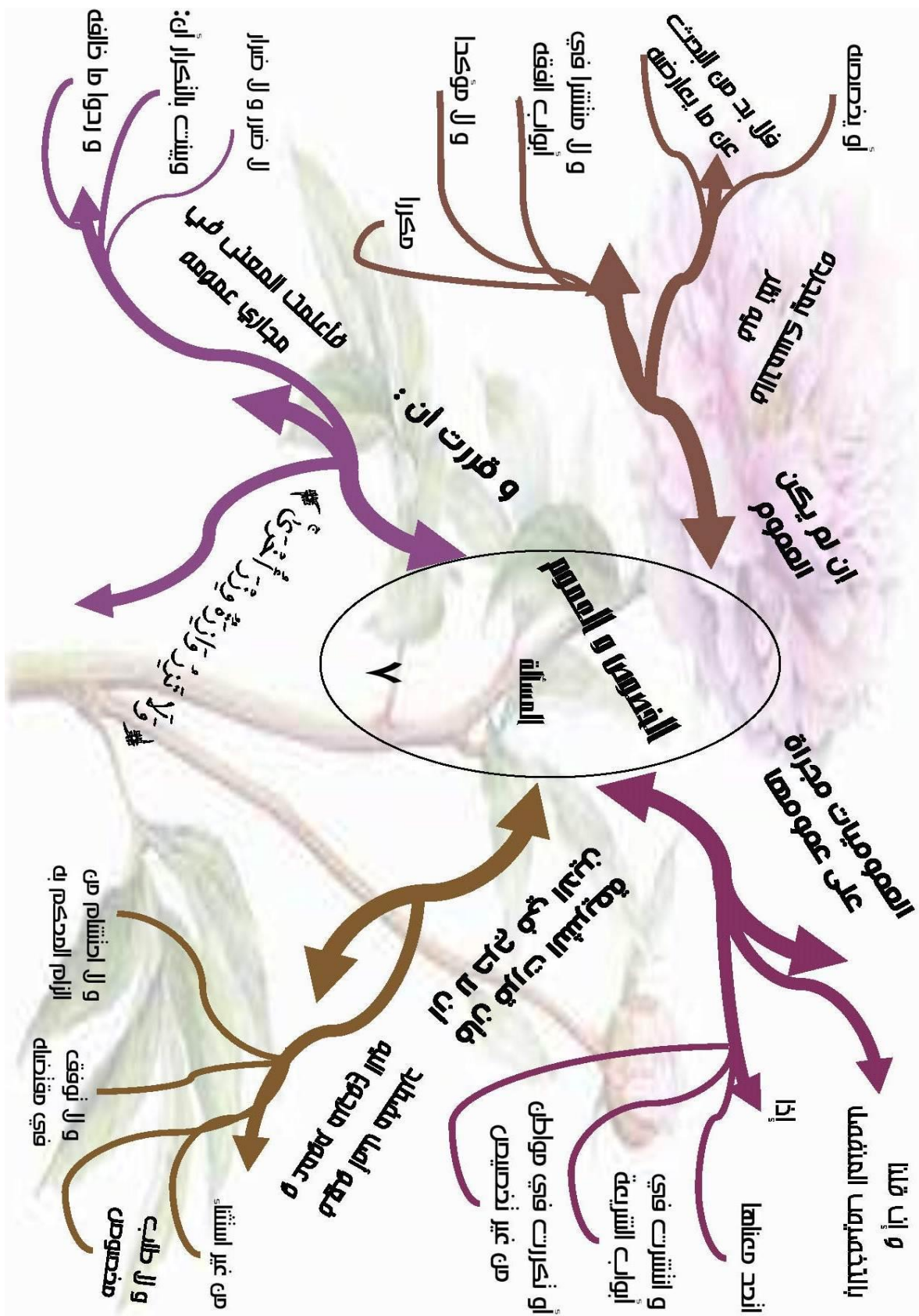


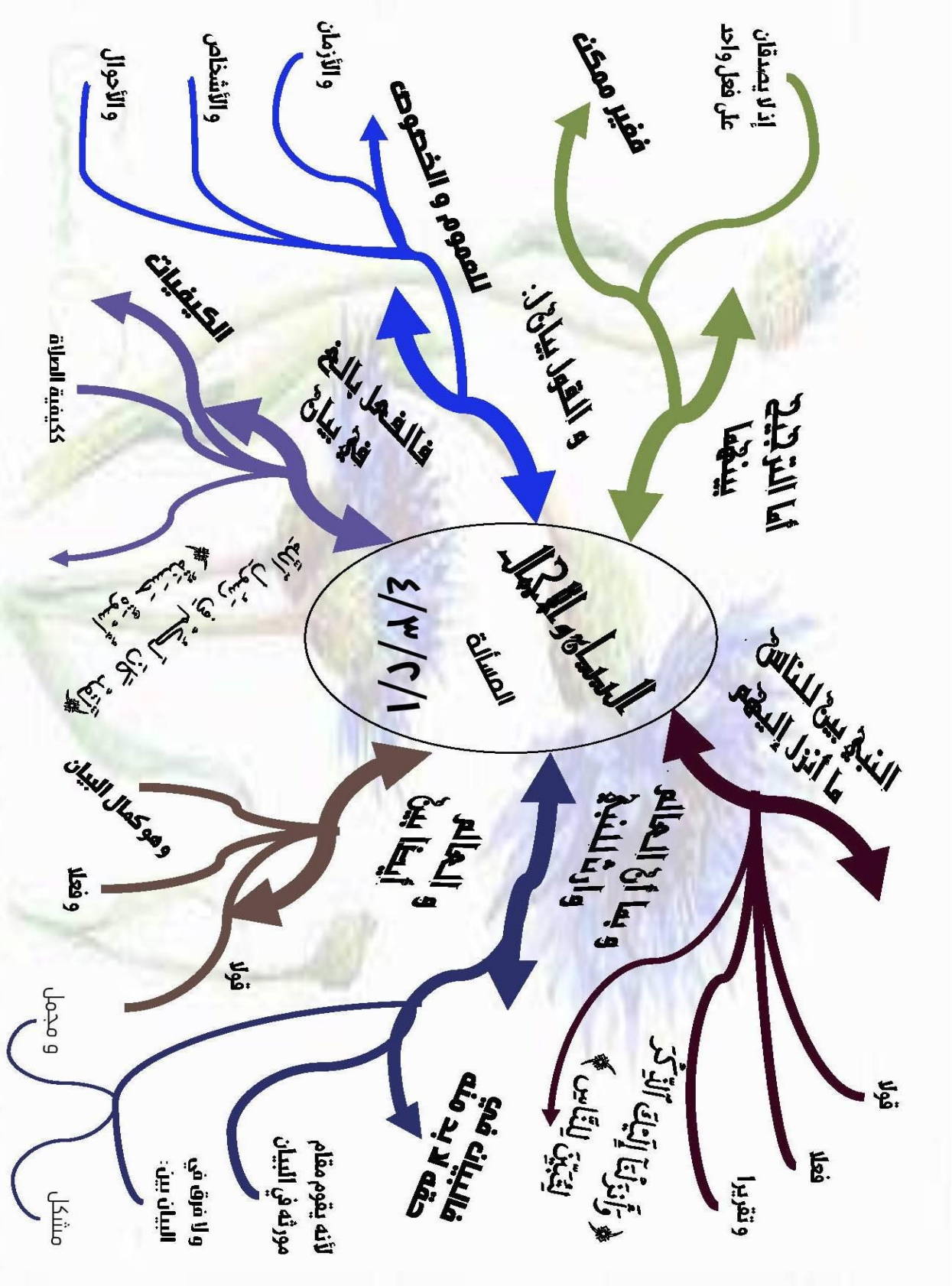




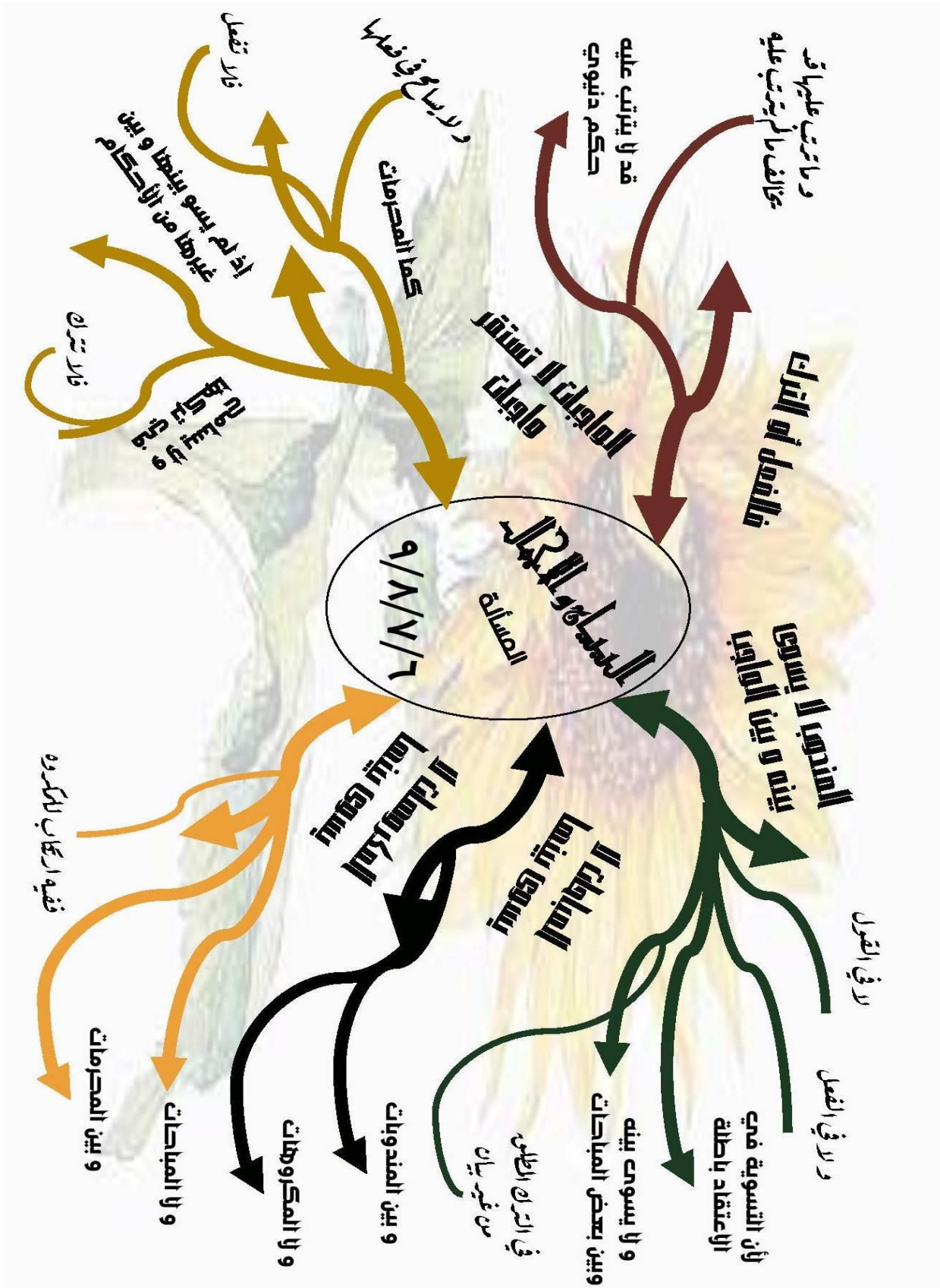


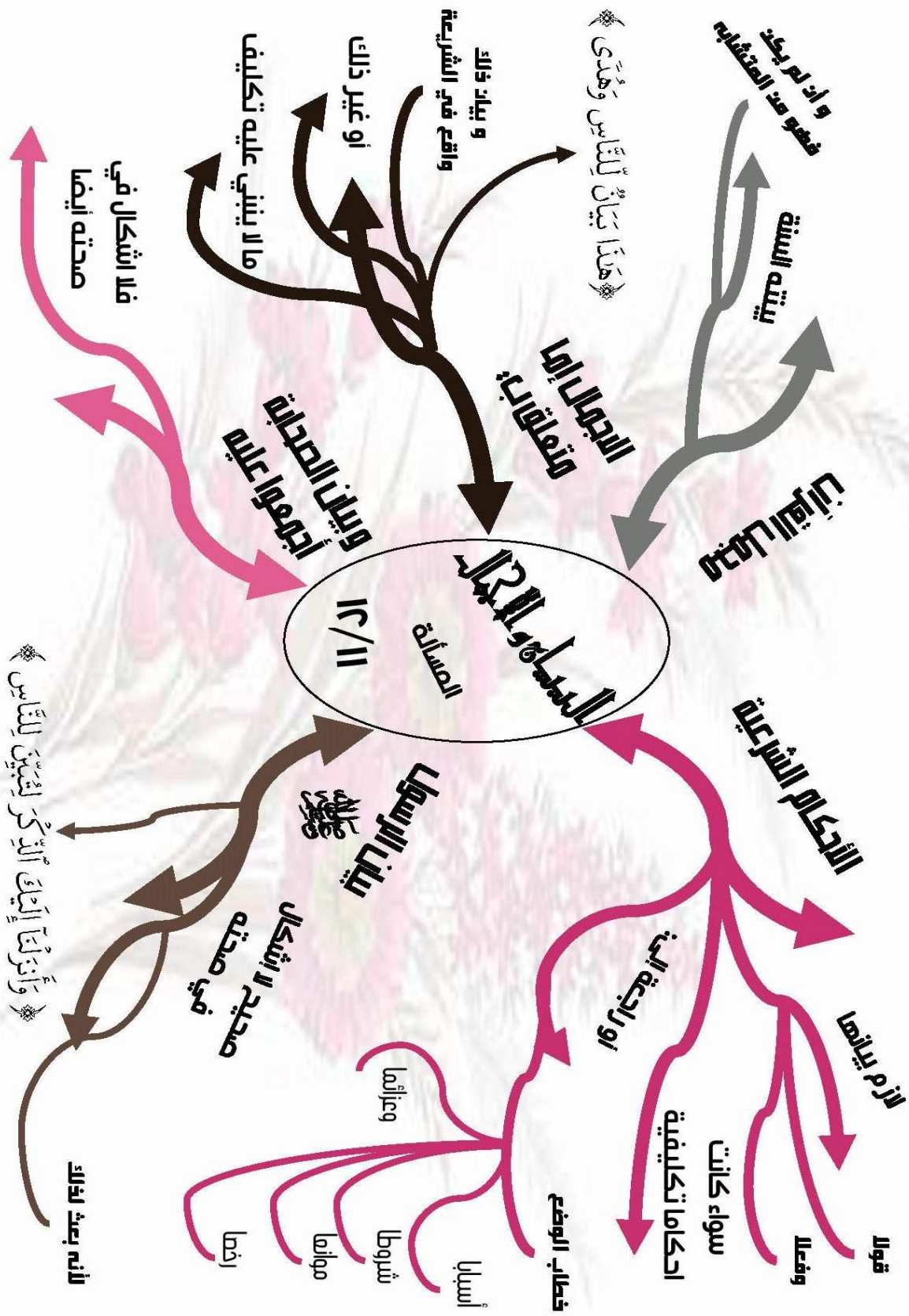




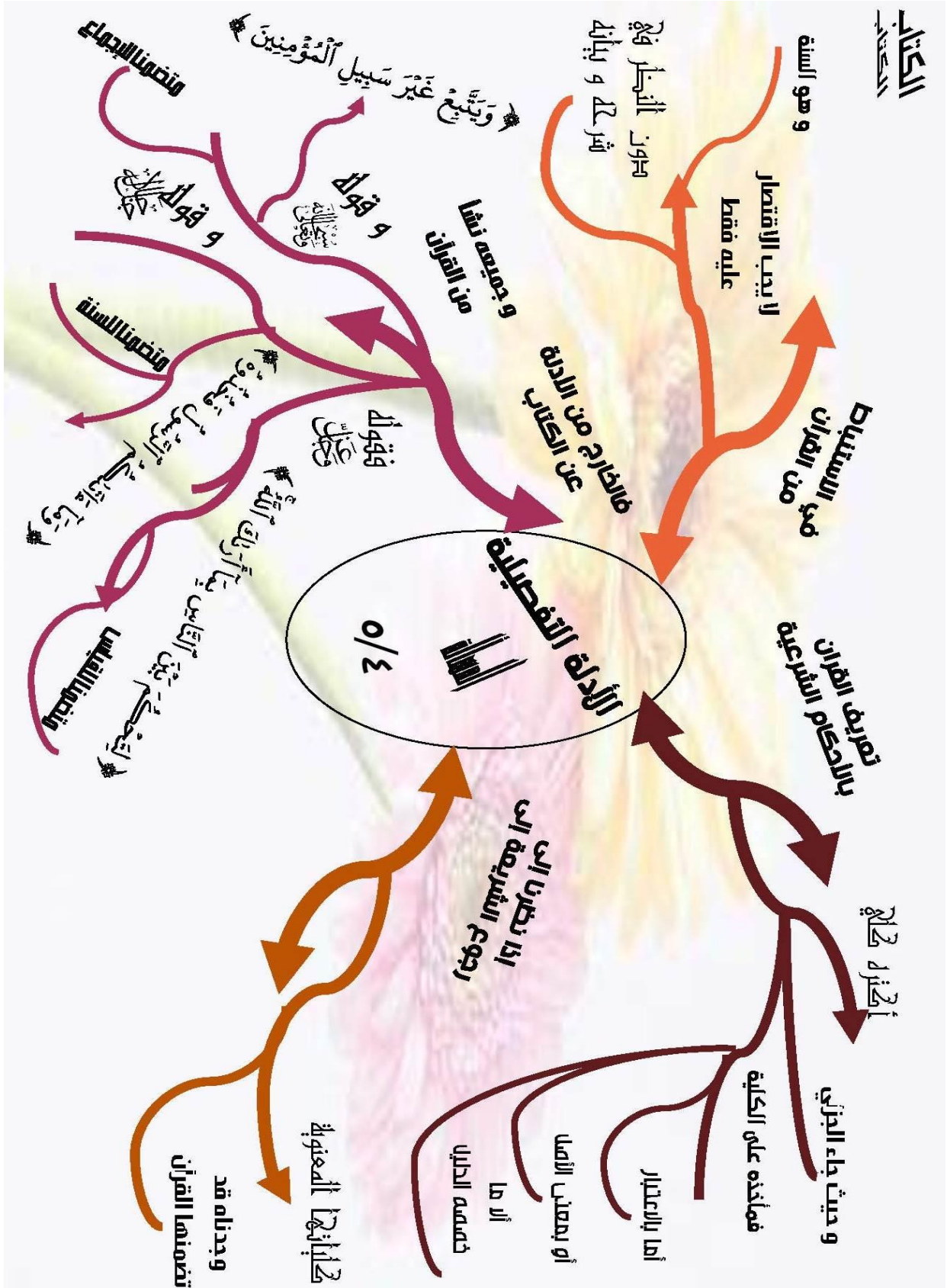


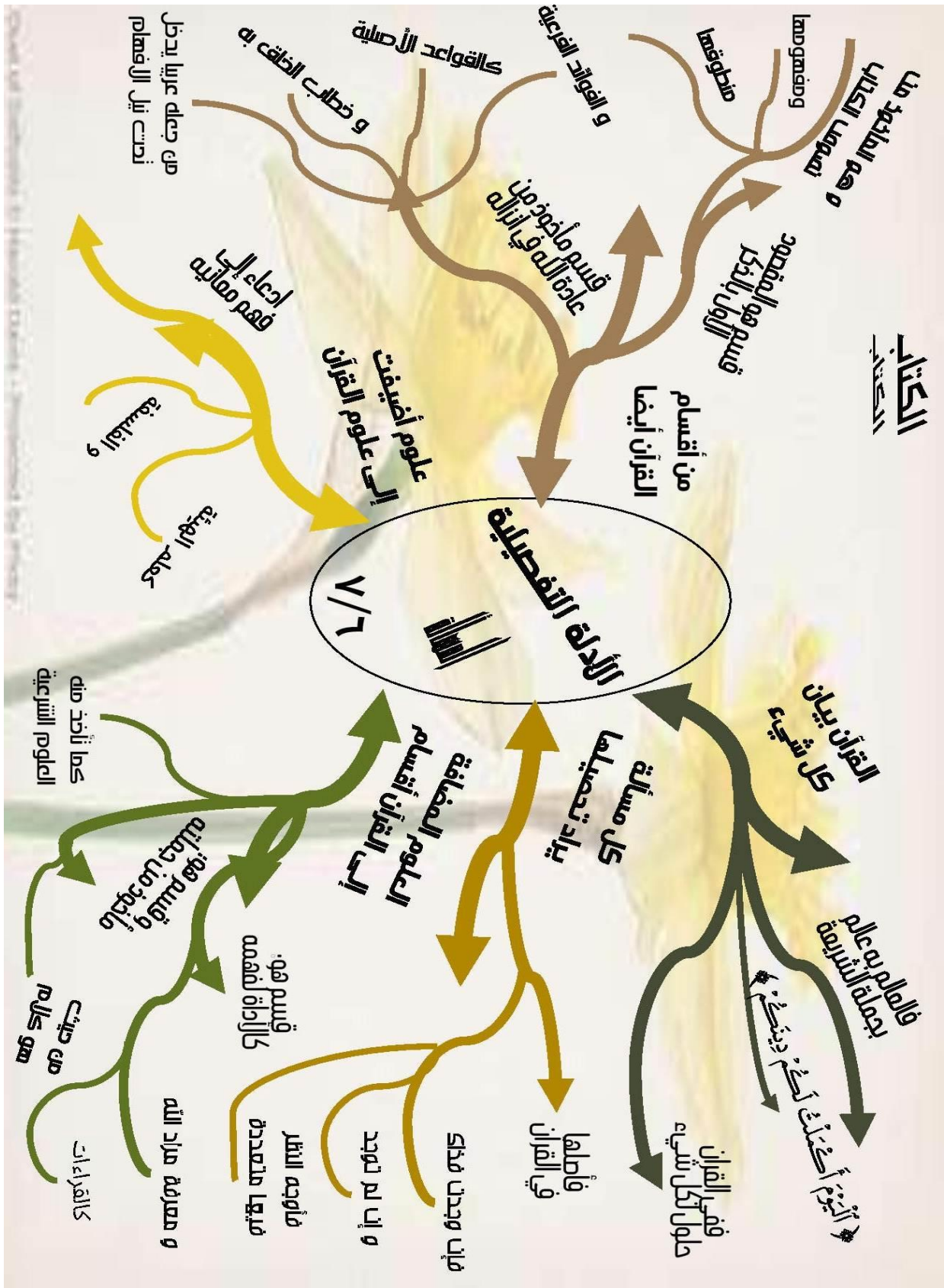




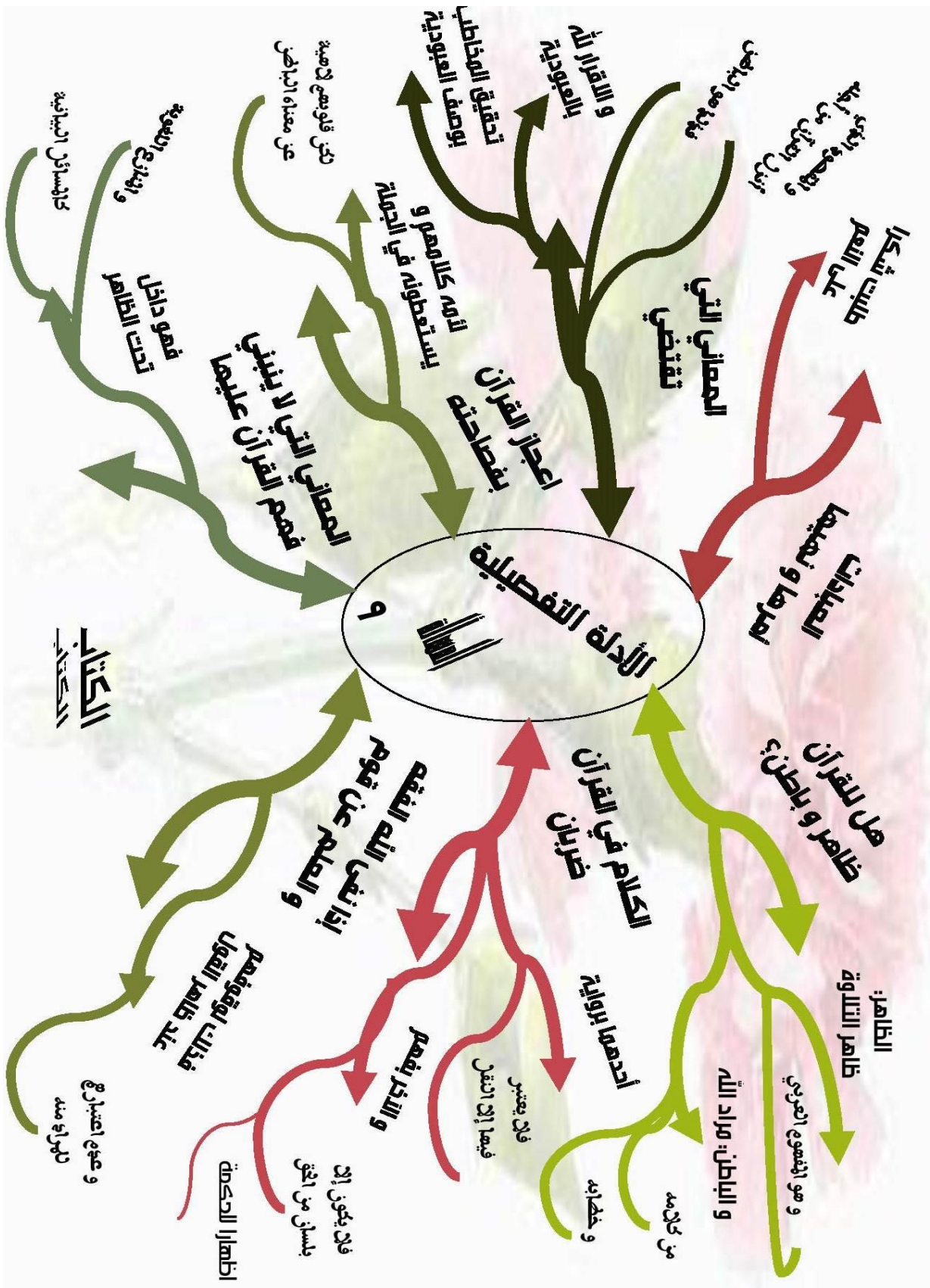




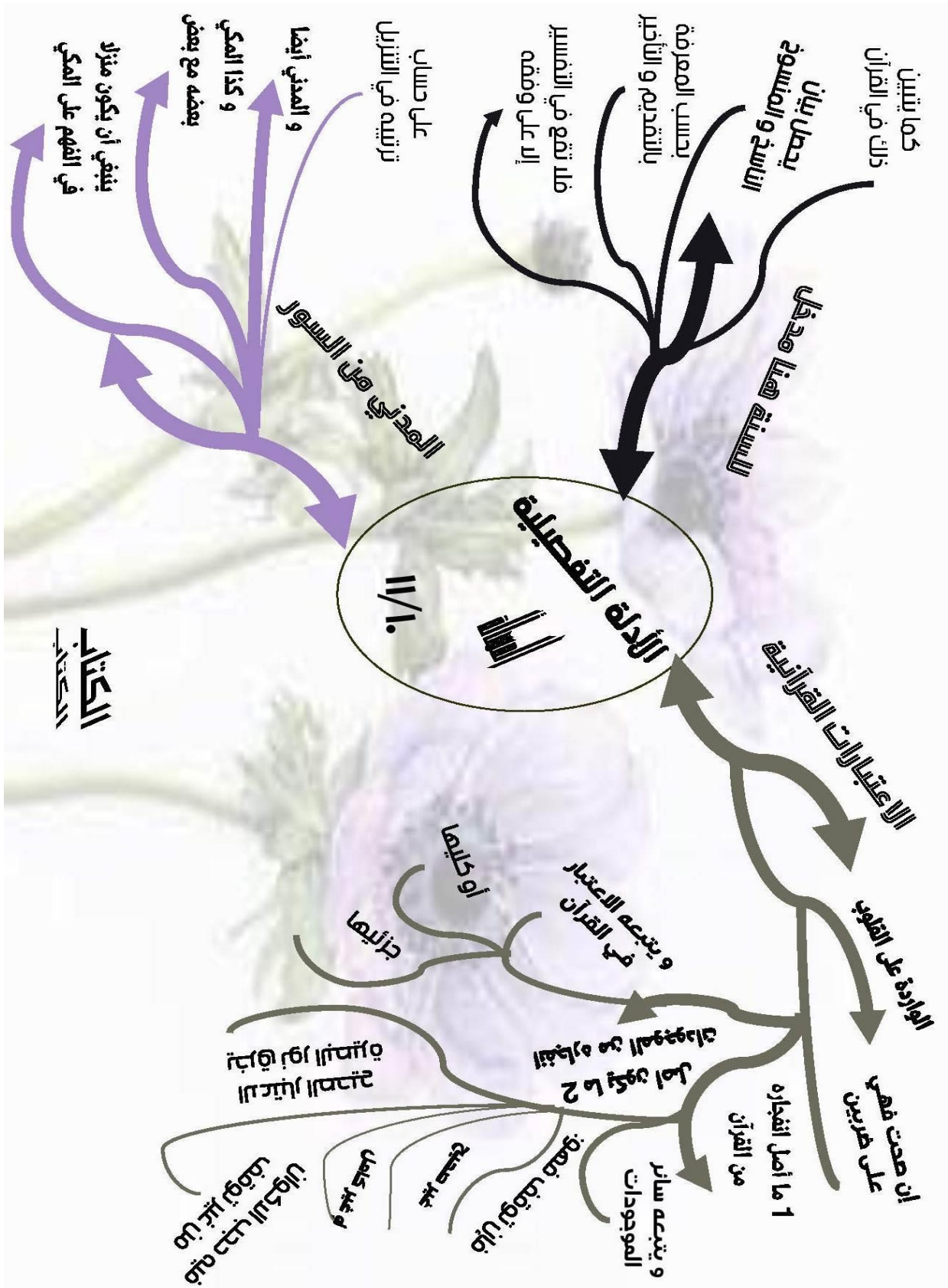


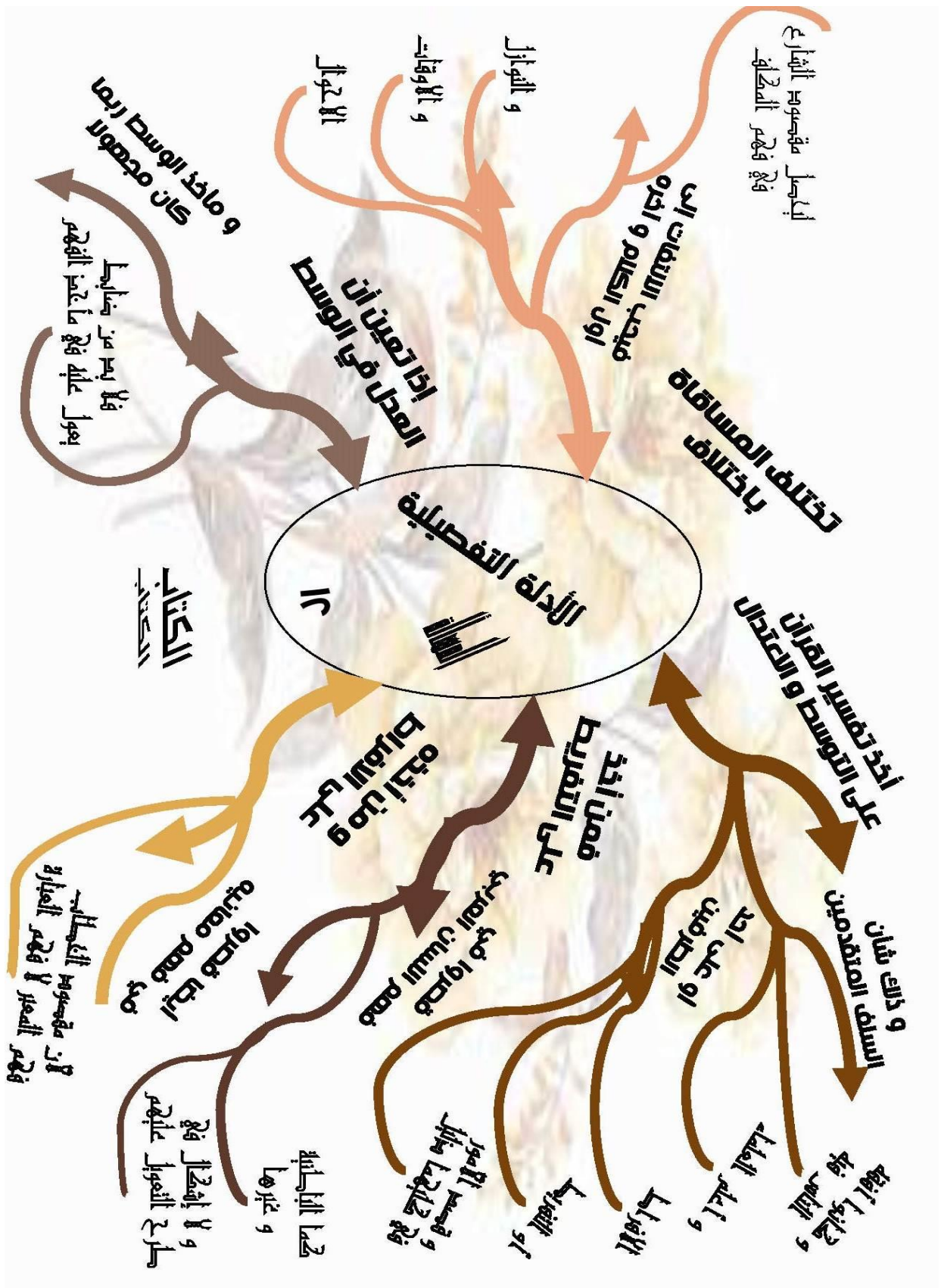




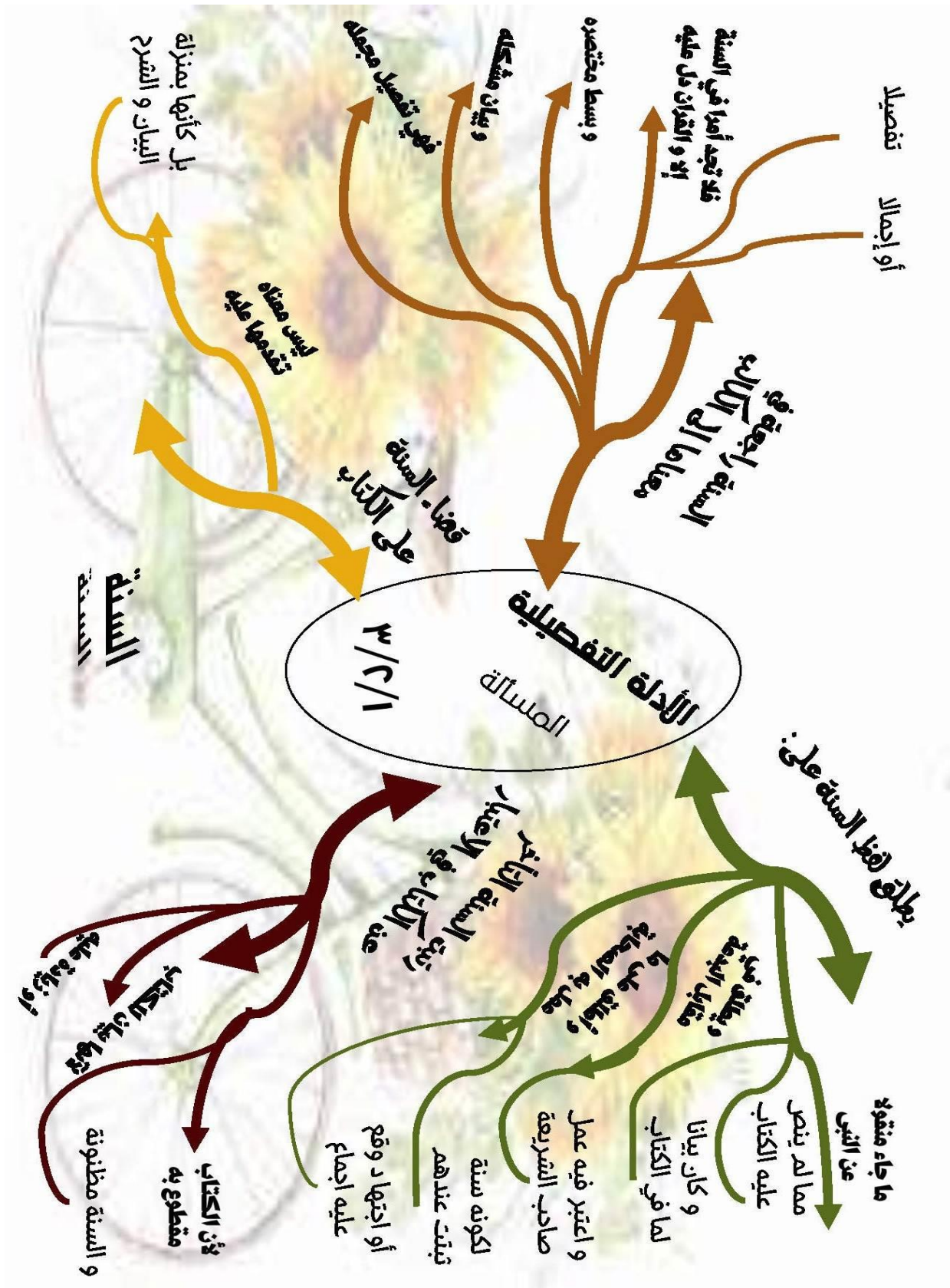


المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

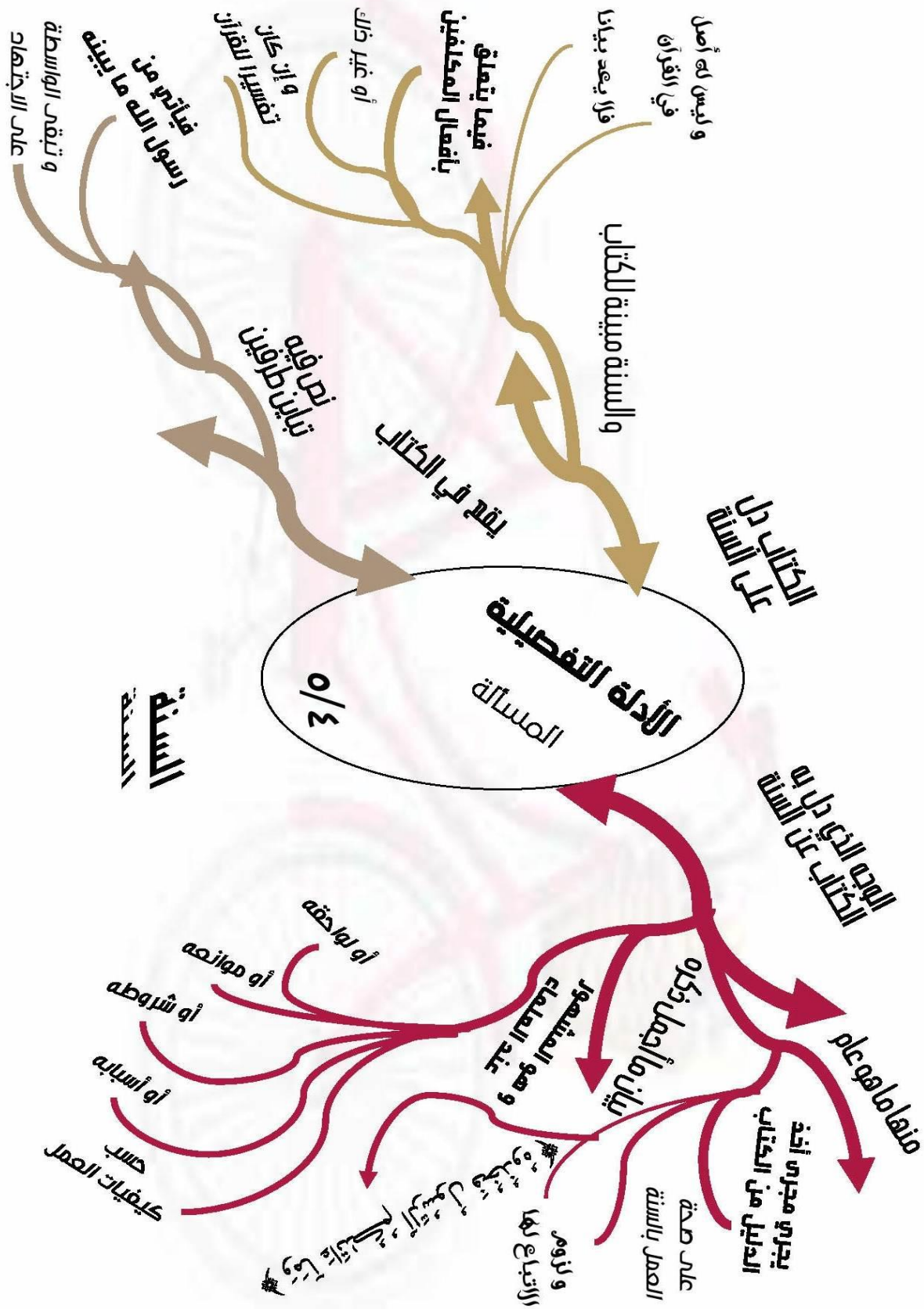








المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي



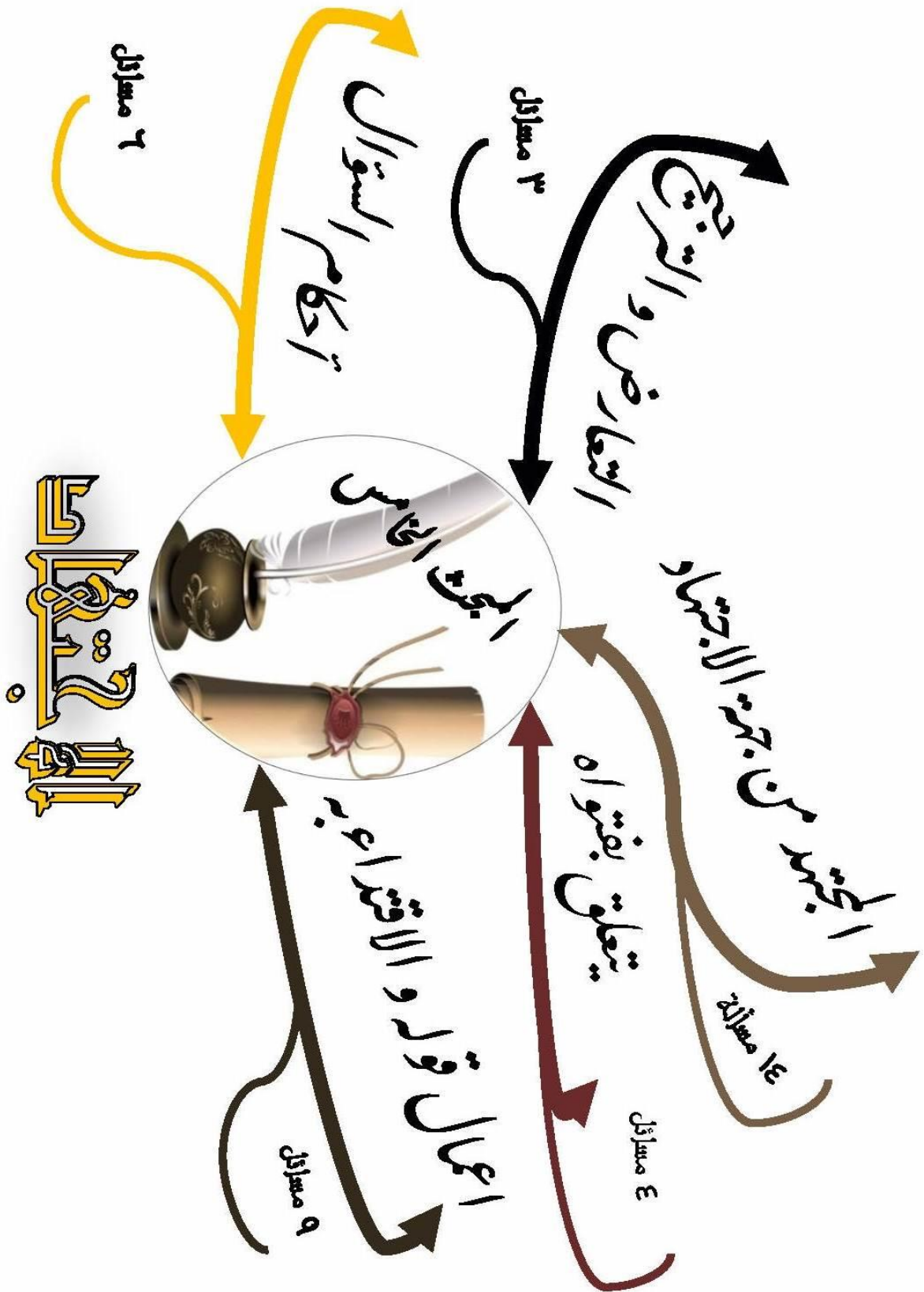


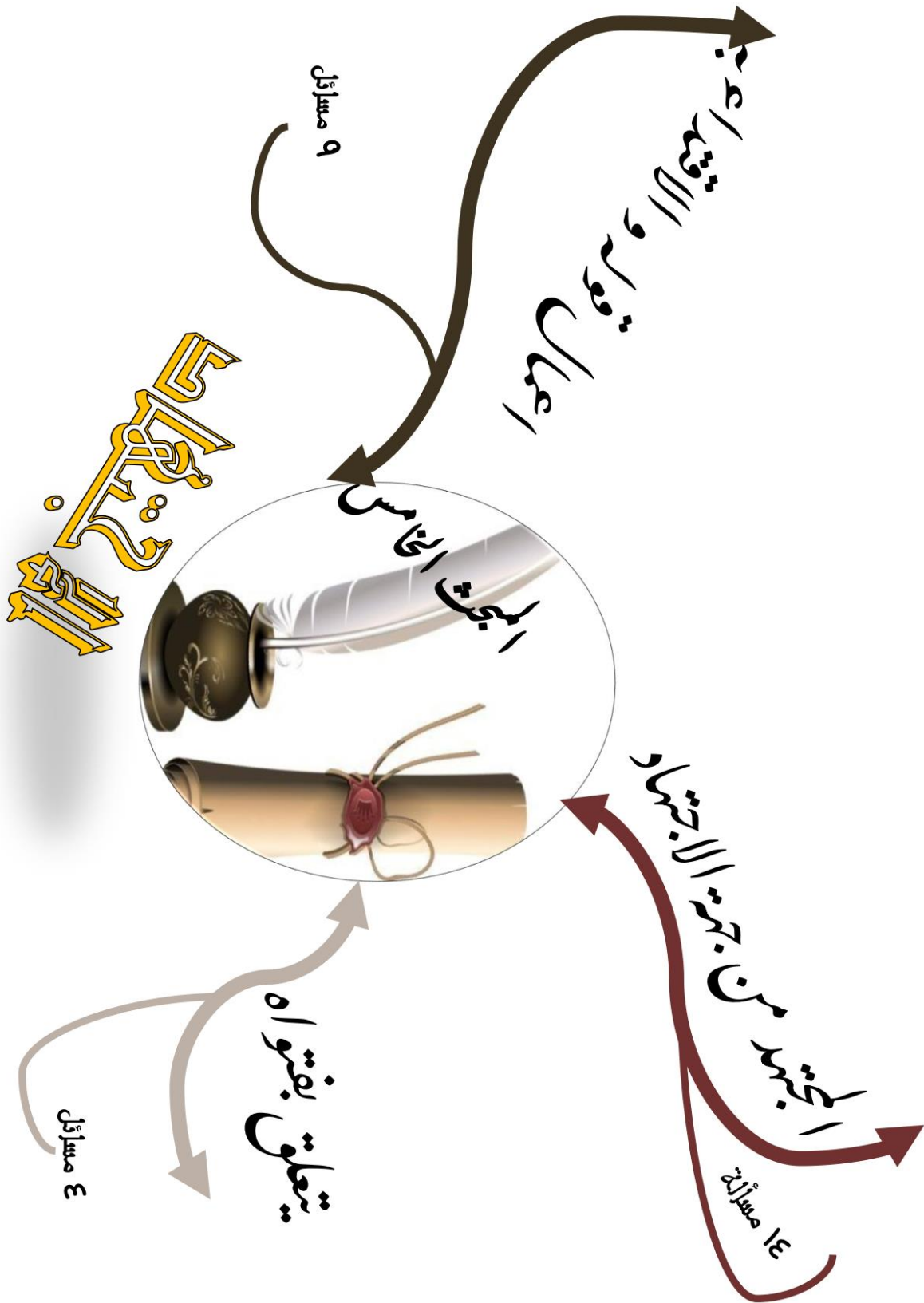


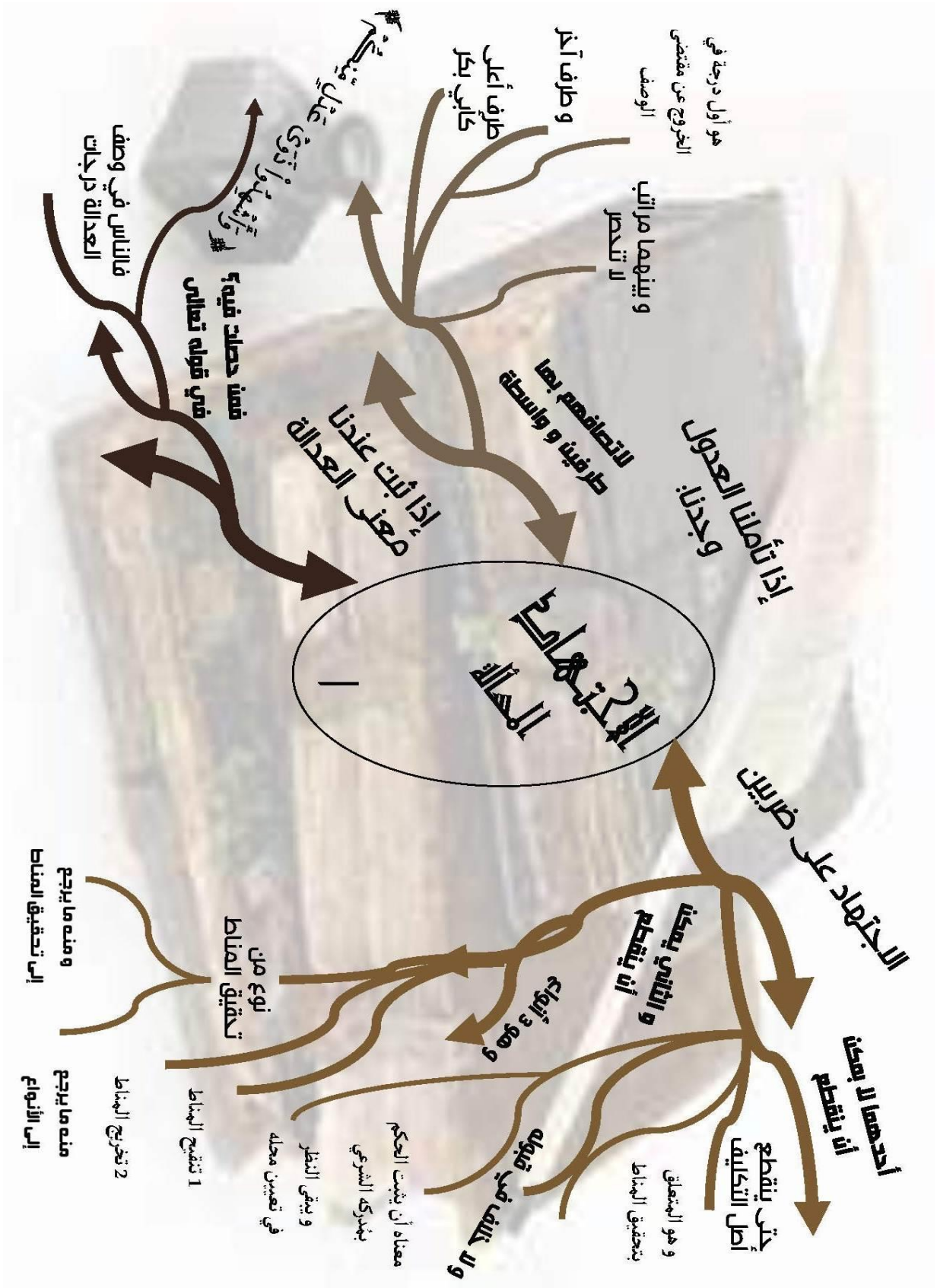
5. تشجير كتاب الاجتهاد

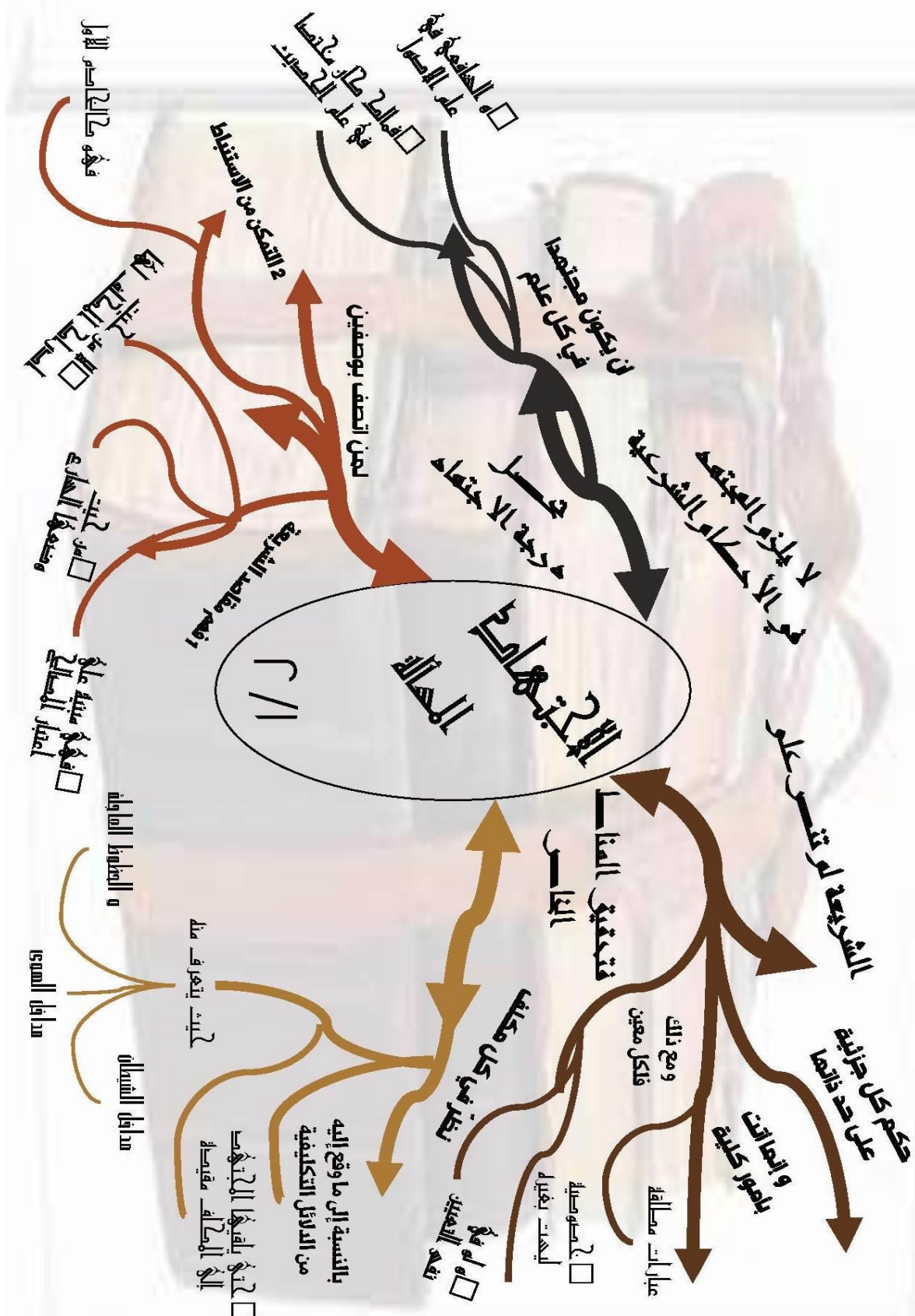
• وفيه النظر إلى مسائل:

- تعريف الاجتهاد
- بيان أنواعه (المناطات)
- تعريف الفتوى وشروطها
- شروط المفتي
- الاجتهاد والتقليد
- الاستفتاء والاقتداء
- لواحق الاجتهاد
- ✓ التعارض والترجيح.
- ✓ أحكام السؤال والجواب.

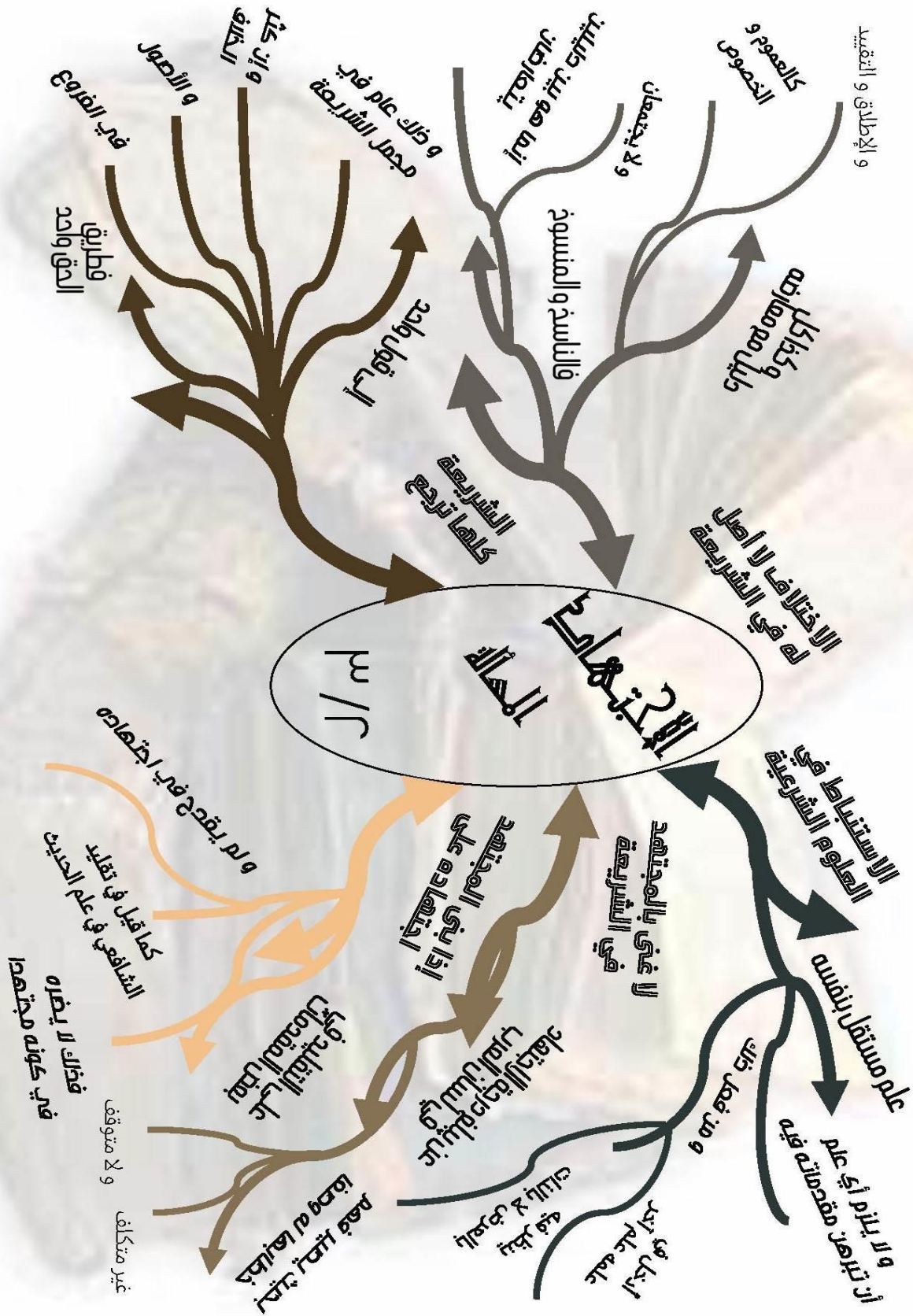


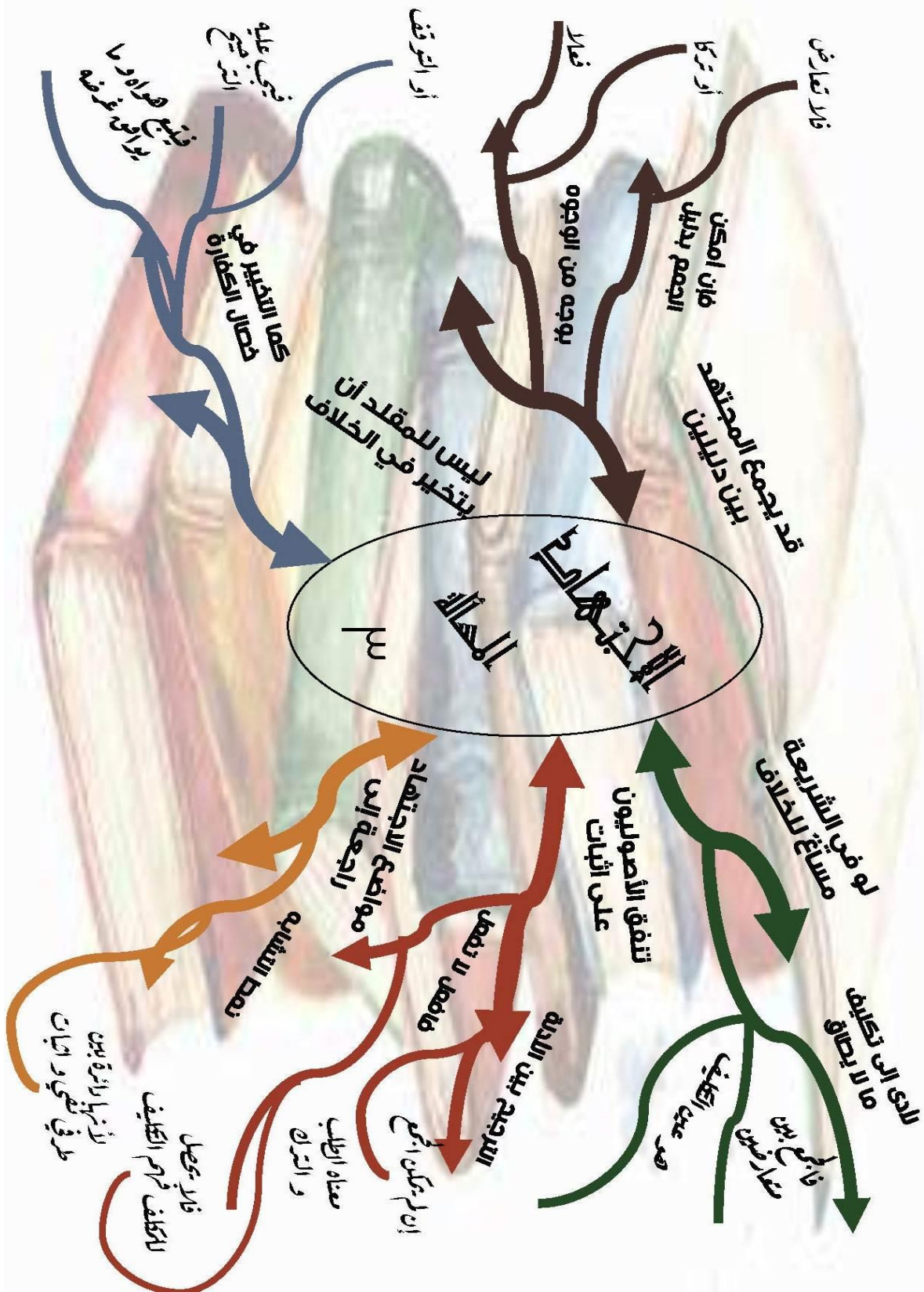


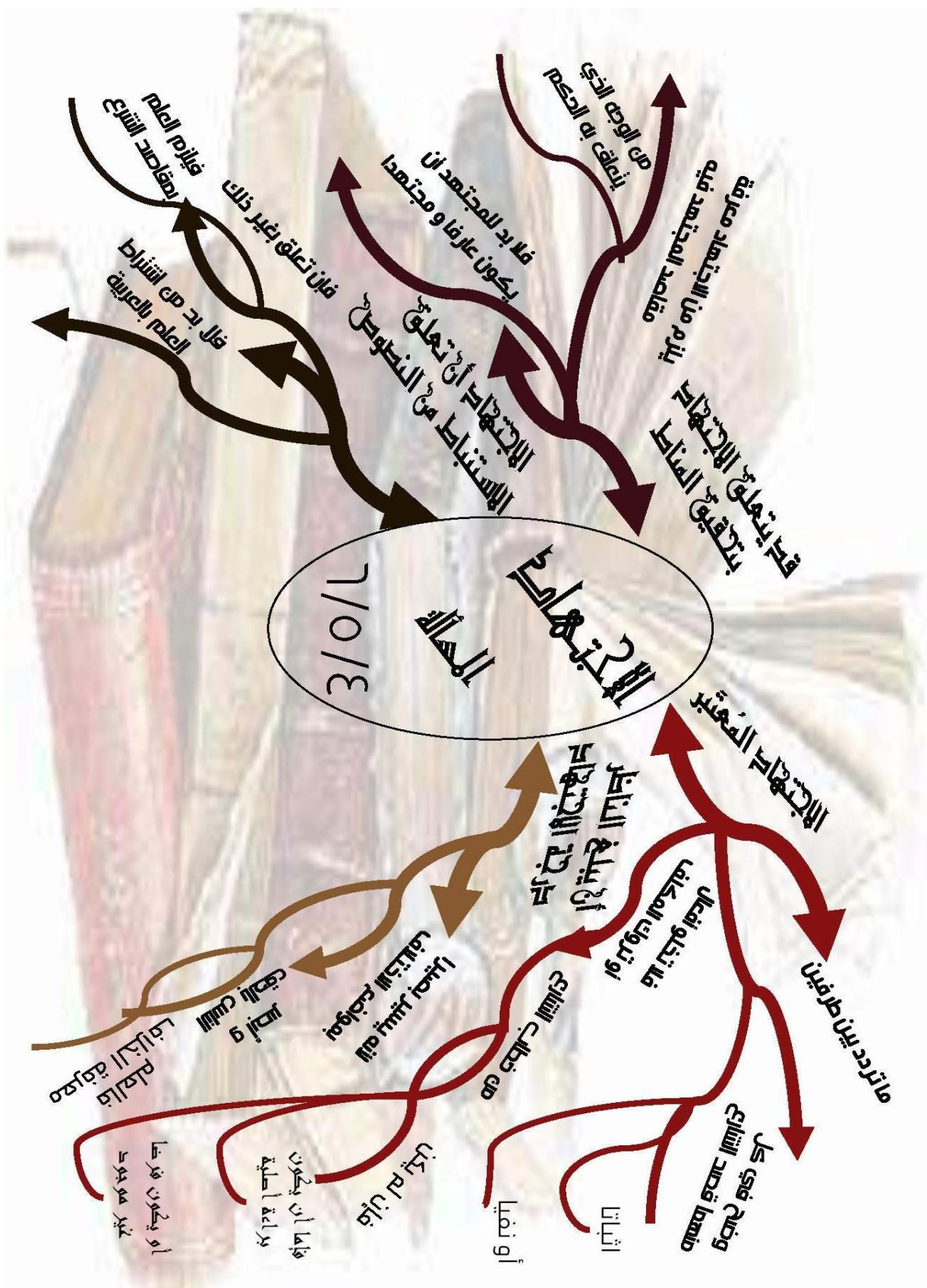




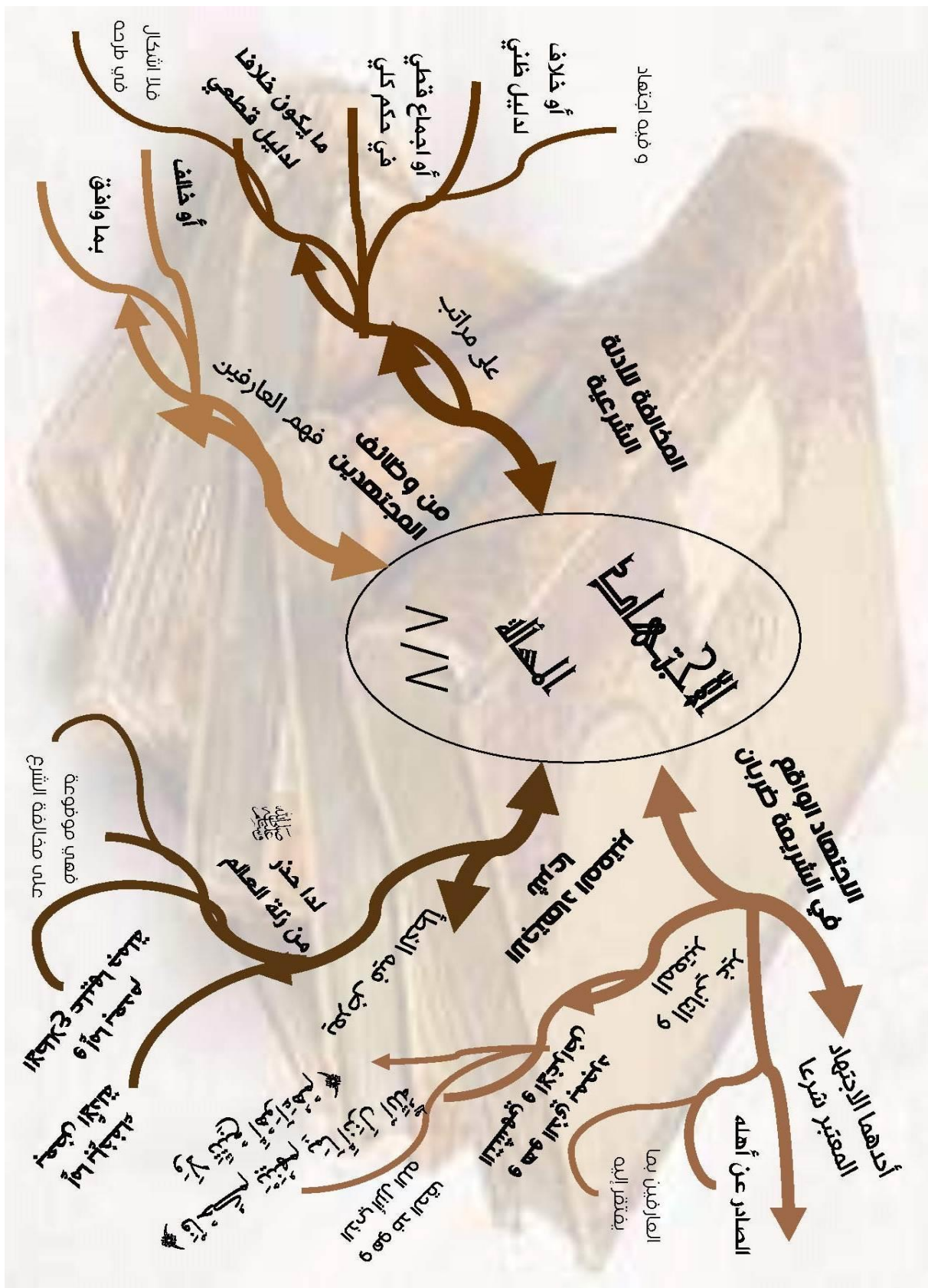
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي



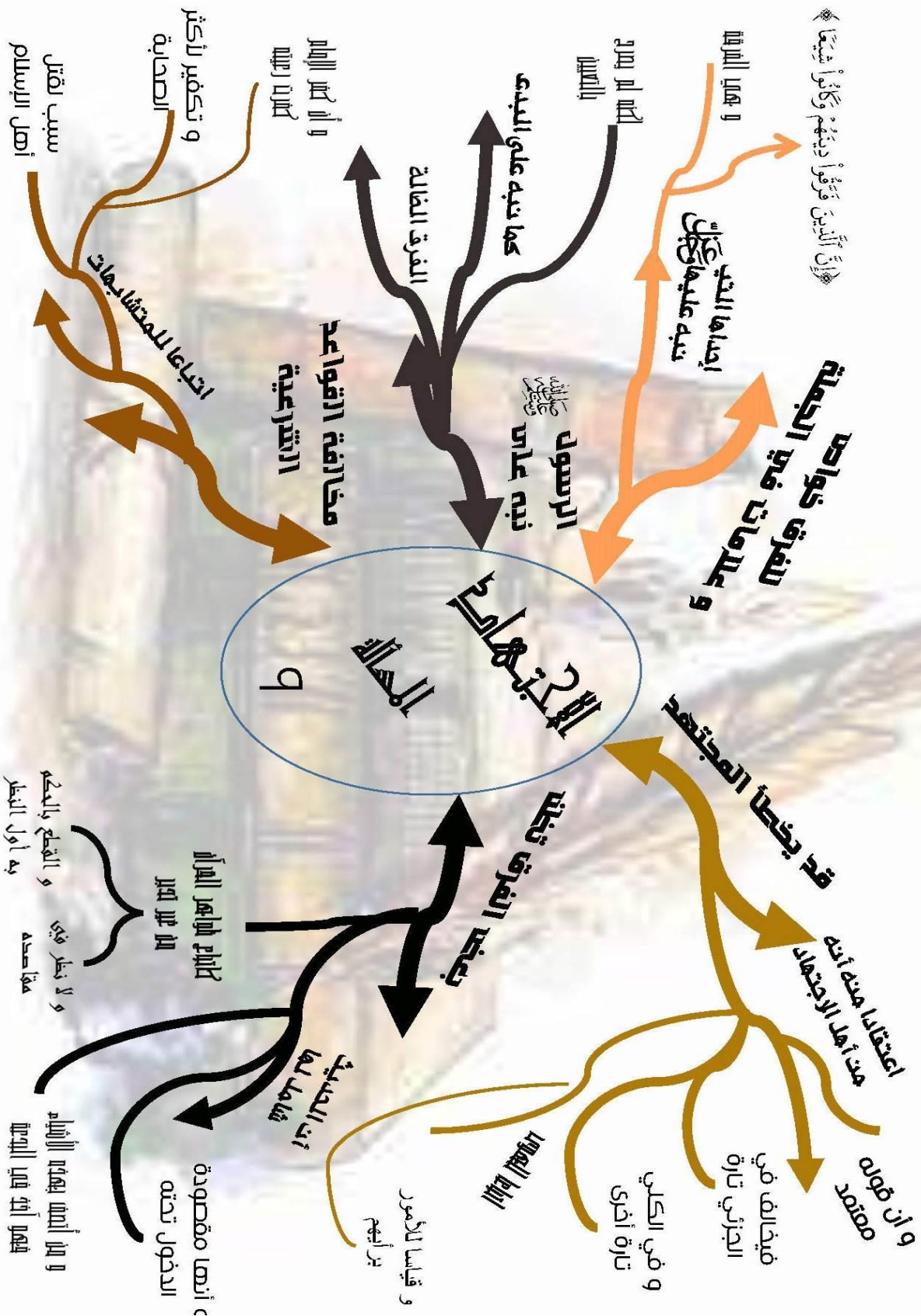


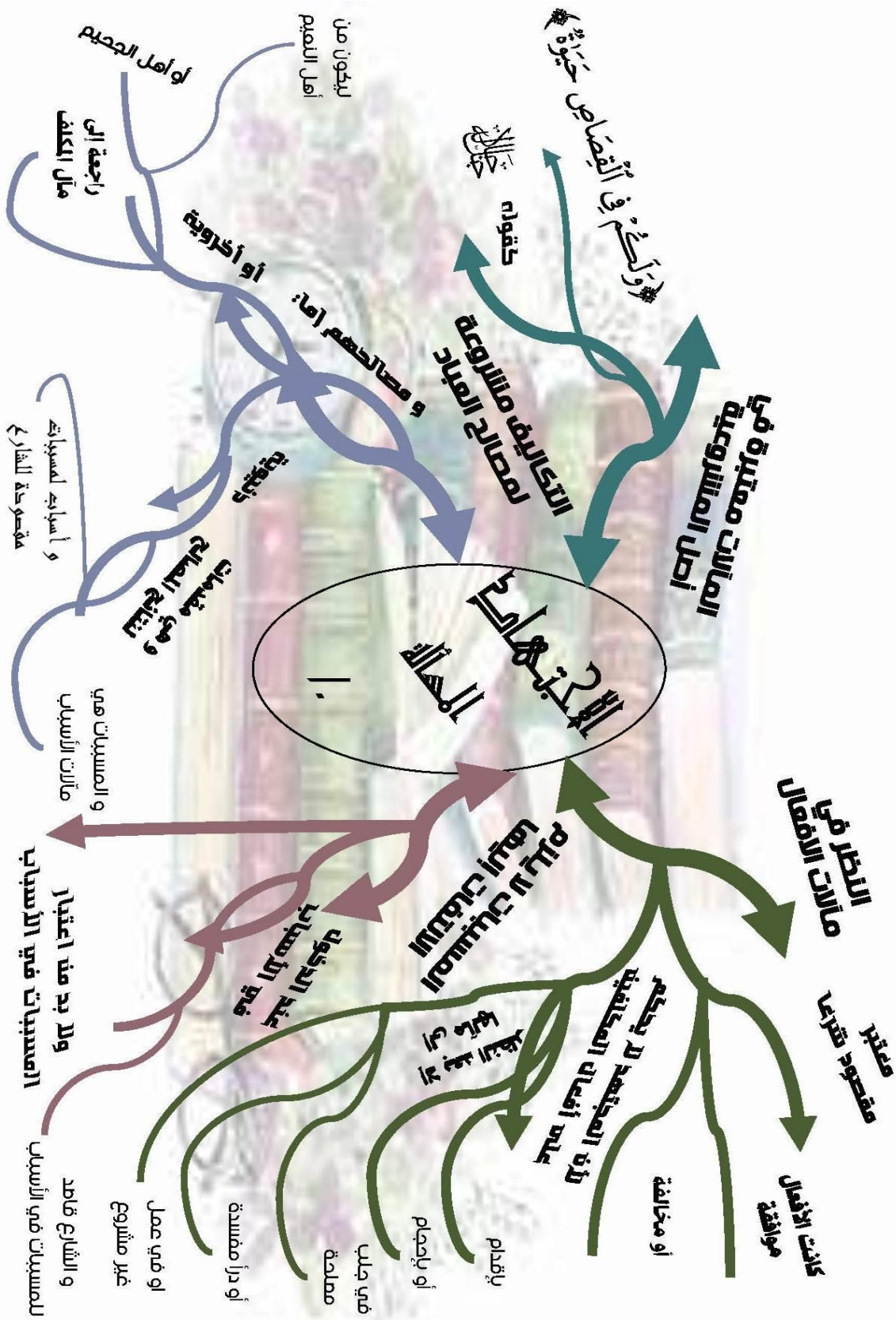


المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

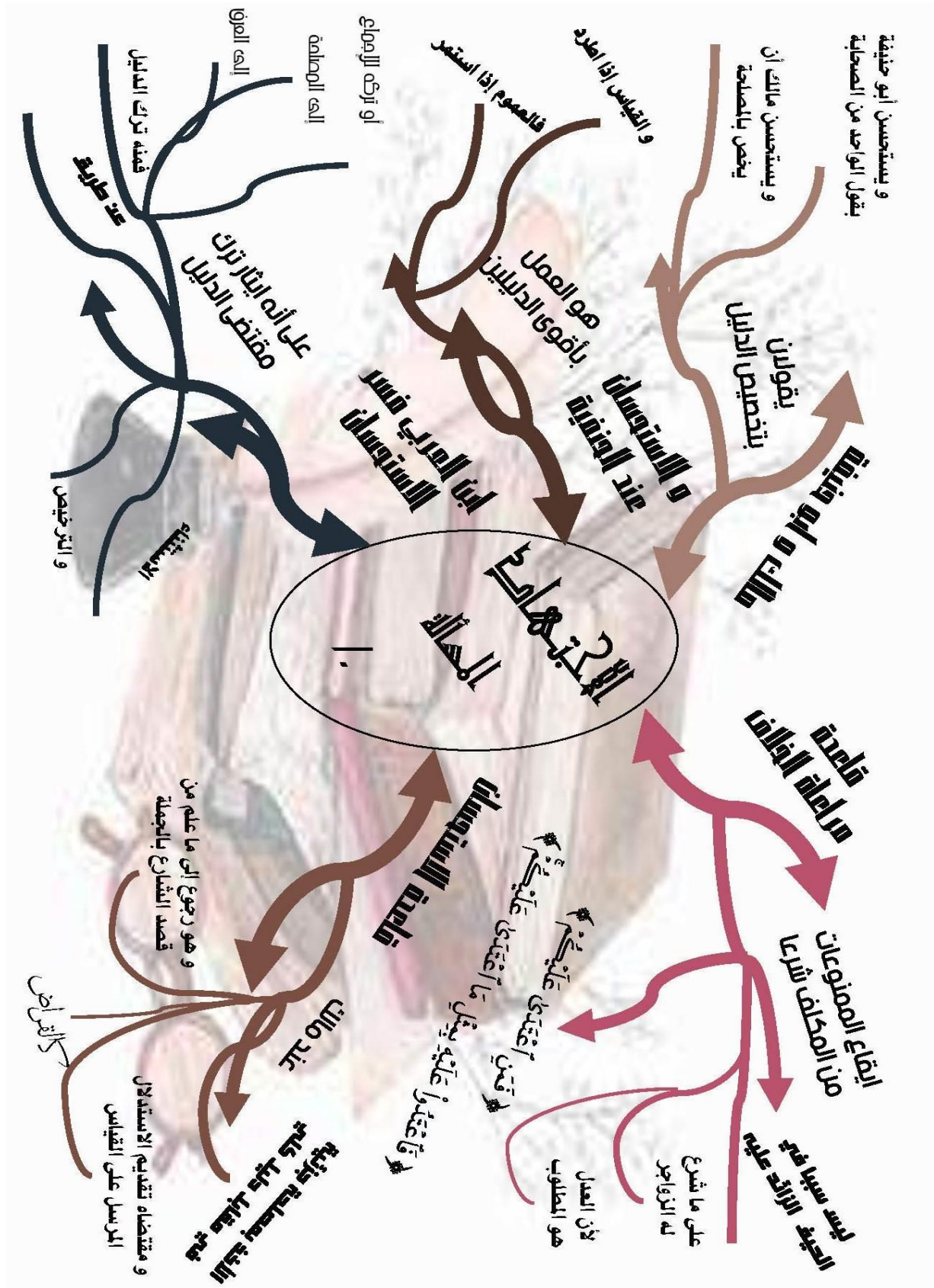


المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

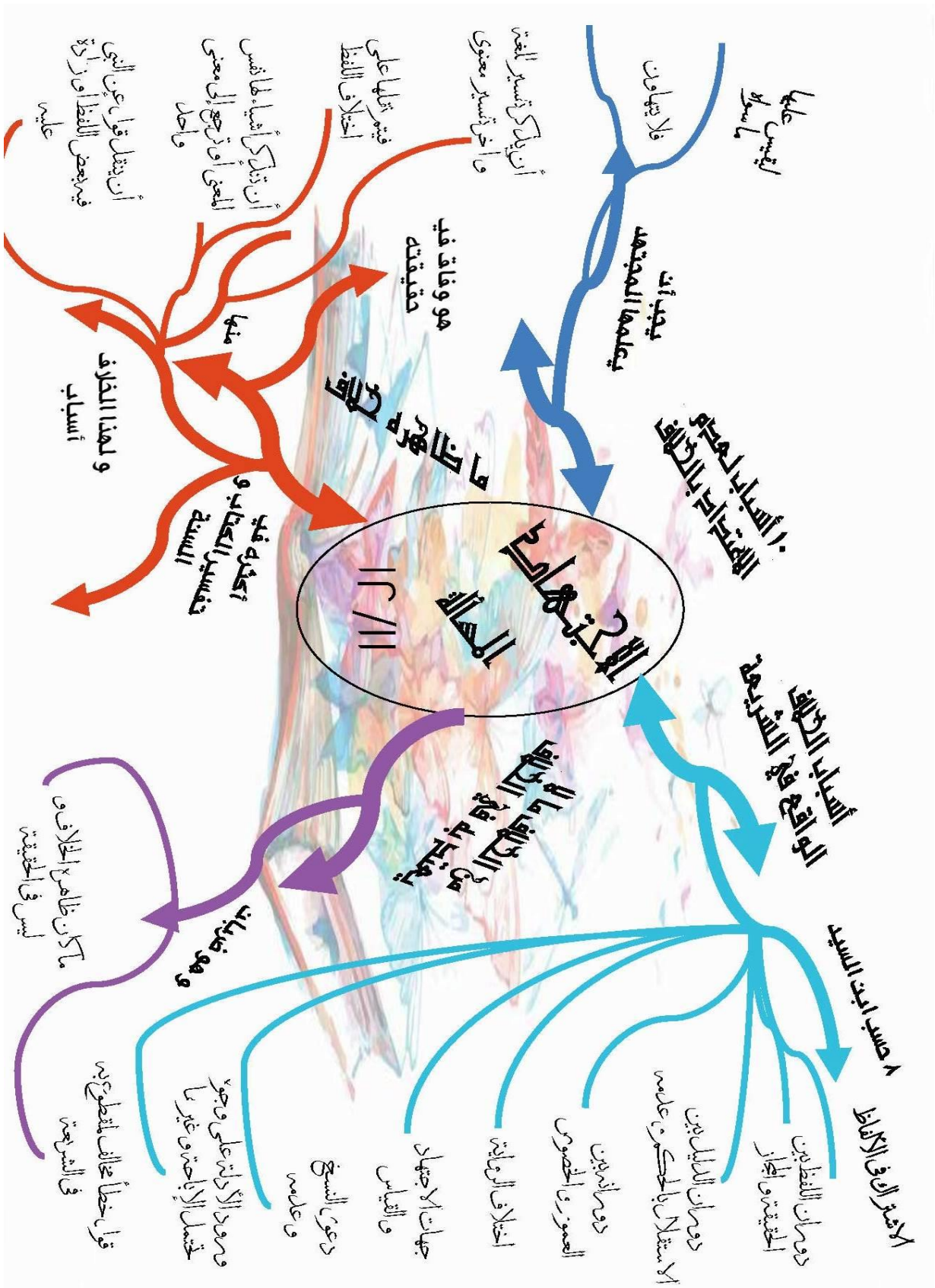


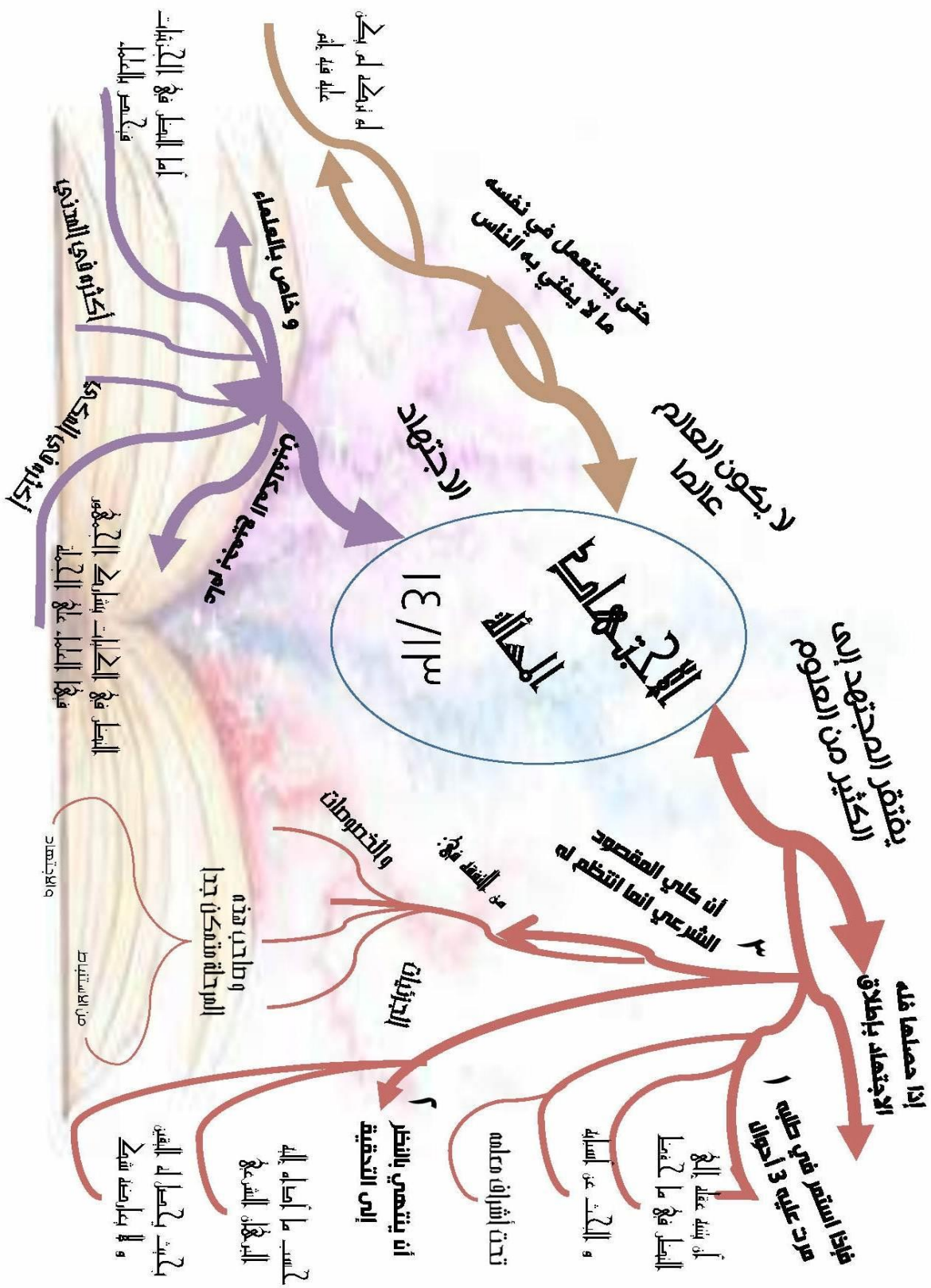


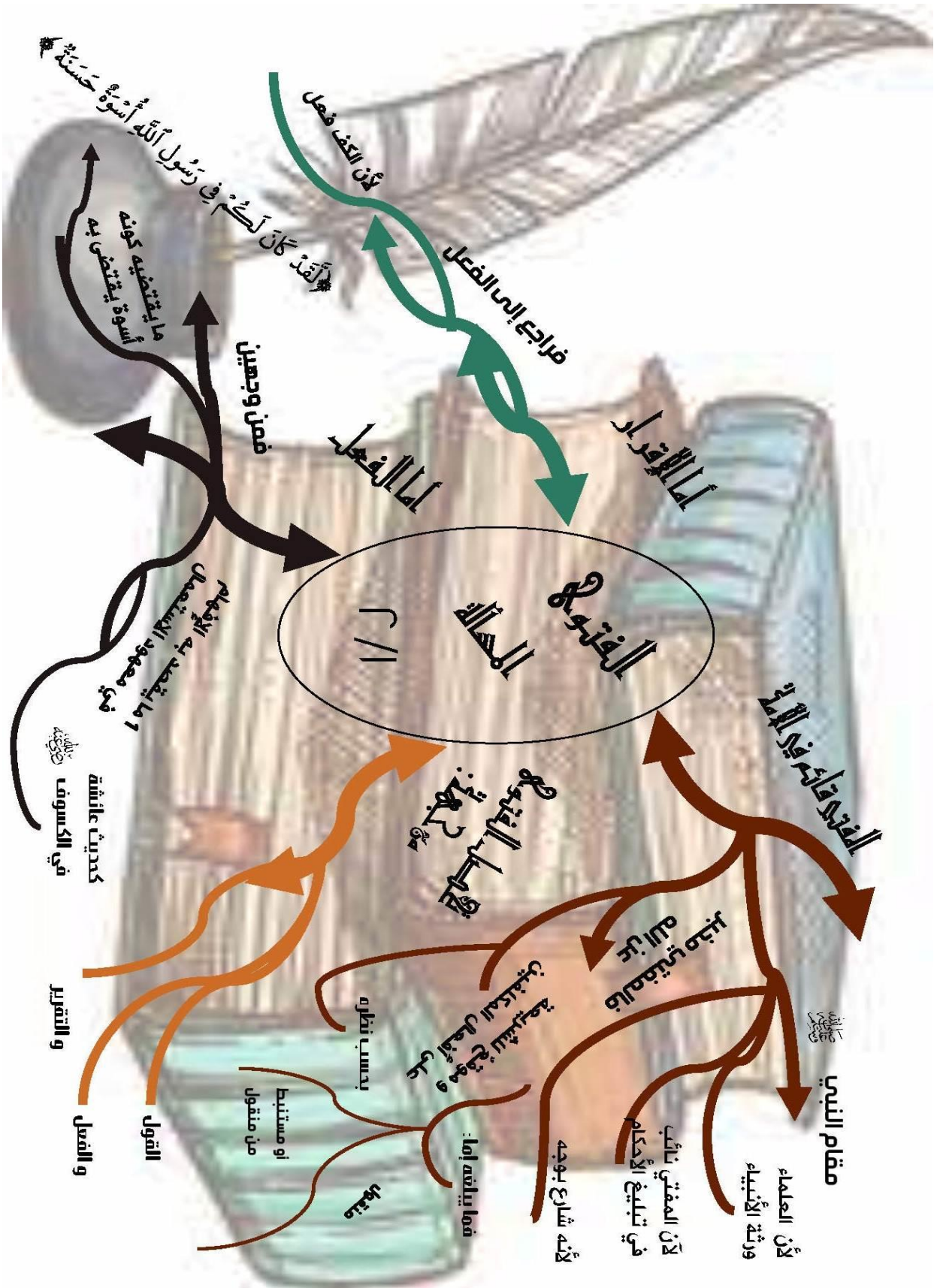
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

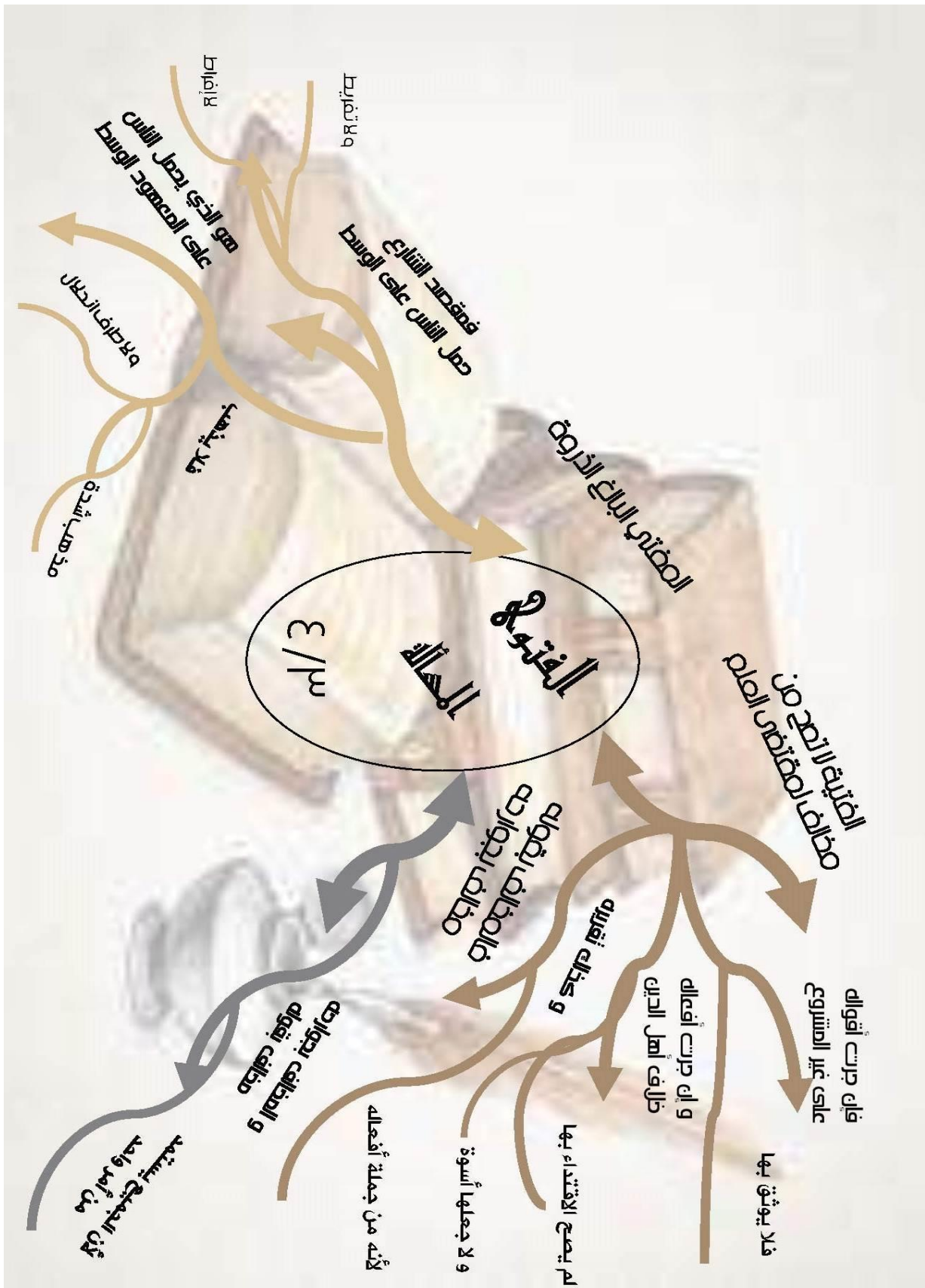


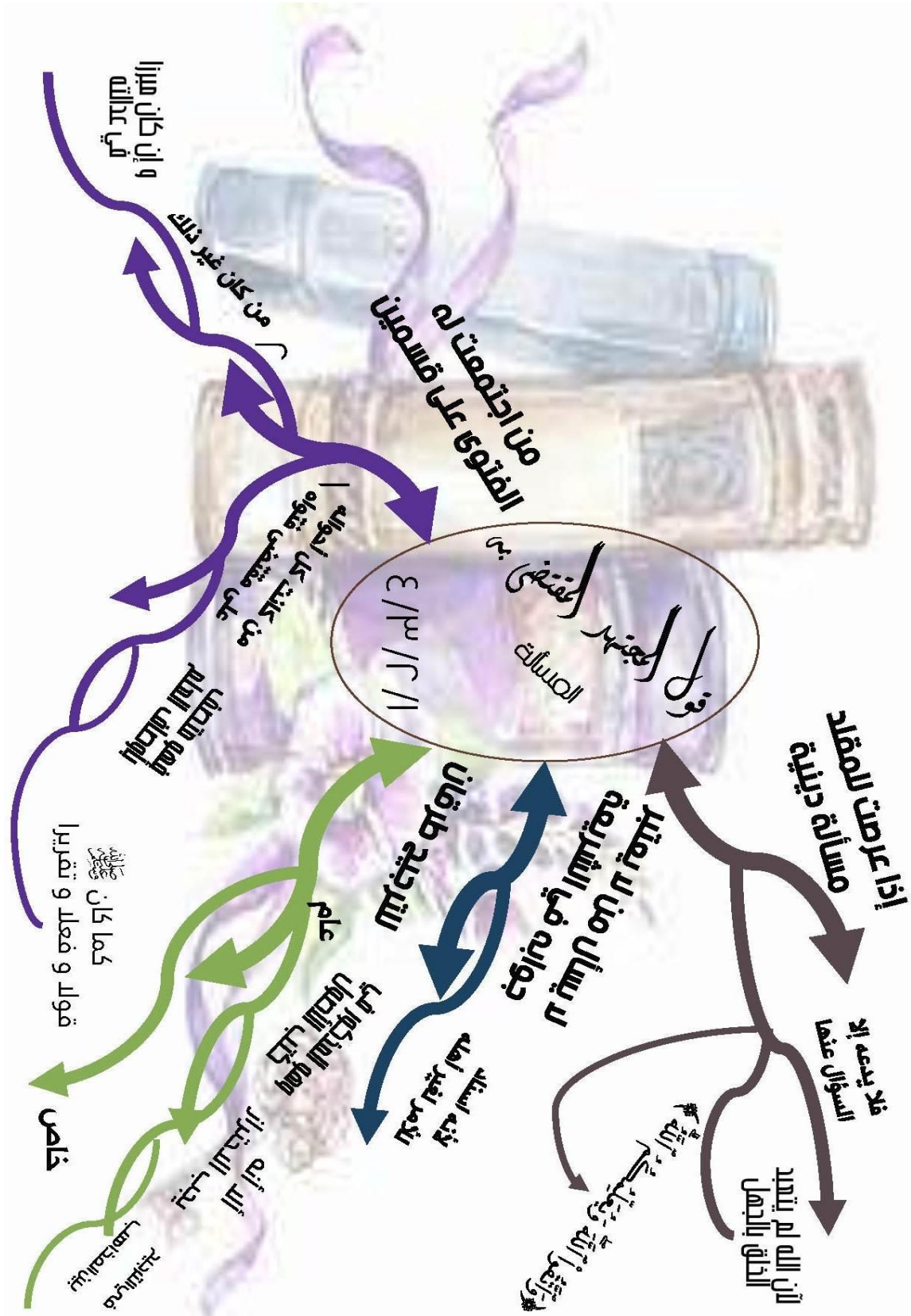
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

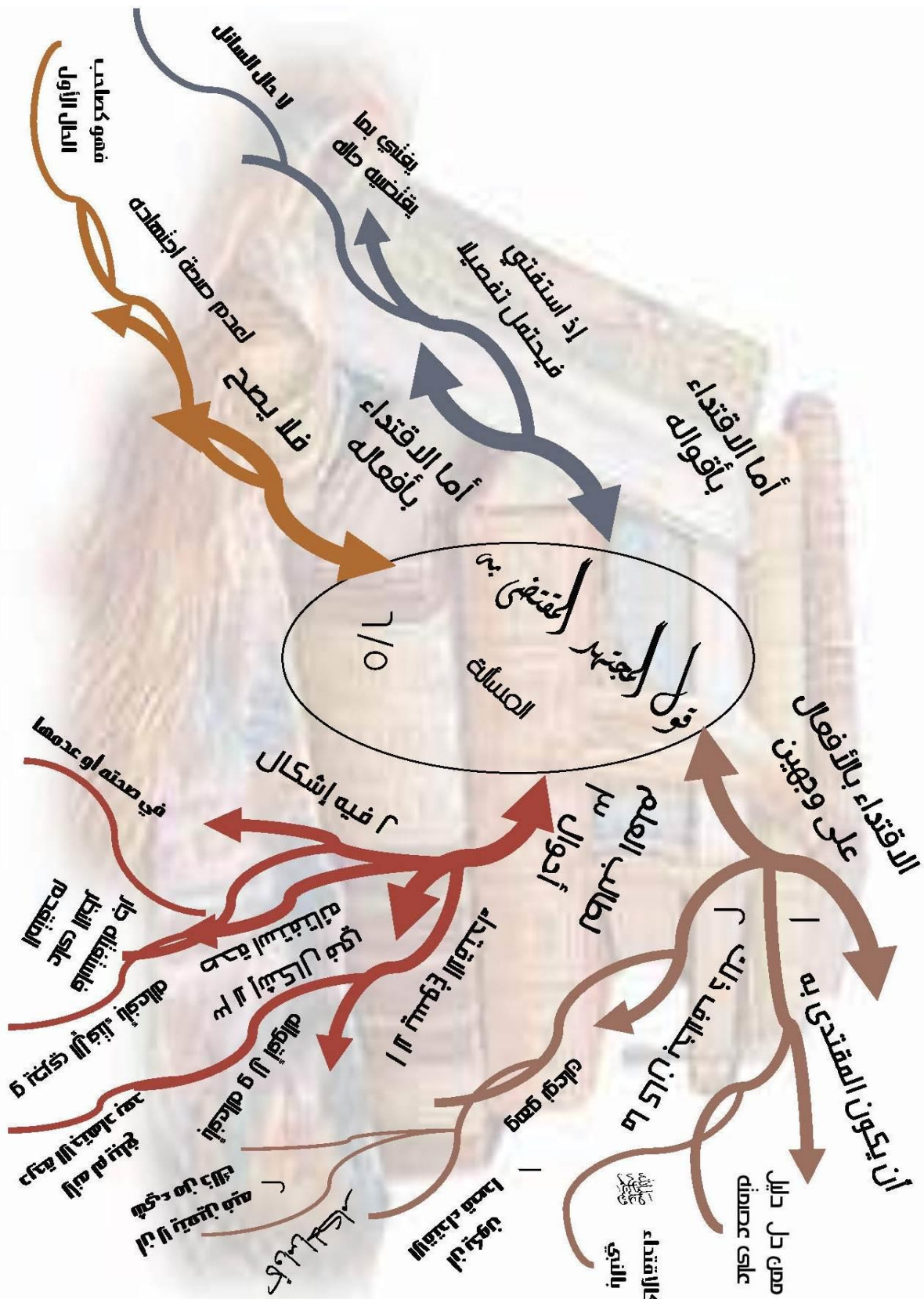




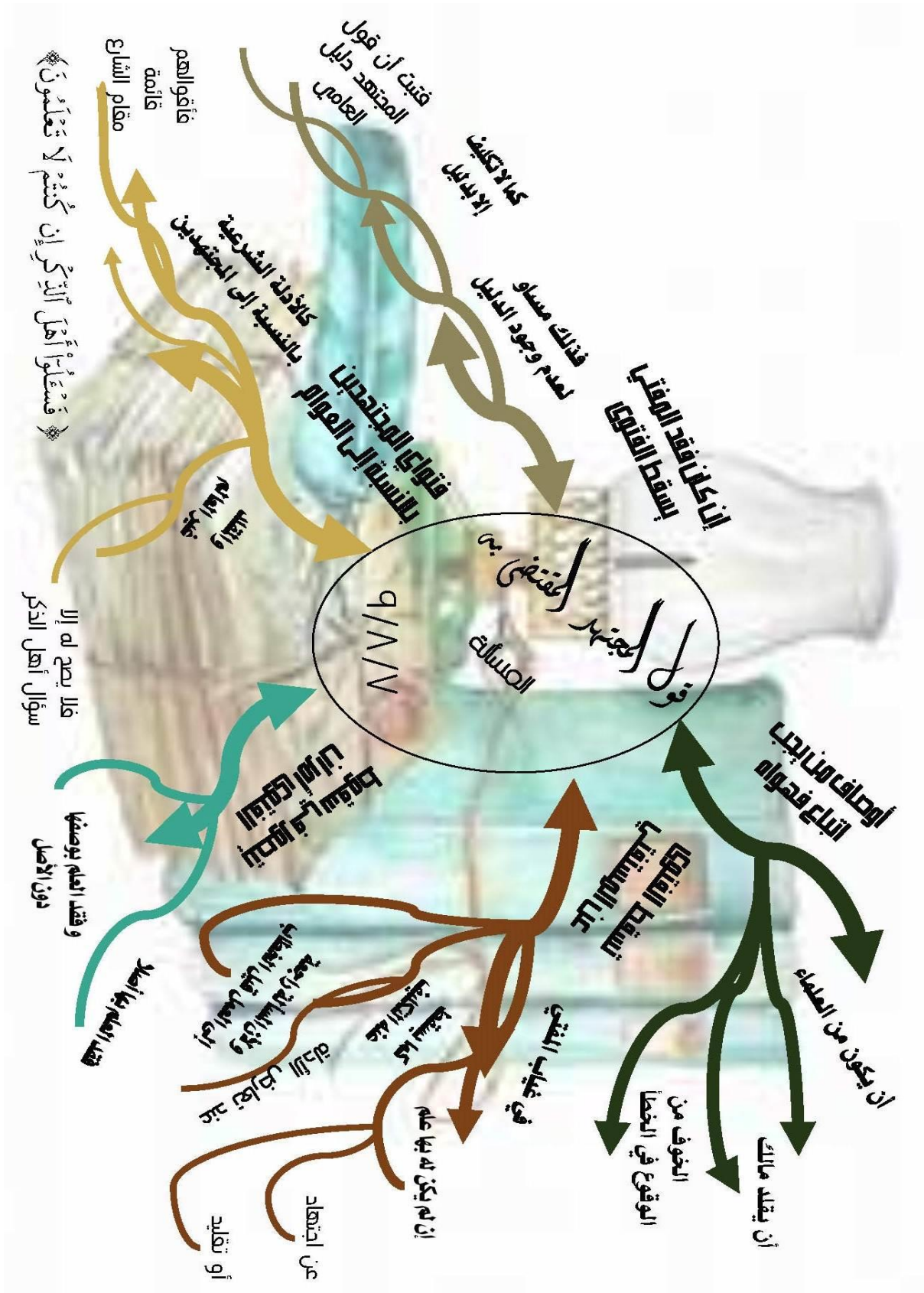






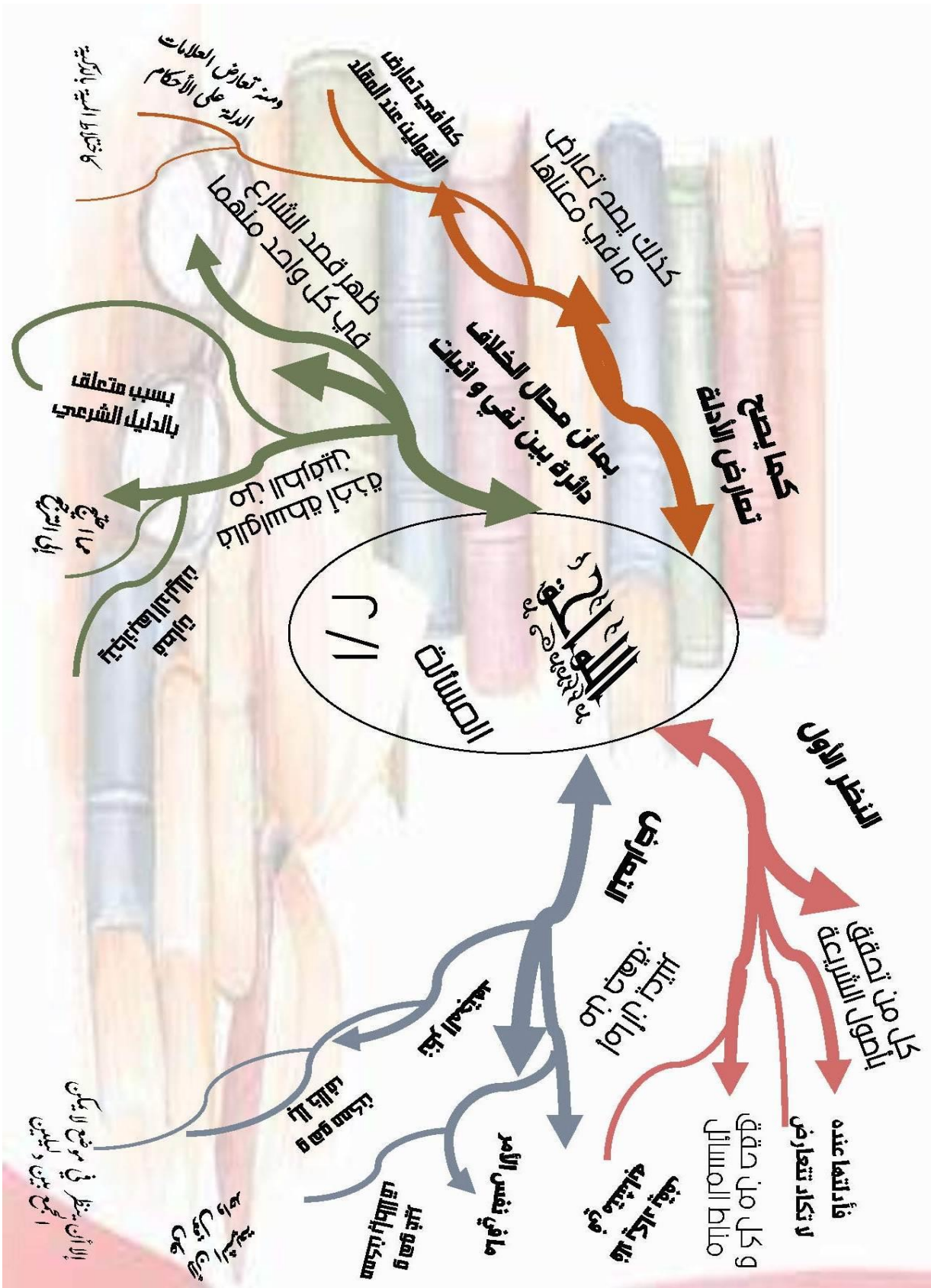


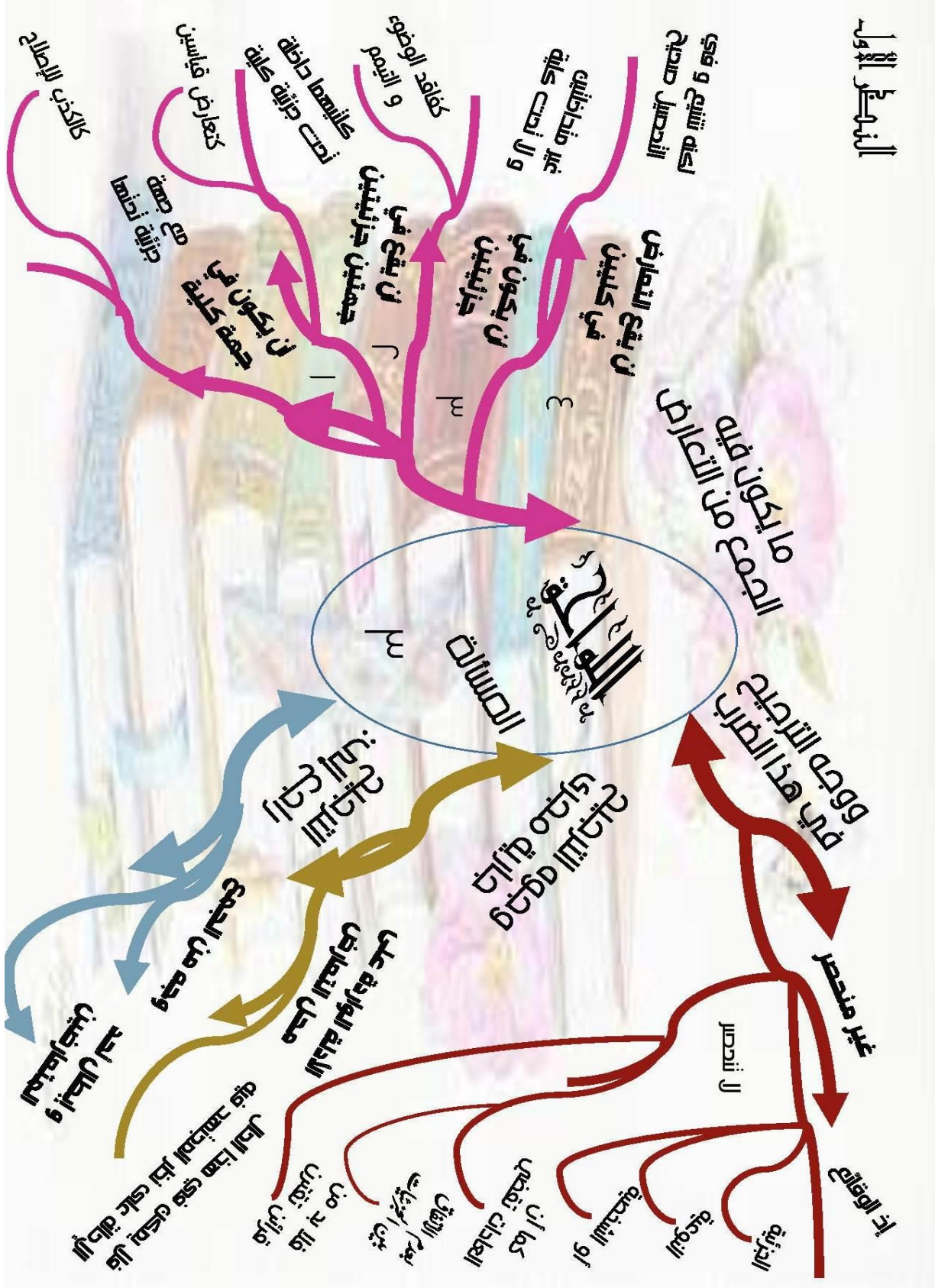
المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي



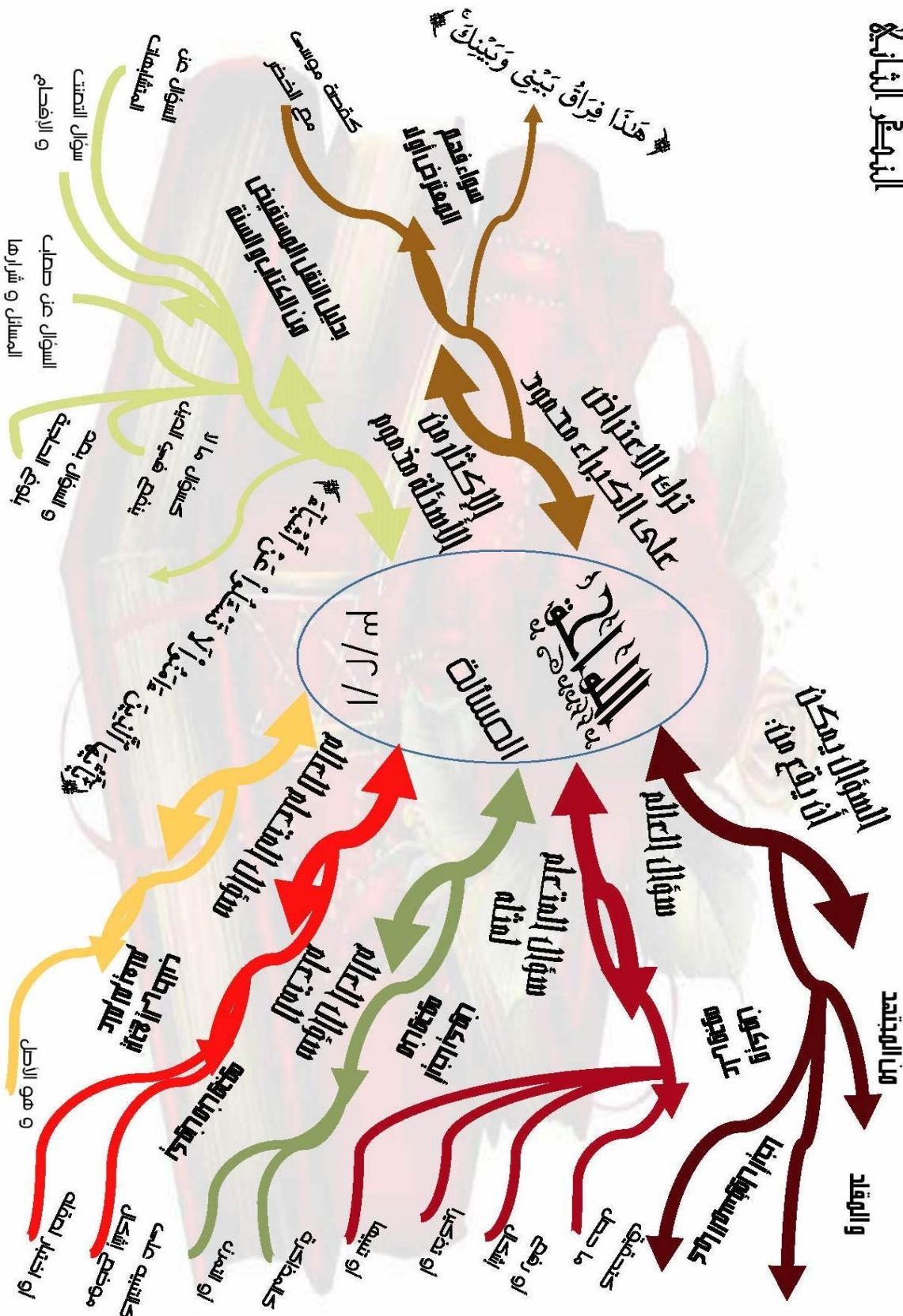


المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

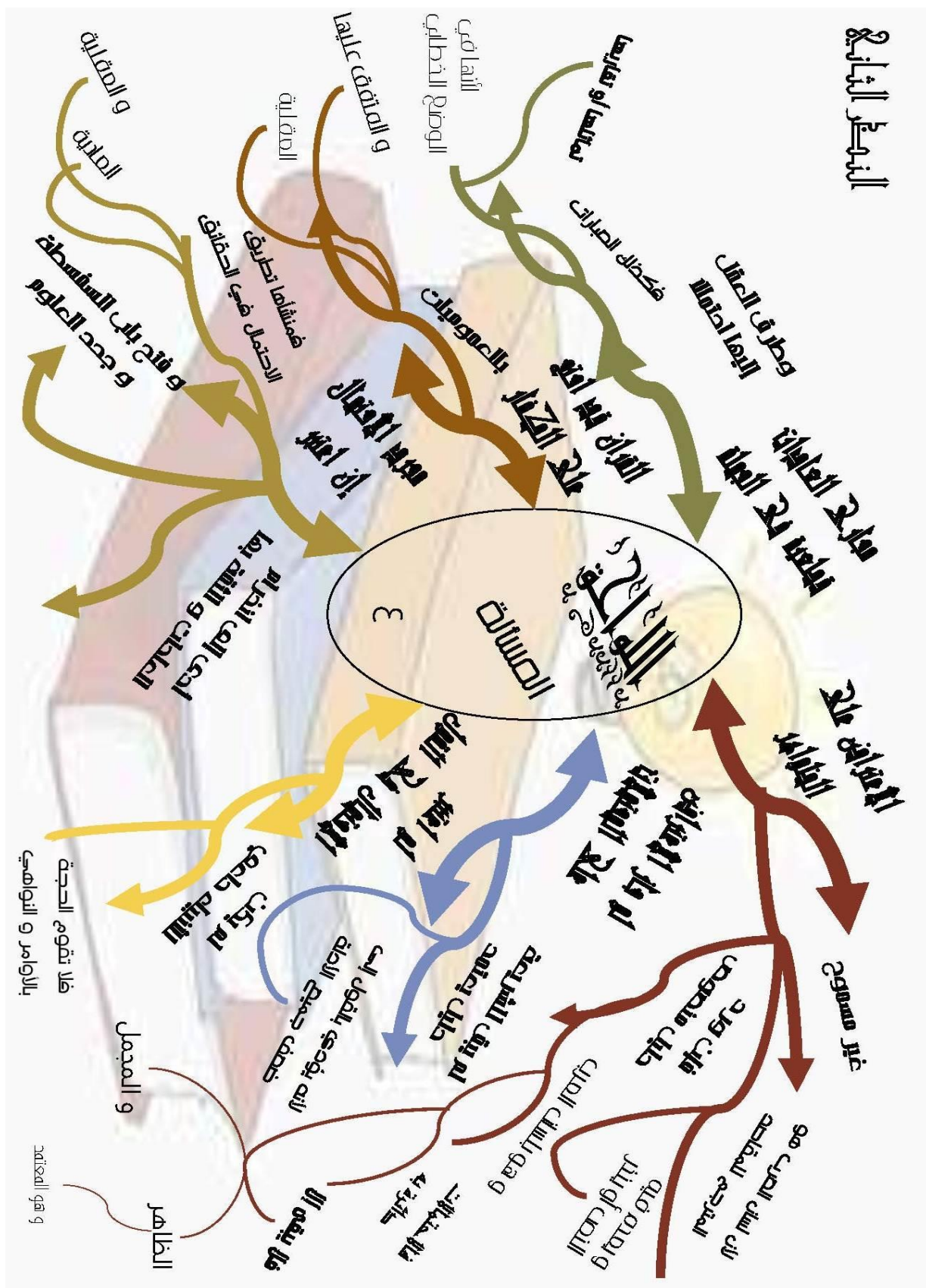


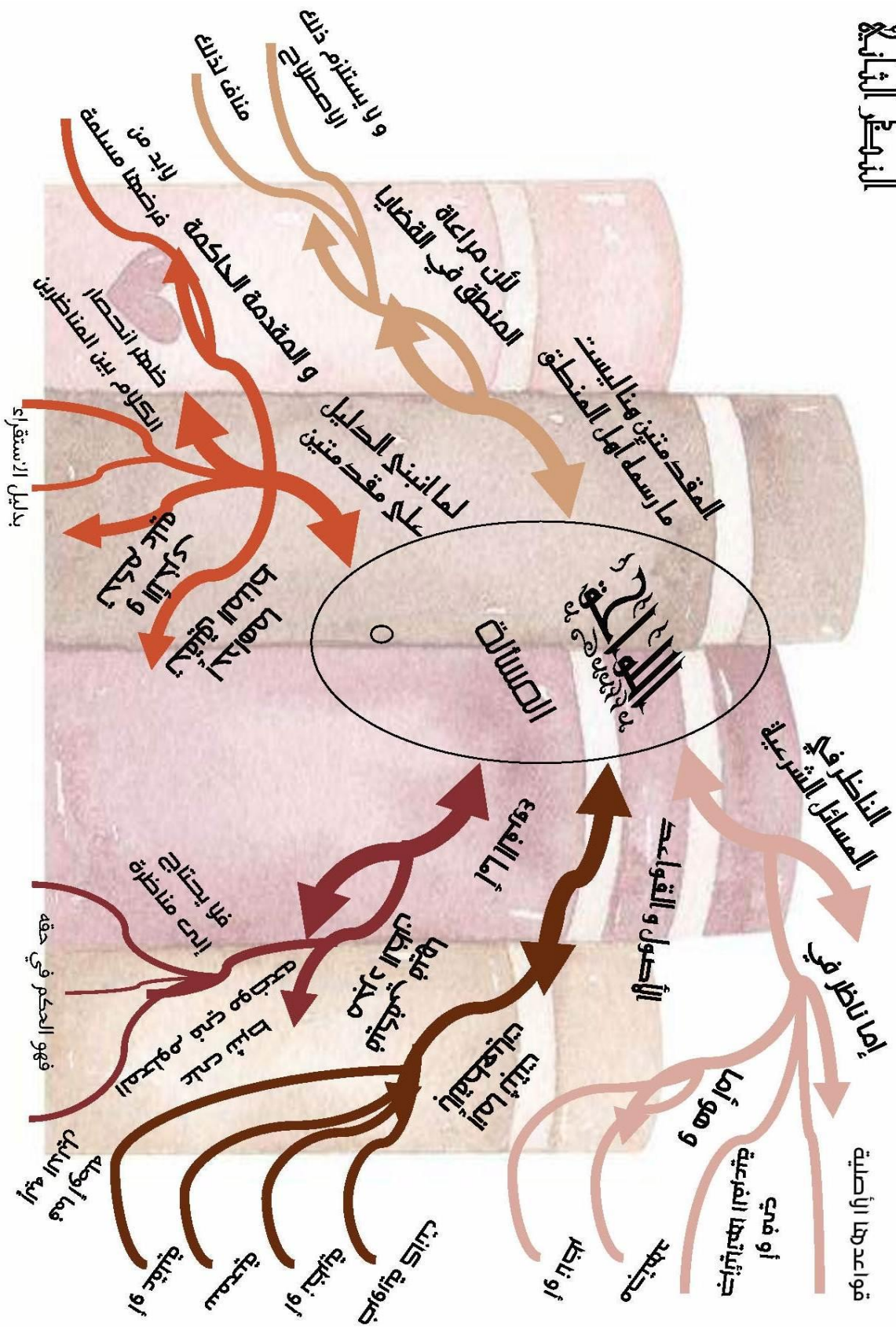


المنهج الثاني



المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي





الفصل الثاني:

الصنف النقلي

(القرآن الكريم، السنة النبوية)

توطئة

نعني بالمصادر في هذه الدراسة الموارد التي استفاد منها الإمام الشاطبي بتحقيقاته العلمية في كتاب الموافقات، سواء كانت محررة في كتب وتقييدات، أو مسموعة في مجالس العلم وحلق المشايخ، وسواء صرح بها أو بمؤلفيها أو علّمت بالسياق والقرينة أنها مأخوذة من مصدر آخر قبله.

ونعني بالأصولية، صفة لفرع من فروع العلوم الإسلامية، وهو أصول الفقه.

وعليه فمدار هذا البحث سيكون حول المصادر الأصولية الأصلية المفردة لقضايا ودقائق الأصول التي استثمرها الإمام الشاطبي في شرح درسه الأصولي، وكذلك حول المصادر الأخرى التي أيضا استفاد منها ووظفها في سياق شرح مسألة أو تأصيل قاعدة أصولية أو التمثيل لها ككتب الفقه والتفسير والحديث والغريب والأحكام والتصوف والتراجم وغيرها.

المبحث الأول: القرآن الكريم أصل الأصول ومصدر المصادر

لا يمكن الحديث عن المصادر الأولية التي ذكرها الشاطبي أو ألمح إليها في الموافقات في أسبقة التحقيقات الأصولية، دون أن نقف عند الأصل الأول، والركن الرئيس، والمشكاة التي تنطلق وترجع إليها كل مفاصل البحث الشرعي، وهو القرآن الكريم، ليس فقط لاعتباره خطابا شرعيا مشغلا عليه، ومستدلا به، ومستنبطا منه، ولكن لكونه دائرة البحث الشرعي في جميع الأحوال، والفيصل الحاسم في كل الخلافات والاختلافات، قال الشاطبي رحمه الله: "الكتاب والسنة هما الأصل لما سواهما... وفي أثناء الكتاب كثيرا مما يفتقر إليه الناظر في غيرهما، مع أن الأصوليين تكفلوا بما عداهما كما تكفلوا بهما..."⁽¹⁾، وقال أيضا مبينا محورية القرآن الكريم ومركزيته في كل البحوث الشرعية: "إن الكتاب قد تقرّر أنه كليّة الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه، لأنه معلوم من دين الأمة، وإذا كان كذلك لزم ضرورة لمن رام الإطلاع على كليات الشريعة، وطمع في إدراك مقاصدها، واللاحق بأهلها، أن يتخذ سميّره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الأيام والليالي نظرا وعملا، لا اقتصارا على أحدهما، فيوشك أن يفوز بالبغيّة، وأن يظفر بالطلبة، ويجد نفسه من السابقين، وفي الرعيّل الأول..."⁽²⁾.

(1) ينظر الموافقات: 240/2.

(2) المرجع نفسه.

وقال الطوفي في الإشارات الإلهية: "القرآن كتاب جامع، وبرهان ساطع، ودليل متين، ونور مبين، لا يأتي على فضله العدّ، ولا يخلق على كثرة الردّ، من تمسك به نجا، ومن أعرض عنه أصبح صدره ضيقا حرجا، فيه لكل شيء تبيان، وبين كل حق وباطل فصل وقرآن، عرف ذلك من استوى على متن تياره في فلك النظر، وغاص في لجج بحاره فاستخرج يتائم الدرر، فهو مادة لعلوم المعقول والمنقول، وينبوع لفنون الفروع والأصول"⁽¹⁾.

إن حضور النص القرآني بشكل لافت ومحوري في كل مباحث الموافقات دون الاختصار على قسم: "الأدلة الشرعية على التفصيل" يعكس مفصلية وأهمية المصدر الأول للتشريع عند الإمام الشاطبي في الدرس الأصولي، فإليه المرجع في الاستدلال والاستنباط والتوجيه، وعليه العمدة في مساقات الترجيح والتقريب والتغليب، ورفع وارد التوهم بالتناقض والتنافي، وهذا سأشير إليه في مباحث لاحقة إن شاء الله تعالى، وسأكتفي هنا بذكر معالم منهجه في التعامل مع القرآن الكريم بشيء من الإيجاز والاختصار.

ولأهمية هذا الأصل فقد استقرت كل الآيات المستشهد بها في الكتاب، وتتبع منهجه في الاستدلال بها أو الاستنباط منها، وهو ما سأذكره في هذا المبحث بإذن الله موزعا على المطالب الآتية:

(1) الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي نجم الدين أبو الربيع، دار الفاروق الحديثة، تح: حسن بن عباس عاصم، ط 1/ 1423هـ - 2003م: 1/ 203 بتصرف يسير.

● المطلب الأول: التأسيس لقطعية أصول الفقه من القرآن الكريم

يلاحظ في المقدمة الأولى التي بها النظر في مسائل الكتاب، والتي خصها الشاطبي رحمه الله للاستدلال على قطعية أصول الفقه، تحكيم الأدلة الجمالية والأدلة العقلية، وغياب الأدلة التفصيلية خاصة "دليل الكتاب"، لأنه لا يؤصل لعلم دون في مرحلة متأخرة عن نزول الوحي من الوحي نفسه، وإنما يصار فيه إلى الأدلة العامة الدالة على القطع بالاستقراء الكلي، أو إلى الأدلة العقلية التي تحيل إثبات أصول الشريعة (الاعتقاد والفقه) بالأدلة الظنية، وهذا لا يعني أبدا غياب الإشارات من القرآن الكريم التي فهم منها القطع لهذا العلم، والشاطبي نفسه في آخر هذه المقدمة وهو يتحدث عن القوانين الكلية (التي لم ينص عليها كأصول الفقه) أشار أنها في معنى الأصول المنصوص عليها (كإكمال الدين وحفظ الكتاب)، قال رحمه الله: "والقوانين الكلية لا فرق بينها وبين الأصول الكلية التي نص عليها، ولأن الحفظ المضمون في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾، إنما المراد به حفظ أصوله الكلية المنصوصة، وهو المراد بقول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽²⁾ أيضا، لا أن المراد المسائل الجزئية"⁽³⁾.

إذن الاستدلال للقطعية في أصول الدين، يمكن انسحابه على القطعية في أصول الفقه، باعتبارهما معا أصولا قطعية تنبني عليها جزئيات الفقه والفقه الأكبر.

(1) سورة الحجر الآية: 9.

(2) سورة المائدة الآية: 4.

(3) ينظر: الموافقات 23/1.

وهنا يمكن الإلماح إلى من يسلكون مسلكاً آخر للاستدلال على قطعية الأصول، وذلك من خلال استقراءه وتتبعه للقضايا الجزئية خاصة في مبحث الدلالات كالخصوص والعموم، والتقييد والإطلاق، والإحكام والتشابه، والظهور والخفاء، والنسخ بأنواعه، وجعلها دليلاً على القطعية، وهذا فيه نظر، لأنها وغيرها من المباحث الأصولية مؤصلة للعلم لا لدلالته، لأن الدلالة تستفاد من الخارج أو من القواطع الأخرى كما ذكر الشاطبي رحمه الله، وعليه فاستحضار الآيات التي فيها تطبيقات عملية لمباحث الأصول لا تقوي الدلالة وإنما تقوي الصفة وهي عربية القرآن، أي أن القرآن ساير العرب في أساليب خطابهم ووافقهم في مناجي استعمالاتهم ليس إلا.

● المطلب الثاني: التأسيس لمحورية المقاصد من القرآن الكريم

ارتباط الدرس الأصولي بدرس المقاصد جعل الإمام الشاطبي رحمه الله يخصص للمقاصد كتاباً خاصاً ضمن الموافقات، إلا أنه في بيان دلالاته، وهي طبعاً القطعية، لم يقتصر على استدعاء الكليات العامة لأصول الدين وجعلها بالقياس أصولاً لعلم المقاصد، بل إنه سلك أيضاً مسلك الاستدلال الجزئي بالآيات، لأن علم المقاصد مبناه على التعليل سواء في المصالح أو المفسدات، وسواء كانت دنيوية أو أخروية، وهذا ما خالف فيه رحمه الله الإمام الرازي، فرد عليه في أول كتاب المقاصد⁽¹⁾، إذن يمكن القول إن محورية وقطبية علم المقاصد مستفاد من دليلين هما:

- الدليل العام: الاستقراء، وقد أدرجه الشاطبي تحت المقدمة الكلامية.

(1) ينظر: الموافقات 262/1.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- الدليل الخاص: الكتاب والسنة، ونصوصهما كما قال: "أكثر من أن تحصى"⁽¹⁾
وفيما يلي النصوص الخاصة التي أصل بها الشاطبي للمقاصد على سبيل التمثيل لا الحصر أو كما قال: "والمقصود التنبيه"⁽²⁾.
- في أصل البعثة: قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽⁴⁾.
- في أصل الخلقة: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ وَايُّكُمْ وَ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽⁵⁾ وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽⁶⁾ وقوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ وَايُّكُمْ وَ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽⁷⁾.
- في الوضوء: قال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁸⁾.
- في الصيام: قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽⁹⁾

(1) ينظر: الموافقات 1/262.

(2) ينظر: الموافقات 2/262.

(3) سورة النساء الآية: 164.

(4) سورة الأنبياء الآية: 106.

(5) سورة هود الآية: 7.

(6) سورة الذاريات الآية: 56.

(7) سورة الملك الآية: 2.

(8) سورة المائدة الآية: 7.

(9) سورة البقرة الآية: 182.

- في الصلاة: قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾⁽¹⁾
- في القبلة: قال تعالى: ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾⁽²⁾
- في الجهاد: قال تعالى: ﴿إِذِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا﴾⁽³⁾
- في القصاص: قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾⁽⁴⁾
- في التقرير على التوحيد: قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾⁽⁵⁾

فهذه جملة الآيات التفصيلية التي أراد من خلالها الشاطبي التأكيد على أن مقاصد الشريعة قطعية تفيد العلم بالاستقراء الكلي والتعليل الجزئي.

المطلب الثالث: الاقتصار على محل الشاهد

فلا يسرد رحمه الله الآيات البيّنات بطولها، وإنما يكتفي بذكر ما يقرر أو يؤكد المعنى المبحوث فيه، ولا يتجاوزه إلى غيره، ولو لم يتم المعنى، ويفهم المراد، فمثلاً ساق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ للتدليل على إتيان القرآن الكريم

(1) سورة العنكبوت الآية: 45.

(2) سورة البقرة الآية: 149.

(3) سورة الحج الآية: 37.

(4) سورة البقرة الآية: 178.

(5) سورة الأعراف الآية: 172.

بالنداء من الله⁽¹⁾، وأنت ترى عدم ذكر بقية الآيتين التي بهما تمام المعنى، وتعلق خطاب التكليف، وإنما اقتصر على المذكور لأن البحث يرتبط بالأسلوب (النداء) لا بالأحكام، وهو معهوده في مواضع كثيرة أذكر بعضها منها على سبيل التمثيل:

- سياقه لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾⁽²⁾ دون ذكر خبر إن المذكور في التتمة، وقوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾ دون ذكر جواب الشرط بعدها، لأن محل الشاهد عنده في العموم والخصوص معبر عنه في لفظي "الملائكة" و"المؤمنين"⁽⁴⁾.

- سياقه لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا﴾⁽⁵⁾ في معرض تفسير اللهو عند العلماء دون تميم الآية⁽⁶⁾.

- سياقه لقول الله تعالى: ﴿يُفِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾⁽⁷⁾ لشرح حكمة إضافة الإقامة إلى الصلاة، وهي المداومة⁽⁸⁾، فقد اقتصر على محل الشاهد، إذ به تعلق الغرض الخاص، أما العام فلم يذكر تتمة الآية الكاشفة له وهو الجزاء.

(1) ينظر الموافقات: 163/2.

(2) سورة النساء الآية: 96.

(3) سورة النساء الآية: 114.

(4) ينظر الموافقات: 198/3.

(5) سورة الجمعة الآية: 11.

(6) ينظر الموافقات: 325/4.

(7) سورة المائدة الآية: 57.

(8) ينظر الموافقات: 404/2.

على أنه أحيانا إذا تعلق موضع الشاهد بآيات متتاليات، فإنه انسجاما مع منهج الاختصار، يذكر أوائل الآيات وأواخرها فقط لأن فيها قصد الاستدلال أو البيان، فمثلا قال في حكم نسبة الشر إلى الباري جل وعلا: "الأدب في ترك التنصيص على نسبة الشر إلى الله تعالى، وإن كان هو الخالق لكل شيء، كما قال بعد قوله: ﴿فَلِإِلَهِكُمْ الْمُلْكُ﴾⁽¹⁾ [آل عمران: 26] إلى قوله: ﴿بِيَدِكِ الْخَيْرُ﴾⁽²⁾.

المطلب الرابع: تحكيم أسباب النزول

نص العلماء على أن معرفة أسباب النزول يعين على فهم الآيات، وذلك باعتباره سياقاً تاريخياً وواقعياً صنع الأحداث التي من أجلها نزل القرآن تبينها لها أو مفصلاً أو كشفاً، وباعتباره أيضاً فصلاً في القضايا التي تنازعتها اختلافات الرؤى وتعدد الأنظار، ففي تفسير قول الله تعالى ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾⁽³⁾ بين سبب نزولها وفيمن نزلت، قال: "وكان عبد الله بن أم مكتوم قد نزل عذره في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾⁽⁴⁾ ولكنه كان بعد ذلك يقول: "إني أعمى لا أستطيع أن أفر، فادفعوا إلي اللواء وأقعدوني بين الصفين... وروي عن جذع بن ضمرة أنه كان شيخاً كبيراً، فلما أمروا بالهجرة، وشدد عليهم فيها مع علمهم بأن الدين لا حرج فيه، ولا تكليف بما لا يطاق، قال لبنيه: "إني أجد حيلة فلا أعذر، احمّلوني على سرير، فحملوه، فمات بالتنعيم، وهو يصفق يمينه على شماله ويقول: هذا لك وهذا لرسولك..."⁽⁵⁾.

(1) سورة آل عمران الآية: 26.

(2) ينظر الموافقات: 166/2.

(3) سورة النساء الآية: 94.

(4) سورة النساء الآية: 94.

(5) ينظر الموافقات: 159/3.

وفي تفسير قول الله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽¹⁾ قال: "إذ كان ناس يختانون أنفسهم فجاءت الآية تبيح لهم ما كان ممنوعا قبل حتى لا يكون فعلهم ذلك الوقت خيانة منهم لأنفسهم، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ وَّ أَلَّا تُفْسِدُوا فِيهِ أَلَيْتُمْ بِإِنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾⁽²⁾ إذ نزلت عند وجود مظنة الخوف ألا يفسدوا وما أشبه ذلك"⁽³⁾.

وفي تفسير قول الله تعالى: ﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَّ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾⁽⁴⁾ ذكر سبب نزولها وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أبيي "لأستغفرن لك ما لم أنه عنك" حتى نزلت الآية... ونزل: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾⁽⁵⁾.⁽⁶⁾

ويلاحظ أن الإمام الشاطبي يمر أحيانا على آيات من القرآن الكريم مرورا سريعا يقتصر في التعليق عليها فقط على ذكر السبب الإجمالي لسبب نزولها دون أن يذكر تفاصيل الأحداث، فمثلا في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾⁽⁷⁾ اكتفى بقوله: "قيل إنها نزلت بسبب تحريم ما أحل الله تشديدا على النفس، فسمي اعتداء لذلك"⁽⁸⁾.

(1) سورة البقرة الآية: 186.

(2) سورة النساء الآية: 3.

(3) ينظر الموافقات: 297/3.

(4) سورة التوبة الآية: 81.

(5) سورة التوبة الآية: 85.

(6) ينظر الموافقات: 390/2.

(7) سورة المائدة الآية: 89.

(8) ينظر: الموافقات 238/1.

المطلب الخامس: تفسير القرآن بالقرآن

لم يخرج الشاطبي رحمه الله عن معهود العلماء في محاولة كشف وبيان مراد الله من تنزيله، فإذا عرض الآية للاستدلال بمعناها التمس لها تفسيراً من آية أخرى، إما تبينها، أو تخصصها، أو تقيدها، أو تفصلها، أو تنسخها، ثم إذا لم يجد عرج إلى الأحاديث الصحيحة التي بها يكشف عن معاني الآيات، وأحياناً يعضدها بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا منهج مطرد عنده في كل مباحث الكتاب، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِقَبْضِهِ﴾⁽¹⁾ فسرهُ بآيات مشابهات كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽²⁾ وبقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾⁽³⁾ وبقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾⁽⁴⁾.⁽⁵⁾

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾⁽⁶⁾ فسرهُ بآيات ضميمات كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽⁷⁾ وبقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾⁽⁸⁾ وبقوله تعالى:

(1) سورة يونس الآية: 107.

(2) سورة الأنعام الآية: 18.

(3) سورة الطلاق الآية: 3.

(4) سورة الطلاق الآيتان: 2-3.

(5) ينظر: الموافقات 3/173.

(6) سورة النساء الآية: 64.

(7) سورة النساء الآية: 58.

(8) سورة المائدة الآية: 94.

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾⁽¹⁾ وبقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾⁽²⁾ وبقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَايَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَايَكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾⁽³⁾.⁽⁴⁾

وفي قوله تعالى: ﴿وَفَدَّ كَانَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾⁽⁵⁾ فسرهُ بقوله سبحانه: ﴿يَحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَفُولُونَ إِنْ أَوْتَيْتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾⁽⁶⁾ وبقوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِالْأَلْسِنَتِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾⁽⁷⁾.

إذن يمكن أن نصنف هذا المنهج في التعامل مع أي الكتاب ضمن "التفسير الموضوعي" الذي يحشد ضمائم الآيات ومشابهاتها في محل واحد لمزيد من البيان والتوضيح، ولا اكتمال عناصر المعنى الواحد المبثوث في آيات مختلفة.

وفي معرض استدماج معاني الآيات المتفرقة، ينبه الشاطبي رحمه الله أن أهم وظائف الآيات الموضوعية هي وظيفة البيان، وألمح إلى أن التعبير عن هذه الوظيفة يختلف بين المتقدمين والمتأخرين، فقد سماه كثير من السلف نسخاً، وليس المراد رفعاً لحكم أو إزالة له كما عند المتأخرين، وإنما المراد هو تخصيص عام، أو تقييد مطلق، أو تفصيل مجمل، قال رحمه الله: "يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين،

(1) سورة النور الآية: 61.

(2) سورة النساء الآية: 79.

(3) سورة الحشر الآية: 7.

(4) ينظر: الموافقات 312/4-313.

(5) سورة البقرة الآية: 74.

(6) سورة المائدة الآية: 43.

(7) سورة النساء الآية: 45، وينظر: 246/3.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً...⁽¹⁾.

ومن أمثلة الآيات المفسرات بالآيات وعُبر عنها بالنسخ:

- قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾⁽²⁾ فهو منسوخ أي مفسر بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾⁽³⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽⁴⁾ منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفِرُ بِهَا﴾⁽⁵⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ﴾⁽⁶⁾ منسوخ بقول الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾⁽⁷⁾.

- قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾⁽⁸⁾ منسوخ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الموافقات 75/3.

(2) سورة الشورى الآية: 18.

(3) سورة الإسراء الآية: 18.

(4) سورة الأنعام: الآية: 69.

(5) سورة النساء الآية: 139 وينظر: 77/3.

(6) سورة الأنفال الآية: 16.

(7) سورة الأنفال الآية: 66 وينظر: 79/3.

(8) سورة الأنبياء الآية: 97.

(9) سورة الأنبياء الآية: 100، وينظر: الموافقات 81/3.

- قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَافًا﴾⁽¹⁾ منسوخ بقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽²⁾.

● المطلب السادس: تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن الكريم

تقرر عند الشاطبي أن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته من جهة الرواية متأخرة عن رتبة الكتاب، إذ هي مظنونة تفصيلاً، محمكة إجمالاً، والكتاب محكم إجمالاً وتفصيلاً، لكنها تبقى في تناسقها مع الكتاب مفسرة له، والتفسير نوع من البيان كما قال⁽³⁾، وقد ساق في التفسير النبوي الكثير من الأمثلة المبينة، وسأكتفي بذكر مثالين أو ثلاثة، لأن محل بحثه هو مبحث السنة في علاقتها مع القرآن.

- قول الله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا أَلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾⁽⁴⁾ فقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم كما في البخاري بقوله: ((دخلوا يزحفون على أوراكمهم))⁽⁵⁾.

- قول الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾⁽⁶⁾، فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ((إنكم تتبعون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله)).

- قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾⁽⁷⁾ فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ((لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل

(1) سورة التوبة الآية: 98.

(2) سورة التوبة الآية: 100 وينظر: 80/3.

(3) ينظر: الموافقات 4/339.

(4) البقرة الآية: 57.

(5) ينظر: الموافقات 4/340.

(6) سورة آل عمران الآية: 110.

(7) سورة الأعراف الآية: 172.

نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصا من نور، ثم عرضهم على آدم فقال: أي رب، من هؤلاء؟ قال هؤلاء ذريتك))⁽¹⁾.

هذه نماذج ملمحة إلى تفسيره عليه الصلاة والسلام للآي كما ذكرها الشاطبي في سياق إبراز دور البيان التي اضطلعت به السنة النبوية مع أدوار أخرى اختلف حولها العلماء اختلافا شديدا كالإنشاء والاستقلال والنسخ، فصلها في مبحث السنة النبوية إذ هناك مناسبة القول فيها.

● المطلب السابع: تفسير الصحابي للقرآن الكريم

يعضد الإمام الشاطبي في كثير من الأحيان تفسيره للآيات بكلام الصحابة رضوان الله عليهم، إذ يعتبر تفسير الذين شاهدوا نزول الوحي وسمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، وكانوا شهودا على أحداث كثيرة تحدث عنها القرآن الكريم، أضف إلى ذلك فصاحة ألسنتهم، وقوة قريحتهم، وتوقد ذكائهم، ومنهم من نال بركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالفتح في التفسير والتأويل كابن عباس رضي الله عنه، لهذا جعل الشاطبي كلامهم في القرآن عمدة يرجع إليها ويتكأ عليها، قال رحمه الله معللا سبب اعتماده على أقوال الصحابة في الدرس الأصولي عموما، وفي التفسير خصوصا: " عرفوا مقاصد الشريعة فحصلوها، وأسسوا قواعدها وأصولها، وجالت أفكارهم في آياتها، وأعملوا الجد في تحقيق مبادئها وغاياتها... فصاروا خاصة الخاصة، ولباب اللباب، ونجوما يهتدي بأنوارها أولوا الألباب.."⁽²⁾

(1) ينظر: الموافقات 4/240.

(2) نفسه، 1/21.

وقال في مكان آخر: "جمهور العلماء قدموا الصحابة عند ترجيح الأقاويل، فقد جعل طائفة قول أبي بكر وعمر حجة ودليلاً، وبعضهم عد قول الخلفاء الأربعة دليلاً، وبعضهم يعد قول الصحابة على الإطلاق حجة ودليلاً..."⁽¹⁾.

ومن المواضع التي ساق فيها الشاطبي أقوال الصحابة رضوان الله عليهم لبيان معاني الآية:
- تفسير قول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽²⁾، فسرهما ابن عباس بكتمان الشهادة⁽³⁾.

- تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾⁽⁴⁾ أولها ابن عباس بقوله: إنما هو أجل رسول الله أعلمه إياه⁽⁵⁾.

وقد ينقل رحمه الله عن غير الصحابة من الذين جاءوا بعدهم من علماء التفسير من التابعين وأتباعهم ومن بعدهم، كابن المسيب، والضحاك، وقتادة، والسدي، وعكرمة، وعراك بن مالك، ومحمد بن كعب القرظي، وعمر بن عبد العزيز، وابن شهاب، ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة، ووهب بن منبه، وأبي عبيد، وغيرهم إلى حدود القرن السادس، فقد نقل كثيراً عن ابن العربي والغزالي والتستري في آخرين.

وقد ينقل كلاماً في التفسير ولا ينسبه، ويكتفي بقوله: "ذهب جماعة إلى أن المراد"، أو "وقال المفسرون"، ومثاله في تفسير قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾⁽⁶⁾

(1) ينظر: الموافقات 4/354.

(2) سورة البقرة الآية: 285.

(3) ينظر: الموافقات 3/78.

(4) سورة النصر الآية: 1.

(5) ينظر: الموافقات 3/267.

(6) سورة الروم الآية: 18.

قال: "فذهب جماعة إلى أن المراد بالحياة والموت ما هو حقيقي، كإخراج الإنسان الحي من النطفة الميتة، وبالعكس، وأشبه ذلك مما يرجع إلى معناه، وذهب قوم إلى تفسير الآية بالموت والحياة المجازيين المستعملين في مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ مَسَّ كَافً مِّتًا فَأَخْرَجْنَا مِنْ بُطُونِهَا سَعِيرًا﴾⁽¹⁾، وربما ادعى قوم أن الجميع مراد بناء على تعميم المشترك"⁽²⁾.

وأيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾⁽³⁾ قال: "المفسرون هنا على أن المراد بالسكر ما هو الحقيقة أو سكر النوم وهو مجاز فيه مستعمل، وأن الجنابة والغسل منها على حقيقته، فلو فسر على أن السكر هو سكر الغفلة والشهوة حب الدنيا المانع من قبول العبادة... لكان هذا التفسير غير معتبر"⁽⁴⁾.

المطلب الثامن: التفسير الصوفي مرجعاً للبحث الأصولي

من المصادر المهمة التي رجع إليها الشاطبي في فهم معنى ظواهر وخفيات إشارات النصوص هي كتب الصوفية، وأرباب الأحوال، فقد نقل عنهم تحقیقات في الفقه والتفسير والسلوك، موافقاً لهم في كثيرها ومخالفاً لهم في صريح غلوهم، ومؤولاً تأويلات حسناً لما تنازع معان مختلفة وأحياناً متناقضة.

ولأن الموافقات كتاب أصول نظري، وليس كتاب فقه أو سلوك، فلم يسترسل كثيراً في بحث قضايا التصوف المصطلحية والمعنوية والعملية فيه، بل تحدث عنها من

(1) سورة الأنعام الآية: 123.

(2) ينظر: الموافقات 3/38.

(3) سورة النساء الآية: 43.

(4) ينظر: الموافقات 3/39.

وجهة نظر أصولية تعنى بدلالات الألفاظ على المعاني، من جهة توافق ظواهرها مع بواطنها مما يحتمله اللفظ العربي ولا تأباه دلالات الاستعمال، أما غير ذلك من التفريعات والتفصيلات خاصة ما تعلق منها بالبدعية والسنية فقد بسطها في كتابه الاعتصام، فلترجع هناك.

إن تحسين الشاطبي لمذهب الصوفية ومدحه لهم، واطمئنانه لقوة مصادرهم جعله يعتمد عليهم في تفسير آيات الذكر الحكيم، طبعاً بشروط موافقة ظاهر اللغة، وإقامة شاهد نصاً أو ظاهراً لصحة التفسير، وعدم عوده على المعاني التكلفية الكلية والجزئية بالنقض والإبطال، قال رحمه الله مادحا مذهبهم: "ترقوا عن رتبة العوام المنهمكين في الشهوات إلى رتبة الملائكة الذين سلبوا الاتصاف بطلبها والميل إليها، فاستجازوا لمن ارتسم في طريقهم إباحة بعض المنوعات في الشرع بناء على اختصاصهم عن الجمهور"⁽¹⁾.

وبهذا يكون الشاطبي قد وظف "التفسير الإشاري" بالإضافة إلى "التفسير الأثري" و"الموضوعي" في درسه الأصولي.

ويمكن في هذا السياق أن نسوق مثلاً موضحاً لهذا النوع من الآيات التي فسرت بغير ظاهرها، ولوحظ فيها إشارات خفية، فمثلاً قال الشاطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أَنْدَادًا﴾⁽²⁾، "أي أضداداً، قال: وأكبر الأنداد النفس الأمارة بالسوء، الطواعة إلى حظوظها، ومنهياها بغير هدى من الله، وهذا يشير إلى أن النفس الأمارة داخلة تحت عموم الأنداد، حتى لو فصل لكان المعنى: فلا تجعلوا لله أنداداً، لا صنماً ولا شيطاناً،

(1) ينظر: الموافقات 2/248.

(2) سورة البقرة الآية: 21.

ولا النفس ولا كذا، وهذا مشكل الظاهر جداً، إذ كان مساق الآية ومحصول القرائن فيها يدل على أن الأنداد الأصنام أو غيرها مما كانوا يعبدون، ولم يكونوا يعبدون أنفسهم، ولا يتخذونها أرباباً، ولكن له وجه جار على الصحة، وذلك أنه لم يقل إن هذا هو تفسير الآية، ولكن أتى بما هو ند في الاعتبار الشرعي الذي شهد له القرآن من جهتين:

- إحداهما: أن الناظر قد يأخذ من معنى الآية معنى من باب الاعتبار، فيجربه فيما لم تنزل فيه، لأنه يجامعه في القصد أو يقاربه، لأن حقيقة الند أنه المضاد لنده الجاري على مناقضته، والنفس الأمانة هذا شأنها لأنها تأمر صاحبها بمراعاة حظوظها، لاهية أو صادة عن مراعاة حقوق خالقها. وهذا هو الذي يعنى به الند في نده، لأن الأصنام نصبوها لهذا المعنى بعينه، وشاهد صحة هذا الاعتبار قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَجْنَابَهُمْ وَرُءُوسَهُمْ أَرْبَابًا مِّمَّنْ دُونِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ وهم لم يعبدوهم من دون الله، ولكنهم ائتمروا بأوامرهم، وانتهوا عما نهوهم عنه كيف كان، فما حرّموا عليهم حرموه، وما أباحوا لهم حللوه.. وهذا شأن المتبع لهوى نفسه.

- والثانية: أن الآية وإن نزلت في أهل الأصنام، فإن لأهل الإسلام فيها نظراً بالنسبة إليهم، ألا ترى أن عمر بن الخطاب قال لبعض من توسع في الدنيا من أهل الإيمان: أين تذهب بكم هذه الآية ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾⁽²⁾ وكان هو يعتبر نفسه بها، وإنما أنزلت في الكفار لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ أَدْهَبْتُمْ﴾⁽³⁾، فإذا كان كذلك صح التنزيل بالنسبة إلى النفس الأمانة في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾⁽⁴⁾ والله أعلم⁽⁵⁾.

(1) سورة التوبة الآية: 31.

(2) سورة الأحقاف الآية: 19.

(3) الآية نفسها.

(4) سورة البقرة الآية: 21.

(5) ينظر: الموافقات 3/398.

هذا نموذج للتفسير الإشاري عند الشاطبي سقته على طوله لما فيه من التزام بقواعد الظواهر في الألفاظ، وشهود النصوص الأخرى على صحة ما فسر به الآيات، وقبول كليات الشريعة وأصول الدين له جملة، وإلا لو انحرم شرط أو تخلف في التفسير لرده رحمه الله كما رد تفسير الباطنية الموغل في مخالفة اللغة وقواعد الملة وانعدام شاهد الشرع له بالاعتبار، كتفسير البقرة بالنفس البهيمية في سورة البقرة، أو بـ"عائشة" رضي الله عنها كما فسرهما غلاة الروافض، أو تفسير الجبت والطاغوت بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وغيرها. ينظر أمثلة أخرى⁽¹⁾.

هذا باختصار مجمل ما له صلة بروافد الشاطبي ومنهجه في عرض المادة القرآنية والتفسيرية في الموافقات، وأختم هذا المبحث بذكر المصادر التي نص على الإفادة منها وهي:

- أحكام القرآن للقاضي إسماعيل⁽²⁾
- فضائل القرآن لأبي عبيد⁽³⁾
- تفسير القرآن العظيم للتستري⁽⁴⁾
- أحكام القرآن لابن العربي⁽⁵⁾
- الناسخ والمنسوخ لابن العربي⁽⁶⁾
- جواهر القرآن للغزالي⁽⁷⁾

(1) ينظر: الموافقات 2/272.

(2) نفسه، 4/698.

(3) نفسه، 4/695.

(4) نفسه، 4/806.

(5) نفسه، 3/889.

(6) نفسه، 2/575.

(7) نفسه، 4/768.

المبحث الثاني: السنة النبوية موردا للدرس الأصولي عند الشاطبي:

تعد السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع، ولها مكانة بيانية متقدمة في علاقتها مع القرآن الكريم، "لأنها راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره"⁽¹⁾، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿وَمَا آتَايَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَايَكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾⁽³⁾ وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾⁽⁴⁾، وغيرها من الآيات الدالة على وظيفة البيان التي تضطلع بها السنة، قال الشاطبي: "الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة، إذ عولوا على.. أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فأطرحوا أحكام السنة، فأداهم ذلك إلى الانحلال عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله..."⁽⁵⁾.

أجل لا يمكن الاستغناء عن السنة مطلقا في فهم الكتاب، ولا يمكن الاقتصار فقط على الكتاب في بيان الأحكام، بل كلاهما مكمل للآخر، ومتوقف عليه، لكن مع تفاوت في التقديم والتأخير كما أشار إليه الشاطبي في المسألة الثانية من دليل السنة بقوله: "رتبة السنة التأخر عن الكتاب في الاعتبار"⁽⁶⁾، وهذا الأمر سأفصل

(1) ينظر الموافقات: 311/3.

(2) سورة النحل الآية: 44.

(3) سورة الحشر الآية: 7.

(4) سورة النور الآية: 61.

(5) ينظر الموافقات: 325/4 – 326.

(6) ينظر الموافقات: 307/4.

فيه الكلام في آخر هذا المبحث بإذن الله على ضوء كتابات الدكتور طه جابر العلواني رحمه الله، وكتابات أستاذي المشرف فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني وفقه الله وحفظه، أما المطالب الموالية فسأخصصها لحضور السنة النبوية باعتبارها مصدرا من مصادر الشاطبي في الموافقات.

● المطلب الأول: بعض الأحاديث التي ساقها الشاطبي للبيان أو الاستدلال الأصولي:

كثيرة هي الأحاديث النبوية التي ساقها الشاطبي في معرض البحث في بعض القضايا الأصولية، وهو استثمار بياني منه للسنة النبوية، ليس فقط غرضه الاستدلال أو التأصيل، وإنما بيان أن قواعد الأصول كما عرفها العرب الأقحاح جارية على معهود السنة باعتبارها خطابا عربيا محكوم بما حكم بها على كل النصوص العربية، وفي ما يلي شواهد وأمثلة على ذلك:

- في مسألة الترك عند الأصوليين: حديث ((قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه))⁽¹⁾.
- في مسألة العموم المخصص: حديث ((إن خيرا لأحدكم أن لا يسأل من أحد شيئا))⁽²⁾.
- في مسألة الشرط في التخيير المسقط للحكم: حديث ((لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة))⁽³⁾.

(1) تخريج أحاديث الإحياء: 3/ 334.

(2) أخرجه بقریب من هذا اللفظ أبو يعلى الموصلي في مسنده 156/1 برقم: 167، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 100/3 وقال: "هو في الصحيح باختصار، ورواه أبو يعلى، ورجاله موثقون".

(3) صحيح البخاري، كتاب الزكاة باب: لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، رقم: 1382.

- في مسألة قصد المكلف الجريان تحت الأحكام بلا نظر إلى أسباب أو مسببات: حديث ((ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف فخذ))⁽¹⁾.
- في مسألة المعفو عنه: حديث ((وعفا عن أشياء رحمة بكم لا عن نسيان، فلا تبحثوا عنها))⁽²⁾.
- في مسألة ما تجرد الحظ فيه للعبد وحده: حديث ((إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم من ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد، فهم مني وأنا منهم))⁽³⁾.
- في مسألة الخطأ في الاجتهاد: حديث ((إني لأخاف على أمتي من بعدي من أعمال ثلاثة، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: أخاف عليهم من زلة العالم، ومن حكم جائر، ومن هوى متبع))⁽⁴⁾.
- في مسألة الإجمال الذي يتعلق به ما لا ينبغي عليه تكليف: حديث ((ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه))⁽⁵⁾.
- في مسألة حد الشارع لأوقات الواجبات أو المندوبات: حديث ((أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله))⁽⁶⁾.

(1) أخرجه البخاري (7164)، ومسلم (1045)، والنسائي (2606).

(2) الكامل في الضعفاء: 97/2.

(3) صحيح البخاري، رقم: 2486، صحيح مسلم رقم: 2500.

(4) رواه البزار في مسنده: 3384/8.

(5) رواه البيهقي في السنن الكبير باب جماع أبواب ما خص به رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم: 12591.

(6) أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جداً.

- في مسألة قصد الشارع من وضع الشريعة: حديث ((كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل))⁽¹⁾ وحديث ((لا تمت وأنت ظالم))⁽²⁾.

المطلب الثاني: السنة النبوية في المشروع الأصولي للشاطبي والقراءات المتعددة:

سبق أن ألمحت في مباحث سابقة إلى مرتبة السنة من الكتاب عند الإمام الشاطبي رحمه الله، وذكرت هناك نقلا عن العلماء الأعلام تقدم الكتاب عن السنة في الاعتبار، بدليل قطعية الأول وظنية الثاني، وتقديمه عند التعارض أو وهم التعارض إذا تعذر الجمع، وكذلك بالنظر إلى ما روي من الأخبار والآثار التي تصرح بعمدة الكتاب وحاكميته وهيمنته على غيره، وأدلة أخرى عقلية وعقلية مبسطة بتفاريدها في كتب الأصول والنظر⁽³⁾.

وليس الغرض من هذا المبحث إعادة ما بُحث وأشبع بحثا في مظانه، بقدر ما هو توجيه مزيد الإنارات إلى إشكالية علاقة السنة النبوية بالقرآن الكريم في القراءات الفكرية والمراجعات النقدية المعاصرة، على ضوء جهود مفكرين إسلاميين معاصرين، لهم وقفات فاحصة لهذه العلاقة، وأيضا مداخل منهجية مختلفة لرصدها ثم لقراءتها وتوجيهها، وقد ذهب هؤلاء المفكرون في بيان تشابك هذه العلاقة وتداخلها مذاهب شتى، وسلكوا للتأصيل لها طرائق مختلفة، ترجع عند الفحص والنظر من جهة "الاعتماد العمومي" على اجتهادات علماء الحديث والجرح والتعديل، وأئمة الفقه والأصول، ومن جهة "الاعتماد الخصوصي"

(1) أخرجه أحمد رقم: 21064، وأبو يعلى رقم: 7215 والطبراني في الكبير رقم: 3629.

(2) لم أقف على من خرجه بهذا اللفظ.

(3) انظر الموافقات: 307/4 وما بعدها.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

إلى ما حرره الإمام الشاطبي في موافقاته، وهو المعني بالدراسة والبيان هنا في هذا البحث، وسنقتصر في معالجة بعض تفاصيله على مدخلين أساسيين، يمثلهما ثلاثة أعلام معاصرين لهم أثر كبير في الفكر الإسلامي المعاصر بشقيه المقاصدي والأصولي، وهم: شيخ أساتذتنا وشيوخنا العلامة الدكتور طه جابر العلواني رحمه الله تعالى، وأستاذنا ومفيدنا العلامة المفكر المقاصدي فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني حفظه الله، وأستاذنا العلامة فضيلة الدكتور الحسين أيت سعيد حفظه الله.

ولا تخفى جهود الأساتذة المذكورين واجتهاداتهم في مجال الدراسات القرآنية والحديثية والأصولية والمقاصدية على أحد، فإن لهم فيها تأليف وتصانيف محررة معروفة، ودراسات ومقالات نقدية وتجديدية منشورات في دوريات وفصليات جامعية ومركزية ومجمعية داخل المغرب وخارجه.

وهم جميعا مع اتفاقهم المبدئي على الدفاع عن السنة النبوية، والذود عن حياضها، ورد الشبه الحائمة حولها، وتعظيم مقامها، إلا أنهم اختلفوا بعض الاختلاف في مداخل هذا الاتفاق، نظرا لتعدد زوايا النظر عندهم، وآليات القراءة التي ربما تنطلق من مرجعيات منهجية وفلسفية وفكرية متعددة عند كل واحد منهم.

المطلب الثالث: المعالم الكبرى لإشكالية التعامل مع السنة النبوية عند

الدكتور طه جابر العلواني

تأسس مشروع الدكتور العلواني الساعي إلى الوقوف عند مرتبة السنة النبوية بالنسبة للقرآن المجيد كما ذكرها الشاطبي في الموافقات على فكرة " التفرد القرآني"، باعتباره الأصل الأول في التشريع، وعمدة الملة والشريعة، إذ أن كل ما ننشده اليوم من الوحدة الإسلامية،

وإعادة بنائها، والعروج بها إلى مدارج الكمالات الممكنة مرتبط بشكل عضوي ومفصلي بإدراك حقيقة دور الكتاب المبين في حياة الأمة، ومعرفة دور النبي صلى الله عليه وسلم في بيانه وتلاوته حق التلاوة⁽¹⁾.

إن فهم العلاقة الإشكالية بين الكتاب والسنة في مشروع العلواني، لا بد له بالإضافة إلى الشجاعة العلمية، والقراءة الفاحصة، والمنهج العلمي القويم، إلى مقدمات معرفية تبين السياق التاريخي لها، وتعمل على وضعها في الأنساق المعرفية المرتبطة بها، خاصة ما يتعلق منها بالمصطلحات والمفاهيم، التي تبنى عليها المواقف الاجتهادية، وتتأسس عليها القواعد العلمية، لذلك وضع الدكتور طه رحمه الله هذه المقدمات المتشعبة بين يدي مشروعه حتى يفهم على وجهه لأكمل الصحيح.

ولتقريب المشروع العلواني ومقدماته للباحثين، وكذلك نتائجه التي ترتبت عليه، عمل أستاذنا فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني حفظه الله على تلخيص أهم معالمه في دراسة قيمة منشورة بمجلة "إسلامية المعرفة" الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي⁽²⁾، وقد لاحظت من خلالها توافق أستاذنا مع الدكتور العلواني في كثير من القضايا المرتبطة بالموضوع، بل وتأكيد على دقة ومنهجية ما حرره في "إشكالية التعامل مع السنة النبوية" مع مزيد بيان وتوضيح وتفريع، ويمكن تلخيص هذه المقدمات وما آلت إليه في ما يلي:

- أولاً: تعريف النبوة وتحديد مهام الأنبياء

(1) ينظر: إشكالية التعامل مع السنة النبوية، الدكتور طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط 01/1435هـ - 2014م، ص: 18 .

(2) ينظر العدد 90/2017 /ص: 137 وما بعدها.

وهي المقدمة الأولى التي انبنى عليه مشروع الدكتور طه الفكري، ولا يغيب عن الباحث أن الحدود وتحديد المهام هي رافعة منهجية ومحورية للحكم على الفعل (السنة النبوية) من خلال الفاعل (النبي عليه الصلاة والسلام)، والصفة الملازمة (النبوة)، لذلك استدعى كل الصفات الخادمة لهذا المعنى، وأبرزها في ثنائيات وظيفية توضح المفاهيم المتقاربة، وتكشف عن صلاتها وفوارقها القريبة والبعيدة، بدأها بالعلاقة بين النبوة والرسالة، وبحث تحتها العلاقة الجدلية بين النبوة والاصطفاء، والنبوة والبشرية، ومن هو النبي، وما أصل اشتقاقه اللغوي، واستعمالاته الوضعية، وما هي الرسالة، وما هو الفرق بينها وبين النبوة، وما هي العصمة وما علاقتها بالنبوة، وما علاقة العبقريّة بالرسالة والنبوة.

كل هذه العلاقات حاول الدكتور طه الإجابة عنها تمهيدا لتوضيح الإشكالية الكبرى عنده، وهي إبراز العلاقة بين السنة النبوية المطهرة وبين القرآن الكريم كما هي في الواقع العلمي، وكما أرادها حقيقة الشارع الحكيم من خلال استقراء وتتبع نصوص الشرع كلها.

لقد تتبع العلواني رحمه الله مواطن ومواضع ذكر الأنبياء عليهم السلام في القرآن الكريم، ليقف عند جوانب الاتفاق والاختلاف في شرائعهم، والتوابث والمتغيرات في رسائلهم خاصة في أبعادها الأربعة: العقيدة - القيم - الأخلاق - المعاملات⁽¹⁾، فبين ذلك من خلال بعض النماذج: عيس وأمه عليهما السلام، وسليمان بن داود عليهما

(1) ينظر إشكالية التعامل مع السنة النبوية، الدكتور طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط 1435هـ - 2014م، ص: 38.

السلام، ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، فانتهى إلى أن الأنبياء عموماً تبدأ وتنتهي مهامهم كما حددها الباري جل وعلا لهم في المهمة العظمى وهي تبليغ الوحي، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فَبَلَكَ إِلَّا رِجَالًا يُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾، وقال سبحانه: ﴿فَلِإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَفِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا﴾⁽²⁾.

هذه إذن المهمة السامية العظمى لكل الأنبياء عليهم السلام، شاركهم فيها النبي عليه الصلاة والسلام، ثم اختص دونهم بمهمات أخرى هي التي عليها مدار بحث من اعتبر السنة المطهرة كلها وحي كالقرآن الكريم، ومن عدّ بعض ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام في غير باب التشريع خارجاً عن الوحي، إذ "ليس من الصواب إدراجها تحت مفهوم الوحي، وجعلها متساوية مع القرآن الكريم"⁽³⁾، وهذه المهمات إجمالاً هي:

- التلاوة: قال تعالى: ﴿وَآتِلْ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾⁽⁴⁾، وقال سبحانه: ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾⁽⁵⁾.

(1) سورة الأنبياء الآية: 7.

(2) سورة فصلت الآية: 5.

(3) قراءة في إشكالية التعامل مع السنة، ص: 139.

(4) سورة الكهف الآية: 27.

(5) سورة الطلاق الآية: 11.

- التبليغ: قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾⁽¹⁾، وقال سبحانه: ﴿إِن تَوَلَّيْتُمْ بَاعِلِمُوا أَنَّمَا عَلَيَّ رَسُولُنَا الْبَلِّغُ الْمُبِينُ﴾⁽²⁾.

- البيان: قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁽³⁾، وقال سبحانه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ فَمَا جَاءَكُمْ مِنْ رُسُلِنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْبَهُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾⁽⁴⁾ فَمَا جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ⁽⁴⁾.

- النصح: قال تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽⁵⁾، وقال سبحانه: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾⁽⁶⁾.

- تعليم الكتاب والحكمة: قال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾⁽⁷⁾، وقال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَهِى ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽⁸⁾.

(1) سورة المائدة الآية: 69.

(2) سورة المائدة الآية: 94.

(3) سورة النحل الآية: 44.

(4) سورة المائدة الآيتان: 16-17.

(5) سورة الأعراف الآية: 61.

(6) سورة الأعراف الآية: 67.

(7) سورة البقرة الآية: 151.

(8) سورة الجمعة الآية: 2.

- تزكية الناس بالقرآن: قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١)، وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَئِي ضَلَّلِ مُبِينٍ﴾ (٢).

- تعليم الاتباع: قال تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ (٣)، وقال سبحانه: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (٤).

- تعليم الاقتداء: قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ (٥)، وقال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي فَرِيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَاثِرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ (٦).

- تعليم الاهتداء: قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (٧)، وقال سبحانه: ﴿بَلَىٰ - أَمَنُوا يَمْثِلْ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ - فَقَدْ إِهْتَدَوْا﴾ (٨).

(1) سورة البقرة الآية: 128.

(2) سورة آل عمران الآية: 164.

(3) سورة يونس الآية: 109.

(4) سورة الأحزاب الآية: 2.

(5) سورة الأنعام الآيتان: 90-91.

(6) سورة الزخرف الآية: 22.

(7) سورة الشورى الآية: 49.

(8) سورة البقرة الآية: 136.

- تعليم التأسي: قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۖ﴾⁽¹⁾، وقال سبحانه: ﴿فَذَكَرْتُ لَكُمْ إِسْوَةَ حَسَنَةٍ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾⁽²⁾

- الهيمنة: قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْفُرْعَانَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۖ﴾ إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَاءَتِیْكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ-اتِيَكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۖ﴾⁽³⁾، وقال سبحانه: ﴿طَسِمَ تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ۖ﴾ نَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَّبِيٍّ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۖ﴾⁽⁴⁾.

إن هذه المهمات الهاديات التي اضطلع بها النبي صلى الله عليه وسلم حفظت للقرآن الكريم مركزيته وقطبيته، وصانت له أسبقيته وتبعية غيره له، "فلا تسرح الأدلة والمصادر والمنطلقات التي تؤسس لفكر العالم، وتوصل تدبره إلا بقدر ما يسمح به القرآن الكريم، وعلى هذا يرى العلواني أنه ما من سنة نبوية صحيحة ثابتة عن الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم إلا ولها أصل قرآني انبثقت عنه، وارتبطت به"⁽⁵⁾.

والحقيقة أن ما انتهى إليه الدكتور طه رحمه الله، وأكده أستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني حفظه الله، من أن لكل سنة نبوية صحيحة ثابتة أصل قرآني تفرعت عنه، هو

(1) سورة الأحزاب الآية: 21.

(2) سورة الممتحنة الآية: 4.

(3) سورة النمل الآيتان: 6-7.

(4) سورة القصص الآيات: 1-2.

(5) ينظر: قراءة في كتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية، مجلة إسلامية المعرفة/ع 90 ص: 138.

مذهب الإمام الشافعي رحمة الله عليه، فقد نص في الرسالة على انطواء القرآن الكريم على كل أنواع الهداية التي يمكن أن نستدل بها على أحكام النوازل المستجدة⁽¹⁾، قال رحمه الله: "فليس تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"⁽²⁾.

وهو أيضا مذهب الشاطبي الذي صرح به في المسألة السادسة من الأدلة على التفصيل حيث قال: "القرآن فيه بيان كل شيء على ذلك الترتيب المتقدم، فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة، ولا يعوزه منها شيء، والدليل على ذلك أمور منها: النصوص القرآنية من قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾⁽⁴⁾، وقوله: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽⁵⁾، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾⁽⁶⁾، يعني الطريقة المستقيمة، ولو لم يكمل فيه جميع معانيها لما صح إطلاق هذا المعنى عليه حقيقة... ولا يكون - أي القرآن الكريم - شفاء لجميع ما في الصدور إلا وفيه وبيان لكل شيء"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: قراءة في كتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية، ص: 140.

(2) ينظر: الرسالة: أبو عبد الله الشافعي محمد بن إدريس، مكتبة الحلبي، ط/1، 1358هـ - 1940م، ص: 20.

(3) سورة المائدة الآية: 4.

(4) سورة النحل الآية: 89.

(5) سورة الأنعام الآية: 39.

(6) سورة الإسراء الآية: 9.

(7) ينظر الموافقات: 256/3.

قلت: إن ما ذكره العلماء المتقدمون وأكده بعض المعاصرين من كون القرآن الكريم هو أصل كل سنة صحيحة، إنما هو بالنظر الإجمالي لا بالنظر التفصيلي، وبالاعتبار الكلي لا بالاعتبار الجزئي، لأن أعيان المسائل، وأفراد النوازل كما هو معلوم في الدين بالضرورة، غير مذكورة جميعها في القرآن الكريم، أو غير محصورة بلغة وتعبير أهل الأصول.

- ثانيا: السنة النبوية بين المفهوم والمصطلح

نفى الدكتور العلواني رحمه الله عن لفظة "السنة" صفة الاصطلاحية، وخالف بذلك " كثيرا من المتقدمين وجمهرة المتأخرين"⁽¹⁾، بل ذهب إلى كونها مفهوما دقيقا من "أدق المفاهيم الشرعية الكبرى ذات الآثار الهامة في تراثنا الفكري والديني"⁽²⁾ والتي يجب تتبعها واستقراءها في الاستعمال القرآني، والسيرورة التاريخية، يعني تتبعها من داخل السنة نفسها وما يتعلق بها من أقوال الصحابة رضوان الله عليهم إلى نهاية القرن الأول الهجري، أما بعده فنجد لفظة "السنة" في الحقول المعرفية الأخرى كالحديث والفقه والأصول والكلام والرأي لا تخرج عن حد "الاصطلاح"، وهو ما يعطي لها دورا محدودا من داخل النسق العلمي، والأصل أن دورها شمولي واسع يدخل ضمن "سنن الاجتماع الانساني الذي يفرض أن تكون قائمة على المقاصد العليا والقيم الكبرى"⁽³⁾، وهذا المعنى هو الوجه العملي الكامل، والغاية القصوى والمثل في "البيان التطبيقي" لمعاني القرآن

(1) ينظر إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 93.

(2) المرجع نفسه.

(3) ينظر: قراءة في كتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 138.

الكريم الواردة في قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في وصف خلقه عليه الصلاة والسلام: ((كان خلقه القرآن))⁽¹⁾.

- ثالثا: القرآن هو المصدر المنشئ، والسنة هي البيان التطبيقي

من الإشكالات العلمية العميقة التي ناقشها الدكتور العلواني رحمه الله، ورد فيها على غير واحد من العلماء، ومنهم الإمام الشاطبي رحمه الله، في إطار من النقد البناء والمراجعة الفكرية، إشكالية استقلال السنة بالتشريع، أو إنشاء السنة للأحكام ابتداءً، وكذلك قاعدة: "قضاء السنة على الكتاب، وعدم قضاء الكتاب على السنة"، وأصل الإشكال والخلاف هو عدم تحرير مفهوم الوحي تحريرا دقيقا، حتى يعلم ما يندرج تحته وما لا يندرج، سواء في أقوال وأفعال وأحوال النبي صلى الله عليه وسلم، أو في سلوكات بعض العرفانيين المفسرة في أدب الرياضة والمجاهدة بنوع من الوحي غير القرآني وهو: "الإلهام".

لقد تتبع الدكتور طه مفهوم الوحي في القرآن الكريم تتبعاً دقيقاً، ووقف عند معانيه المختلفة، فانتهى إلى أن القول بمماثلة القرآن للسنة يفقد القرآن مركزيته وقطبيته وحاكميته وهيمنته، لأن تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام فيها ما هو تشريعي أصله الوحي، وفيها ما هو خاضع "للقانون البشري في أعلى مراتب الكمال فيه"⁽²⁾، فليست المساواة إذن من هذه الحيثية واقعة، وكل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم هو على جهة البيان لا على جهة الإنشاء، يقول أستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني:

(1) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ص: 308.

(2) ينظر: إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 149.

"إن مفهوم السنة يقوم على ما سمّاه - أي الدكتور العلواني - نظرية البيان بمعناها القرآني، وليس بالمعنى الاصطلاحي الذي حمّله بعض الأصوليين والكلاميين... بل بهذه النظرية تتحدد العلاقة الدقيقة بين القرآن الكريم والسنة النبوية، إذ تلازم السنة الشريفة القرآن الكريم وتدور في فلكه.."⁽¹⁾.

إذن دور السنة النبوية هو البيان بمعناه القرآني، وليس بمعناه اللغوي أو الأصولي، وهو دور أفاده النظر التبعي الكلي لمادة "البيان" بتصاريفها المختلفة في القرآن الكريم، لكن يردّ على هذه النتيجة اعتراض بظاهر بعض النصوص القرآنية نفسها، كقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾⁽²⁾، فكيف ردّ الدكتور العلواني هذا الاعتراض؟

رأى رحمه الله أن لا تعارض بين ما قرّر وظاهر الآية الكريمة، واعتبر أن الذين فسروها على أساس عموم ما خرج على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بصفة مطلقة ابتعدوا عن فهم الآية حسب سياقها الذي وردت فيه، ذلك لأن الله سبحانه وتعالى لم يخاطب المؤمنين بهذه الآيات كي يستدل بها على وجوب اتباع أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان تحدث بها، وإنما خاطب بها المكذبين به... لقد كانت تصرفات رسول الله في حياته اليومية فيما عدا ما يخص الوحي القرآني تخضع للقانون البشري...⁽³⁾، وعليه فإن السنن التي نحن مطالبون - بحسب الدكتور طه - بالأخذ بها والتي تعدّ وحياً هي "السنن التي لها أصول تشريعية في القرآن الكريم،

(1) ينظر: قراءة في كتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 140.

(2) سورة النجم الآيتان: 3-4.

(3) ينظر: إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 148/149.

وما ليس له أصل في الكتاب يمكن تجنبه على أساس الإفادة منه في مجالات أخرى كالحكمة أو توجيه قابل للتطبيق، أو اعتبارات أخرى لكن ليس له الصفة التشريعية الموحدة⁽¹⁾.

- رابعا: حجية السنة وحجية الإخبار بها

تقرر عند الدكتور طه أن السنة المبينة الصحيحة لا بد أن يكون لها أصل من القرآن الكريم، وهو أيضا مذهب الإمامين الشافعي والشاطبي من الأصوليين، وقد اصطلحوا عليه بـ "عرض السنة على الكتاب"، بدل "قضاء السنة على الكتاب"، وهو المعول عليه والمُصار إليه.

إن هذه السنة التي انتقلت في سيرورتها التاريخية من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما بعده عبر أربعة أجيال: جيل التلقي، وجيل الرواية- وجيل الفقه، وجيل التقليد، هي التي لا شك في حجيتها باعتبارها مصدرا مبينا - على وجه الإلزام- للقرآن الكريم، بل لا يماري أحد في ذلك، لأنه من المعلوم من الدين بالضرورة، لكن الخلاف واقع في حجية الإخبار بها، هل له نفس الحجية التي للسنة نفسها؟ هل الإخبار بها يعد دليلا على حكم الله تعالى؟ وهل يفيد العلم أم الظن الغالب؟

لقد أجاب الدكتور طه عن هذا الإشكال من خلال تفريعات كثيرة غاص عبرها في مباحث علوم التفسير والحديث رواية ودراية، وعلم الرجال والطبقات، والموازنة بين نقد المتن ونقد السند، واستقراء مواضع تأثر المحدثين بالأصوليين، ومآخذ منهجية في علم الجرح والتعديل، وغيرها من المباحث الدقيقة في فروع المعارف الإسلامية ليخلص إلى⁽²⁾:

(1) ينظر: إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 155.

(2) ينظر: إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 369 وما بعدها

- أن السنة في نفسها حجة لا ريب فيها، لكن حجيتها تبقى تابعة لحجية القرآن الكريم بدلالة الاقتران في الأمر بطاعة الله وطاعة رسوله عليه الصلاة والسلام.
- الإخبار بالسنة باعتباره عملاً بشرياً يتدخل فيه حال الراوي وحفظه وضبطه، وحال الأسانيد من اتصال وانقطاع ليس حجة، وإنما المعتبر فيه ما له أصل في القرآن الكريم بعد عرضه عليه.
- منهج التفريق بين حجية السنة وحجية الإخبار بها ليس فيه أي دعوة لتجاوز الأحاديث النبوية الصحيحة، والآثار المدونة في مجاميع السنة، وإنما هو تفريق منهجي إجرائي واقعي يفصل الأصل عن الفرع، أي يفصل السنة في حكمها عن أحكام ناقلها.
- لا يجوز وضع أي كتب بالمقارنة مع القرآن الكريم، ومن فعل ذلك فإنما هو نتيجة للخلل في القدرة على التمييز بين معنى صحة القرآن وصحة الأخبار، فصحة القرآن مستمدة من ذاته، وليس من طرق من حملوه، أما صحة الأخبار فيجب أن تستمد من تصديق القرآن لها وهيمنته عليها.

● المطلب الرابع: قراءة وتقويم أستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني لمشروع

الدكتور طه جابر العلواني

قدم أستاذنا فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني حفظه الله تعالى قراءة كاشفة وتقويماً تفصيلياً لمشروع الدكتور العلواني، وحاول إبرازهما للقراء والباحثين والمهتمين في مجال الفكر الإسلامي، كما أرادهما الدكتور طه رحمه الله، فأتاح لهم الاطلاع على أهم مفاصل المشروع باختصار مفيد، وإيجاز مفهم، تحدث في البداية عن الشرطين المنهجيين

والعلميين اللذين بهما يمكن فهم "إشكالية التعامل مع السنة النبوية" كما بسطت في ثنايا المشروع، والشرطان هما:

- الفهم الدقيق للقضايا التي تطرحها الممارسة الاجتهادية في علومنا الإسلامية.

- والقدرة المنهجية على الاجتهاد بناء على فهمه إياها⁽¹⁾.

ثم إنه حفظه الله حاول أن يدرج ضمن تركيبه لجزئيات مشروع العلواني القراءات والتقويمات الأخرى التي خالفت واختلفت مع قراءته وتقويمه، في إطار مقاربة توفيقية وتقريبية لوجهات نظر الفرقاء خاصة في موقفين اثنين هما:

- موقف القول باستقلالية السنة في التشريع، أو إنشاء السنة للأحكام.

- موقف القول بانطواء القرآن الكريم على ما في السنة النبوية الصحيحة، وما يستتبعها من القول بحجية السنة وعدم حجية الإخبار بها⁽²⁾.

إن أهم نقطة فاصلة في قراءة أستاذنا وتقويمه لمشروع الدكتور طه هي عرضه نتائجهما على ما أسسه الإمام الشاطبي رحمه الله في الوجوه الستة للتعامل مع السنة النبوية في علاقتها بالقرآن الكريم، وأعتقد أن هذا الجانب تحديداً من جوانب إبداعه حفظه الله، لأنه وازن بين مشروعين متقاربين ثم مال بكل تجرد وموضوعية إلى أصالة وتميز و"وضوح ونزاهة وموضوعية وأمانة"⁽³⁾ معالجة الشاطبي رحمه الله، لأنها كما قال فيها قدر كبير "من جرعات التفهم المعرفي لأنساق تفكير العلماء، ومقتضيات اختياراتهم المنهجية... بل فيها عرض لوجهة النظر المخالفة له..."⁽⁴⁾

(1) ينظر: قراءة في كتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 147.

(2) نفسه، ص: 108 وما بعدها.

(3) نفسه، ص: 149.

(4) نفسه.

ثم وقف بروح النقد والمراجعة على اعتراف الشاطبي رحمه الله بضعف التكاليف التي حاول من خلالها تدبير علاقة القرآن الكريم بالسنة النبوية، وأيضا وقف بنفس الروح الناقدة على قراءة أستاذنا الدكتور الحسين أيت سعيد لهذه العلاقة، واعتبر أنه من النزاهة الفكرية والاستقامة الأخلاقية، ألا نُطرد تكلف الشاطبي الذي اعترف به على كل الوجوه الستة المذكورة، فهذا ليس من العدل والإنصاف في شيء، وإنما الذي يجب المصير إليه، والتعويل عليه، ودلّ عليه السياق هو التراجع عن الوجه السادس فقط "والذي يبين عدم خروج السنة عما تضمنه القرآن الكريم.. وهو الذي اختاره الشيخ دراز وعلق عليه بالقول: "الأنظار الخمسة السابقة على هذا الأخير"⁽¹⁾.

- أخيرا:

إن علاقة السنة النبوية الصحيحة بالقرآن الكريم في بعدها الفكري والنسقي عند الإمام الشاطبي، وأيضا في مشروع الدكتور طه جابر العلواني، وفي قراءة ومراجعة أستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني في عمومها تدل على "تعاقد الكتاب المجيد بالسنة النبوية الصحيحة"⁽²⁾، تعاقد بين مرتبتين ومنزلتين مختلفتين على مستويين كبيرين هما: البيان والتدبر.

(1) ينظر: الموافقات: 52/4 هامش: 4.

(2) ينظر: قراءة في كتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 152.

المطلب الخامس: قراءة في دراسة الدكتور الحسين آيت سعيد لعلاقة

السنة النبوية الصحيحة بالقرآن الكريم

بحث أستاذنا الدكتور الحسين آيت سعيد موضوع السنة النبوية في علاقتها بالكتاب المجيد، في مؤلفه: "السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم"⁽¹⁾، وعمل على تأصيله وتفريعه من زاويتين هما: علم علل الحديث، وعلم أصول الفقه⁽²⁾، على اعتبار أنهما ميزانان يضعان النصوص بين البحث الإسنادي والبحث الدلالي، بالإضافة إلى أنهما ينأيان بالباحث عن دائرة التقليد والمحاكاة، ويوقفانه على محك النظر الاجتهادي المفضي إلى القول المنصف، والحكم الحق.

لقد حاول أستاذنا آيت سعيد أن يؤسس لقراءته على مجموعة من النصوص الحديثة، واجتهادات الفقهاء، وأقوال الأئمة عبر مداخل مختلفة، حضرت فيه أيضا اجتهادات الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى، وقراءة بعض المحدثين من العلماء، وبعض أرباب الفكر الإسلامي المعاصر، وذلك من خلال مقدمة لقراءاته، بسط فيها الباعث على طرق الموضوع بالبحث والدراسة، وهو ما تتعرض له السنة المشرفة اليوم من موجات عارمة من التشكيك والإنكار والطعن، أو ما سمّاه بالتضليلات والشبه المنقولة عن المستشرقين والمستغربين، ومن سماهم بالمعتزلة الجدد المستعربين⁽³⁾، فقدم بين يدي قراءته مداخل ممهدة وبانية للرأي الذي يراه صائبا في الموضوع.

(1) السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم، الدكتور الحسين آيت سعيد، مكتبة الهداية، ط/1، 1435هـ - 2014م.

(2) ينظر ص: 2-3.

(3) ينظر ص: 8.

- أولاً: عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

كما صنع الدكتور طه جابر العلواني رحمه الله في كتابه إشكالية التعامل مع السنة النبوية، في وضع الموضوع في سياقه الفكري والتاريخي، وتسليط الضوء عليه من خلال مباحث مختلفة في أصول الاعتقاد، وأصول الفقه، والتفسير، والكلام، كذلك أقدم أستاذنا أيت سعيد على نفس البحث لكن بنهج مختلف غالباً ما يطبعه سرد المرويات، وحكاية أقوال العلماء، وبسط تحريراتهم كما هي في كتب تراثنا الإسلامي، وأول ما بحث فيه موضوع السنة، هو عصمة الأنبياء⁽¹⁾، بين فيه ماهية العصمة، ومكانتها من الدين، وهل هي عصمة مطلقة، أي تشمل الكبائر والصغائر، أم أنها خاصة بالصغائر، وهل ما وقع منهم عليهم الصلاة والسلام، كان سهواً أم عمداً، أم نسياناً، وغيرها من التفاصيل ذات الصلة بتعظيم جناب النبوة والرسالة، وقد ساق أستاذنا أيت سعيد لفيضا من أقوال المتكلمين والفقهاء والمفسرين والأصوليين في الموضوع، لينتهي إلى أن الأنبياء معصومون قولاً واحداً من الكبائر، وهو أمر مجمع عليه بين أهل القبلة، ويصح - على خلاف في المسألة - وقوع الصغائر منهم على سبيل السهو، ويتداركونها بالتوبة قبل الموت، ويجوز عليهم النسيان في الأفعال لا الأقوال، قال الدكتور أيت سعيد: "والقول الذي عليه جماهير الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف، إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً... وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول، وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء، فإن القائلين بالعصمة، احتجوا بأن التأسّي بهم مشروع فيما أقرّوا عليه دون ما نهوا عنه، ورجعوا عنه...

(1) ينظر: إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 16 وما بعدها.

وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، أو أنها توجب التنفير... فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع، وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله، يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه، كما قال بعض السلف: "كان داود عليه السلام بعد التوبة خيرا منه قبل الخطيئة"⁽¹⁾.

- ثانيا: اجتهاد الأنبياء عليهم السلام⁽²⁾

سبقت الإشارة إلى ما يترتب على التحديد الدقيق لمفهوم الوحي، من تصنيف التصرفات النبوية بين ما هو تشريعي، وبين ما هو محكوم بالقانون البشري، وكذلك المسألة هنا فإنه يُبنى عليها جواب: هل السنة كلها وحي أم فيها ما هو اجتهاد؟

جملة ما عليه العلماء أنهم اتفقوا على جواز التعبد بالاجتهاد عقلا للأنبياء، وجواز التعبد بالاجتهاد فيما يؤول إلى الأمور الدنيوية ومصالحها، واختلفوا في جواز الاجتهاد في الأمور الشرعية على مذاهب، بعضها يقول بالمنع مطلقا، وبعضها بالجواز بشرط انتظار الوحي، وبعضها بالتوقف، وبسط كل مذهب أدلته وحججه التي تقوي مذهبه واختياره وقد ناقش الدكتور أيت سعيد هذه الأدلة والحجج في مبحث مستقل من كتابه.

والقول الوسط في الموضوع -والله أعلم- ما قرره الشاطبي بقوله: "الحديث إما وحي من الله صرف، وإما اجتهاد من الرسول عليه الصلاة والسلام، معتبر بوحى صحيح من كتاب أو سنة، وعلى كلا التقديرين، لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله، لأنه عليه

(1) ينظر: السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم، ص: 27.

(2) ينظر مزيد تفصيل في الكتاب من ص: 61 إلى ص: 85.

السلام ما ينطق عن الهوى، وإذا فرّع على القول بجواز الخطأ في حقه، فلا يقر عليه البتة، فلا بد من الرجوع إلى الصواب"⁽¹⁾.

- ثالثاً: الأدلة على أن السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي

يعد البحث في تصنيف السنة النبوية عموماً قطب رحي هذا الموضوع ومفصله، وأسه وأساسه، لأنه إنما اختلف العلماء في درجة تصنيفها بالنسبة للكتاب، هل هي مع القرآن الذي هو وحي في منزلة واحدة أم في المسألة تفصيل، يميز بين ما هو تشريعي، وما ليس بتشريعي، وما هو اجتهادي، وما ليس كذلك؟ وهل - كما تسأل الدكتور العلواني وأجاب عن تساؤله بتفصيل - حجية السنة التي هي معلومة من الدين بالضرورة من حجية الإخبار بها؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة في مشروع أستاذنا الدكتور أيت سعيد في الحقيقة ظهرت في الصفحات الأولى من كتابه، جعلها نتيجة حتمية مهد بها لأسبابها وبواعثها، ثم استدلل لها بعد بالأدلة التي سنبسط بعضها هنا على جهة الاختصار، قال في المقدمة: "وحيماً نقول بأن السنن الصحيحة وحي كالقرآن الكريم، لا نقصد أنها ثبت وحيها كله بالطريقة نفسها التي تبث بها القرآن، من التواتر لفظاً ومعنى، وإنما نقصد أنها وحي إلهي للنبي صلى الله عليه وسلم بغض النظر عن نوع الوحي الذي أوحى إليه بها، فالتشبيه لا يقتضي بالضرورة الاشتراك في جميع الخصائص"⁽²⁾.

- مراتب السنة والوحي:

يرى الدكتور الحسين أيت سعيد، أن السنة النبوية ليس على درجة واحدة من حيث الاحتجاج بها، وعليه فليست كلها من هذه الناحية وحياء، فالصحيح منها والمقبول

(1) الموافقات، 21/4.

(2) ينظر: السنة النبوية الصحيحة، ص: 4-5.

الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطرق العلمية المعهودة، هو وحي إلهي بلا شك، وهو مذهب الأئمة المتقدمين والمتأخرين⁽¹⁾، وما بعدها، قال حسان بن عطية: "كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن، يعلمه إياها كما يعلمه القرآن"⁽²⁾، وأما الضعيف منها والمنكر وما لا أصل لا والموضوع، فليس وحيًا بلا شك أيضًا، لأنه لا تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فضلًا عن صبغه بصبغة الوحي، وأما المختلف في تصحيحه وتضعيفه، فليس فيه جواب واضح، والتوقف فيه أحوط وأسلم، قال الدكتور أيت سعيد: "والراجح في نظري أن هذا القسم لا يجزم بأنه وحي، لأن حكمه نسبي، ولم يثبت بيقين ولا بظن راجح، فيبقى متوقفًا فيه حتى يثبت العكس"⁽³⁾.

- أدلة اعتبار السنة الصحيحة وحيًا على الإيجاز

ومما استدل به العلماء على كون السنة الصحيحة الثابتة وحيًا:

• من القرآن الكريم:

- قول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾⁽⁴⁾، قال الشافعي: "سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم، ص: 87.

(2) نفسه.

(3) نفسه، 86.

(4) سورة النساء، الآية: 112.

(5) الرسالة ص: 78.

- وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ أَلْكِتَابٍ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾⁽¹⁾، قال ابن جرير في تفسير الحكمة في الآية: "وهي السنن التي علمكموها رسول الله صلى الله عليه وسلم"⁽²⁾.

- وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ أَلْكِتَابٍ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَىكَ اللَّهُ﴾⁽³⁾، قال الداودي: "الذي احتج به البخاري لما ادعاه من النفي، حجة في الإثبات، لأن المراد بقوله: "بما أراك الله" ليس محصوراً في المنصوص، بل فيه إذن في القول بالرأي"⁽⁴⁾.

- وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾⁽⁵⁾، قال القرطبي: "الحكمة السنة، وبيان الشرائع"⁽⁶⁾.

• من السنة النبوية:

- حديث المقدم بن معد يكرب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه))⁽⁷⁾، فقد نص الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم "أوتي مثل القرآن، ولا يكون ذلك إلا السنة، وتعبيره بالإيتاء، يدل على أنها تنزل عليه كما ينزل عليه القرآن"⁽⁸⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 229.

(2) تفسير القرطبي: 483/2.

(3) سورة النساء، الآية: 104.

(4) فتح الباري: 304/13.

(5) سورة البقرة، الآية: 128.

(6) الجامع لأحكام القرآن: 130/2.

(7) أخرجه أبو داود في السنة: 200/4.

(8) السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم، ص: 100.

- حديث أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضاً، فكان منها نقية قبلت الماء، وأنبتت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها أجادب))⁽¹⁾، فقله "بعثني الله به من العلم والهدى" يشمل الكتاب والسنة، لأن واقع حال يقبل العموم ويشهد له.

- حديث يعلى بن أمية أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وهو بالجعرانة، وعليه جبة، وعليه أثر خلوق، فقال كيف تأمرني أن أصنع في عمري؟ فأنزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم فستر بثوب، ووددت أني قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي... فلما سُري عنه قال: ((أين السائل عن العمرة؟ اخلع عنك الجبة، واغسل أثر الخلوق عنك، وأنق الصفرة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك))⁽²⁾، قال الزركشي: "وهو دليل قطعي على أن السنة كانت تنزل عليه كما ينزل القرآن"⁽³⁾.

- حديث عبد الله بن عمرو، قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله، فأومأ بإصبعه إلى فيه، فقال: ((اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق))⁽⁴⁾، "ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم نص على أن كلامه في حال الغضب والرضا حق، فدل ذلك على أنه وحي، سواء كان كتاباً أو سنة"⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: فضل من علم وعلم.

(2) أخرجه البخاري في كتاب العمرة، ومسلم في كتاب الحج.

(3) البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي، الكويت، ط 02 / 1413 هـ - 1992 م، 216/6.

(4) أخرجه أبو داود: 318/3.

(5) السنة النبوية الصحيحة.. ص: 104.

- حديث جبير بن مطعم أن رجلا قال: يا رسول الله، أي البلدان أحب إلى الله، وأي البلدان أبغض إلى الله؟ قال: ((لا أدري حتى أسأل جبريل، فأتاه جبريل فأخبره أن أحب البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق))⁽¹⁾، فنص الحديث على أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه للسائل، كان بعد سؤال جبريل عليه السلام، وجبريل لا ينزل إلا بالوحي.

هذه باختصار وإيجاز بعض الأدلة النقلية الدالة على اعتبار السنة الصحيحة وحيا من عند الله، مثلها مثل القرآن بالاعتبار المنقول عن الدكتور أيت سعيد في مقدمة كتابه، كما سبق ذكره، وهي كما نص عليه في موضع آخر: "لا تقبل التأويل بحال من الأحوال، وهي تدل بما لا يدع مجالا للريب، أن هناك أحكاما جاءت بها السنة لا توجد منصوصة في القرآن، لا بطريق القياس، ولا بطريق العموم، فلو كانت فيه بدينك، لأدركها هؤلاء الصحابة، فهم أدري بالقياس، وأخبر بمعاقده ومناطاته، وأعلم بالعموم وصيغته وأسيقته"⁽²⁾.

- رابعا: مكانة السنة النبوية من القرآن الكريم

تقرر في قراءة الدكتور طه رحمه الله أن منزلة السنة النبوية بالنسبة للقرآن الكريم منزلة بيان وتقرير، فكل سنة صحيحة بعد عرضها على آيات الكتاب إلا ولها فيها أصل يُرجع إليه، ويعول عليه، فالسنة إذن من هذه الحيثية لا تستقل بإنشاء الأحكام، بالنظر إلى الأصل القرآني الذي شهد لها بالاعتبار، وقد سبق نقل مذهب الإمامين الشافعي والشاطبي في ذلك، وإن كان مذهب الشافعي كما أشار إليه الدكتور العلواني مضطربا ومتناقضا⁽³⁾، أما مذهب الشاطبي فواضح في حصر دور السنة في البيان، قال رحمه الله:

(1) أخرجه الحاكم: 89/1.

(2) السنة النبوية الصحيحة ص: 133.

(3) ينظر: إشكالية التعامل مع السنة النبوية: الدكتور طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط 1435هـ - 2014م، ص: 167.

"السنة راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره، وذلك لأنها بيان له... فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية، وأيضاً فكل ما دل على أن القرآن هو كلية الشريعة، وينبوع لها، فهو دليل على ذلك... فالسنة إذن في محصل الأمر بيان لما فيه، وذلك معنى كونه راجعة إليه"⁽¹⁾.

والحقيقة أن مذهب "البيانين" لا يقتصر على الإمامين المذكورين، بل هو اختيار علماء كثر من المتقدمين حتى الشافعي أقوالهم عنهم في الرسالة ولم يسمهم⁽²⁾، وعليه فإن لازم مذهب هؤلاء أن السنة لا تستقل بالتشريع، ولا تنشئ الأحكام ابتداءً، وإن كانت حجة في الاستدلال والاستنباط، وهذا ما ردّه الدكتور أيت سعيد، وعدّه مذهب "خُلوف وجماعة من المعاصرين الذين لا يؤبه لرأيهم، لأنه لم يصدر ممن تحقق بالإمامة في الدين"⁽³⁾، وهو مخالف لما "عليه جماهير المحدثين والفقهاء، وعامة أهل العلم قديماً وحديثاً، وهو الذي انتصر له الشافعي في الرسالة، وأكدّه عشرات النصوص الواضحة في قوله باستقلال السنة بالتشريع، وتبعه على ذلك جمهور أهل العلم..."⁽⁴⁾.

قال الشوكاني: "اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد تبث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"، أي أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة لم ينطق بها القرآن، وذلك كتحریم لحوم الحمر الأهلية"⁽⁵⁾.

(1) الموافقات: 12/4-13.

(2) ينظر: السنة النبوية الصحيحة ص: 111.

(3) نفسه، ص: 110.

(4) نفسه، ص: 114.

(5) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار الكتاب العربي، ط 01/ 1419 هـ - 1999 م، ص: 33.

إن ما انتهى إليه الدكتور الحسين أيت سعيد بعد عرض النصوص القرآنية، والنبوية، وأثار الفقهاء، والمحدثين، والأصوليين، هو بطلان القول بإنشاء السنة للأحكام، ومن قال به من المتقدمين والمتأخرين لا يعتد بخلافهم، ثم إن العقل والواقع لا يمنعان من استقلال السنة بالتشريع، "بل يدلان على وجود ذلك ووقوعه في صور كثيرة لا تحصى، والوقوع أدل دليل على الجواز، والمانعون لاستقلال السنة بالتشريع، لم يوردوا على ذلك دليلاً شرعياً يذعن له، ولا دليلاً عقلياً صريحاً يُنتهى إليه، ولا حجة واقعية مسلمة يوقف عندها... وما تمحّله هؤلاء من رد جميع السنن الصحيحة التي ليست منصوبة في القرآن إلى القرآن، إما بطريق العموم أو القياس، لا يستقيم لهم، ولن يستقيم، وقد ركبوا فيه تعسفات، وتكلفوا فيه تكلفات، أغنى الله وحيه عنها، وأغنى كلام رسوله صلى الله عليه وسلم البليغ الواضح عن تخرصاتهم وظنونهم"⁽¹⁾.

● المطلب السادس: تقرير الإمام الشاطبي بين قراءات الدكتورة طه جابر

العلواني والحسين أيت سعيد وإسماعيل الحسني

الموازنة بين القراءات المتعددة لكلام الشاطبي الذي حصر دور السنة في البيان والتقرير، خطوة مهمة ومنصفة في اتجاه تقريب الهوة بين المختلفين، أو على الأقل في تقريب وجهات نظرهم، ويمكن إيجاز هذه الموازنة في ما يلي:

- أولاً: من جهة النسبة: فكل من الدكتور العلواني والدكتور أيت سعيد والدكتور الحسني أقرّوا أن مذهب الشاطبي ابتداء هو القول ببيانية السنة، ونصوصه في ذلك جلية، بخلاف مذهب الشافعي رحمه الله الذي يرى كل من الدكتور العلواني،

(1) ينظر: السنة النبوية الصحيحة ص: 134.

والدكتور الحسني أن مذهبه في الرسالة مضطرب ومتناقض، بخلاف الدكتور أيت سعيد الذي نقل عنه نصوصا تشهد لتجاوز السنة النبوية لدور البيان إلى دور الاستقلال بالتشريع.

- ثانيا: من جهة التبني وعدمه: يرى الدكتوران العلواني والحسني أن ما قرره الشاطبي هو الحق الذي يجب المصير إليه، وتبنيه، واعتباره هو الأصل، ولم يثبت بالقراءة أنه تراجع عنه كما دل عليه سياق كلامه، في حين يرى الدكتور أيت سعيد أن كلام الشاطبي مردود وغير مقبول، وفيه غير يسير من التكلف والتمحل، ولا عبرة به إذ أن الإمام نفسه تراجع عنه⁽¹⁾.

- ثالثا: من جهة تعليل المذهب: تقرير الشاطبي رحمه الله في أنظار الدكتورين العلواني والحسني هو الذي يحفظ للقرآن الكريم مركزيته وحاكميته وهيمنته، إذ لا يمكن أن نسوي منزلة السنة من جهة الاحتجاج بمنزلة الإخبار بالسنة، ولا أن نسويهما معا بالقرآن الكريم الذي هو أصل الأصول، وعمدة العمد، بينما في نظر الدكتور أيت سعيد يبقى تقرير الشاطبي متعسفا ومبالغا في التكلف والتمحل.

- رابعا: من جهة قبول الاختلاف ورد أسلوبه: بحث مسألة السنة النبوية في ارتباطاتها بالقرآن الكريم، محل أنظار، ومورد اجتهاد، يسع الباحثين المؤهلين، قبول الاختلاف فيه، وعذر بعضهم لبعض، سواء في اختياراتهم من مذاهب المتقدمين، أو في آل إليه اجتهادهم بعد إجمالة الفكر، وإفراغ الوسع في بحث المسألة من كل جوانبها، وهذا من حيث النظر لا إشكال فيه، لكن من حيث الواقع فيه ما فيه من زيادة الهوة، وتوسيع دائرة الخلاف بين الأنظار المتعددة، وهو الذي تجلّى لي في قراءة أساتذتنا لنصوص

(1) ينظر الموافقات: 52/4.

الشاطبي في الموضوع، فبغض النظر عن مدى قوة وضعف ما ذهبوا إليه وارتضوه مذهباً لهم، فإن لغة الاختيار كانت في كثير من الأحيان سبباً مباشراً للتشنج المعرفي وزيادة منسوب الاختلاف، ويمكن أن أمثل لذلك بما استدركه أستاذنا الدكتور الحسني على أستاذنا الدكتور أيت سعيد، في ما يتعلق بكيفية التعامل مع المخالف، خاصة إذا كان من وزن الإمام الشاطبي رحمه الله، فقد أخذ عليه تلميحاً مواجهة المخالفين بعبارات شديدة، وعدّ بعضها "تلبيساً على غير المتخصصين، وعموم القراء العاديين للخطاب الأصولي والمقاصدي للإمام الشاطبي رحمه الله، وتدليساً يريد أن يوقعنا في مهاويه صاحب التلبيس المذكور، وهذا يحتم علينا التحلي بالكثير من الموضوعية والأمانة الفكرية عند معالجة قضايا تراثنا العلمي والديني، وبذل المزيد من الثبوت والتريث والتقصي الذي يحررنا من عقلية الوصاية على هذا التراث، التي تجعل بعضنا يزايد على عقول المخالفين لنا في طروحاتهم الاعتقادية والمذهبية والذوقية"⁽¹⁾.

ولقد حاولت تتبع بعض المنقود من كلام أستاذنا الدكتور أيت سعيد، فنقلت بعضها، وهي كما يلي:

- "وهذا يكفي، ويقطع دابر كل تأويل يثار هنا"⁽²⁾
- "وهذا العمل منهم، يخدش في المحاولات التي رام الشاطبي رحمه الله.." ⁽³⁾
- "لا يؤبه لرأيهم، لأنه لم يصدر ممن تحقق بالإمامة في الدين"⁽⁴⁾.

(1) قراءة في كتاب إشكالية التعامل مع السنة ص: 151 ببعض التصرف.

(2) ينظر السنة النبوية الصحيحة ص: 33.

(3) نفسه، ص: 33.

(4) نفسه، ص: 110.

- " والشاطبي رحمه الله من أجلّ من تسنّم هذا المصعد، ونافع عنه، وتوسع فيه، وحاول أن يدخل كما ما يحتج به مخالفوه تحت عموم آي القرآن، بحيث إذا اطلع عليه من لا اختصاص له في السنن ولا خبرها، ولا علم أجناسها وأنواعها، فإنه يسحره بيانه البليغ... " (1).

- "ولكنه أي الشاطبي هو نفسه اعترف في الأخير بلا خجل وبإنصاف أن هذه الطريقة فيها تعسف... " (2).

- " وهذا الذي نعه الشاطبي رحمه الله على هذا المتكلف وقع فيه هو... " (3)

- "ثم إن المؤلف لو سلم له جدلا ما عنى تقريره لكان عليه أن يحرر الخلاف أولا" (4)

- خامسا: من جهة وحدة الردّ على المخالفين الحقيقيين وهم "القرآنيون"

اتفق جميع أساتذتنا ممن كتب في هذا الموضوع أن معول هدم السنة النبوية المشرفة، ومشروع نقض الاحتجاج بها، ليس في اختلافهم المحكي في ما تقدم، ولا في تعدد أنظارهم، وإن كانوا أحيانا يتشددون في الرد على بعضهم، ونحسب ذلك كله من غيرتهم على هذا الدين، وحبهم له، وتعظيمهم له، ولكن النقض والهدم وارد ممن ينكرون حجية السنة مطلقا، ويردون الاحتجاج بها في باب العقائد والحدود، ويشككون في طرق ثبوتها من جهة الرواية، وهم المسمون بـ "القرآنيين"، فإن خطرهم على الدين عموما، وعلى السنة خصوصا عظيم وكبير، وعليه يجب تحصين الجبهة الداخلية للأمة الشاهدة، بقبول القراءات المتعددة

(1) ينظر السنة النبوية الصحيحة ص: 135.

(2) نفسه، ص: 135.

(3) نفسه، ص: 136.

(4) نفسه، ص: 138.

لقضايا تراثنا الإسلامي ما دامت أصيلة ومبنية على أسس علمية ومنهجية سليمة، ومادام أصحابها مجردون من الهوى، والقول بالادعاء في العلم، وعدم المكنة من آلياته وأسبابه.

قال الدكتور طه جابر العلواني رحمه الله في خاتمة مشروعه: "ولقد نبتت في عصرنا هذا وقبله بقليل نابتة هي من خلائف أولئك الذين قال سيدنا عمر فيهم: "أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا... وتأكيدنا على إخواننا وأبنائنا من طلبة العلوم الشرعية والنقلية أن يغنوا هذه المنهجية، ويعملوا على بلورتها، وتعلمها وتعليمها، لإغلاق الطريق بوجه أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم "القرآنيين"، وما هم بقرآنيين، فهؤلاء قوم تأثروا بفلسفات نقد النصوص الكتابية وأدواتها، وظنوا أن الأمة المسلمة كانت غائبة عن هذا النوع من النقد، والحق أن الأمة قد مارست جوانب كثيرة منه، وتفردت عن سواها بمنهجية الرواية والإسناد ونقد الأسانيد...⁽¹⁾

وقال الدكتور الحسين أيت سعيد حفظه الله مؤكدا نفس ما ذهب إليه الدكتور طه رحمه الله: "السنة النبوية من القرآن الكريم بمنزلة الروح من الجسد، فكما أن الجسد لا يستغني عن الروح، فكذلك القرآن لا يستغني عن السنة، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين، إلا من لا يعتد بخلافه من المارقين عن جماعتهم قديما وحديثا، من الذين يتسمون بالقرآنيين، الذين يزعمون أنهم في دينهم على ما جاء في القرآن... وهؤلاء ينكرون السنة جملة وتفصيلا، ويرون أن الحجة في القرآن خاصة، وأرادوا بذلك في حقيقة أمرهم ومكنون سرائرهم إبطال دلالات القرآن، ولكن لما لم يستطيعوا أن يجهروا بذلك بين المسلمين... تذرعوا بالاحتجاج بالقرآن وحده مع إنكار السنة، ليصلوا في النهاية إلى إنكارهما معا، والمروق عنهما عملا واعتقادا"⁽²⁾.

(1) ينظر إشكالية التعامل مع السنة النبوية ص: 378.

(2) ينظر السنة النبوية الصحيحة ص: 109.

الفصل الثالث:

الصنف الاجتهادي

المبحث الأول: المصادر الأصولية في الموافقات: تقويم وكشف

توطئة

يلقي هذا المبحث الضوء على المؤلفات الأصولية القليلة التي ذكرها الشاطبي في موافقاته، عرضا وتقويما لها، وتعريفا بها، كما يبحث في امتدادات بعضها في كتاب الشاطبي وإن لم يصرح هو بأثرها عليه، تحديدا في جانب المقاصد، وبصفة خاصة في تقسيماتها المعروفة: الدينية/ الدنيوية، الضروريات/ الحاجيات/ التحسينيات.

ولقد سبقت الإشارة في المقدمة إلى أن هذه المصادر الأصولية المنصوص عليها في موافقات الشاطبي قليلة، لا تعكس أبدا ثراء وغنى المادة العلمية المبثوثة في ثنايا الكتاب، ولعل عدم إكثاره من الإحالات على كتب الأصوليين المتقدمين راجع إلى منحاه التجديدي الذي حاول من خلاله التخفيف من النقول عن الآخرين، أو راجع إلى منهجه التقعيدي الذي استأثر باهتمامه أكثر من عرض الأقوال وإناطتها بأصحابها أو مذاهبها.

إن نقول الشاطبي عن غيره على قلتها اعتبرها الدكتور أحمد الريسوني جانبا من جوانب التقليد لديه في الموافقات في مقابل جوانب أخرى وصفها بالتجديدية، قال: "على كل فالذي يعيننا هو التأكد من أن الشاطبي كان يستمد أساسا من السلف الصالح، من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين، ففطاحل الفقهاء والأصوليين... وهذا لا ينفي أنه قد استفاد من المتأخرين توجيهات وتنبيهات، وأنه من خلاهم قد عبر إلى القرن الخامس وما قبله"⁽¹⁾.

(1) نظرية المقاصد ص: 310.

ومعلوم أنه لا يشترط في الكتب أن يصرح بكل مصادره، إمّا لأنها شفوية في غالبها، استفادها من شيوخه في مجالس العلم، وحلق الدرس، وإما لأنه لا يستحضرها أثناء التدوين ويكتفي بذكرها دون عزوها إلى أصحابها، وإمّا لا يعد النقل بالمعنى من كتب من سبقه مما يستحق الإحالة عليه لتصرفه فيه، أو لتوارد أفكار كثيرين عليه، أو لاستغنائه بالشهرة عن ذكره.

وهذا الأخير، له حظ قوي من النظر، لمن تتبع نقول الشاطبي في الموافقات، خاصة في سياق الرد على المخالف، فتجده يذكر اسمه ولكن لا يذكر كتابه، لعله لشهرته، كذا صنع مع الرازي في مسألة إبطال التعليل، فلم يذكر أين نقل عن الرازي، أفي المحصول أم في مفاتيح الغيب، قال: وزع الرازي أن أحكام الله ليست معللة بعلّة البتة، ثم إن أفعاله كذلك.. والمعتمد إنما هو أنا استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد استقراء لا يناع فيه الرازي ولا غيره⁽¹⁾.

على العموم، ومهما يكن من أمر فإن قلة بل ندرة التصريح بالمصادر في كتاب الموافقات يرجع إلى أحد الاحتمالين اللذين سبق ذكرهما.

هذا وقد حصرت بعد التتبع والاستقراء هذه المصادر الأصولية المنصوص عليها في الكتاب وهي:

- الرسالة: للإمام الشافعي⁽²⁾
- الناسخ والمنسوخ: لابن النحاس⁽³⁾

(1) الموافقات: 262/2.

(2) نفسه، 30/4.

(3) نفسه، 220/4.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- الناسخ والمنسوخ: لأبي عبيد⁽¹⁾
- الإشراف: للقاضي عبد الوهاب⁽²⁾
- البرهان: للجويني⁽³⁾
- المستصفى: للغزالي⁽⁴⁾
- شفاء الغليل: للغزالي⁽⁵⁾
- قانون التأويل: لابن العربي⁽⁶⁾
- مراتب الإجماع: لابن حزم⁽⁷⁾
- إحكام الفصول: لأبي الوليد الباجي⁽⁸⁾
- المحصول: لأبي بكر بن العربي⁽⁹⁾

تقويم هذه المصادر

لم يسعف عدم تصريح الشاطبي عن جميع مصادره الأصولية بوضع تقويم دقيق لمعرفة أهميتها العلمية، وقيمتها الأصولية، فهي كما سلف الذكر معدودة، ولا تعكس في حقيقتها ثقل المادة المعرفية المؤصلة في الموافقات، من حيث امتدادها في كتب من سبقه أو من عاصره،

(1) الموافقات: 242/4.

(2) نفسه، 268/5.

(3) نفسه، 541/2.

(4) نفسه، 540/4.

(5) نفسه، 18/5.

(6) نفسه، 121/1.

(7) نفسه، 747/4.

(8) نفسه، 131/5.

(9) نفسه، 242/5.

ولكن يمكن لنا أن نستشف هذه المصادر من كتب المتقدمين عنه من الأصوليين، خاصة من الإمام الغزالي، وشيخه الإمام الجويني، فكتبهما مطبوعة ويمكن قراءة أثرهما بشكل واضح على موافقات الشاطبي من حيث المصطلح والمعرفة والتقسيم والمنهاج.

أولاً: الإمام الجويني

يعد الإمام الجويني من أهم الأصوليين الذين لهم أثر في علم الأصول، بل كما قال الدكتور الريسوني هو "حلقة كبيرة، ومحطة بارزة في مسيرة"⁽¹⁾ هذا العلم، وكتابات هي رافعة أساسية للكتابات الأصولية والمقاصدية بعده، وقد ظهر تأثيرها على تلميذه أبي حامد الغزالي في "المنحول" و"شفاء الغليل" و"المستصفى" و"الإحياء"، ثم بعد قرون على أبي إسحاق الشاطبي في موافقات، وهو الذي يعنينا هنا، حيث لا تغفل عين الباحث في موافقات عن حضور أبي المعالي بتقسيماته، ووتعريفاته، وأحكامه، منها مثلاً: "القول بأن أصول الفقه قطعية لا ظنية"⁽²⁾ فقد افتتح بها الجويني البرهان⁽³⁾، ونجدها أيضاً لدى الشاطبي في المقدمة الأولى⁽⁴⁾، ومنها أيضاً اتفاقهما في عدد الضروريات على اختلاف بينهما في ترتيبها، ومنها اختلاف الأحكام باختلاف زاوية النظر إليها، وتصنيفها بهذا النظر إما إلى جزئي وإما إلى كلي، كقولهم: هذا واجب بالكل، مندوب بالجزء، ومنها قواعد جلب المصالح ودرء المفاسد، فقد فصل فيها الجويني في البرهان، وفي الغياثي تفصيلاً مستفيضاً، تكاد تجده بنفس الشكل عند الشاطبي في موافقات.

(1) نظرية المقاصد ص: 33.

(2) انظر موافقات: 21/1.

(3) البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي إمام الحرمين، دار الكتب العلمية، ط 01/1399هـ، 923/2.

(4) انظر موافقات: 21/1.

ثانيا: الإمام الغزالي

وهو أكثر العلماء ذكرا في الموافقات، ينقل عنه الشاطبي بكثرة، ويحيل على كتبه في أحياء كثيرة خاصة في كتاب المقاصد إلى درجة أن الباحثين تتبعوا بالعد مواطن نقله عن الغزالي أو إشارته إليه، فوجدوها في نحو أربعين موضعا⁽¹⁾ نذكر بعضا منها:

- "وقد قرر الغزالي هذا المعنى في كتاب الإحياء وفي غيره بما فيه كفاية"
 - "وهو وإن كان إطلاقا غريبا لا يتعرض له علماء الفقه، فقد تعرض له علماء التخلق، كالغزالي وغيره، وهو مما يحافظ عليه السلف المتقدمون، وتأمل ما حكاه الغزالي في كتاب النية والإخلاص من ذلك".
 - "ولا ينبئك مثل خبير، فأبو حامد ممن قتل هذه الأمور خبرة، وصرح فيها بالبيان الشافي في مواضع من كتبه".
 - "وقد بسط الغزالي هذه المسألة في الإحياء بسطا شافيا جدا، وذكرها في كتبه الأصولية كالمنحول وشفاء الغليل".
- إذن يعد الغزالي أحد أهم موارد الشاطبي في بحثه الأصولي، وهذا يجعلنا في مرحلة التقويم نعتبره في مقدمة من أسهموا في إحكام مباحث الأصول عند الشاطبي، وربما ولهذه المرتبة، ولهذا التقدم اعتبر الريسوني أبا حامد شيخ أبي إسحاق "رغم القرون الثلاثة التي تفصل بينهما".

(1) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ص: 295.

● المطلب الأول: المصدر الأول: الرسالة للشافعي (ت: 204هـ)

ألّف الشافعي كتبًا كثيرة، بعضها كتبه بنفسه، وقرأه على الناس أو قرأوه عليه، وبعضها أملاه إملاءً، وإحصاء هذه الكتب عسير، وقد فُقد كثير منها، وكتاب الرسالة ألّفه الشافعي مرتين، ولذلك يعدّه العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين: الرسالة القديمة، والرسالة الجديدة، يقول الشيخ أحمد شاكر محقق الكتاب "أما الرسالة القديمة، فالراجح عندي أنه ألّفها في مكة، استجابة لطلب عبد الرحمن بن مهدي، الإمام الحافظ العَلَم الذي قال عنه الشافعي " لا أعرف له نظيراً في الدنيا، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيفَ الرسالة، وأيّاً ما كان الأمر فقد ذهبت الرسالة القديمة، وليس في أيدي الناس اليوم إلا الجديدة، وقد تبَيَّن لنا من استقراء كتب الشافعي الموجودة التي ألّفها بمصر أنه ألّفها من حِفْظه، لأن كتبه كلها لم تكن معه، والظاهر عندي أيضاً، أنه أعاد تأليف كتاب الرسالة بعد تأليف أكثر كتبه التي في كتاب الأم، وأنه أملاها إملاءً على الربيع المرادي، والشافعي لم يُسمِّ الرسالة بهذا الاسم، إنما يُسمِّيها: الكتاب، ويظهر أنها سُمِّيت الرسالة في عصره، بسبب إرسالها إلى الإمام عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله - الذي قال عنها "لما نظرت الرسالة للشافعي أذهلّني، لأنني رأيتُ كلام رجل عاقل، فصيح، ناصح، فإني لأُكثرُ الدعاء له.

إن كتاب الرسالة هو أول كتاب ألّف في أصول الفقه، قال الإمام الفخر الرازي في كتابه مناقب الشافعي: "كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلّمون في مسائل من أصول الفقه، ويستدلّون، ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كَيْفِيَّة مُعارضتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي عِلْم أصول الفقه،

ووضع للخلق قانونًا كليًا يُرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطو إلى علم العقل⁽¹⁾.

وقال الشيخ أحمد شاكر إن أبواب الكتاب ومسائله التي عرّض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، وردّ الخبر المُرسَل والمنقَطع، إلى غير ذلك مما يعرف من الفهرس العلمي في آخر الكتاب، هذه المسائل عندي أدقُّ وأغلى ما كتَب العلماء في أصول الحديث، بل إن المُتفَقَّه في علوم الحديث يفهم أن ما كتب بعده إنما هو فروع منه، وعالة عليه، وأنه جمع ذلك وصنّفه على غير مثال سبق، لله أبوه!

● المطلب الثاني: المصدر الثاني: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ت 224هـ)

هو للقاسم بن سلام أبي عبيد التركي الخراساني الهروي المولد والمنشأ المولد سنة أربع وخمسين ومائة والمتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين.

سار أبو عبيدة في معالجة قضايا هذا الكتاب على منهج محدد المعالم مميّز السمات يمكن الإشارة إليه من خلال النقاط الآتية:

- اعتناؤه بالإسناد إذ ليس في الكتاب حديث أو أثر إلا وجاء مسنداً إلى قائله ما عدا القليل النادر جداً.

(1) ينظر: مناقب الإمام الشافعي، محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، ط/1، 2019م، ص: 102-103.

- تقسيم أبواب الكتاب تدرجا حسب أبواب الفقه فجاءت أبوابه كالآتي: باب ذكر الصلاة وما فيها من النسخ والمنسوخ، الزكاة وما فيها من ذلك، ذكر الصيام وما نسخ منه، النكاح وما جاء فيه من النسخ، الطلاق وما جاء فيه، وهكذا إلى آخر الكتاب إذ بلغت أبوابه تسعا وعشرين بابا غير المقدمة.

- يعرض في الغالب مسائل الخلاف عرضا علميا يورد فيه قول كل فريق وأدلته، مناقشا مرجحا بالأدلة ما يرى أنه المختار.

- لم يقتصر المؤلف على النسخ في القرآن الكريم بل ناقش النسخ في السنة، كما تحدث عن عدد من الفرائض والأحكام في الآيات التي أوردتها في الكتاب.

والمطلع على كتاب النسخ والمنسوخ في القرآن العزيز لأبي عبيد يظفر بكتاب امتاز بمزايا عدة من جودة التصنيف وحسن التبويب والأمانة العلمية عند الأخذ والترك والقبول والرفض.

● المطلب الثالث: المصدر الثالث: النسخ والمنسوخ للنحاس (ت338هـ)

لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي المعروف بالنَّحَّاس (338هـ).

طبع الكتاب باسم "النسخ والمنسوخ" بتحقيق محمد أمين الخانجي، وصدر عن مطبعة السعادة - مصر، 1323هـ. وطبع أيضا باسم "النسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل واختلاف العلماء في ذلك"، بدراسة وتحقيق سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاحم، وصدر عن مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ- 1991م.

وقد ثبتت صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه من خلال عدة أمور؛ من أهمها:

1- نسبة إليه عدد ممن ترجمه من العلماء؛ منهم: الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، والداودي في طبقات المفسرين، وأبو الحسن القفطي في إنباه الرواة على أنباء النحاة، والزبيدي في طبقات النحويين واللغويين، وياقوت الحموي في معجم الأدباء.

2- نقل عن الكتاب واستفاد منه جمع كبير من أهل العلم، منهم: القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، ومكي بن أبي طالب في الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، وأبو بكر الجصاص في أحكام القرآن، وابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، والمنذري في مختصر سنن أبي داود، وابن حجر في فتح الباري، والسيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور، وفي الإتيان في علوم القرآن.

3- رواية الكتاب بالسند الصحيح المتصل إلى المؤلف.

عموما هذا الكتاب يدخل ضمن الكتب المختصة بعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم، والاحتجاج لذلك بالحديث الشريف، والآثار عن السلف -رضي الله عنهم- مع ذكر الخلاف الواقع في كل مسألة والآراء التي وردت عن الأئمة، ابتداءً المصنف بمقدمة تناول فيها الحكمة في النسخ، مبينا أن الصحابة رضي الله عنهم بينوا ما في القرآن من ناسخ ومنسوخ، ثم أتبعوا ذلك بذكر اختلاف المتأخرين في وجود النسخ في القرآن، وفي حكم نسخ الأخبار، وبعد المقدمة ذكر عدة أبواب تتعلق بأحكام النسخ، سلك فيه طريقة منهجية جيدة في ترتيب الأقوال، فهو غالبا ما يبتدئ بذكر خلاصة عدد أقوال المفسرين في الآية، ثم يذكر كل قول، والآثار الواردة عن السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء وغيرهم الدالة على ذلك.

ومن منهجه أنه ينسب جل الأقوال التي ذكرها، كما أنه يورد بعضها بغير نسبة، ويسند كذلك غالب ما يذكره من أحاديث وآثار، وذلك بالرواية عن شيوخه بأسانيدهم المتصلة إلى الصحابة والتابعين، وقد يسند بعضها منها من طرق عدة.

ثم إنه ناقش كثيرا من الأقوال، وبين الصحيح من غيره، والراجح من المرجوح، مع الاعتماد في ذلك كله على الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال السلف.

● المطلب الرابع: المصدر الرابع: الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي

عبد الوهاب (ت422هـ)

للإمام القاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت422هـ) من أشهر كتب الخلاف الفقهي التي أنتجتها المدرسة المالكية بالعراق، ولا تخفى جلالة مؤلف الكتاب ومكانته، القاضي عبد الوهاب أحد أركان مذهب مالك وأساطينه بالعراق في القرن الخامس الهجري، الذين انتهت إليهم رئاسة المذهب هناك.

وتأتي منزلة كتاب الإشراف في كونه يمثل مرحلة متقدمة في مشروع القاضي عبد الوهاب في تقريب الفقه المالكي، وذلك بعد المرحلة الأولى التي يمثلها كتاب التلقين، الموجه أساسا للمبتدئين الذي اقتصر فيه على القول المختار، ثم المرحلة الثانية مع كتاب المعونة الموجه للشايدين في الفقه، الذي لم يكثر فيه من الأدلة واقتصر على الواحد والاثنين، ثم في مرحلة ثالثة: الإشراف الذي جمع فيه ما يمكن الاحتجاج به، وأورد فيه من الاستدلال بالآثار على اختلافها، والأقيسة بكل أنواعها، والتعليقات والأدلة التي يعتمد عليها للاستنباط في المذهب ما يطمئن القارئ إلى سلامة اختياره، بحيث أصبح عمدة المالكية، وكذلك مصدرا لمعرفة المذاهب الأخرى، وقد طاف هذا الكتاب الأرض

منذ عصر مؤلفه ودخل أقصى بلاد المغرب والأندلس على يد القاضي أبي الوليد سليمان مع طائفة من كتبه الأخرى.

رتّب القاضي عبد الوهاب كتابه على الأبواب الفقهية المعروفة، وعلى الطريقة المعهودة في كتب الفقه عامة، فبدأ بكتاب الطهارة وختم بكتاب المواريث، ويختلف عدد مسائل الكتاب من طبعة إلى أخرى، وليس ذلك من نقص في الكتاب بقدر ما هو اختلاف في ترقيم مسأله.

وقد عرض القاضي عبد الوهاب مسائل كتابه وفق منهج علمي دقيق، يقوم على ذكر الحكم بصورة مختصرة، وفي حدود الألفاظ التي تنضبط بها المسألة، كل ذلك في إطار المشهور من مذهب مالك، ولا يخرج عن ذلك إلى ذكر اختلاف الروايات عن مالك إلا في حالات معدودة يشير فيها إلى أنه جاء فيها عن مالك روايتان أو ثلاث فيذكرها ويستدل عليها، ويرجح إحداها، وفي بعض المسائل التي لا يجد لمالك فيها قولاً يشير إلى ذلك، ويأتي إما إلى أقوال أصحاب مالك، إن وجدت، أو إلى غيرهم ممن جاء بعدهم، وخاصة شيوخه الذين أدركهم، أو يُصرّح بأنه لا يعرف فيها نصاً ويذكر لها حكماً من اجتهاده الخاص، مع التنبيه على ما يخالف حكم المسألة خارج المذهب، والمخالفون الذين يذكروهم بعضهم من الصحابة وبعضهم من التابعين، وبعضهم من أصحاب المذاهب المتبعة، خصوصاً الأحناف والشافعية، وقد يورد خلافاً ولا يعين أصحابه.

وأما استدلالاته في الكتاب فيمكن تقسيمها إلى نوعين:

أدلة نقلية: وتتضمن القرآن الكريم، والسنة النبوية، وآثار الصحابة، وعمل أهل المدينة، والإجماع، وشرع من قبلنا.

أدلة نظرية: وتتضمن القياس، والمصلحة، والاستحسان، والعرف، والاستصحاب، وسد الذرائع، كما يهتم بذكر القواعد الأصولية والفقهية، للدلالة على صحة ما يذهب إليه.

وقد أصبح لأقوال وآراء القاضي عبد الوهاب وزنا خاصا، سواء داخل المذهب المالكي أو في عموم الفقه الإسلامي، هذا ما يستفاد من ثناء العلماء على مؤلفاته وكتبه، من ذلك قول القاضي عياض في ترتيب المدارك: "وَأَلَفَ فِي الْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ وَالْأَصُولِ تَوَالِيفَ مَفِيدَةً"، ونقل هذه العبارة ابن فرحون في الديباج، والبُتَّاهي في تاريخ قضاة الأندلس، بل تعدى ذلك إلى اعتماد هذه الأقوال والآراء ممن جاء بعده من العلماء كما فعل ابن رشد الجد في المقدمات الممهدات، والبيان والتحصيل، وابن بطال في شرح البخاري، وابن حجر في فتح الباري، وممن نص على النقل من كتاب الإشراف أبو الوليد الباجي في المنتقى في شرح الموطأ، والقرافي في الذخيرة، وقد أكثر عنه، إضافة إلى المتأخرين من المالكية من شراح مختصر خليل.

واستمرت هذه العناية بهذا الكتاب الجليل إلى عصرنا حيث كان الكتاب موضوع دراسات وأبحاث جامعية، فعمل الدكتور محمد الروكي على استخراج القواعد الفقهية منه في بحثه المسمى: "القواعد الفقهية من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي"، والدكتور محمد بن المدني الشنتوف في كتابه: "القواعد الأصولية عند القاضي عبد الوهاب البغدادي من خلال كتابه الإشراف على مسائل الخلاف"، وكذلك عمل الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر صالح على تخريج أحاديثه، في كتابه: "الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف".

طبع كتاب الإشراف على نكت مسائل الخلاف لأول مرة عن مطبعة الإرادة بتونس، ثم طبع بعد ذلك عن دار ابن حزم ببغروت سنة 1420هـ/1999م، بتحقيق الحبيب بن طاهر وبعدها صدرت طبعة أخرى عن دار ابن القيم بالرياض، ودار ابن عفان بالقاهرة سنة 1429هـ/2008م باعتناء مشهور حسن سلمان.

● المطلب الخامس: المصدر الخامس: كتاب مراتب الإجماع لابن حزم (ت: 456هـ)

من تأليف الإمام ابن حزم الظاهري الأندلسي، له أهمية بالغة لتعلقه بأحد قواعد الدين ومصدر من مصادر التشريع، وهو الإجماع، قام مؤلفه بجمع المسائل التي صح فيها الإجماع بدون مخالف البتة، فيما علمه في العبادات والمعاملات والاعتقادات، ورتبها على أبواب الفقه، ولم يتعرض لذكر الأدلة، وقد جمع فيه عددًا من الإجماعات، وافقه الأئمة على بعضها، وخالفوه في البعض الآخر، ولقد قام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بنقد الكتاب والتعليق عليه.

● المطلب السادس: المصدر السادس: إحكام الفصول في أحكام الأصول

للباجي (ت 474هـ)

كتاب "إحكام الفصول في أحكام الأصول"، للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي رحمه الله هو عبارة عن فصول أحكام وفق المؤلف في تبويبها ونسجها وعرضها، فأتى البناء متيناً، والتنسيق محكماً، والعرض واضحاً، فبعد المدخل خصص المؤلف فصلاً لبيان الحدود التي يحتاج إليها الأصولي المجتهد في معرفة الأصول، ثم انتقل إلى بيان الحروف التي تدور بين المتناظرين مثل ما ومن وأي وأم... إلخ.

أما صلب الكتاب وهو أدلة الشرع، فيقسمها إلى ثلاثة أقسام: أصل ومعقول أصل واستصحاب حال، فيخصص الأصل بالقرآن والسنة والإجماع.

والمؤلف لم يبحث في الأصول من حيث مادتها فحسب، بل خاض فيها خاصة من حيث أحكام وضعها، أي المقاييس والمعايير التي تخضع لها في تحديد المصطلحات الفنية المعتمدة فيها، وفي منطق تقسيمها من حيث كونها أصلاً أو ملحقة بالأصل، وفي طريقة الاحتجاج لها لتثبيت صحتها وفعاليتها ومعونتها للمجتهد، وفي منهج استخراج الفروع منها عن استنتاج بديهي أو استنباط قياسي .

● المطلب السابع: المصدر السابع: البرهان للجويني (ت 478هـ)

يعد كتاب البرهان لإمام الحرمين الجويني من أنفس كتب أصول الفقه ومصادره، وقد اعتنى به المالكية أكثر من الشافعية، فوضعوا له الشروح والمختصرات منها المطبوع ومنها المخطوط ومن أشهرها: التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه للإمام الأبياري، ويبدو أن السبب في عناية المالكيين بهذا الكتاب راجع إلى امتناع الأصوليين من الشافعية عن خدمته؛ إذ يرى هؤلاء أن الجويني خالف إمام مذهبهم في كثير من المسائل، وهو ما جعل المالكيين يتصدون لشرحه واختصاره.

ويبدو أن إمام الحرمين لم يصنف كتاب البرهان إلا بعد أن استكمل أدوات البحث في العلوم.

وبعد أن خاض في علم الكلام مع الخائضين، ثم بدا له أن يضع مناهج للبحث في أصول الفقه، وهذا أعظم جهد له.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وإن كان الإمام الشافعي -رحمه الله- أول من وضع للناس قانوناً كلياً يرجع في معرفة مراتب أدلة الشرع إليه، فإن إمام الحرمين أراد أن يضع قواعد للبحث في أصول الفقه في كتابه البرهان، وهذه القواعد هي:

- وجوب الإحاطة بالمقصود من العلم الذي يبحث فيه ومواده وحقيقته وحده، إن أمكن صناعة الحد وإلا لجأ إلى مسلك التقاسيم أو منهج التحليل.
- وضع خطة للبحث ومعرفة ترتيب الكتاب وموضوعاته.
- ميز المطلوب مما ليس منه.
- اختيار العبارات المناسبة في صناعة الحدود.
- تمهيد القواعد وتحديد مجال العقل في البحث.
- ضرورة الإحاطة باللغة التي يبحث بها.
- عدم الالتفات إلى الفروع الفقهية في تمهيد الأصول.
- ضرورة تحري الأمانة في نقل المذاهب والبحث عن مصادرها.
- وجوب الاعتراف بأن لكل فن أهله ومصطلحاته.
- مناقشة الآراء في موضوعية وتجرد.
- العناية بربط مسائل الكتاب ببعضها البعض، والعلاقة بين الموضوع السابق واللاحق.

وقد قسم الإمام كتابه إلى مقدمة وخمسة كتب.

وأما منزلته في كتب الأصول، فهو بشهادة العلماء "من أحسن ما ألف على طريقة المتكلمين وضعه مؤلفه على أسلوب غريب لم يقتد فيه به بأحد"⁽¹⁾.

وقال عنه الأبياري: "البرهان من أجل ما صنف في أصول الفقه لمكان مصنفه من العلم، وحرصه على التحقيق، وميله عن التقليد، وإضرابه عن التطويل والتكرير، وانصرافه في الاستدلال عن الخيالات البعيدة والاستدلالات الركيكة مع فصاحة اللفظ واختصار، واعتناء بالمعنى وعدم انتشار"⁽²⁾.

● المطلب الثامن: المصدر الثامن: المستصفي للغزالي (ت505هـ)

يعد كتاب المستصفي ركنا مهما في التأليف في علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين، وقد ألفه بعد خروجه من خلوته والكتاب واحد من الكتب الأربعة المعتمدة على طريقة المتكلمين أو الشافعيين، كما ترجع أهميته في أنه يعد آخر كتب الغزالي الأصولية الذي استبطن فيه كتبه الأصولية السابقة مع محاولاته في تقديم منهجه الأصولي الأخير، فاستفتح المستصفي بقوله: "أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو العقل والشرع سواء السبيل، فهو تصرف بمحض العقول بحيث يتلقاه الشرع بالقبول، وهو مبني على محض التقليد الذي يشهد له العقل بالتأييد والتسديد".

(1) ينظر مقدمة تحقيق البرهان ص: 50.

(2) ينظر مقدمة التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، علي بن إسماعيل الأبياري، تحقيق: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط1، 1334هـ/2013م، 239/1.

وقد وظف الغزالي عباراته بأسلوب شائق وسهل لطالب العلم، فقد أبدع في ترتيب الموضوعات وطرحها، فقد تلا المقدمة المنطقية أربعة أقطاب وهي تشمل المباحث الأصولية جميعها، وأطلق كلمة الثمرة على الأحكام والمثمر على الأدلة وطرق الاستثمار على وجوه دلالة الأدلة والمستثمر على المجتهد، فجعل الأدلة قائمة على أصولها الكتاب، والسنة، والإجماع، إلا أنه أضاف أصلا رابعا وهو دليل العقل والاستصحاب، فجعل القطب الأول في الثمرة وهو الحكم، والقطب الثاني في أدلة الأحكام وهي أربعة أصول: (الكتاب والسنة والإجماع، والاستصحاب) والقطب الثالث في كيفية الاستثمار وفيه صدر ومقدمة وثلاثة فنون، أما القطب الرابع والأخير ففي حكم المستثمر، ويشتمل على ثلاثة فنون في الاجتهاد والتقليد والاستفتاء والترجيح.

وتعمد رحمه الله في نهجه لهذا الكتاب عدم نسبة الأقوال إلى أصحابها، وهذه منهجية الإمام الباقلاني الذي تأثر به الشيخ، وهذا راجع إلى اختلاف وجهات نظر الإمام لكونه نضج في علم الأصول، وبالإضافة إلى هذا فقد توفق الإمام في استيفائه لجميع المسائل، وذكر المسألة مع تعريف موضوعها لغة واصطلاحاً وذكر الأقوال فيها وذكر الأدلة لأصحاب القول ومناقشتها مع الترجيح.

ولقد اهتم العلماء المتأخرون بالمستصفي شرحا واختصارا واشتهر ذكره بين الشافعية والمالكية الذين أولوه اهتماما خاصا وكذلك الحنابلة، ونذكر من بين هذه المختصرات والشروح ما يلي:

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- كتب ابن قدامة (ت 620هـ) من الحنابلة كتابه (روضة الناظر وجنة المناظر) لخص فيه (المستصفى) وأضاف إليه فوائد أخرى خالف فيها الحنابلة وغيرهم، وبالرغم من ذلك فقد اهتم الحنابلة بالكتاب حتى استغنوا به عن غيره من الكتب.
- وشرحه الحافظ المالكي أبو علي الحسين بن عبد الله بن عبد العزيز الفهري الغرناطي البلنسي الأندلسي المعروف بابن الناظر المتوفى سنة 679هـ.
- وشرحه العبدري الأندلسي شرحاً منطقياً.
- واختصره ابن رشد في كتابه "الضروري" واستغنى فيه عن المقدمة المنطقية.
- واختصره ابن رشيقي في كتاب "لباب المحصول".
- واختصره البنزومي التلمساني في كتابه "المقتضب".
- واختصره ابن أبي كنون في كتابه "مستصفى المستصفى".
- كما اختصره ابن شاص المصري وابن الطير الأندلسي وابن الحاج الإشبيلي.
- وهناك من نظمه مثل ما فعل ابن المناصف الأندلسي لكن عمله هذا لم يطبع إلى الآن غير أن مخطوطاته موجودة.
- وهناك من حفظه مثل ما فعل الشيخ سيف الدين الآمدي والحموي والإمام الرازي وكلهم من الشافعية.

● المطلب التاسع: المصدر التاسع: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل

ومسالك التعليل للغزالي (ت 505هـ)

يُعد من أهم كتب المؤلف، وهو كتاب في أصول الفقه، وقد شرح فيه الكاتب معنى العلة والأصل، والقياس والدلالة، وفرق بين القياس والعلة، وبين العلة والدلالة، ويحتوي الكتاب على الأمثلة والتطبيقات لمسائل التعليل والقياس.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

اعتمد المؤلف فيه على أسلوب المناظرة، والإلزام بالحجة، وعرض البراهين في تناوله للمسائل الأصولية، ويستخدم أسلوب السؤال والجواب.

يحتوي الكتاب على خمسة أركان، وهي:

الركن الأول: في طريق معرفة كون الوصف الجامع علة، ويضم خمس مسالك:

المسلك الأول: النص من جهة الشارع.

المسلك الثاني: التنبيه والإيماء.

المسلك الثالث: إثبات كون الوصف علة بالإجماع وأمثله.

المسلك الرابع: الاستدلال على كون الوصف علةً بالمناسب المؤثر، والمناسب، والملائم.

المسلك الخامس: إثبات كون الوصف علةً بالاطّراد والانعكاس.

يختتم الكاتب هذا الركن بالكلام على أشكال البراهين: برهان الاعتلال، برهان الخلف، برهان الاستدلال، الاستدلال بالخاصية والنظير.

الركن الثاني: العلة: ويتضمن القول في بيان الركن الثاني وهو العلة، ما يجوز أن يجعل علةً، بيان وجه إضافة الحكم إلى العلة، مسألة في تخصيص العلل الشرعية والمذاهب الأصوليين فيه، ويبحث في الفرق العلة والشرط، وبين معنى السبب في اصطلاح الفقهاء.

الركن الثالث: الحكم: يتضمن القول في بيان ركن الحكم من أركان القياس، ومسألة لا تثبت بالقياس الشرعي القضايا العقلية واللغوية، ومسألة العلم لا تثبت بالقياس، ومسألة الحكم الثابت من جهة الشرع، ومسألة البقاء على الحكم الأصلي قبل الشرع وهل يعرف بالقياس؟

الركن الرابع: الأصل: يتضمن شروط الأصل، بيان قول الفقهاء أنَّه خارج عن القياس.

الركن الخامس: الفرع: يتضمن شرائط الفرع المقيس على الأصل، من وجوب تقدّم الأصل على الفرع، وأن لا يكون منصوفاً عليه إلى غير ذلك من الشرائط.

● المطلب العاشر: المصدر العاشر: قانون التأويل لأبي بكر بن العربي

(ت543هـ)

يعتبر كتاب التأويل لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي من أهم مؤلفاته وهو يتناول القواعد المنهجية لطلاب العلم، ويمتاز الكتاب بالعلم الغزير، والبيان الأصيل الذي يستولي على القلوب ويشوق الأفئدة ويملاً النفوس إعجاباً ويشتمل الكتاب على خمسين مادة بما في ذلك الخطبة والخاتمة، مصدرة مواده بكلمة: ذكر، مثلاً:

- ذكر ابتداء طلب العلم.
 - ذكر الرحلة في طلب العلم.
 - ذكر التوصل إلى المطلوب من العلم.
 - ذكر تيسير العمل بالعلم.
- ولم يقصره على علوم القرآن التي قسمها إلى ثلاثة أقسام: توحيد، وأحكام، وتذكير، بل أضاف إليها عناصر جديدة لها مساس بالطلب والتربية فجاءت أقسامه سبعة:
- خطبة الكتاب.

- مرحلة الطلب في الأندلس وخارجها.
 - القسم الأول من علوم القرآن: التوحيد.
 - القسم الثاني من علوم القرآن: الأحكام.
 - القسم الثالث من علوم القرآن: التذكير.
 - شروط التعليم العامة ونظرية ابن العربي التربوية.
 - الخاتمة.
- أ- خطبة الكتاب: ذكر فيها الفن الذي تناوله بالبحث وهو علوم القرآن، والأسباب الداعية إلى إملاء الكتاب ولمن ألقى، والهدف من تأليفه.
- ب- القسم الثاني من الكتاب: تناول فيه مرحلة الطلب في الأندلس وخارجها، وأعطانا صورة مركزية لنظام التعليم الخصوصي الذي كان يتلقاه كابن وزير، ونوعية المواد التي درسها، والكتب المعتمدة لدى الأندلسيين في مرحلة الطلب الأولى.
- ج- القسم الثالث من الكتاب: ذكر فيه التوحيد كقسم من أقسام علوم القرآن.
- د- القسم الرابع من الكتاب: تكلم فيه عن الأحكام كقسم من أقسام علوم القرآن. واكتفى بنقل ما سطره في كتابه أحكام القرآن مع نوع من التغيير، فرضه عليه موطن الاستشهاد.
- هـ- القسم الخامس من الكتاب: تحدث فيه عن علم التذكير وهو معظم القرآن، فإنه بين فيه الوعد والوعيد، والخوف والرجاء، والقرب والذنوب، ما يرتبط بها ويدعو إليها، ويكون عنها.

و- القسم السادس من الكتاب: تحدث فيه لطلابه عن شروط التعليم العامة وحصرها في سبعة شروط:

- خلاص النية فهو أصل أصيل وشرط الشروط.
- التواضع للعلم فحيث علم العلم قصده.
- التواضع للمعلم حتى لو تحقق خطؤه.
- ألا يخالف معلمه فيما يشير به عليه.
- لا يخوض في التعليم دفعة واحدة، بل يقبل على الأهم فإذا أكمله انتقل إلى غيره.
- أن يتذكر ما حفظ وعلم، ولا ينبذه وراء ظهره.
- أن يعمل بما علم، فذلك أثبت له حفظاً.

ز- القسم السابع من الكتاب: عنوانه بـ"خاتمة الكتاب" وهدفه من هذه الخاتمة التربية الروحية، وتنقية الباطن، كما تحدث عن تيسير العمل بالعلم، وخلص له: أن الاعتقاد الصحيح المجرد عن الشبه ممكن، بخلاف إخلاص القلب في القيام بالأعمال فهو عسير، وركز على الإخلاص في العمل، واطر ما يعين على تحقيقه، وختم الكتاب بعد الكبائر وقسمتها على الجوارح.

● المطلب الحادي عشر: المصدر الحادي عشر: المحصول في أصول الفقه

لأبي بكر بن العربي (ت543هـ)

يعد كتاب المحصول لابن العربي من أوجز المؤلفات الأصولية المالكية، اتبع فيه طريقة المتكلمين التي تعتمد على تحرير المسائل، وتقرير القواعد، وإقامة الأدلة عليها.

منهجه في الكتاب:

سلك فيه منهجا واضح المعالم في عرض المسائل الأصولية ومناقشتها، بأسلوب سهل وسلس، بعيد عن التكلف والتعقيد، واضح العبارة، بين المراد، وكانت استدلالاته للآراء قليلة، وإذا استدل فإنه يستدل بإيجاز، دون الدخول بالتفصيلات والاعتراضات.

يذكر أقوال المالكية معبرا عنهم بقوله: قال أصحابنا، أو كان أصحابنا، ثم يورد قول المخالف مع ما استدل به من منقول أو معقول، فيرد أدلته، أو يستدل لما يراه أرجح، فأحيانا يطيل النفس في التوضيح والاستدلال، وأحيانا يتوسط، وأحيانا أخرى يشير إشارة لطيفة، ثم يحيل على إحدى كتبه المشهورة.

فصول الكتاب:

بدأه بمقدمة في تعريف أصول الفقه ثم تناول فيها الحكم الشرعي وأقسامه وما يتعلق به من مباحث التكليف الشرعي، ثم عرف الحد والعلم وما يقابله، ثم تطرق للمباحث اللغوية كأصل اللغات والحقيقة والمجاز، ودلالة الألفاظ، وأقسام الكلم، ومعاني الحروف.

بعدها قسم مباحث الكتاب إلى ثلاث عشرة كتابا جاءت على شكل التالي: كتاب الأقسام، كتاب العموم، كتاب التأويل، كتاب المفهوم، كتاب الأفعال، كتاب الأخبار، كتاب الإجماع، كتاب القياس، كتاب النسخ، كتاب الترجيح، كتاب الاجتهاد، كتاب التقليد.

المبحث الثاني: مصادر الإمام الشاطبي في الموافقات من خلال الأبحاث العلمية المعاصرة

تعددت الأبحاث التي خصت الإمام الشاطبي بالعناية والاهتمام، وأفردته بالدراسات العلمية والأكاديمية المختلفة، سواء في الجانب الأصولي، أو المقاصدي، أو المصطلحي، أو الصوفي، أو من جوانب أخرى معرفية أو منهجية، وكلها وقفت بإيجاز أو إطناب أو اعتدال على ترجمة الإمام الشاطبي، الترجمة التقليدية المعروفة والتي تبدأ بتاريخ ولادته وتنتهي بتاريخ ومكان وفاته، وبينهما الحديث عن طلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، وتفاصيل أخرى تسلط الضوء على مذهبه وعقيدته وطريقته، وسياق ظهوره وبروزه التاريخي، والاجتماعي، والسياسي، وثناء العلماء عليه.

وقلّ من هذه الدراسات التي اطلعت عليها من لم يعرج على ذكر ترجمة الإمام الشاطبي، عملاً بالقاعدة "المعروف لا يعرف"، وهذا المنحى هو اختيار الشيخ الدكتور فريد الأنصاري رحمه الله تعالى في أطروحته: "المصطلح الأصولي عند الشاطبي"، والذي سنأتي على التعريف به اختصاراً في بعض الفقرات اللاحقة.

وإن كانت القلة هي الحاكمة على عدم ذكر ترجمة الإمام الشاطبي، فإن الندرة من الدراسات والأبحاث من أشارت في غمرة الحديث عن سيرة الرجل عن موارده ومصادره في الموافقات باعتبارهما محطة علمية ومنهجية في سيرته، وأزعم أن اللذين خصا هذا الجانب من قراءات تراث الشاطبي بالذكر وبعض التصريح، وفي حدود صفحات قليلة، هما الدكتور أحمد الريسوني في كتابه: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي،

في الفصل الأول من الباب الرابع المعنون ب: "نظرية الشاطبي بين التقليد والتجديد"⁽¹⁾، والأستاذ مجدي محمد محمد عاشور في كتابه: "الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي"، في المبحث الرابع من الباب التمهيدي، بعنوان: اعتماده على المصادر القديمة دون غيرها"⁽²⁾.

وهذه الندرة في الحقيقة تعكس صعوبة التوسع في تضاعيف وجزئيات البحث، نظرا لتوقف الكثيرين عن ذلك، إما استصعابا، أو إهمالا، أو عجزا من المشتغلين على التراث الشاطبي كما ذهب إليه بعض أساتذتنا الفضلاء.

ومن باب المحاولة للتدليل على الدعوى التي أسس عليها البحث، وجعلت باعثا على الكتابة والتليف في هذا الموضوع، سألقي بعض الإضاءات الخفيفة على نزر من هذه الدراسات، وخاصة منها المشهورة، والمتداولة بين الباحثين والدارسين الشرعيين.

● المطلب الأول: كُتِبَ أستاذنا فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني

تشكّل المشروع المقاصدي بكل أبعاده (الأعلام والمجالات والمفاهيم) لدى أستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني حفظه الله من خلال كتبه الثلاثة القيمة: "مقاصد الشريعة والاجتهاد في المغرب الحديث" و"علم مقاصد الشريعة الإسلامية" و"نظرية المقاصد عند الطاهر بن عاشور"، وأبرز في ثناياها ما كان خفيا، أو ما كان على الأقل مشكلا على الباحثين والدارسين المعاصرين، وأسّس بما حرره فيها لما سماه: "الوعي بالتغاير"، وهو المدرجة الأولى في نظره لفهم تأثير المحيط في عمل المجتهد والمقاصدي،

(1) ينظر: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص: 292.

(2) ينظر: الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي ص: 81.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وقد بسط حفظه الله أمثلة على ذلك من الأعلام المشرقية والمغربية⁽¹⁾، ومنهم الإمام الشاطبي رحمه الله الذي تأثر بشكل واضح بالإضافة إلى موارده (الشيخ - المصادر الكتابية - المراسلات) بمحيطه الأندلسي المغربي، كما أثر هو أيضاً في من بعده معرفياً ومنهجياً وتقعيداً، وتؤكد المصادر الأصولية والفقهية والتفسيرية وغيرها التي نجد فيها نقولاً عن الشاطبي من لدن وفاته إلى اليوم هذا المعطى وتدلل عليه، وقد حقق أستاذنا بواكر التأثير والاستثمار للمباحث المقاصدية في العصر الحديث، وانتهى فيه إلى أن ابن أبي الضياف التونسي هو أول من استثمر فكرة المقاصد في مؤلفه: "إتحاف أهل الزمان"، قال حفظه الله: "يبدو أن أول استثمار لمباحث المقاصد "الشاطبية" في العصر الحديث، هو الذي تمّ من لدن ابن أبي الضياف التونسي عند تحديده لمسمى "السياسة المدنية"، حيث أورد الدليل الثالث الذي أقامه الشاطبي على كون المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو إخراج المكلف من داعية هواه..."⁽²⁾

وقبل ابن أبي الضياف برز "التأثير والاستثمار" في مصنفات التراث الإسلامي، ومحركات الفقهاء والأصوليين والمفسرين وغيرهم من أرباب المعارف والفنون، بشكل لا يتجاوز النقل في أغلب الأحوال، ويمكن الإشارة إلى بعضهم على جهة التمثيل لا الحصر:

- نقل الشيخ محمد بن علي بن حسين (1367هـ) في كتابه "تهذيب الفروق" عن الشاطبي في عشرين موضعاً منها:

(1) ينظر من ص: 154 إلى ص: 168 من كتابه: علم مقاصد الشريعة الإسلامية.

(2) ينظر: نظرية المقاصد عند الطاهر بن عاشور ص: 113 هامش: 125.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- في الفرق بين قاعدة خطاب التكليف وقاعدة خطاب الوضع⁽¹⁾.
- في الفرق بين قاعدة من يجوز له أن يفتي، وقاعدة من لا يجوز له أن يفتي⁽²⁾.
- في الفرق بين قاعدة الرخصة وقاعدة إزالة النجاسة⁽³⁾.
- نقل محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (1376هـ) في كتابه: "الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي".
- في مبحث أنه لا يلزم المجتهد في الأحكام الشرعية أن يكون مجتهدا في كل علم⁽⁴⁾.
- في الكلام عن أصل مالك في اتباع العمل وتقديمه على الخبر⁽⁵⁾.
- نقل محمد جمال الدين القاسمي (1332هـ) في مقدمة وعرض تفسيره: "محاسن التأويل".
- ✓ في المقدمة:
- في قاعدة معرفة النزول⁽⁶⁾.

(1) ينظر: أنوار البروق في أنواء الفروق، وبهامشه تهذيب الفروق، والقواعد السنية في الأسرار الفقهية: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي - محمد علي حسين ابن الشاط، وزارة الأوقاف السعودية، ط/1431هـ - 2010م، 177/1.

(2) نفسه: 133/2 - 135.

(3) نفسه: 138/2.

(4) ينظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي، دار الكتب العلمية ط/ 01 - 1416هـ - 1995م. 497/2 - 519/1.

(5) ينظر: الفكر السامي: 560/2.

(6) ينظر: محاسن التأويل محاسن، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/ 01 - 1418هـ. 21/1.

- في قاعدة كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي فليس من علوم القرآن⁽¹⁾.

- في قاعدة أن الشريعة أمية⁽²⁾.

- وفي مواضع أخرى من المقدمة: 1/ 27 - 39 - 42 - 48 - 50 - 51 - 52 - 58 - 62 - 63.

✓ في التفسير:

- في تفسير الآية 32 من سورة المائدة⁽³⁾

- في تفسير الآية 102 من سورة المائدة⁽⁴⁾.

- في تفسير الآية 05 من سور المجادلة⁽⁵⁾.

• نقل محمد رشيد رضا في "تفسير المنار".

- في تفسير الآية 03 من سورة المائدة⁽⁶⁾.

• نقل محمد الطاهر بن عاشور في "التحرير والتنوير".

- في المقدمة الرابعة للتفسير⁽⁷⁾.

(1) ينظر: محاسن التأويل 45/1 - 46.

(2) نفسه، 56/1.

(3) نفسه، 154/4.

(4) نفسه، 355/4.

(5) نفسه، 165/9.

(6) ينظر: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ 1990م. 130/6 - 131.

(7) يتظر: التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر ابن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، ط/ 1984هـ. 40/1 - 44 - 45.

- في تفسير الآية 38 من سورة الأنعام⁽¹⁾
- في تفسير الآية 56 من سورة الذاريات⁽²⁾.
- ونقل عن الشاطبي في مواضع أخرى أيضا من التفسير منها: 381/1 - 278/2 - 156/3 - 195/3 - 82/19.

● المطلب الثاني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للدكتور أحمد الريسوني

طبق هذا المؤلف الآفاق، واشتهر في الأوساط الأكاديمية والجامعية بين العلماء، والباحثين، وطلبة العلم، بل وقرر مرجعا أصليا لمادة المقاصد في بعض الجامعات المغربية والعربية، نظرا لأنه من بواكر من اعتنى بالفكر الشاطبي في الجانب المقاصدي، ونظرا أيضا إبداع صاحبه فيه من حيث أسلوبه السهل الممتنع، وتقسيماته الدقيقة الواضحة، وتسلسل فقراته بشكل منهجي مطرد، ومناقشاته الهادئة، في قضايا أصولية ومقاصدية مختلفة، لذلك وصفه الدكتور طه جابر العلواني رحمه الله بأنه من "الدراسات الجادة التي تشكل اللبنة الحقيقية في بناء العقلية المسلمة الجديدة، القادرة على مواجهة التحديات، واجتياز العقبات، والنهوض بالأمة إن شاء الله"⁽³⁾.

وبالرغم من قيمة هذه الدراسة بشهادة علم من أعلام الفكر الإسلامي، الذي خبر الشاطبي، وحاول النهوض بمشروع فكري حركي واعد بناء على قراءاته المتعددة والعميقة لمنهج الشاطبي، إلا أن الدكتور الريسوني في ترجمته للإمام الشاطبي،

(1) ينظر: التحرير والتنوير 217/7.

(2) نفسه، 27/27.

(3) ينظر تقديم الدكتور طه رحمه الله للكتاب.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

والممتدة في ثلاث وثلاثين صفحة⁽¹⁾ لم يشر إلى مصادر الشاطبي في موافقاته على أهميتها في تتبع الدرس الأصولي والمقاصدي بناءً واستفادة وإفادة، إلا في خمس صفحات تقريباً، مما يعني كما قررت سلفاً ندرة البحث في هذا الجانب من حياة الشاطبي العلمية.

ومن المصادر التي ذكرها الريسوني ولها أثر طيب في الموافقات:

- كتب الإمام الغزالي خاصة المستصفى: واستفادته منها كما قال "واضحة وصريحة، تنطق بها عشرات الشواهد.. حتى يمكن اعتبار الغزالي أحد أبرز شيوخ الشاطبي رغم القرون الثلاثة التي تفصل بينهما"⁽²⁾.

وعدد الدكتور مواضع استفادة الشاطبي من الغزالي في أربعين موضعاً في مختلف مباحث الكتاب، وفي أغلبها يذكره بالتأييد والموافقة، "معتمداً عليه، مستشهداً بآرائه"⁽³⁾ 296، ومن هذه المواضع:

- مبحث الأسباب والمسببات⁽⁴⁾
- مبحث الصحة والبطلان⁽⁵⁾
- مبحث تفسير القرآن⁽⁶⁾

(1) ينظر: نظرية المقاصد، من ص 89 إلى ص 122.

(2) نفسه، ص: 295.

(3) نفسه، 296.

(4) نفسه، 1/ 228.

(5) نفسه، 1/ 292.

(6) نفسه، 3/ 376.

- كتب الإمام فخر الدين الرازي خاصة تفسيره مفاتيح الغيب

نقل عنه الشاطبي رحمه الله القول بنفي التعليل في الأحكام الشرعية ورد عليه فيه، قال رحمه الله: "وزعم الرازي أن أحكام الله ليست معللة بعلّة البتة كما أن أفعاله كذلك.." ويبدو أن ما أنكره الشاطبي على الرازي هو ما أشار إليه في تفسيره لقوله تعالى: "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً" في مفاتيح الغيب حيث قال: "قال أصحابنا: إنه سبحانه وتعالى لا يفعل فعلاً لغرض، لأنه لو كان كذلك، كان مستكملاً بذلك الغرض، والمستكمل بغيره ناقص بذاته، وذلك على الله تعالى محال"⁽¹⁾.

- كتب الإمام الجويني خاصة كتابه البرهان.

يظهر جلياً مدى استفادة الشاطبي من محررات كتاب البرهان لأبي المعالي الجويني، فقد نقل عنه تقسيمات وأحكاماً أصولية ومقاصدية مختلفة، بعضها اتفق حتى في مواضع ذكره من الكتابين الموافقات والبرهان، منها مثلاً⁽²⁾:

- القول بأن دلالة الأصول قطعية لا ظنية
- اختلاف الأحكام بحسب الكليات والجزئيات
- الاختلاف في إدراج بعض الفروع الفقهية تحت الضرورات أو الحاجيات بحسب العموم والخصوص.
- توافق التكاليف الشرعية والنوازع الغريزية في جلب المصالح ودرء المفاسد.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب، محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/3، 1420هـ، 154/2.

(2) ينظر الموافقات: 23/2 - البرهان: 919/2 - 923 - 938.

- كتب الإمام عز الدين بن عبد السلام وتلميذه القرافي

نقل عنهما الشاطبي نصوصا كثيرة خاصة في قضايا المصالح والمفاسد والمشقة وما يرتبط بهما من قضايا وفروع والتي منها⁽¹⁾:

- هل المشقة ملازمة للتكاليف
- وهل هي مقصودة في ذاتها أم لا
- حكم اختلاط المفاسد بالمصالح
- الموازنة بين المفسدتين والمصلحتين.

المطلب الثالث: كتاب الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي

لمجدي محمد محمد عاشور

وهو كتاب نفيس في بابه، صدر عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، يمكن أن نعهده ملخصا لمشروع الشاطبي الأصولي والمقاصدي، ذكر فيه تقريبا كل القضايا العلمية الجمالية في الموافقات، واستغرقت فيه ترجمة الشاطبي أكثر من تسعين صفحة، لكنه لم يخصص لمصادر الشاطبي إلا سطورا معدودة، وأغلبها عبارة عن محاولة لوصفها وصفا منهجيا ماديا، وبيان كيفية تعامل الإمام معها نظريا فقط، ولم يسق نماذج تطبيقية كما صنع الدكتور الريسوني، يبرهن من خلالها على دعوى التحرير

(1) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1414هـ/1991م، 7/1 - 8.

وشرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تح: طه عبد الرؤوف، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط/01 - 1393هـ - 1973م. ص: 78.

والدقة وطلب الصحة في النقل، كذلك لم يتعقب بعض هذه المصادر لمعرفة درجة الاستفادة منها، فهي كلية أو جزئية، حرفية أو معنوية، ومجمل ما قرره هو:

• اعتماده على المصادر القديمة دون غيرها، ولم يذكر أي مصدر مطلقاً، وإنما ساق كلاماً للشاطبي يبين فيه اعتماده على المصادر الأصلية التي وصفها بأنها "المنهل الصافي، والمعين الوافي"⁽¹⁾

• اعتماده الأسانيد في النقل، باعتبارها من مميزات الامة الإسلامية، ومن الدين الحنيف، وهي أيضاً أنساب للكتب كما نقله ابن حجر عن بعض الفضلاء⁽²⁾.

• التحري والدقة وطلب الصحة في النقل، وطلب البرهان، والحجة في الاستدلال، وينقل لتأكيد معالم هذا المنهج شهادة تلميذه أبي عبد الله المجاري، وأيضاً نصوصه التي قررها في مراسلاته، وفي كتابيه الموافقات والاعتصام⁽³⁾.

إذن تظهر خاصية غياب التنصيص على المصادر العلمية للإمام الشاطبي

● المطلب الرابع: كتاب نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام

الشاطبي مبناها ومعناها للأستاذ بدر الدين أحمد عماري

كتاب صيغ بلغة قانونية، يؤصل لنظرية التعسف في استعمال الحقوق المحضة لله تعالى أو المختصة بالعبد أو المشتركة بينهما في كتاب الموافقات، ويسعى إلى تكيفها فقهاً من خلال⁽⁴⁾:

(1) ينظر: الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي، مجدي محمد محمد عاشور، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 01/1423هـ-2002م، ص: 81.

(2) نفسه، ص: 82 - 83.

(3) نفسه، ص: 84 - 85.

(4) ينظر: نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام الشاطبي: مبناها ومعناها: بدر الدين أحمد عماري، دار ابن حزم، ط 01/1430هـ-2009م، ص: 190.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- بيان طبيعتها (التعدي / الحيل) والتأصيل لها من الكتاب والسنة.
- تقسيمها باعتبار القصد وباعتبار المآل.
- مقارنتها بحالات التعسف في القانون المدني.
- وإلى درء مفسدها على أساس⁽¹⁾:

- المصالح.
- الاستخلاف.
- التكافل الاجتماعي.

والكتاب وإن انتحى المنحى القانوني في أغلبه لغة، وتقسيما، وتناولا، إلا أنه أشار باختصار إلى مصادر الشاطبي في موافقاته أثناء ترجمته، وهم شيوخه وكتبهم وكتب غيرهم، وقد ظهر استثمار الشاطبي لها في موافقاته، أما شيوخه المذكورون فهم:

■ في العربية⁽²⁾:

- أبو عبد الله محمد بن الفخار البيري.
- الإمام الشريف رئيس العلوم اللسانية أبو القاسم السبتي
- العلامة أبو جعفر الشاقوري.

■ في أصول الفقه⁽³⁾:

- أبو عبد الله محمد بن محمد المقرّي .

(1) ينظر: نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام الشاطبي، ص: 257 وما بعدها.

(2) نفسه، ص: 42.

(3) نفسه، ص: 42.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- أبو منصور بن علي بن عبد الله الزواوي.
 - في الفقه⁽¹⁾:
 - الخطيب شمس الدين أبو عبد الله بن مرزوق.
 - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القباب.
 - أبو سعيد فرج بن قاسم ابن لب.
 - في الحديث⁽²⁾:
 - الخطيب أبو عبد الله الحفار.
 - أبو القاسم بن البنا.
 - في الأدب⁽³⁾:
 - أبو عبد الله محمد بن أبي الحجاج اللوشي.
- وأما المصادر التي أخذها عنهم، واستفادها منهم، واستثمرها في درسه الأصولي في الموافقات فهي:
- حاشية المقرئ على مختصر ابن الحاجب⁽⁴⁾.
 - القواعد الفقهية للمقرئ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام الشاطبي، ص: 42.

(2) نفسه، ص: 43/42.

(3) نفسه، ص: 44.

(4) نفسه، ص: 42.

(5) نفسه، ص: 42.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبد الله محمد الشريف التلمساني⁽¹⁾.
- مختصر السؤل والأمل في علمي الأصول والجد لأبي عمرو بن الحاجب⁽²⁾.
- موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي⁽³⁾.
- صحيح الإمام البخاري⁽⁴⁾.
- الكتاب لسيبويه⁽⁵⁾.
- ألفية ابن مالك في النحو⁽⁶⁾.
- المدونة للإمام مالك⁽⁷⁾.
- شرح الجمل للزجاج⁽⁸⁾.
- شرح ما يتعلق بعلم الصرف من كتاب لتسهيل لابن مالك⁽⁹⁾.
- تفسير الرازي⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام الشاطبي، ص: 42.

(2) نفسه، ص: 42.

(3) نفسه، ص: 42.

(4) نفسه، ص: 42.

(5) نفسه، ص: 43.

(6) نفسه، ص: 43.

(7) نفسه، ص: 43.

(8) نفسه، ص: 44.

(9) نفسه، ص: 44.

(10) نفسه، ص: 46.

● المطلب الخامس: كتاب المصطلح الأصولي عند الشاطبي للدكتور فريد الأنصاري

وهو من الكتب المعروفة في الأوساط الأكاديمية التي يرجع إليها، وينسج على منوالها في الدراسات المصطلحية، بل ذهب الدكتور الشاهد البوشيخي إلى أن هذا الكتاب هو " أول دكتوراه في الدراسات الإسلامية بالمغرب تدرس المصطلح بمنهج الدراسة المصطلحية، وقد تكون أول رسالة بهذا المعنى في العالم الإسلامي، لأننا في حدود التحري والتقصي، لا نعلم أن هذا المنهج له رجال في غير هذا البلد"⁽¹⁾.

والكتاب كما أشرت إلى ذلك من قبل على أهميته وقيّمته، لم يترجم للإمام الشاطبي، ولو اختصاراً، ولم ترد فيه مطلقاً إشارة إلى مصادره وموارده، وإنما بدأ بالحديث عن المناهج الدراسات المصطلحية وطبيعتها الأصولية عند الشاطبي، ثم تتبع كيفية صياغة الإمام للاصطلاحات من خلال المعجم الأصولي، وذلك بالتعريف بها، وذكر خصائصها (الوظيفة / الرتبة / القوة / النضج / العلاقة) وضماؤها ومشتقاتها ثم فروعها وهكذا...

فالكتاب إذن في بابه مصدر يرجع إليه، ويعتمد عليه، ولكنه في موضوعنا لم أقف فيه على شيء ذي بال.

● المطلب السادس: كتاب منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي للأستاذ

عبد الحميد العلمي

وهو كتاب يبحث في مفهوم الدلالة اللفظية والمقاصدية وأقسامها عند الشاطبي، وأيضاً في مفهوم الدليل وأقسامه، مع حديث مختصر عن التعليل والمنهج والاجتهاد،

(1) ينظر تقديم الدكتور الشاهد لرسالة الدكتور فريد الأنصاري رحمه الله ص: 24.

وطاه بمقدمة عن سيرنه العلمية في سبع وعشرين صفحة، لم يذكر فيها مطلقا ولو بالإشارة إلى مصادر الإمام الشاطبي الأصولية، ولا ألمح إلى بعض منها، إلا ما كان من ذكر ثلاثة من شيوخه، وهم أبو عبد الله محمد اللوشي، وأبو عبد الله محمد بن الفخار البيري، وأبو عبد الله محمد المقرئ⁽¹⁾.

وعليه فالكتاب قليل الفائدة من هذه الحيثية - أعني مصدرية الدرس الأصولي عند الإمام - وإن كان غنيا في مباحث الدلالة والدليل.

● المطلب السابع: كتاب الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي: جمعا

وتوثيقا ودراسة: للدكتور وليد بن فهد الودعان

يقع الكتاب في حوالي ألف صفحة مجموعة في جزئين تامين، تعرض لقضايا الاجتهاد بتفصيل وإسهاب، بدءا بتعريف الاجتهاد عند أبي إسحاق، ومرورا بنشأته، وحكمه، وأركانه، وأهميته، وتقسيماته، ومحاله، وشروطه، والمجتهد وأعماله، وما يجب عليه، ومسائل متعلقة به، كالعصمة، والتقليد، والتخير، والتعارض، وخلو الزمان من المجتهد، وانتهاء بالتقليد تعريفًا، وأقسامًا، وأحكامًا...

قدّم للكتاب بالتعريف بعصر الشاطبي من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، وحياته من الناحيتين أيضا الشخصية والعلمية، ولم يذكر مصادر الشاطبي الأصولية والجدلية على الأقل في مجال الاجتهاد، واكتفى بذكر بعض شيوخه الذين تتلمذ لهم بالأندلس⁽²⁾.

(1) ينظر: منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي: عبد الحميد العلمي، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1422هـ - 2001م، ص: 50.

(2) ينظر: الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي: جمعا وتوثيقا ودراسة، الدكتور وليد بن فهد الودعان، دار بن حزم، ط 1430/01هـ - 2009م. 41-25/1.

المطلب الثامن: دراسات وأبحاث متفرقة

1. كتاب الفقه المقاصدي عند الإمام الشاطبي وأثره على مباحث أصول التشريع الإسلامي للدكتور أحسن لحسانة

اللافت للانتباه في الكتاب أنه لم يترجم أيضا الإمام الشاطبي، ولم يذكر الأصول التي يصدر عنه أصوليا، بل بدأ مباشرة بعد مقدمة مختصرة في الحديث عن هيمنة فكرة المقاصد الشرعية على التنظير الأصولي عند الشاطبي من خلال تحديد مفهوم المقاصد الشرعية، ومسالك تعليل الأحكام، وطرق الكشف عن المقاصد، ثم أثر ذلك على الأحكام التكليفية، وبعدها انتهى إلى خاتمة أودع فيها الخلاصات العامة للموضوع. وكسابقه فالكتاب ليس مما يستفاد منه في موضوعنا.

2. كتاب البعد التنزيلي في التنظير الأصولي عند الإمام الشاطبي للأستاذ بلخير عثمان وهو كتاب موجز فصل القول عن ترجمة الشاطبي في أكثر من أربعين صفحة، دون الالتفات إلى موارده الأصولية المختلفة، وكل مباحثه دائرة عن مراحل تنزيل أحكام الشريعة وفق قواعد شرعية مطردة، وأبعاد ذلك في القرآن الكريم، وتطبيقاته من خلال تتبع أنماط الخطاب الشرعي، وفيه أيضا إشارة إلى ما سماه ب "النزعة التنزيلية"⁽¹⁾ عند الشاطبي خاصة في مسلك تحقيق المناط⁽²⁾، ومسلك التحقق من المقاصد الشرعية⁽³⁾، ومسلك مراعاة المآل⁽⁴⁾، وليس فيه ما يفيد بحثي كغيره.

(1) ينظر: البعد التنزيلي في التنظير الأصولي عند الإمام الشاطبي، عثمان بلخير، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط/1، 2009م، ص: 132.

(2) نفسه ص: 159.

(3) نفسه ص: 182.

(4) نفسه ص: 196.

3. كتاب مقاصد الموافقات للدكتور محمد أحمين

هي رسالة في بيان حد المصلحة والمقصد، وتعلق الخطاب الشرعي بهما في الأحكام الجزئية والقواعد العامة، اتبع فيها المؤلف مضان المقاصد في التكليف وعند الشارع الحكيم، وعدّها في نحو عشرين بالجمة، وبين كيف قعدها الشاطبي في موافقاته، وكيف أجراها على وزان واحد سماه "الاشتراك الجمهوري"⁽¹⁾، وفرع عنه مباحث أصولية ومقاصدية مختلفة كالتكليف بما لا يطاق⁽²⁾، والتكليف بالمشاق⁽³⁾، وتحكيم العوائد والسنن⁽⁴⁾، ومسالك معرفة مقصود الشارع⁽⁵⁾، ومرتبة التجربة والعقل في أوضاع الشارع⁽⁶⁾ وغيرها...

ولم يترجم المؤلف للشاطبي مطلقاً، ولا ذكر شيئاً عن منهجه في غير المقاصد، ولا التفت إلى أصول المعارف في الموافقات..

4. كتاب الأصلي والتبعي في الاجتهاد الأصولي من خلال الموافقات للإمام الشاطبي للدكتور إدريس وهنا.

وهو كتاب ممحض لجزئية أصولية دقيقة، وهي: "الأصالة والتبع" في الأدلة⁽⁷⁾،

(1) ينظر: مقاصد الموافقات: "التسهيل لكتاب المقاصد من الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي"، محمد أحمين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016م، ص: 241 وما بعدها.

(2) نفسه، ص: 73.

(3) نفسه، ص: 76.

(4) نفسه، ص: 129.

(5) نفسه، ص: 182.

(6) نفسه، ص: 190.

(7) ينظر: الأصلي والتبعي في الاجتهاد الأصولي من خلال الموافقات للإمام الشاطبي: الدكتور إدريس وهنا، دار ابن حزم، ط 01/1432هـ-2011م، ص: 22 وما بعدها.

والدلالات⁽¹⁾، والأحكام⁽²⁾، وفي مقاصد الشارع⁽³⁾، وفي مقاصد المكلف⁽⁴⁾، وتصنيفها بالنظر إلى ذاتها⁽⁵⁾، وبالنظر إلى استعمالاتها⁽⁶⁾، وأيضاً بالنظر العام⁽⁷⁾، وبالنظر الخاص⁽⁸⁾، وما تفرع عن ذلك من قواعد وضوابط عند تعارض الأصلي مع التبعية.

والكتاب على دقته وأهميته لم يذكر مطلقاً شيئاً ولو يسيراً عن مصادر الشاطبي في تقسيمه هذا، خاصة وأنه مذكور عند من سبقوه من الأئمة كالجويني، والغزالي، والعز بن عبد السلام، والقرافي، بل كـبعض سابقيه، لم يترجم للإمام الشاطبي مطلقاً لشهرته وذيوع سيطه.

- خلاصة.

لقد انتهيت بعد الجولات الطوال في البحث والدراسات في ما ألفه المعاصرون عن الإمام الشاطبي، وعن موافقاته - مما عرضنا بعضه هنا - إلى نتائج تبرز في الحقيقة غياب النظر في "الجانب الموردي" للإمام وكتابه، وانكفاء أغلب الدارسين على البحث في الجزئية الأصولية، أو المصطلحية، أو المقاصدية، أو القاعدية، أو الفقهية، أو الاجتهادية،

(1) نفسه، ص: 156 وما بعدها.

(2) نفسه، ص: 209 وما بعدها.

(3) نفسه، ص: 231.

(4) نفسه، ص: 338.

(5) الأصلي والتبعية في الاجتهاد الأصولي، ص: 29.

(6) نفسه، ص: 107.

(7) نفسه، ص: 245.

(8) نفسه، ص: 292.

أو اللغوية، أو الصوفية، وكل هذه الجوانب على أهميتها وخطورتها ما هي في عمقها إلا مرآة عاكسة للأصول التي صدر عنها، والموارد التي انطلق منها، وكانت نبراسه، وهاديه في التأصيل والتنظير والتنزيل في مجالات بروزه وظهوره، وكان حريا بالباحثين وقمينا بهم إعطاء الأولوية والأهمية لهذا الجانب، وتسليط الضوء عليه، وإظهاره حتى يتسنى: منهجيا للأجيال الصاعدة الوقوف على التراتبية النظامية في بناء المعارف، وكيف يتأسس العلم الرصين على أصول ومصادر، وما هي قواعد التأسيس والبناء، وما هي الفروع والجزئيات، وما هي الخيوط النازمة بين الأساس والبناء وكيف يقع استثمار الجهود الجماعية المتواترة من جيل إلى جيل في سبيل تأصيل وترصين الدرس العلمي بصفة عامة، والدرس الأصولي بصفة خاصة، ومعرفيا، تحصيل هذا الركام أو قسط منه بشكل صحيح وغير مشوه، يكون عُدة لطالب العلم، وزادا له، ومناعة فكرية، يحمي بها "العقل المسلم" من المشوشات والمكدرات والشبه، وتربويا، تربية الجيل الإسلامي على ثقافة الأمانة العلمية، والاعتراف بالجميل لأصحابه، وبذل التقدير لجهود الأوائل وإن اختلفنا معهم، أو انتقدناهم، أو نظرنا إلى تراثهم نظر "التجاوز"، وواقعا، إقناع الذات والآخر بهرمية المعرفة الإسلامية، واستقلاليتها، وتشاركيته، وواقعيتها، فليست جهد شخص واحد، ولا تقليدا حرفيا لمعرفة وافدة، ولا أوهاما انطلقت من العدمية أو الوهم ثم كبرت بقدره قادر، ووقفت على سوقها في لحظة غفلة، أو صدمة، أو صدفة.

إن الدرس الأصولي عند الإمام الشاطبي رحمه الله هو نتيجة ما سماه "الاشتراك الجمهوري"، وإن قصد به هو شيئا آخر، ونتاج تظافر وتوارد القراءات المتعددة داخل النسق الأصولي، وهنا فعلا تكمن أهمية ومحورية تجلية وكشف موارد الرجل حسب القدرة الموصلة، والاستطاعة الممكنة.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

وهذه الأهمية لم يلتفت لها في حدود اطلاعي إلا الدكتور أحمد الريسوني حفظه الله، فهو الوحيد تقريبا الذي وقف وقفة علمية مع مصادر الشاطبي في الموافقات، وإن كان بحثه أصالة في نظرية المقاصد، وطرح إشكاليات معرفية حارقة بهذا الخصوص، منها: هل فعلا الإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم مصدران من مصادر الإمام الشاطبي؟ وكذلك الإمامان ابن حزم والرازي؟ وإلى أي حد استفاد منهم أصوليا في موافقاته؟

الخاتمة

وقد انتهى البحث بحمد الله وحسن توفيقه إلى جملة من الخلاصات العامة، والقضايا الكلية، ومعها بعض الأسئلة الآفاقية التي يثيرها، وأجملها في ما يلي:

✓ الخلاصات

- تحرير مصطلح المصادر بأبعاده اللغوية والاصطلاحية والمصطلحية، والوقوف على حقيقته في توظيف الإمام الشاطبي له في مباحثه الأصولية.
- قوة الدرس الأصولي عند الإمام الشاطبي وأصالته ترجع بالجملة إلى الموارد المعرفية التي انطلق منها واستصحبها في مساره التألوفي العميق، وهذه الموارد إما شفوية عن طريق المشيخة، أو كتابية، أو عبارة عن مراسلات ومسابجات علمية مع الأقران من معاصريه.
- تنوع هذه المصادر (فقهية أصولية، حديثية، كلامية، جدلية، صوفية، لغوية، مذهبية، مشرقية، مغربية، أندلسية) أضفت على كتاب الموافقات فريدة وخصوصية قلّ ما وجدت لغيره، بل جعلته كتابا "محركا ومثيرا" للقلق العلمي.
- تقويم هذه المصادر بحسب قوة وضعف حضورها لدى الشاطبي في الموافقات، مما يعكس ميوله العلمي، ويقيس درجة تأثره بمن قبله من علماء الأمصار وأئمة المذاهب.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- تأثر الشاطبي المالكي في منهجه الأصولي عرضا وتقسима وتأصيلا وتفريعا بالإمام الجويني والإمام الغزالي الشافعيين.
- أثر الشاطبي في من بعده إلى العصر الحديث تجاوز فن أصول الفقه، إلى التفسير والفقه والتشريع والمقاصد، والتوحيد، وعلى مستوى جميع مذاهب الأربعة، بل وخارجها خاصة في بعض الدراسات الشيعية والاستشراقية.
- ضعف حضور "البحث المصدري" في الدراسات والأبحاث الجامعية والمجمعية والأكاديمية المعاصرة التي تعنى بموافقات الشاطبي، اللهم بعض الأبحاث القليلة التي أشارت إلى هذا الجانب باستحياء، وهو ما وقفت عنده بالاستقراء والتتبع كما تقدم.
- مركزية القرآن الكريم في الدرس الأصولي عند الشاطبي، واعتباره أصل الأصول، وعمدة العمد، الذي عليه مدار البحث الإسلامي عموما، والأصولي خصوصا، وحضور فروع علم التفسير وعلوم القرآن في سياق الاستدلال والاستشهاد والمقارنة والاستنباط والشرح دليل صارخ على هذه المركزية.
- مكانة السنة النبوية باعتبارها مصدرا تشريعا بعد القرآن الكريم عند الشاطبي، عدد القراءات ووجهات النظر من موقفه من السنة، بين من يجعلها كلها في مرتبة القرآن من جهة المصدرية (الوحي)، وبين من يفصل فيها بين المتواتر والمشهور والآحاد، ووضع كل قسم في مرتبته العلمية.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- قيمة بعض المصادر الشفوية والكتابية التي لم يصرح بها الشاطبي في الموافقات، مما أتاح الفرصة للعقل الإسلامي إلى البحث والاستنتاج والتقدير في إمكانيات استفادته من أعلام لم يذكرهم مطلقاً بأسمائهم أو ذكر بعض مؤلفاتهم، كالإمامين ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله.
- أهمية الخرائط الذهنية، والتشجير الأفقي والعمودي لتقريب المادة العلمية التي اكتنزتها موافقات الشاطبي، ومنها مصادرها ومواردها المعرفية والعلمية المتنوعة والمختلفة.

✓ الآفاق

تثير أسئلة الموضوع آفاقاً بحثية يمكن بسطها كما يلي:

- هل للدراسات البيوغرافية بكل أنواعها حضور عملي في البحث العلمي، وما نسبة هذا الحضور؟ وهل قيمتها اليوم مع الثورة الرقمية ما تزال قائمة؟ أم انحسرت إلى مجرد "العمل التقني الآلي"؟
- هل يمكن اعتبار منهج "التأصيل بالموارد" منهجاً استقرائياً ووصفياً فقط؟ أم أنه يستبطن فوائد علمية تاريخية ومنهجية وبنائية متعددة؟
- هل انتهت الدراسات عن الشاطبي ووصلت إلى درجة "الإحراق"، أم لا تزال هناك أحواز ومجالات يمكن للناظر أن يبحث فيها، ويجيل فيها الفكر، ويحاول إبرازها من زوايا تناولية مختلفة؟

- ماذا يمثل البحث والدراسة في التراث الشاطبي اليوم في الاجتهاد الإسلامي المعاصر، وما أثره عليه؟ وما انعكاساته في الواقع الثقافي والفكري والعلمي خاصة بالمغرب؟

هذه بعض الأسئلة الآفاقية التي عنّت لي وأنا أنهي هذا البحث، وهي أسئلة قلقة تبحث بعد التروي والأناة والتفكير عن إجابات تشكّل ربما نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية في الموضوع.

والله الموفق ومنه نستمد العون والسداد

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

لائحة المصادر والمراجع

■ القرآن الكريم برواية ورش

- أبجد العلوم: صديق محمد بن حسن القنوجي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط1/1978م.
- الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي: جمعا وتوثيقا ودراسة: الدكتور وليد بن فهد الودعان، دار بن حزم، ط 01 / 1430 هـ - 2009 م.
- إحصاء العلوم: أبو ناصر الفارابي، مكتبة الهلال/ بيروت، ط 1 / 1996 م.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول: أبو الوليد الباجي، دار الغرب الإسلامي، تح: عبد المجيد تركي، ط/01 - 1415 هـ - 1995 م.
- إخراج ما في القوة إلى الفعل: رسالة ضمن رسائل جابر بن حيان: دار روافد، تح: محسن عقيل، ط/ 2017 م.
- الأدب المفرد: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ 1375 هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار الكتاب العربي، ط 01 / 1419 هـ - 1999 م.
- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي نجم الدين أبو الربيع، دار الفاروق الحديثة، تح: حسن بن عباس عاصم، ط 01 / 1423 هـ - 2003 م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- الإشراف على نكت مسائل الخلاف لإشراف على نكت مسائل الخلاف: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، تح: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط / 01 - 1420 هـ - 1999 م.
- إشكالية التعامل مع السنة النبوية: الدكتور طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط 01 / 1435 هـ - 2014 م.
- الأصلي والتبعي في الاجتهاد الأصولي من خلال الموافقات للإمام الشاطبي: الدكتور إدريس وهنا، دار ابن حزم، ط 01 / 1432 هـ - 2011 م.
- الاعتصام: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، ط / 01، 1412 هـ - 1992 م.
- أعلام المغرب العربي: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط / 1 - 1978 م.
- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط / 15 - 2002 م.
- الإفادات والإنشادات: أبو إسحاق بن إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: الدكتور محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، ط 01 / 1403 هـ - 1983 م.
- أقوال الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التفسير: جمعا ودراسة: أحمد بن عبد الله بن صالح الضالع، رسالة دكتوراه مرقونة، قسم القرآن وعلومه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، نوقشت عام 1427 هـ.
- أنوار البروق في أنواء الفروق، وبهامشه تهذيب الفروق، والقواعد السنية في الأسرار الفقهية: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي - محمد علي حسين ابن الشاط، وزارة الأوقاف السعودية، ط / 1431 هـ - 2010 م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام: أعمال الندوة الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء، دار أبي رقرق، ط 2007/01م.
- البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي، الكويت، ط 1413/02 هـ - 1992م.
- برنامج المجاري: أبو عبد الله محمد بن محمد، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط 1400/1 - 1982م.
- البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي إمام الحرمين، دار الكتب العلمية، ط 1399/01 هـ.
- البعد التنزيلي في التنظير الأصولي عند الإمام الشاطبي: عثمان بلخير، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط 1/2009م.
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، ط 1984 هـ.
- التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، علي بن إسماعيل الأبياري، تحقيق: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط 1/1334 هـ/2013م، 239/1.
- تخريج أحاديث الإحياء: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة، ط 1408/01 هـ - 1987م.
- ترتيب العلوم: محمد بن أبي بكر، دار البشائر الإسلامية، ط 1408/1 - 1988م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- تفسير القرآن الحكيم: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط / 1990م.
- تلخيص كتاب النفس: أبو الوليد ابن رشد، المجلس الأعلى للثقافة بمصر، ط / 01 - 1994م.
- الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي: مجدي محمد محمد عاشور، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 01 / 1423هـ - 2002م.
- جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، دار ابن الجوزي، ط 01 / 1414هـ - 1994م.
- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، مؤسسة الرسالة، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط / 01 - 1427هـ - 2006م.
- جنة الرضا في التسليم لما قدّر الله وقضى: لأبي بكر بن عاصم الغرناطي، دار البشير ط / 1989م.
- درّة الحجال في أسماء الرجال: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، تح: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، ط / 01 - 1391هـ - 1971م.
- ديوان أبي مسلم البهلاني: ناصر بن سالم بن عديم البهلاني، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، ط 01 / 1407هـ - 1987م.
- ديوان الشاعر عمر اليافي: عمر اليافي الخلوتي البكري الحسيني، المطبعة العلمية ببيروت، ط / 1311هـ.
- ديوان الشريف المرتضى: شرح الدكتور محمد التنوخي، دار الجيل (د.ت.ط.).

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- ديوان الشوقيات: أحمد شوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط 1/ 2012م.
- ديوان تأبط شرا وأخباره: ثابت بن جابر بن سفيان بن عميثل، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط = ط/ 01 - 1404هـ - 1984م.
- ديوان جبران خليل جبران زعيم شعراء المهجر: جبران خليل جبران، المطبعة العربية، تح: سمير بسيوني، (د.ت.ط.).
- ديوان عبد الغفار الأخرس: عبد الغفار بن عبد الواحد بن وهب البغدادي، معجم البابطين لشعراء العربية، ط / 01 - 1986م.
- ديوان قس بن ساعدة: قس بن ساعدة الأيادي، مطبعة النعمان، جمع الدكتور أحمد الربيعي، ط/ 01 - 1394هـ - 1974م.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض، دار البشائر الإسلامية، ط 2/ 1982م.
- الرسالة: أبو عبد الله الشافعي محمد بن إدريس، مكتبة الحلبي، ط / 01 - 1358هـ - 1940م.
- رسائل أبي حيان التوحيدي: تحقيق وتعليق: خميس حسن، دار آفاق، ط 1/ 2020م.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تح: مجدي منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، ط 01 (د.ت.).
- السنة النبوية الصحيحة وحي إلهي كالقرآن الكريم: الدكتور الحسين آيت سعيد، مكتبة الهداية، ط 01 / 1435هـ - 2014م.
- السنة النبوية في مواجهة التحديات والشبهات المعاصرة: الدكتور أيمن محمود مهدي، دار المقاصد، ط 01/ 1437 - 2016م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تخرىج وترقىم: صدقى جمىل العطار، دار الفكر، ط 01 / 1421 - 2001م.
- سنن أبى داود: أبو داود سلىمان بن الأشعث السجستانى، عناية: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، ط 02 / 1427هـ - 2007م.
- سنن الترمذى: أبو عىسى محمد بن عىسى، تحقىق: أحمد شاكى، ومحمد فؤاد عبد الباقى، دار الفكر، (د.ت.ط.).
- سنن الدارقطنى: الحافظ على بن عمر الدارقطنى، تعللىق مجدى بن منصور سىد الشورى، دار الكتب العلمىة، ط 01 / 1417هـ - 1996م.
- سنن النسائى (المجتبى): أبو عبد الرحمن أحمد بن شعىب النسائى، تخرىج وترقىم: صدقى جمىل العطار، دار الفكر، ط 02 / 1421 - 2001م.
- الشاطبى ومقاصد الشرىعة: الدكتور حمادى العبىدى، دار قتبىة، ط 01 / 1412هـ - 1992م.
- شجرة النور الزكىة فى طبقات المالكىة: محمد بن مخلوف، دار الكتب العلمىة، ط 01 / 1424هـ - 2003م.
- شرح تنقىح الفصول: أبو العباس شهاب الدىن أحمد بن إدرىس بن عبد الرحمن القرافى، تح: طه عبد الرؤوف، شركة الطباعة الفنىة المتحدة، ط 01 / 1393هـ - 1973م.
- شفاء الغلىل للغزالى فى بىان الشبه والمخىل ومسالك التعللىل: أبو حامد الغزالى محمد بن محمد بن محمد الغزالى الطوسى، تح: حمد الكبىسى، مطبعة الإرشاد، ط 1 / 1390هـ - 1971م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار الطباعة المنيرية، (د.ت.ط.).
- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القرشي النيسابوري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي دار الحيث، (د.ت.ط.).
- علم مقاصد الشريعة الإسلامية: الدكتور إسماعيل الحسني / دار الكلمة، ط 01 / 1438هـ - 2017م.
- عيون الحكمة: الرئيس أبو علي ابن سينا، ط أردبيهشت ط 133هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، دار الرسالة العالمية، ط 01 / 1434هـ - 2013م.
- الفروق اللغوية: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، (د.ت.ط.).
- الفقه المقاصدي عند الإمام الشاطبي وأثره على مباحث أصول التشريع الإسلامي: الدكتور أحسن الحساسنة، دار السلام، ط 01 / 1429هـ - 2008م.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الشعالبي، دار الكتب العلمية ط / 01 - 1416هـ - 1995م.
- فهرس ابن خير الإشبيلي: أبو بكر محمد بن خير، دار الكتب العلمية، ط 1 / 1419-1998م.
- فهرس الفهارس والأثبات: محمد عبد الحي بن عبد الكبير، دار الغرب الإسلامي، ط 2 / 1982م.
- الفهرست: أبو الفرج محمد بن محمد الوراق، دار المعرفة لبنان، ط 2 / 1417 - 1997م.

- قانون التأويل: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تح: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط/01-1406 هـ - 1986 م.
- الكامل في الضعفاء: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الكتب العلمية، ط/01-1418 هـ - 1997 م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، دار إحياء التراث العربي.
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر، ط 1410 هـ / 1990 م.
- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر: محمد عجاج بن محمد، مؤسسة الرسالة، ط 1422/19 - 2001 م.
- محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/01-1418 هـ.
- المحصول في أصول الفقه: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، تح: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ط/03-1418 هـ - 1997 م.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، عناية مصطفى ديب البغا، دار اليمامة، ط/02-1407 هـ - 1987 م.
- مختصر الفوائد في أحكام المقاصد: أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، تح: صالح بن عبد العزيز آل منصور، دار ابن الجوزي، ط/01-1430 هـ.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، (د.ت.ط.).
- مراتب العلوم: أبو محمد علي بن حزم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1/1980م.
- المستدرک: محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، دار الكتب العلمية، ط 02/1422هـ - 2002م.
- المستصفى في أصول الفقه: أبو حامد الغزالي محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تح: حمد الكبيسي، مطبعة، دار الكتب العلمية، ط/01-1413هـ.
- المستطرف في كل فن مستظرف: شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبهسي، عالم الكتب، ط/01 - 1419هـ.
- مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى التميمي أبو يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث، ط 02/1410هـ - 1989م.
- مسند الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ، الشيباني الوائلي، مؤسسة الرسالة، تح: شعيب الأرناؤوط، ط 2001م.
- مصادر التشريع الإسلامي عند ابن حزم وطرق استثمارها: مولود السريري، دار الكتب العلمية، ط 2020م، بيروت.
- المصطلح الأصولي عند الشاطبي: الدكتور فريد الأنصاري، دار السلام، ط02/1435هـ - 2014م.
- معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي شهاب الدين، دار صادر، ط/1397هـ - 1993م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- المعجم الكبير الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، مكتبة ابن تيمية، تح: حمدي عبد المجيد السلفي (د.ت.ط.).
- معجم المؤلفين: عمر بن رضا محمد، مكتبة المثنى بيروت (د.ت.ط.).
- مفاتيح الغيب، محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/3، 1420هـ.
- مفتاح السعادة: طاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى بن خليل، دار الكتب العلمية، ط 1/1405-1985م.
- مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها: علال الفاسي، تح: الدكتور إسماعيل الحسني، دار السلام، ط 02/1434هـ 2013م.
- مقاصد الشريعة والاجتهاد في المغرب الحديث: الدكتور إسماعيل الحسني، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرابطة المحمدية للعلماء، ط 01/1431هـ - 2010م.
- مقاصد الموافقات: "التسهيل لكتاب المقاصد من الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي"، محمد أحمين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط/1، 2016م.
- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، دار يعرب ط/01 - 1425هـ - 2004م.
- مناقب الإمام الشافعي: محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، ط/1، 2019م.
- مناهج المؤلفين في السيرة النبوية وخصائص المنهج الصحيح في الدراسة: الدكتور سعد المرصيفي، مؤسسة الريان، ط 01/1423هـ - 2002م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي: عبد الحميد العلمي، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1422هـ - 2001م.
- موارد ابن القيم في كتبه: بكر بن عبد الله أبو زيد، المكتب الإسلامي، ط 1403-1983م.
- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: أكرم ضياء العمري، دار طيبة، ط/1405هـ
- الموارد العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية: د هيا بنت صالح الحميس، مكتبة الرشد، ط /01-2012م.
- الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي، دار الحديث، ط 1427/1 - 2006م.
- الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، ط 01/1425هـ - 2004م.
- الموافقات: أبو إسحاق الشاطبي، تح: د الحسين آيت سعيد، منشورات البشير بنعطية، ط/01 - 1438هـ - 2017م.
- الموافقات: أبو إسحاق الشاطبي، تح: مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان، ط/01 - 1417هـ - 1997م.
- الناسخ والمنسوخ: أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، تح: محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، ط /01 - 1408هـ.
- الناسخ والمنسوخ: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي مكتبة الرشد، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، ط /02 - 1418هـ.
- نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام الشاطبي: مبناها ومعناها: بدر الدين أحمد عماري، دار ابن حزم، ط 01/1430هـ - 2009م.

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي: الدكتور أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 02 / 1424-2003م.
- نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور: الدكتور إسماعيل الحسني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 01 / 1414هـ - 1995م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، دار صادر، تح: إحسان عباس، ط 01 / 1388هـ - 1968م.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: أبو العباس أحمد القلقشندي، دار الكتاب اللبناني، ط 01 / 1991م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكتي، دار الكاتب، طرابلس، ط 1 / 2000م.
- هدية العارفين: إسماعيل بن محمد أمين البابني، وكالة المعارف الجليل استنبول، ط 1951م.

■ المجلات والدوريات والمواقع:

- مجلة إسلامية المعرفة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 23 / العدد 2017/90م.
- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد 13، العدد: 22، السنة: 2001/1422م.
- مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.
- مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7 / عدد 3 / صفحات (69-78) 2016م، جامعة السلطان قابوس.

الفهارس

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

فهرس الآيات القرآنية

نص الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿يُفِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾	2. البقرة	2	224
﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾	2. البقرة	20	223
﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾	2. البقرة	21	235, 234
﴿وَادْخُلُوا أَبْوَابَ سَجْدَاً وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾	2. البقرة	57	230
﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾	2. البقرة	74	228
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	2. البقرة	103	223
﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾	2. البقرة	128	261, 246
﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِءَ بَفْدٍ إِهْتَدَوْا﴾	2. البقرة	136	246
﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾	2. البقرة	149	223
﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ﴾	2. البقرة	150	245
﴿وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَوةٌ يَّأُولِئِ الْاَلْبَبِ﴾	2. البقرة	178	223
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾	2. البقرة	182	222

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

226	186	2. البقرة	﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾
261	229	2. البقرة	﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾
232	285	2. البقرة	﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
225	26	3. آل عمران	﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾
225	26	3. آل عمران	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تَوْتِي الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ﴾
56, 54	29	3. آل عمران	﴿قُلْ إِنْ تَحْبُوبُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُونَ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾
230	110	3. آل عمران	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾
56	118	3. آل عمران	﴿فَدَبَدَتِ الْبَعْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
54	119	3. آل عمران	﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾
53	154	3. آل عمران	﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾
246	164	3. آل عمران	﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾
226	3	4. النساء	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾
233	43	4. النساء	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾
228	45	4. النساء	﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنَ﴾

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

مواضعه			
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾	4. النساء	58	227
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	4. النساء	64	227
﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	4. النساء	79	228
﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقْتَلُوكُمْ﴾	4. النساء	89	55
﴿غَيْرِ أَُولِي الضَّرَرِ﴾	4. النساء	94	225
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ﴾	4. النساء	96	224
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾	4. النساء	104	261
﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾	4. النساء	112	260
﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	4. النساء	114	224
﴿وَإِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ﴾	4. النساء	139	229
﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	4. النساء	164	222
﴿إِلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	5. المائدة	4	248, 220
﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾	5. المائدة	7	222
﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا﴾	5. المائدة	16	245

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

228	43	5. المائة	﴿يَحْرِقُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾
245	69	5. المائة	﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
226	89	5. المائة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾
245	94	5. المائة	﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَيَّ رَسُولُنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾
227	94	5. المائة	﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾
227	18	6. الأنعام	﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾
227	18	6. الأنعام	﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
248	39	6. الأنعام	﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾
229	69	6. الأنعام	﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾
246	90	6. الأنعام	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوَّةَ﴾
53	126	6. الأنعام	﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾
55, 52	1	7. الأعراف	﴿كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ﴾
55, 54	42	7. الأعراف	﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾
245	61	7. الأعراف	﴿أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحَ لَكُمْ﴾
245	67	7. الأعراف	﴿أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾
223	172	7. الأعراف	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ فَالُوا بِلَيِّ شَهْدَانَا﴾

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

230	172	7. الأعراف	﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾
229	16	8. الأنفال	﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾
229	66	8. الأنفال	﴿إِنْ يَكُ مِّنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾
56	14	9. التوبة	﴿وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾
235	31	9. التوبة	﴿اتَّخِذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾
226	81	9. التوبة	﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾
226	85	9. التوبة	﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾
230	98	9. التوبة	﴿الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَنِفَافًا﴾
230	100	9. التوبة	﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
55,56	57	10. يونس	﴿فَدَجَاءَتْكُمْ مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِقَاقٌ﴾
246	109	10. يونس	﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ﴾
222	7	11. هود	﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾
53	12	11. هود	﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾
220	9	15. الحجر	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
54	47	15. الحجر	﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾
245	44	16. النحل	﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾
237	44	16. النحل	﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾
248	89	16. النحل	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

53	106	16. النحل	﴿وَلَكِنَّ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾
248	9	17. الإسراء	﴿إِنَّ هَذَا الْفُرْعَانِ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾
229	18	17. الإسراء	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ﴾
244	27	18. الكهف	﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾
244	105	18. الكهف	﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾
244	7	21. الأنبياء	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا يُوْحَى إِلَيْهِمْ﴾
229	97	21. الأنبياء	﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾
229	100	21. الأنبياء	﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾
222	106	21. الأنبياء	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾
223	37	22. الحج	﴿إِذِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾
54	44	22. الحج	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾
55	44	22. الحج	﴿وَلَكِنَّ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾
237, 228	61	24. النور	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾
247	1	26. الشعراء	﴿طَسِمَ تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾
42	226	26. الشعراء	﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾
247	6	27. النمل	﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْفُرْعَانَ مِنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾
54	76	27. النمل	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

53	23	28. القصص	﴿قَالَتَا لَا نَسْفِي حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرَّعَاءُ﴾
54	69	28. القصص	﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكْسِرُ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾
53	9	29. العنكبوت	﴿أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾
223	45	29. العنكبوت	﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾
56, 55	49	29. العنكبوت	﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾
232	18	30. الروم	﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾
246	2	33. الأحزاب	﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
247	21	33. الأحزاب	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾
54, 53	19	40. غافر	﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾
55	55	40. غافر	﴿إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾
55	79	40. غافر	﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً﴾
229	18	42. الشورى	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾
246	49	42. الشورى	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
246	22	43. الزخرف	﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي فَرِيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ﴾
235	19	46. الأحقاف	﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾
235	19	46. الأحقاف	﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى الْبَارِ﴾
222	56	51. الذاريات	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
251	3	53. النجم	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾
237, 228	7	59. الحشر	﴿وَمَا آتَايَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَايَكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

55	9	59. الحشر	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾
56	13	59. الحشر	﴿لَا تَنْتُمْ أَشَدَّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾
247	4	60. الممتحنة	﴿فَدَكَانَتْ لَكُمْ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾
245	2	62. الجمعة	﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾
224	11	62. الجمعة	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا﴾
227	2	65. الطلاق	﴿وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾
227	3	65. الطلاق	﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾
244	11	65. الطلاق	﴿رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبَيَّنَاتٍ﴾
222	2	67. الملك	﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾
53	1	94. الشرح	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾
53	6	99. الزلزلة	﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾
56	9	100. العاديات	﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾
232	1	110. النصر	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْبَتْحُ﴾
56	5	114. الناس	﴿يُؤَسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث.....	الصفحة
اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق.....	262
ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه.....	261
إن الأشعريين إذا أرمّلوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة.....	239
إن خيرا لأحدكم أن لا يسأل من أحد شيئا.....	238
إنكم تتبعون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله.....	230
إني لأخاف على أمتي من بعدي من أعمال ثلاثة.....	239
أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله.....	239
أين السائل عن العمرة؟ اخلع عنك الجبة، واغسل أثر الخلق عنك.....	262
دخلوا يزحفون على أوراكهم.....	230
قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه.....	238
كان خلقه القرآن.....	250
كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل.....	240
لا أدري حتى أسأل جبريل.....	263
لا تمت وأنت ظالم.....	240

- 238..... لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة.....
- 230..... لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة.....
- 239..... ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم.....
- 239..... ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف فخذة.....
- 262..... مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير.....
- 239..... وعفا عن أشياء رحمة بكم لا عن نسيان، فلا تبحثوا عنها.....

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

فهرس الأشعار

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
43	البسيط	قَدْ كَلَفْتُ	يَا مَنْ سَمَا لِمَرَاقِي الْمَجْدِ مَقْصِدُهُ
43	البسيط	يُرِيدُنِي	بُلَيْتُ يَا قَوْمُ، وَالْبَلَوَى مُنَوَّعَةٌ
57	مجزوء الكامل	مصادر	لَمَّا رَأَيْتُ مَوَارِدًا
58	الطويل	المحاذرا	إِذَا مَا حَذَرْتَ الْأَمْرَ فَاجْعَلْ إِزَاءَهُ
58	الطويل	بثائر	رَجَالُ الْمَنَايَا إِذْ يَشُبُّ ضَرَامُهَا
58	الطويل	مصادر	فَأُورِدُهَا بِالْمَشْرِفِيَّةِ وَالْقَنَا
58	البسيط	شحطا	نَوْمُ الْحَوَادِثِ لَا طَبْعَ وَلَا مَلَلٍ
59	الطويل	مخاصر	وَشَعْبٍ كَشَلَّ الثَّوْبَ شَكْسٍ طَرِيقُهُ
59	الطويل	مصادره	فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ
59	الطويل	عقائد	سَمَاحَةُ نَفْسٍ تَلْتَقِي فِي مَجَالِهَا
59	الوافر	خاطر	وَجَانِبُهُمْ بِجَنْبِكَ وَاعْتَزْلَهُمْ
59	مجزوء الكامل	حاصر	تِلْكَ الْمَمَالِكُ وَالْإِيَالَاتِ..

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

فهرس المصادر الواردة في الموافقات

المصدر	المؤلف	التخصص	الكتاب	الصفحة
الجهاد	ابن حبيب	الفقه	الأحكام	234/2
الأموال	الداودي	الفقه	الأحكام	234/2
مختصر ما ليس في	ابن شعبان	الفقه المالكي	الأحكام	271/2
إحياء علوم الدين	الغزالي	الفقه/التصوف	الأحكام	417/2
ترتيب المدارك	القاضي عياض	التراجم	الأحكام	486/2
البرهان	الجويني	أصول الفقه	الأحكام	541/2
المبسوطة		الفقه المالكي	الأحكام	572/2
المدونة	الإمام مالك	الفقه المالكي	الأحكام	573/2
الكافي	ابن عبد البر	الفقه المالكي	الأحكام	574/2
الناسخ والمنسوخ	ابن العربي	علوم القرآن	الأحكام	575/2
الفروق	القراي	المصطلحات	الأحكام	578/2
الموطأ	الإمام مالك	الفقه المالكي	الأحكام	682/2
الرسالة القشيرية	القشيري	التصوف	الأحكام	823/2
جامع بيان العلم وفضله	ابن عبد البر	آداب الطلب	المقدمة ⁹	154/2 920/4 164/5
قانون التأويل	ابن العربي	الأصول		164/2
المقدمات	ابن رشد الجد	الفقه		231/2
المؤتلف والمختلف	عبد الغني		المقاصد	781/3
شرح صحيح مسلم	النووي	شرح الحديث	المقاصد	795/3

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

863/3	المقاصد	الفقه	القاضي عبد	شرح الرسالة
889/3	المقاصد	التفسير	ابن العربي	أحكام القرآن
706/3	المقاصد	الفقه المالكي	القرافي	الذخيرة
30/4	الأدلة	أصول الفقه	الشافعي	الرسالة
41/4	الأدلة	شرح الحديث	ابن العربي	القبس
157/4	الأدلة		الحريري	درّة الغواص
205/4	الأدلة	علم الكلام	الغزالي	إلجام العوام
220/4	الأدلة	أصول الفقه	ابن النحاس	الناسخ والمنسوخ
226/4	الأدلة		مكي بن أبي	الإيضاح
242/4	الأدلة	أصول الفقه	أبو عبيد	الناسخ والمنسوخ
301/4	الأدلة	الحديث	البخاري	الجامع الصحيح
302/4	الأدلة	الحديث	أبو داود	السنن
477/4	الأدلة		الجويني	الإرشاد
425/4	الأدلة	الفقه المالكي	ابن رشد الجد	البيان والتحصيل
537/4	الأدلة	النحو	ابن خروف	تنقيح الألباب
540/4	الأدلة	أصول الفقه	الغزالي	المستصفى
549/4	الأدلة	النحو	سيبويه	الكتاب
559/4	الأدلة	الحديث	النسائي	السنن
646/4	الأدلة	الفقه	الباجي	المنتقى
648/4	الأدلة	الفقه	الماوردي	الحاوي الكبير
662/4	الأدلة	الفقه	اللخمي	التبصرة
698/4	الأدلة	التفسير	القاضي إسماعيل	أحكام القرآن
695/4	الأدلة	علوم القرآن	أبو عبيد	فضائل القرآن

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

747/4	الأدلة	أصول الفقه	ابن حزم	مراتب الإجماع
756/4	الأدلة	الفلسفة	ابن رشد	فصل المقال
768/4	الأدلة	التفسير	الغزالي	جواهر القرآن
792/4	الأدلة	الحديث	ابن قتيبة	اختلاف الحديث
800/4	الأدلة	الحديث	ابن قتيبة	مشكل الحديث
806/4	الأدلة	التفسير	التستري	تفسير القرآن العظيم
856/4	الأدلة	الأدب	المبرد	الكامل
908/4	الأدلة	الحديث	الطحاوي	بيان مشكل الحديث
820/4	الأدلة	التصوف	الغزالي	مشكاة الأنوار
379/4	الأدلة	شرح الحديث	المازري	المعلم
18/5	الاجتهاد	أصول الفقه	الغزالي	شفاء الغليل
28/5	الاجتهاد	الحديث	البزاري	كشف الأستار
99/5	الاجتهاد	الفقه المالكي	ابن الموّاز	الموّازية
105/5	الاجتهاد		الباجي	التبيين لسنن المهتدين
109/5	الاجتهاد	شرح الحديث	الخطابي	أعلام الحديث
118/5	الاجتهاد	الفقه	ابن رشد	فتاوى ابن رشد
128/5	الاجتهاد	شرح الحديث	ابن عبد البر	الاستذكار
131/5	الاجتهاد	أصول الفقه	الباجي	إحكام الفصول
175/5	الاجتهاد	الخلاص	ابن السيد	التنبيه
242/5	الاجتهاد	أصول الفقه	ابن العربي	المحصول
268/5	الاجتهاد	أصول الفقه	القاضي عبد	الإشراف
496/5	الاجتهاد		الغزالي	المنقذ من الضلال
364/5	الاجتهاد	فقه الحديث	الطبري	تهذيب الآثار

فهرس الموضوعات

المقدمة: 5

الباب الأول:

الإمام أبو إسحاق الشاطبي ومفهوم المصادر الأصولية..... 24

الفصل الأول: التعريف بالإمام أبي إسحاق الشاطبي (790هـ)..... 25

الفصل الثاني: مفهوم المصادر الأصولية..... 44

المطلب الأول: معاني المصدر في اللغة..... 45

المطلب الثاني: معاني المصدر في الاصطلاح..... 46

المطلب الثالث: الفرق بين المصدر والمرجع في البحث الأكاديمي..... 47

المطلب الرابع: تطور مصطلح المصادر..... 50

المطلب الخامس: جذر "صدر" في القرآن الكريم..... 52

المطلب السادس: المصادر في التراث الشعري العربي..... 56

المطلب السابع: الدراسة العلمية المصطلحية للفظه المصادر..... 60

المطلب الثامن: الأصل عند الأصوليين..... 62

المطلب التاسع: الدراسة العلمية المصطلحية للفظه الأصول..... 63

الباب الثاني:

- 68 المصادر الأصولية في الموافقات
- 69 الفصل الأول: تشجير الموافقات
- 71 تشجير المقدمات
- 86 تشجير كتاب الأحكام
- 112 تشجير كتاب المقاصد
- 146 تشجير كتاب الأدلة الشرعية
- 192 تشجير كتاب الاجتهاد
- 218 الفصل الثاني: الصنف النقلي (القرآن الكريم، السنة النبوية)
- 220 المبحث الأول: القرآن الكريم أصل الأصول ومصدر المصادر
- 222 المطلب الأول: التأسيس لقطعية أصول الفقه
- 223 المطلب الثاني: التأسيس لمحورية المقاصد من القرآن الكريم
- 225 المطلب الثالث: الاقتصار على محل الشاهد
- 227 المطلب الرابع: تحكيم أسباب النزول
- 229 المطلب الخامس: تفسير القرآن بالقرآن
- 232 المطلب السادس: تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن الكريم

- المطلب السابع: تفسير الصحابي للقرآن الكريم..... 233
- المطلب الثامن: التفسير الصوفي مرجعا للبحث الأصولي..... 235
- المبحث الثاني: السنة النبوية موردا للدرس الأصولي عند الشاطبي..... 239
- المطلب الأول: بعض الأحاديث التي ساقها الشاطبي للبيان أو الاستدلال الأصولي 240
- المطلب الثاني: السنة النبوية في المشروع الأصولي للشاطبي والقراءات المتعددة.... 242
- المطلب الثالث: المعالم الكبرى لإشكالية التعامل مع السنة النبوية عند الدكتور طه جابر العلواني..... 243
- المطلب الرابع: قراءة وتقويم أستاذنا الدكتور إسماعيل الحسني لمشروع الدكتور طه جابر العلواني..... 255
- المطلب الخامس: قراءة في دراسة الدكتور الحسين آيت سعيد لعلاقة السنة النبوية الصحيحة بالقرآن الكريم..... 258
- المطلب السادس: تقرير الإمام الشاطبي بين قراءة الدكاترة إسماعيل الحسني و طه جابر العلواني والحسين آيت سعيد..... 267
- الفصل الثالث: الصنف الاجتهادي..... 272**
- المبحث الأول: المصادر الأصولية في الموافقات: تقويم وكشف..... 273
- المطلب الأول: المصدر الأول: الرسالة للشافعي (ت: 204هـ)..... 278
- المطلب الثاني: المصدر الثاني: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ت 224هـ)..... 279

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- المطلب الثالث: المصدر الثالث: الناسخ والمنسوخ للنحاس (ت338هـ)..... 280
- المطلب الرابع: المصدر الرابع: الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب (ت422هـ)..... 282
- المطلب الخامس: المصدر الخامس: كتاب مراتب الإجماع لابن حزم (ت456هـ) 285
- المطلب السادس: المصدر السادس: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي (ت474هـ)..... 285
- المطلب السابع: المصدر السابع: البرهان للجويني (ت478هـ)..... 286
- المطلب الثامن: المصدر الثامن: المستصفى للغزالي (ت505هـ)..... 288
- المطلب التاسع: المصدر التاسع: شفاء الغليل للغزالي في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل (ت505هـ)..... 290
- المطلب العاشر: المصدر العاشر: قانون التأويل لأبي بكر بن العربي (ت543هـ).... 292
- المطلب الحادي عشر: المصدر الحادي عشر: المحصول في أصول الفقه لابن العربي (ت543هـ)..... 294
- المبحث الثاني: مصادر الإمام الشاطبي في الموافقات من خلال الأبحاث العلمية المعاصرة..... 296
- المطلب الأول: كتب أستاذنا فضيلة الدكتور إسماعيل الحسني..... 297
- المطلب الثاني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي للدكتور أحمد الريسوني..... 301

المصادر الأصولية لموافقات الإمام الشاطبي

- المطلب الثالث: كتاب الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي للدكتور مجدي محمد محمد عاشور..... 304
- المطلب الرابع: نظرية التعسف في استعمال الحق عند الإمام الشاطبي مبناها ومعناها للأستاذ بدر الدين أحمد العمري..... 305
- المطلب الخامس: المصطلح الأصولي عند الشاطبي للدكتور فريد الأنصاري..... 309
- المطلب السادس: منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي للأستاذ عبد الحميد العلمي..... 309
- المطلب السابع: كتاب الاجتهاد والتقليد عند الإمام الشاطبي: جمعا وتوثيقا ودراسة للدكتور وليد بن فهد الودعان..... 310
- المطلب الثامن: دراسات وأبحاث متفرقة..... 311
- كتاب الفقه المقاصدي عند الإمام الشاطبي وأثره على مباحث أصول التشريع الإسلامي للدكتور أحسن لحسانة..... 311
- كتاب البعد التنزيلي في التنظير الأصولي للأستاذ بلخير عثمان..... 311
- كتاب مقاصد الموافقات للدكتور محمد أحمين..... 312
- مقاصد الموافقات للدكتور محمد أحمين، كتاب الأصلي والتبعي في الاجتهاد الأصولي من خلال الموافقات للإمام الشاطبي للدكتور إدريس وهنا..... 312
- خلاصة لما قيل..... 313

316	خاتمة.....
320	لائحة المصادر والمراجع.....
333	فهرس الآيات القرآنية
341	فهرس الأحاديث النبوية.....
343	فهرس الأشعار.....
344	فهرس المصادر الأصولية الواردة في الموافقات.....
347	فهرس الموضوعات.....